جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل: DG/01/10

# أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير

## تحت عنوان:

# التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات 2000-2014

إعداد الطالب
تمار توفيق

تاريخ المناقشة: 2016/11/24

أمام أعضاء اللجنة المناقشة المكونة من السادة:

| | | | |
|---|---|---|---|
| أ.د خبابة عبد الله | أستاذ التعليم العالي | جامعة محمد بوضياف - المسيلة | رئيسا |
| د. ولهي بوعلام | أستاذ محاضر (أ) | جامعة محمد بوضياف - المسيلة | مشرفا ومقررا |
| أ.د رحماني موسى | أستاذ التعليم العالي | جامعة محمد خيضر - بسكرة | ممتحنا |
| د. شريط صلاح الدين | أستاذ محاضر (أ) | جامعة محمد بوضياف - المسيلة | ممتحنا |
| د. بودرامة مصطفى | أستاذ محاضر (أ) | جامعة سطيف 1 | ممتحنا |
| د. نوي طه حسين | أستاذ محاضر (أ) | جامعة زيان عاشور - الجلفة | ممتحنا |

السنة الجامعية2015 - 2016

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

# أطروحة مقدمة لنيل شهـادة دكتوراه علوم

# في علوم التسير

## تحت عنـوان:

# التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات 2000-2014

إعداد الطالب:
تمار توفيق

إشراف الدكتور:
ولهي بوعلام

أعضاء اللجنة المناقشة:

| | | | |
|---|---|---|---|
| أ.د خبابة عبد الله | أستاذ التعليم العالي | جامعة محمد بوضياف - المسيلة | رئيسا |
| د. ولهي بوعلام | أستاذ محاضر (أ) | جامعة محمد بوضياف - المسيلة | مشرفا ومقررا |
| أ.د رحماني موسى | أستاذ التعليم العالي | جامعة محمد خيصر - بسكرة | ممتحنا |
| د. شريط صلاح الدين | أستاذ محاضر (أ) | جامعة محمد بوضياف - المسيلة | ممتحنا |
| د. بودرامة مصطفى | أستاذ محاضر (أ) | جامعة سطيف 1 | ممتحنا |
| د. نوي طه حسين | أستاذ محاضر (أ) | جامعة زيان عاشور - الجلفة | ممتحنا |

السنة الجامعية2015 - 2016

# إهداء

**أُهدي هذا العمل للوالدين الكريمين**

**لزوجتي وابني أنس عبد الرحمان**

**لكل العائلة والأصدقاء**

**ولكل محب للجزائر**

**"إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده: لو غيّر هذا لكان أحسن ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".**

**عماد الدين الأصفهاني (1125- 1201م)**

# شكـــــــــــــــــــــــر

***الحمد لله الذي منحني الإرادة والعزيمة والصبر لإتمام هذا العمل.***

***أتقدم بالشكر للدكتور ولهي بوعلام لقبوله الإشراف على هذا البحث، وأشكر كذلك الدكتور محمد يعقوبي الذي كان المشرف الأول على هذا العمل قبل خروجه للتقاعد.***

***كما أُقدم أسمى عبارات الشكر والعرفان لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة التي أمضيت فيها مشواري الجامعي بكل مراحله من الليسانس إلى الماجستير إلى الدكتوراه.***

***كما أتقدم بجزيل الشكر لكل مدراء وإطارات كل من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية المسيلة، محافظة الغابات لولاية المسيلة على المعلومات القيّمة التي قدموها لي لإتمام هذا البحث.***

**قائمة الاختصارات**

- BADR : Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
- BIRD: Banque internationale pour la reconstruction et le développement
- CAPCS: Coopératives Agricoles Polyvalentes Communales de Services
- CENEAP: Centre national d'Études et d'analyses pour la population et le développement
- CNAC: Caisse Nationale d'Assurance Chômage
- CNES: Conseil National Économique et Social
- CNMA : Caisse Nationale de Mutualité Agricole
- CREAD: centre de recherche en économie appliquée pour le développement
- DAS: Domaine Agricole Socialiste
- DLEP: Direction des logements et des équipements publique
- DMI : Direction des mines et de l'industrie
- DSA : Direction des Services Agricoles
- EAC : Exploitation Agricole Collective
- EAI : Exploitation Agricole Individuelle
- ENSEJ : Agence Nationale de soutien a l'emploi des Jeunes
- FDRMVTC : Fonds de Développement Rural de Mise en Valeur des Terres par des Concessions
- FLDDPS : Fonds de Lutte contre la Désertification et de Développement du Pastoralisme et de la Steppe
- FNDA : Fonds national de développement agricole
- FNDIA : Fonds national de développement de l'Investissement agricole
- FNDR : Fonds national de développement rural
- FNRDA : Fonds national de régulation et de développement agricole
- FNRPA : Fonds national de régulation de la production agricole
- FONAL : Fonds National du Logement
- FPZPP: Fonds de la promotion zoo sanitaire et de la protection phytosanitaire
- FSAEPEA: Fonds spécial d'appui aux éleveurs et petits exploitants agricoles
- HCDS: Haut commissariat pour le développement de la steppe
- MADR: Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural
- OCDE: Organisation de Coopération et de Développement Économiques
- ONS: Office National des Statistiques
- PNUD: Programme des Nations Unies pour le développement
- PCD: Plan de développement communal
- PCSC : Programme complémentaire de soutien à la croissance
- PNDA : Plan National de Développement Agricole
- PNDAR : Plan National de Développement Agricole et Rural
- PNUE : Programme des Nations unies pour l'environnement
- PPDR : Projets de Proximité de développement rural
- PPDRI : Projets de Proximité de développement rural intégré
- PSD: Programme sectoriel de développement
- PSRE: Plan de soutien à la relance économique
- SADDR: Système d'Aide à la Décision pour le Développement Rural
- SAP: Sociétés agricoles de Prévoyance
- SAR: Secteur d'Améliorations rurales
- SIP: Sociétés indigènes de prévoyance
- SNDRD : Stratégie nationale de développement rural durable
- SYRPALAC : Système de Régulation des Produits Agricoles de Large Consommation
- TOL : taux d'occupation par logement

# الفهارس

**فهرس المحتويات**


| | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| تشكرات | | |
| فهرس المحتويات | | II |
| قائمة الجداول | | V |
| قائمة الأشكال | | VII |
| مقدمة عامة | | أ |
| الفصل الأول | **الإطار النظري للتنمية المستدامة** | |
| تمهيد | | 2 |
| المبحث الأول | **الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة** | |
| المطلب الأول | ماهية التنمية المستدامة | 3 |
| المطلب الثاني | التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة | 12 |
| المبحث الثاني | **أبعاد التنمية المستدامة** | |
| المطلب الأول | الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة | 22 |
| المطلب الثاني | الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة | 25 |
| المطلب الثالث | الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة | 26 |
| المطلب الرابع | الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة | 28 |
| المبحث الثالث | **المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، أهدافها، مؤشراتها، ومعوقاتها** | |
| المطلب الأول | المبادئ الاساسية الواجب مراعاتها بشأن التنمية المستدامة | 30 |
| المطلب الثاني | أهداف التنمية المستدامة | 32 |
| المطلب الثالث | مؤشرات التنمية المستدامة | 38 |
| المطلب الرابع | معوقات التنمية المستدامة | 46 |
| خلاصة الفصل | | 49 |
| الفصل الثاني | **الإطار النظري للتنمية الريفية المستدامة** | |
| تمهيد | | 50 |
| المبحث الأول | **مفاهيم حول الريف** | |
| المطلب الأول | ماهية الريف | 52 |
| المطلب الثاني | تأثير الحضر على الريف | 56 |
| المطلب الثالث | المجتمع الريفي وخصائص الأسرة الريفية | 57 |
| المبحث الثاني | **ماهية التنمية الريفية** | |
| المطلب الأول | مفهوم التنمية المحلية، عناصرها الأساسية، أهدافها، ومعوقاتها | 61 |
| المطلب الثاني | مفهوم التنمية الريفية، أهدافها، واستراتيجياتها | 65 |
| المطلب الثالث | أسس التنمية الريفية ومعوقاتها | 74 |
| المبحث الثالث | **الإطار المفاهيمي للتنمية الريفية المستدامة** | |

| | | |
|---|---|---|
| المطلب الأول | مفهوم التنمية الريفية المستدامة وأساسياتها | 78 |
| المطلب الثاني | أبعاد التنمية الريفية المستدامة | 82 |
| المطلب الثالث | ركائز وخصائص التنمية الريفية المستدامة | 83 |
| المبحث الرابع | **مجالات، منهجية، ودورة التنمية الريفية المستدامة** | |
| المطلب الأول | مجالات التنمية الريفية المستدامة | 89 |
| المطلب الثاني | منهجية وإدارة عملية الريفية المستدامة | 91 |
| المطلب الثالث | دورة عملية التنمية الريفية المستدامة | 92 |
| خلاصة الفصل | | 101 |
| الفصل الثالث | **مسار التنمية الريفية المستدامة في الجزائر للفترة 2000-2014** | |
| تمهيد | | 103 |
| المبحث الأول | **مسار التنمية الريفية في الجزائر قبل سنة 2000** | |
| المطلب الأول | البناء الاقتصادي والاجتماعي للريف الجزائري قبل الاستقلال | 104 |
| المطلب الثاني | سياسات التنمية الريفية في الفترة 1962-1980 | 108 |
| المطلب الثالث | سياسات التنمية الريفية في الفترة 1980-1990 | 114 |
| المطلب الرابع | سياسات التنمية الريفية في الفترة 1990-1999 | 117 |
| المبحث الثاني | **مسار التنمية الريفية المستدامة في الجزائر للفترة 2000-2005** | |
| المطلب الأول | المخطط الوطني للتنمية الفلاحية | 124 |
| المطلب الثاني | المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية | 127 |
| المطلب الثالث | المشاريع الجوارية للتنمية الريفية والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة | 129 |
| المطلب الرابع | الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية | 137 |
| المطلب الخامس | مشاريع ذات تأثير جزئي (مشروع التشغيل الريفي الثاني) | 138 |
| المطلب السادس | برامج دعم النمو | 139 |
| المبحث الثالث | **مسار التنمية الريفية المستدامة للفترة 2006-2014** | |
| المطلب الأول | سياسة التجديد الريفي 2006 | 142 |
| المطلب الثاني | برنامج دعم التجديد الريفي (2007-2013) | 146 |
| المطلب الثالث | سياسة التجديد الفلاحي والريفي ( 2009- 2013 ) | 150 |
| المطلب الرابع | برنامج توطيد النمو (2010-2014) | 153 |
| المبحث الرابع | **تمويل التنمية الريفية المستدامة في الجزائر للفترة 2000-2014** | |
| المطلب الأول | المؤسسات التي تمول الفلاح في الجزائر | 156 |
| المطلب الثاني | التمويل عن طريق الصناديق الخاصة خلال الفترة 2000-2005 | 157 |
| المطلب الثالث | التمويل عن طريق الصناديق الخاصة خلال الفترة 2005-2013 | 165 |
| المطلب الرابع | التمويل عن طريق الصناديق الخاصة التي تم إنشاؤها سنة 2013 | 168 |
| المطلب الخامس | التمويل بواسطة القروض الفلاحية | 171 |
| خلاصة الفصل | | 173 |

| | | |
|---|---|---|
| الفصل الرابع | **أبعاد التنمية الريفية المستدامة في الجزائر للفترة 2000-2014 ومعوقاتها بالتطبيق على PPDRI في ولاية المسيلة للفترة 2010-2014** | |
| تمهيد | | 175 |
| المبحث الأول | **أبعاد التنمية الريفية المستدامة في الجزائر للفترة 2000-2014** | |
| المطلب الأول | البعد الاقتصادي للتنمية الريفية المستدامة في الجزائر للفترة 2000-2014 | 176 |
| المطلب الثاني | البعد الاجتماعي للتنمية الريفية المستدامة في الجزائر للفترة 2000-2014 | 186 |
| المطلب الثالث | البعد البيئي للتنمية الريفية المستدامة في الجزائر للفترة 2000-2014 | 198 |
| المبحث الثاني | **واقع التنمية الريفية المستديمة في ولاية المسيلة والتفاوت الريفي الحضري للفترة 2010-2014** | |
| المطلب الأول | الخصائص الجغرافية والمناخية لولاية المسيلة | 202 |
| المطلب الثاني | المعالم الديمغرافية لولاية المسيلة | 204 |
| المطلب الثالث | توزيع السكان بين الريف والحضر وتصنيف البلديات حسب المناطق | 206 |
| المطلب الرابع | القطاع الفلاحي بولاية المسيلة | 209 |
| المطلب الخامس | دعم التنمية المحلية وانعكاساتها على مظاهر التفاوت بين الريف والحضر | 213 |
| المبحث الثالث | **معوقات التنمية الريفية المستدامة بالتطبيق على المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في ولاية المسيلة للفترة 2010-2014** | |
| المطلب الأول | عقود النجاعة للتجديد الريفي والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة | 223 |
| المطلب الثاني | عقد النجاعة للتجديد الريفي في ولاية المسيلة والمحقق من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة | 230 |
| المطلب الثالث | قياس العدالة في توزيع المخصصات المالية على برامج PPDRI | 233 |
| | مدى مساهمة البلديات في تمويل PPDRI | 238 |
| خلاصة الفصل | | 240 |
| خاتمة عامة | | 242 |
| قائمة المصادر والمراجع | | 250 |
| الملاحق | | |
| الملخص | | |

**قائمة الجداول**


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-2 | معايير التريّف ومفهومها في بعض دول العالم | 54 |
| 2-2 | نماذج استراتيجيات التنمية الريفية | 74 |
| 1-3 | الاستغلالات الفلاحية الجماعية والفردية | 116 |
| 2-3 | استهلاك قرض مشروع التشغيل الريفي الثاني | 139 |
| 3-3 | الوضعية المالية لصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (حساب التخصيص 071-302) للفترة 1999-2007 | 160 |
| 4-3 | الوضعية المالية لصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (حساب التخصيص 109-302) للفترة 2002-2007 | 162 |
| 5-3 | الوضعية المالية لصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (حساب التخصيص 111-302) للفترة 2003-2007 | 164 |
| 6-3 | الوضعية المالية الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (حساب التخصيص 121-302) للفترة 2005-2007 | 167 |
| 1-4 | تطور احتياط الصرف في الجزائر في الفترة 1999-2015 | 176 |
| 2-4 | تطور نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الإجمالي للفترة 2000-2014 | 181 |
| 3-4 | تطور القيمة المضافة في القطاع الفلاحي للفترة 2008-2014 | 182 |
| 4-4 | تطور الإنتاج الفلاحي للفترة 2000-2014 | 183 |
| 5-4 | الإنتاج الزراعي ونسبة التغطية الوطنية خلال الفترة2008/2007 | 185 |
| 6-4 | تطور الوفرة الغذائية بالحجم خلال الفترة 2007 -2011 | 186 |
| 7-4 | تطور عدد السكان الإجمالي وتراجع نسبة سكان الريف خلال الفترة 1960-2014 | 188 |
| 8-4 | توزيع السكان الريف حسب التعداد السكاني لسنة 2008 | 189 |
| 9-4 | توزيع المجمعات الريفية حسب التعداد السكاني لسنة 2008 | 190 |
| 10-4 | تطور تعداد اليد العاملة النشيطة ونسبة الفلاحة من القوة العاملة النشيطة خلال 2007-2013 | 191 |
| 4- 11 | معدل الإنفاق على الصحة مقارنة بالناتج الداخلي الخام للفترة 2004-2009 | 194 |
| 4- 12 | معدل التلقيح لدى الأطفال ذوي السنة الواحدة خلال الفترة 1995-2006 | 194 |
| 13-4 | عدد السكنات الريفية و الحضرية المُبرمجة و المسلمة للفترة 2004-2012 | 196 |
| 14-4 | تطور المساحة الغابية في الجزائر خلال الفترة 2000-2013 | 199 |
| 15-4 | الوصول لخدمات الصرف الصحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 | 200 |
| 16-4 | الوصول لخدمات الماء الصالح للشرب في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 | 200 |
| 17-4 | المعطيات المناخية لولاية المسيلة للفترة 2013- 2015 | 203 |

| | | |
|---|---|---|
| 4- 18 | جدول "ديمارتون" المناخي | 204 |
| 4- 19 | تطور عدد سكان ولاية المسيلة للفترة 2010-2014 | 204 |
| 4- 20 | هيكل سكان ولاية المسيلة لسنتي 2014 و 2015 | 205 |
| 4- 21 | توزيع سكان ولاية المسيلة بين الريف والحضر | 205 |
| 4- 22 | تصنيف بلديات ولاية المسيلة بين الريف والحضر | 208 |
| 4- 23 | التوزيع العام للأراضي لسنة 2015 | 209 |
| 4- 24 | الموارد المائية و هياكل السقي الفلاحي | 210 |
| 4- 25 | توزيع المساحة الصالحة للزراعة للموسم الفلاحي 2014-2015 | 210 |
| 4- 26 | الثروة الحيوانية | 211 |
| 4- 27 | تطور كمية الإنتاج النباتي من 2010 الى2015 | 211 |
| 4- 28 | تطور كمية الإنتاج الحيواني من 2010 الى2015 | 212 |
| 4- 29 | الوضعية العامة لاستهلاك القروض للفترة 2010-2014 (PCD+ PSD+السكن) | 215 |
| 4- 30 | مخططات البلدية للتنمية (PCD) لسنة 2014 | 215 |
| 4- 31 | عدد مؤسسات التعليم المستعملة في المناطق الريفية والحضرية بولاية المسيلة للموسم الدراسي 2015/2014 | 216 |
| 4- 32 | حصيلة مؤشرات قطاع الصحة لولاية المسيلة المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 و2013 | 218 |
| 4- 33 | توزيع الهياكل الصحية على البلديات الحضرية لولاية المسيلة لسنة 2014 | 219 |
| 4- 34 | توزيع الهياكل الصحية على البلديات الريفية لولاية المسيلة لسنة 2014 | 220 |
| 4- 35 | حصيلة مؤشرات قطاع السكن لولاية المسيلة المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 و2013 | 221 |
| 4- 36 | التركيبة المالية لعمليات مشروع جواري للتنمية الريفية المندمج في لبلدية الهامل 2013 | 228 |
| 4- 37 | عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية حسب عقد النجاعة لولاية المسيلة للفترة 2009-2013 | 230 |
| 4- 38 | مؤشرات تأثير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية حسب عقد النجاعة لولاية المسيلة للفترة 2009-2014 | 231 |
| 4- 39 | الوضعية المالية PPDRI للفترة 2010-2015 | 232 |
| 4- 40 | مناصب الشغل المحققة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية حسب عقد النجاعة لولاية المسيلة للفترة 2009-2014 | 232 |
| 4- 41 | التخصيصات المالية من 2009 إلى 2013 مقابل المساحة الكلية | 234 |
| 4- 42 | التخصيصات المالية من 2009 إلى 2013 مقابل عدد السكان الكلي | 236 |
| 4- 43 | مجموع ميزانية PPDRI المسجلة لسنة 2011 ونسبة مساهمة البلديات | 239 |

**قائمة الأشكال**


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | المحيط الطبيعي-المحيط المصنوع- المحيط الاجتماعي | 9 |
| 2-1 | تنمية مستدامة قوية أو ضعيفة | 22 |
| 3-1 | أطر الاستجابة، الحالة، الضغوط | 39 |
| 4-1 | معوقات التنمية المستدامة في الدول النامية | 47 |
| 1-2 | الركائز الأساسية للتنمية الريفية المستدامة | 84 |
| 2-2 | أهداف التنمية الريفية المستدامة | 87 |
| 3-2 | مجالات التنمية الريفية المستدامة | 89 |
| 4-2 | منهجية التنمية الريفية المستدامة | 91 |
| 1-3 | مراحل إعداد مشروع جواري مندمج للتنمية الريفية | 132 |
| 2-3 | مخطط تنظيم مشروع جواري للتنمية الريفية | 135 |
| 3-3 | نظام المصادقة على مشروع جواري للتنمية الريفية | 137 |
| 4-3 | المؤشر التركيبي للتنمية الريفية | 146 |
| 5-3 | مراحل بعث برنامج دعم التجديد الريفي | 147 |
| 1-4 | منحنى لورينز التخصيصات المالية لـ PPDRI لعامل المساحة الكلية | 235 |
| 2-4 | منحنى لورينز التخصيصات المالية لـ PPDRI لعامل السكان الإجمالي | 237 |

# مقدمة عامة

**تمهيد**

ارتبط المفهوم الأكثر شيوعا للتنمية برفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، مما أدى إلى البحث عن أفضل الطرق للوصول إلى هذا الهدف، فكان لزاما إعادة صياغة مفهوم التنمية بصفة عامة وإدخال عليها صفة الاستدامة لكي تكون صالحة في كل مكان وزمان، أي تنمية تراعي الأجيال الحالية حق الأجيال المقبلة دون إقصاء أحد، مما أوجب على المفكرين الاقتصاديين إعطاء أبعاد أخرى لها فكان أهم بعد فيها البعد البيئي، الذي يعتبر أن المحافظة على البيئة من التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية بصفة عامة أهم خاصية يجب أن تتميز بها التنمية.

برزت قضية التنمية للمجتمعات الريفية على مسرح الفكر التنموي نتيجة للظروف الواقعية التي قابلتها المجتمعات النامية بعد حصولها على استقلالها، حيث أن أكثر من ثلاثة أرباع سكان هذه المجتمعات تقيم في الريف، وتعاني هذه الغالبية من مشكلات عديدة مثل انخفاض المستوى الاقتصادي، وانتشار الأمية والأمراض الوبائية....الخ، وتزايد الهوة بين المدن والأرياف وتدهور الموارد الطبيعية واستغلالها بطرق غير معقلنة تتنافى ورهانات التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ما تمثل هذه المجتمعات الريفية من ثقل اقتصادي في عملية التنمية ، نظرا لأنها تمثل المصدر الرئيسي للقوى البشرية في مجال الصناعة والخدمات بالإضافة إلى اعتبارها قوة عمل في مجال الزراعة والإنتاج الزراعي على وجه الخصوص، وبالتالي فحجر الزاوية في التنمية الوطنية هو التنمية الريفية، ولا تتحقق هذه التنمية إلا عن طريق برامج موجهة خصيصا للنهوض بالريف وتغيير المواقف الفكرية والنفسية للمجتمعات الريفية.

فالتنمية الريفية من العمليات التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التجمعات المحلية وجعل هذه التجمعات جزءاً متكاملاً في الدولة ومساعدتها على أن تسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق التنمية الوطنية، وتعمل التنمية على إشباع الحاجات المادية والاجتماعية لأفراد المجتمع وهي الحاجة إلى الغذاء والصحة والتعليم والعمل والسكن، فهدف التنمية هو الإنسان وتنمية القدرات التي تساعده على القيام بأدواره الاجتماعية والإنتاجية. حيث تعتبر مشكلة تخلف الريف في أي بلد إحدى العقبات الأساسية التي تعترض طريق تحقيق التنمية الشاملة فيه، فتخلف الريف ينبثق عنه الحرمان من الموارد البشرية المدربة والمؤهلة للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يؤدي إلى الحرمان من الموارد الاقتصادية، وإلى التوزيع غير العادل للإنتاج، وبطالة لليد العاملة الريفية، ومن هنا فمشكلة تخلف الريف تعد من أهم الأسباب التي تقف في طريق المجتمع لتحقيق التقدم والرفاهية لأبنائه.

**أولا: الإشكالية:**

تعد مسألة التنمية الريفية في الجزائر من الأوليات نظرا لكون أكثر من 50% من بلدياتها ريفية، حيث سمح التعداد العام للسكان والسكن بتوفير كم هائل من المعلومات عن عالم الريف، على أساسها قام الديوان الوطني للإحصائيات في آخر إحصاء للسكن والسكان سنة 2008 بإعداد تصنيف لبلديات الوطن (1541 بلدية)، بالتمييز بين البلديات ذات النمط الحضري وهي 763 بلدية، و البلديات ذات النمط الريفي و هي 778 بلدية التي تتسم بعدم تجانس الأقاليم الريفية التي تشملها و بتنوع الأوضاع.

وقد قامت الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال في إطار سعيها لتحقيق التنمية الريفية بطرح عدة برامج وسياسات للنهوض بالمناطق الريفية و تنميتها، غير أنها ركزت في البداية على تطوير تنمية الفلاحة متجاهلة ضرورة تنمية المناطق الريفية كحتمية لتنمية الفلاحة، وكانت نتيجة هذا الإهمال ظهور مجموعة من المشاكل الاجتماعية متجلية خصوصا في انتشار الأمية، وضعف التغطية الصحية، سوء ظروف السكن، مشاكل التزود بالماء والكهرباء،و أخرى مرتبطة بالعزلة، وضعف التجهيزات الأساسية وغياب أنشطة مكملة للأنشطة الفلاحية.

من خلال ما سبق تتضح معالم إشكالية البحث التي يمكن صياغتها كالتالي:

**ما هي أبعاد و معوقات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر؟**

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1- ما مفهوم التنمية الريفية المستدامة في ظل المفهوم الشامل للتنمية والتنمية المستدامة؟

2- ما هي أبعاد التنمية الريفية المستدامة؟

3- ما هي أهم البرامج و السياسات التي سطرتها السلطات العمومية لتنمية الريف؟

4- ما هي أهم معوقات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر بالتطبيق على المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بولاية المسيلة للفترة 2010-2014؟

5- ما هي الآفاق المستقبلية للسياسة الحكومية في مجال التنمية الريفية المستدامة؟

**ثانيا: الفرضيات:**

الإجابة على التساؤلات السابقة صياغة مجموعة من الفرضيات وهي على الشكل الآتي:

1- تحقيق التنمية الريفية بكل أبعادها يؤدي إلى ترقية المناطق الريفية من أجل تنمية القطاع الفلاحي كرافد للتنمية الوطنية الشاملة.

2- يؤدي تداخل البرامج والسياسات المرتبطة بالتنمية الريفية المستدامة إلى نقص الكفاءة والفعالية في تحقيق أهدافها.

3- عدم تحقيق التنمية الريفية المستدامة مرده إلى جملة من المعوقات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية.

4- تصطدم الآفاق المستقبلية لتجسيد السياسة الحكومية في مجال التنمية الريفية المستدامة بضعف المخصصات المالية المرصودة في ظل انهيار أسعار المحروقات.

**ثالثا: تحديد إطار الدراسة:**

فيما يخص الإطار الزمني، تمتد فترة الدراسة لتشمل الفترة 2000- 2014، وهي تشمل سنة انطلاق أول برنامج فعلي للتنمية الفلاحية و يحمل بذور برامج للتنمية الريفية (PNDA 2000)، وصولا إلى الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية (2006) و سياسة التجديد الريفي، و مخطط توطيد النمو 2009-2014. أما الإطار المكاني فهو الجزائر.

**رابعا: أهمية الدراسة**

يستمد البحث أهميته من كونه يتناول بالدراسة قطاعاً هاماً ألا وهو القطاع الريفي، فتنمية الريف هي أساس التنمية المستدامة الكفيلة بتحقيق الاستقرار والتقدم للمجتمع ككل، ومن هنا تأتي أهمية تنمية المجتمع الريفي لأنها تؤدي إلى القضاء على ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة وظهور السكن العشوائي الذي تعاني منه المدن ككل و الكبرى بالخصوص مما أدى إلى الضغط على قطاع الخدمات وكذلك ظهور مشكلة السكن، إضافة إلى حرمان الريف من اليد العاملة وانعكاس ذلك على انخفاض إنتاج المواد الغذائية الضرورية للمواطن.

**خامسا: أهداف الدراسة**

يهدف البحث إلى:

1- إلقاء الضوء على واقع التنمية الريفية في الجزائر؛

2- كشف الأسباب والمعوقات التي تحول دون تنمية هذا القطاع الهام في تطور وتقدم القطر اقتصادياً واجتماعيا؛

3- تقديم التوصيات التي تساعد على اتخاذ أفضل السبل لتحقيق هذه التنمية لهذا المجتمع الريفي ليس لمجرد إنتاج المواد الأولية والسلع الغذائية بل بهدف تنمية الإنسان ذاته ثقافياً واقتصادياً وصحياً.

**سادسا: أسباب اختيار الموضوع**

أهم سبب لاختيار هذا الموضوع هو ميول الطالب نحو المواضيع المتعلقة بالتنمية المستدامة، ورغبة منه في المساهمة في إيجاد سبل تكفل مساهمة الريف في التنمية الشاملة. بالإضافة إلى أهمية موضوع التنمية الريفية بالنسبة للتنمية الشاملة في الجزائر.

**سابعا: المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث**

بهدف الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب البحث، تحليل أبعاده، الإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار فرضيات البحث، سيتم الاعتماد مناهج البحث العلمي التالية:

- المنهج التاريخي: يتم الاستعانة به لتتبع مراحل و أطوار مختلف البرامج التي تم تسطيرها في الجزائر لتحقيق التنمية الريفية.
- المنهج الوصفي التحليلي: و هو منهج ملائم لتقرير الحقائق وتحليل الوقائع وفهم مكونات الموضوع وإخضاعه للدراسة الدقيقة.

**ثامنا: الدراسات السابقة**

إن الغرض الأساسي من التعرض للدراسات السابقة هو الوقوف على على أهم الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بموضوع البحث ومعرفة ولو باختصار النتائج التي توصلت إليها، والتي يمكن الاستفادة منها لمعالجة موضوع الدراسة من جوانبه المختلفة.

في حدود اطلاعنا، لا توجد دراسات تعرضت لموضوع أبعاد ومعوقات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر، عير أن هناك دراسات تطرقت لجوانب جزئية من الموضوع فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وفيما يتعلق بالتنمية الريفية المستدامة في الجزائر، وبالاقتصار على الدراسات التي تمت بالجزائر نجد ما تناول منها موضوع التنمية المستدامة:

- دراسة سايح بوزيد، تحت عنوان "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية حالة الجزائر"، وهي رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة من جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان لسنة 2013/2012، والتي عالجت الإشكالية الرئيسية مدى تحقيق تنمية مستدامة في الدول العربية عامة والجزائر خاصة من خلال تبني نظام الحكم الراشد، والصعوبات والتحديات التي تحول دون تحقيق ذلك. وتناولت في الفصل الثاني من الرسالة الإطار النظري للتنمية المستدامة، وذلك من خلال التطرق لأصل وتطور مفهوم التنمية المستدامة وإستراتيجية التنمية المستدامة ومؤشراتها، وصل الباحث إلى نتيجة وهي أن مؤتمر استكهولم يعد المنعرج الحقيق في

تبلور المفهوم الحديث للتنمية المستدامة، كما أن التعريف الأوضح للمفهوم هو ما جاء في أجندة القرن الحادي والعشرين الذي أقر أن التنمية المستدامة هي إشباع الحاجات الأساسية وتحسين مستويات المعيشة للمجتمع وفي نفس الوقت حماية وإدارة أفضل بحكمة وعقلانية للأنظمة البيئية.

- دراسة العايب عبد الرحمان، تحت عنوان "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة" وهي رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية بجامعة فرحات عباس – سطيف، والتي تمحورت إشكاليتها الرئيسية فيما إذا كان لمراعاة المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر لأبعاد التنمية المستدامة انعكاس على قياس وتقييم والإفصاح عن أدائها الشامل، وكانت الرسالة تناولت موضوع التنمية المستدامة في الفصل الأول ماهية التنمية المستدامة، وتوصل الباحث إلى أن هذا المفهوم أي التنمية المستدامة تضمن في نفس الوقت النمو الاقتصادي والتنمية بمفهومها التقليدي والحديث، أي أنها تضمن التنمية الاقتصادية وفي نفس الوقت العدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

أما الدراسات التي تناولت موضوع التنمية الريفية المستدامة بالجزائر فهي:

- دراسة بكدي فطيمة، تحت عنوان " التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر" وهي مقالة في مجلة أبحاث اقتصادية، العدد13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، جوان 2013، وتناولت إشكالية مدى إمكانية اعتبار التنمية الزراعية والريفية المستدامة كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي، وتوصلت الباحثة إلى أن التنمية الريفية تشمل ما هو أبعد من تحقيق التقدم للمزارع الصغير، فهي تتضمن كافة الجهود المبذولة لزيادة الدخل الحقيقي في الريف سواء كان مصدره الأنشطة الزراعية أو غير الزراعية من خلال تصنيع الريف ونشر التعليم والخدمات الصحية لتقليل التفاوت الريفي الحضري. إضافة إلى أن الباحثة توصلت إلى أن السلطات الجزائرية مدركة لأهمية التنمية الريفية كمدخل لتحقيق التنمية الشاملة، لذلك فقد سعت جاهدة للنهوض بالمجتمع الريفي، غير أن هذه الجهود المبذولة بقيت متواضعة مقارنة مع ما هو مطلوب حسب رأي الباحثة دائما.
- دراسة العودة عيرج، تحت عنوان "مسار التنمية الريفية في الجزائر 1962–2006 مثال ولاية تيبازة"، وهي مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر لسنة 2008، وعالجت الباحثة في هذه الدراسة كيفية مساهمة السياسة التنموية التي عرفها الريف الجزائري في دفع عجلة التنمية الشاملة ككل، وتوصلت الباحثة إلى أن التنمية الريفية هي

إستراتيجية مخططة لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفريق معين من الناس ومن هنا يستلزم الأمر توفير الشروط الملائمة لحياة كريمة وآمنة عن طريق ضمان سبل العيش حتى يتمكن الفرد من المساهمة في بناء المجتمع والمنطقة التي ولد من رحمها، من خلال الأسلوب الانطلاقي للتنمية الريفية، الذي يرتكز في الأساس على مشاركة جميع الأفراد المكونة للمجتمع الريفي كمبدأ أساسي لإحداث التغيير الإنساني والفعال، وكذا التكامل بين الخدمات قصد تحاشي التفكك الاجتماعي عن طريق إشراك القيادات المحلية التي بدورها تتفاعل مع القيادات الفنية والمهنية قصد توجيه الأموال للبرامج التي تحقق تنمية ذات نفع عام، و أن من بين مؤشرات نجاح مشروعات التنمية في تحقيق أهدافها هو قدرتها على إعادة توزيع السكان وإحداث تغيرات على معدل الكثافة السكانية وخلق هجرة عكسية ليس فقط ما بين السكان من أصول ريفية وإنما يجذب آخرين ممن يستهويهم العمل الزراعي والحياة الريفية الذين تتوافر لديهم رؤوس الأموال. كما توصلت الباحثة إلى أن تولي الدولة ومؤسساتها الوطنية والمحلية لزمام العملية التنموية وما تستحق من امتيازات وتسهيلات لكي تكون عملية الإقلاع ناجحة، من خلال المساهمة في توفير البنيات التحتية الضرورية لكل تنمية مستقبلية، غير أن العديد من البرامج التنموية للريف بهذه المجتمعات تقف على حقيقة واقعية مفادها أن هذه البرامج لم تكن أهدافها واضحة المعالم والحدود، بحيث تكون قادرة على الفهم الواعي للعلاقات الاجتماعية التي تربط بين سكان الريف، هذا قصد تحقيق الهدف المنشود وتحسين حالة الريف في كل المجالات.

- دراسة هاشمي الطيب بعنوان "التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر"، وهي أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة في العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان لسنة 2014/2013، وقد عالجت الدراسة مسألة تطور السياسات والبرامج التي سطرتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة بهدف تحقيق تنمية حقيقية للريف الجزائري، وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر لم تعرف تعاقب سياسات تنمية ريفية وزراعية مختلفة، بل عرفت سياسة واحدة على مدار أربعين سنة، ولم تستفد من الثروة المالية والبشرية، ولهذا ظل التخلف الريفي قائما، مع الفجوة بين الريف الحضر. فعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة من خلال إطلاق ترسانة من البرامج التنموية الكبرى بأغلفة مالية ضخمة خلال الفترة 2000-2013 والتي حققت بفضلها ارتفاع نوعا ما في معدلات النمو، إلا أن هذا الأخير لم يخفف من حدة الفقر والبطالة وتحقق العدالة والمساواة، كما استمر تخلف القطاع الفلاحي من خلال تفتّت الأراضي الزراعية وخلل توزيعها وتخلف

الأساليب المستخدمة في الإنتاج الزراعي وافتقاره للتكنولوجية نظرا لانتشار الأمية في أوساط الفلاحين الذين يجهلون استخدامها، وهذا ما أدى إلى تدني مستوياته مع الزيادة السكانية، وبالتالي استمرار العجز الغذائي مما أدى بالدولة بتغطيته عن طريق الاستيراد، مما أدى إلى استنزاف عائدات النفط بدلا من استثمارها واستغلالها في بناء البينة التحتية وتحقيق نهضة ريفية، والسعي نحو الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد تنافسي يضمن التنافس المنسجم بين جميع الفاعلين الاقتصاديين.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السالفة الذكر في تطرقها الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة بعد انقضاء آجال أهداف قمة الألفية التي سُطرت لها سنة 2015 كحد أقصى، إضافة إلى سعي هذه الدراسة إلى تحديد مجموعة المعوقات التي تحول دون تطبيق التنمية المستدامة بكل أبعادها في الجزائر.

**9- خطة وهيكل البحث:**

للإجابة على إشكالية البحث سيتم تقسيم البحث إلى أربعة فصول، حيث يحمل الفصل الأول عنوان الإطار النظري للتنمية المستدامة، وتناول الإطار المفاهيمي للتنمية والتنمية المستدامة، أبعاد التنمية المستدامة، وأهداف ومؤشرات قياس التنمية المستدامة ومعوقاتها، في حين يحمل الفصل الثاني عنوان الإطار النظري للتنمية الريفية المستدامة، وتطرق لمفهوم الريف، التنمية الريفية، التنمية الريفية المستدامة، ومجالات ومنهجية التنمية الريفية المستدامة، وهذا بهدف توضيح المفاهيم المستخدمة في البحث، أما في الفصل الثالث فخصصنا له عنوان مسار التنمية الريفية المستدامة في الجزائر للفترة 2000-2014، يتناول بالتفصيل البرامج التي سطرتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة في محاولتها لتنمية الريف الجزائري وكذا الصناديق التي استحدثتها الجزائر لتمويل التنمية الريفية المستدامة، أما الفصل الرابع والذي خصص له عنوان أبعاد التنمية الريفية المستدامة في الجزائر للفترة 2000-2014 ومعوقاتها بالتطبيق على المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في ولاية المسيلة للفترة 2010-2014، فيتطرق لأبعاد التنمية الريفية المستدامة في الجزائر للفترة 2000-2014، ثم واقع التنمية الريفية المستدامة بولاية المسيلة ومظاهر التفاوت الريفي الحضري، ومعوقات التنمية الريفية المستدامة بالتطبيق على المشاريع الجوارية للتنمية الريفي المندمجة في ولاية المسيلة للفترة 2010-2014. وفي الأخير يتم الوصول إلى خاتمة البحث التي ستتضمن ملخص عام للفصول الأربعة وعرض لأهم النتائج والاقتراحات.

# الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

**تمهيد:**

تعتبر التنمية مفهوما شاملا له عدة جوانب اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، وبيئية، فهدف التنمية لا يقتصر على زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، بل يتعداه إلى ضرورة مزاوجة هذا الهدف بعوامل تحسين المستوى المعيشي للفرد من الناحية الصحية، التعليمية، والثقافية وغيرها من الأمور الأخرى. بالإضافة إلى ذلك تبرز مشكلة استدامة هذه التنمية، أو بعبارة أخرى أن لا تكون هذه التنمية المنشودة ذات آثار سلبية على البيئة من حيث استنزاف الموارد المحدودة وعدم ترك للأجيال القادمة فرصة تحقيق التنمية. على إثر ذلك ظهر مفهوم جديد للتنمية هو التنمية المستدامة التي تهف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي مع تحسين البيئة والمحافظة عليها للوفاء باحتياجات الأجيال القادمة.

في هذا الفصل سنحاول معاجلة موضوع التنمية المستدامة من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

**المبحث الثاني:** أبعاد التنمية المستدامة

**المبحث الثالث:** المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، أهدافها، مؤشراتها، ومعوقاتها

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

كان مفهوم الاستدامة عند رجال الصناعة والأعمال فيما مضى هو محاولة التنسيق بين تحقيق الأرباح والالتزام بالاعتبارات البيئية، إلا أن الأمور أصبحت أكثر تعقيداً. ونظرا لتحول العالم الآن إلى سوق عالمي مفتوح فقد ظهرت ضغوط متزايدة للوفاء بالمسئوليات البيئية والاجتماعية والتي يتسع مجالها باستمرار. في هذا المبحث قبل أن نعرض لماهية التنمية المستدامة و تطور فكرتها عبر التاريخ، سنعرج أولا على موضوع النمو و التنمية و الفرق بينهما.

### المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

إن إشباع الحاجات يعتمد جزئيا على تحقيق الإمكانية الكاملة في النمو، ومن الواضح أن النمو في حد ذاته ليس كافيا، حيث أن النمو الاقتصادي يجلب دائما مخاطر الإضرار بالبيئة لأنه يع ضغطا على الموارد البيئية، و هذا يدل على أن التنمية المستدامة تنطوي على ما هو أكثر من النمو، إنها تتطلب تغييرا في مضمون النمو مما يجعله أقل كثافة في استخدام الموارد والطاقة، و يجعل آثاره أكثر إنصافا. في هذا المطلب نسلط الضوء أولا على مفهوم النمو ثم مفهوم التنمية بأنماطها المختلفة لنصل إلى تحديد مفهوم التنمية المستدامة.

#### أولا: مفهوم النمو الاقتصادي:

##### 1- التمييز بين المصطلحات الإنمائية:

النمو، الإنماء، و التنمية، كلمات تتردد باستمرار في كتابات الاقتصاديين والاجتماعيين، وكذلك عند واضعي السياسات و الخطط التنموية وبرامج الحكومات. فما معنى هذه الكلمات، وما هي دلالتها لغة واصطلاحاَ.

في أوائل الخمسينات من القرن العشرين، كان ما يُكتب عن النمو والتنمية يشكل نزرا يسيرا إذا ما قيس بالسيل العارم الذي يُكتب اليوم، وقد كان الناس يستعملون تعبيري نمو و تنمية، وكأنهما مترادفان يمكن استعمال الواحد بدلا من الآخر، أما محاولات التمييز بين المصطلحين فقد كانت نادرة، مع العلم أن "شومبيتر" كان قد ميّز بين الاصطلاحين منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى[1].

[1] صايغ عبد الله يوسف، **مقررات التنمية الاقتصادية العربية**، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1985، ص13.

ورد في لسان العرب، أن "النمو يفيد معنى الزيادة و الكثرة و الارتفاع، فنمى: النماء معناها الزيادة، و نمي ينمي نميا و نميّا و نماء: زاد و كثُر، و ربما قالوا ينمو نموا، و النماء: الريع، ونمي الإنسان: سمِن[1]. أما الإنماء فهو صيغة الإرادة و التعدي.

و تساعد كلمة الإنمائية على التمييز بين مفهومين Development و Growth في الإنجليزية و Développement وCroissance في الفرنسية، والفارق بينهما أن Développement هو انبثاق حالة عقلية و نفسية و اجتماعية، تجعل النمو Growth ممكنا[2]. و يبدو هذا التمييز واضحا في قول (فرنسوا بيرو) في كتابه "اقتصاد القرن العشرين": أن الإنماء هو ملتقى تغييرات عقلية و اجتماعية من حياة السكان تجعلهم يُنمّوا بصورة تراكمية و دائمة إنتاجهم الفعلي و الشامل[3]. و يتبعه في هذا الرأي ى(ب.ل.ريموند) في كتابه "الاقتصاد المعمم و عتبات النمو": إننا غالبا بين النمو البسيط Croissance الذي لا يمس البنيات العقلية و الاجتماعية و التقنية، و بين الإنماء Développement الذي يفرض تعديل هذه البنيات و تميلها[4].

أما الإنماء والتنمية فهما مترادفان، ويقابلهما باللغة الفرنسية كلمة Développement، ويُقصد بها حدوث تطورات و تغييرات أساسية هامة على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي[5].

**2- تعريف النمو الاقتصادي**

للنمو الاقتصادي تعريف عديدة، حيث هناك من يُعرف النمو على أنه الزيادة الثابتة المستمرة عبر الزمن و التي تطال صعيدا من الأصعدة الاجتماعية المتنوعة إن كان يحدث في معظم الأحيان عن طريق التطور البطيء و التحول التدريجي[6]. أي أن النمو الاقتصادي يتحقق عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع والخدمات، و كل ما كان معدل النمو الاقتصادي الوطني أكبر من معدل نمو السكان كل ما كان أفضل لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد[7].

و النمو الاقتصادي يعرف كذلك على أنه الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. فإذا تزايد نصيب الفرد من الدخل بعد أن يتعافى الاقتصاد من الكساد، فإن الزيادة

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ نشر، الجزء 15، ص341.
[2] حسن صعب، **المفاهيم الحديثة للإنماء**، منشورات ندوة الدراسات الإنمائية، بيروت، 1966، ص ص 10-11.
[3] PERROUS François, **L'économie de XXe siècle**, Paris, 1961, PP 155-166.
[4] REYMOND P.C, **Économie généralisée et seuils de croissance**, édition crivin, Paris, 1962, P15.
[5] رجب عزمي، **تطورات سياسة الإنماء في لبنان**، في كتاب: **الدولة و الإنماء**، منشورات ندوة الدراسات الإنمائية، بيروت، 1985، ص13.
[6] محمد مصطفى الأسعد، **التنمية و رسالة الجامعة في الألفية الثالثة**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، 2000، ص36.
[7] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص12.

تعتبر دورية و ليست مضطردة و بالتالي لا يعتبر ذلك نمو[1]. من خلال التعريف الأخير نستنتج وجود أنواع للنمو الاقتصادي و هي ثلاثة أنواع[2]:

أ- النمو التاريخي: حتمية التركيز على تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل أي التصنيع تحت حافز التراكم الرأسمالي و تحويله من إنتاج طبيعي و إنتاج سلعي صغير إلى إنتاج سلعي يحقق السيادة مع حتمية وجود سوق داخلية لجميع المنتجات؛

ب-النمو العابر: الذي تعرفه العديد من الدول النامية فهو ليس ثابت و لا مستمر فضلا عن كونه يتحقق بفعل عوامل خارجية مؤقتة؛

ت-النمو المخطط: هو نتيجة عملية تخطيط عامة لموارد المجتمع المادية و البشرية وفق طموحات المجتمع و متطلباته.

من خلال هذه التعريفات يتبين أن النمو الاقتصادي أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية لارتباطه بزيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج سلع و خدمات جديدة، أي توظيف عناصر إنتاج إضافية و أهمها اليد العاملة، كما أن النمو الاقتصادي بحسب ما و رد في التعريفات السابقة يُعد مؤشراً للرفاه الاقتصادي المادي من خلال ضرورة أن يكون معدل النمو الاقتصادي الوطني أكبر من معدل نمو السكان.

**ثانيا: مفهوم التنمية:**

شهدت فكرة التنمية بداية من النصف الثاني من القرن العشرين انتشارا واسعا خاصة بتبنيها من طرف بلدان العالم الثالث غداة نيلها لاستقلالها السياسي. فاستعملت فكرة التنمية كنواة أساس لكافة اللإديولوجيات السياسية و كافة برامج الحكم في بلدان العالم الثالث، فحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال في كل مكان[3]. و أصبح لفظ التنمية يجري على كل لسان بين الاقتصاديين و الاجتماعيين في في كل دول العالم و في الهيئات الدولية المختلفة خاصة منها هيئة الأمم المتحدة، هذه الأخيرة التي قدمت سنة 1955 تعريفا للتنمية على أنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا و اجتماعيا معتمدا أكبر اعتماد ممكن على مساهمة المجتمعات المحلية و مبادراتها. لتضيف سنة 1956 أن التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية و لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع. نلاحظ أن هيئة الأمم المتحدة في تعريفها الأول ركزت في عمليات التنمية و أهدافها على النهوض بالجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، لتضيف في التعريف الثاني إلى هذين البعدين

[1] مايكل ابدجلمان، **الاقتصاد الكلي: النظرية و السياسة**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص455.
[2] محمد الناصر حميداتوا، **المفاهيم المتعلقة بالتنمية و مؤشراتها**، في مجلة: الدراسات الاقتصادية و المالية، العدد 01، المركز الجامعي بالوادي، 2008، ص138.
[3] زال هذا التقسيم بعد زوال العالم الثاني (الاتحاد السوفييتي).

بعدا ثالثا و هو الأحوال الثقافية، غير كلا التعريفين قد أغفلا البعد السياسي كبعد له آثاره الهامة في تنمية و تطور و تقدم الشعوب.

يتضح من ذلك أن طبيعة عملية التنمية تتضمن الجوانب التالية:

1- **الجانب الاقتصادي:** في هذا الجانب تكون التنمية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيق على مدى الزمن و التي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[1]. فالتنمية الاقتصادية تنتج من إدخال تركيبات جديدة لعوامل الإنتاج تهدف إلى زيادة إنتاجية العمل و التقنية الحديثة في مجموع القواعد التي تسمح بتطبيقها بالحصول على هذه الزيادة الإنتاجية، إن الدخل الوطني (الحقيقي أي كمية السلع و الخدمات الموضوعة تحت تصرف السكان) يزيد بصورة موازية لزيادة الإنتاجية عندما تدخل بعض العوامل، و من جهة أخرى فإن زيادة الأجور الناتجة عن ارتفاع الدخول الحقيقية تبعث عند المستهلكين ردود أفعال تميل إلى تعديل بنية الطلب، و هكذا سلسلة أفعال متداخلة ترفع بها زيادة الإنتاجية الدخل الحقيق[2].

2- **الجانب الاجتماعي:** أي أن التنمية تعمل على إشباع الحاجات المادية والاجتماعية لأفراد المجتمع وهي الحاجة إلى الغذاء والصحة والتعليم والعمل والسكن، فهدف التنمية هو الإنسان وتنمية القدرات التي تساعده على القيام بأدواره الاجتماعية والإنتاجية، فالتنمية هي مجموعة الجهود المنظمة التي تبذل وفق تنظيم مرسوم للتنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية والطبيعية المتاحة في وسط اجتماعي معين يهدف إلى تحقيق مستوى أعلى من الدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية بنواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى من الرفاه الاجتماعي[3].

3- **الجانب السياسي:** تتمثل التنمية السياسية في كل عمل تنموي يسعى لإقامة نظام سياسي قادر على التعبير عن آراء القطاعات العريضة من أبناء المجتمع، بحيث يعتمد على الديمقراطية منهجا، و حفز المشاركة، و حل المشكلات و مواجهة التغييرات. و في الوقت نفسه يعمل على ترشيد أسلوب اتخاذ القرار، و أسلوب متابعته بدقة وفعالية، كل هذا بشكل يؤدي إلى الارتقاء به[4]. يمثل كل العنصر الداخلي و الخارجي عنصرين أساسيين في البعد السياسي للتنمية، و يتمثل العنصر الداخلي في قيام نظام سياسي للمجتمع يكون مسئولا عن وضع إستراتيجية عامة للدولة

---

[1] عبد العزيز عجيمة و عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية**، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2000، ص56

[2] إيفريت هيجن، **إقتصاديات التنمية**، ترجمة خوري جورج، مركز الكتب الأردني، عمان، 1988، ص27.

[3] سالم خلف عبد، **المجتمع الريفي**، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1992، ص251

[4] عبد الهادي محمد والي، **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص88.

تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار والأمن لجميع أفراد المجتمع، والمشاركة السياسية لأفراد المجتمع في صنع القرار. ويتمثل العنصر الخارجي في العلاقات الدولية المتبادلة بين الدول، والتي تؤثر في التنمية بشكل لإيجابي أو سلبي[1].

تجدر الإشارة إلى عملية التنمية لا يمكن أن تحقق الأهداف المرجوة ما لم تتزاوج أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و تسير جنبا إلى جنب و تنصهر في بوتقة واحدة و في وقت واحد. فالتنمية هي عملية واعية، معقدة طويلة الأمد، شاملة و مماثلة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية السياسية، التكنولوجية، الثقافية، الإعلامية و البيئية، فالتنمية تشترط تضافر و تكامل جهود القطاعين العام و الخاص و تأمين تغطية مستمرة و فعالة لها من قبل وسائل الإعلام المركزية و المحلية مع اعتبار أن الإعلام جزء أساسي من هذه التنمية و مورد هام لها. و هي لا يمكن أن تنجح إلا في إطار من المشاركة بين الديمقراطية بين القمة و القاعدة و ضمان الحريات السياسية و الاجتماعية للمواطنين بغية الوصول إلى رفع المستوى المادي و الثقافي و الروحي لأفراد المجتمع[2].

من خلال العرض السابق لبعض تعريفات التنمية بمختلف جوانبها يمكن استنتاج بعض الخصائص التالية:

- التنمية ليست ثابتة و إنما هي حركة ديناميكية مستمرة؛
- التنمية تكون نابعة من داخل المجتمع ذاته و شاملة كل فئاته و طبقاته؛
- الهدف الأساسي للتنمية لا يقتصر على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع ولكن يتعداه إلى استثمار الموارد المتاحة بذلك المجتمع و إحداث تغيير اجتماعي لأفراده؛
- لتحقيق التنمية المنشودة و نجاحها في إشباع حاجيات أفراد المجتمع و استغلال قدراته في مواجهة المشكلات الخاصة به، ينبغي تضافر الجهود بين الحكومة و أفراد المجتمع، فالتنمية عبارة عن جهود متكاملة ومتوازنة في كل المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية وغيرها؛

**ثالثا: التنمية البشرية:**

لا تقتصر التنمية على الجانب الاقتصادي بل هي أشمل من ذلك حيث تراعي الأبعاد الاجتماعية كما أسلفنا سابقا، من حيث القدرة على توفير الحاجيات الأساسية للمجتمع و القضاء على اللامساواة والتقليل من الفقر والبطالة، وهي ما تسمى بالتنمية البشرية. ولقد لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دورا بارزا في نشر وترسيخ هذا المصطلح.

---

[1] مها محمد فهمي عبد الرحيم، **مشاركة الشباب الريفي في التنمية في أربع قرى بمحافظتي الدقهلية و الفيوم**، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الزراعية تخصص اجتماع ريفي، جامعة القاهرة، 1998، ص14.

[2] اسكندر الديك و محمد مصطفى الأسعد، **دور الاتصال و الإعلام في التنمية الشاملة**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، 1993، ص39.

يقترح هذا البرنامج تعريفا للتنمية البشرية كونها عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، و تركز تلك الخيارات الأساسية في أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل و أن يكتسبوا المعرفة و أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياه كريمة. و من ثمة فإن للتنمية جانبان، الأول هو تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين الصحة و المعرفة و المهارات. و الثاني يتمثل في انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في المجالات الشخصية أو الإنتاجية أو الاجتماعية أو السياسية. و لكي تكون التنمية البشرية ناجحة فإنه لا بد من توازن دقيق بين هذين الجانبين[1].

وفي سنة 1993، عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة التنمية البشرية على أنها "تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، و تنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم والصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج و خلاق، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق وعادلا، والتنمية بواسطة الناس أي إعطاء كل امرئ فرصة للمشاركة فيها وأكثر أشكال المشاركة في السوق كفاءة الحصول على عمالة منتجة ومأجورة، ومن ثم فإن الهدف الرئيسي لاستراتيجيات التنمية البشرية هو توفير عمالة منتجة"[2].

و للاقتصادي "أمارتا صن" نظرته الخاصة للتنمية البشرية، إذ يرى أن المضمون الحقيق للتنمية هو الحرية، سواء تعلق الأمر بالحرية بمعناها السلبي كالحرية من الفقر مثلا أو الحرية بمعناها الإيجابي كحرية المرء في اختيار نوع الحياة التي يرغب فيها[3].

من مجموع التعاريف التي تتناول موضوع التنمية البشرية، يتبين أن مصطلح التنمية البشرية يتمحور حول اعتبار الإنسان أداة وغاية التنمية، وأن النمو الاقتصادي وسيلة لتنمية الإنسان من خلال تلبية احتياجاته.

**رابعا: مفهوم التنمية المستدامة:**

رغم حداثة مفهوم التنمية المستدامة نسبيا بالمقارنة مع التعريفات الأخرى لأنماط التنمية، إلا أن هناك دراسات و هيئات إقليمية و دولية قد وضعت تعريفات محددة للمفهوم، أحد أقدم هذه التعريفات ما أوردته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، حيث عرفت التنمية المستدامة على أنها "في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات و وجهة التطور التكنولوجي والتغيير المؤسساتي في حالة انسجام وتناغم وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمطامح الإنسانية". كما تعرف التنمية المستدامة في إطار العلاقة المتبادلة بين الإنسان و المحيط أنها وسيلة –أي التنمية المستدامة– لتحقيق التوازن بين قدرة الوحدة الإنتاجية على العطاء و ما يأخذه الإنسان من خلال التوازن بين المحيط

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1990**، وكالة الأهرام للإعلان، القاهرة، 1990، ص19.
[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1993**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص03.
[3] عبد الرزاق العاقل، **قراءة في كتاب التنمية حرية لأماتا صن**، ترجمة شوقي جلال، في مجلة: دراسات، العدد15، السنة الرابعة، عمان، 2003، ص2010، نقلا عن: عبد الرحمان العايب، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011/2010، ص9.

الحيوي، المحيط المصنوع (التكنولوجي)، والمحيط الاجتماعي الذي هو سبيل الإصلاح عند حدوث أي مشكلة.

**الشكل رقم1-1: المحيط الطبيعي-المحيط المصنوع- المحيط الاجتماعي**

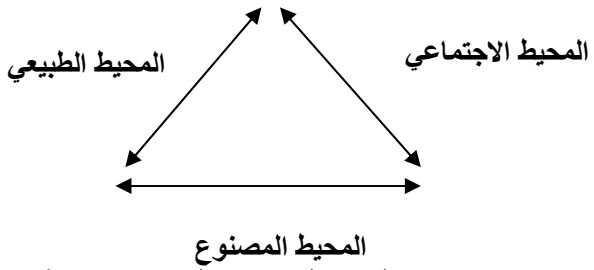


المصدر: مصطفى يوسف كافي، **السياحة البيئية المستدامة: تحدياتها و آفاقها المستقبلية**، درا رسلان، دمشق، 2014، ص67.

والمحيط الطبيعي هو المنظومة الطبيعية، وإطار البيئة الفطرية الكائنة في الطبيعية وتضم النظام المائي، والنظام الأرضي، والنظام الجوي، والنظام الحيوي بشقيه الحيواني والنباتي، وهي جزء من النظام الكوني الذي لا يخضع لإرادة الإنسان و لا لتحكمه، أما المحيط المصنوع فهو يتكون من ما أنشأه الإنسان في البيئة و بناه و شيده مثل مراكز الصناعة، المدارس، الجامعات، المستشفيات، شبكات المواصلات، شبكات الري، مراكز الطاقة... إلاّ أن بعض مكونات المحيط المصنوع مثل النظم الزراعية يدرها الإنسان لكنها لا تكون تحت تحكمه الكامل لأنها مازالت تحت تأثير عوامل المحيط الحيوي الطبيعي مثل دورة الماء و غيرها، في حين أن المحيط الاجتماعي هو ما وضعه الإنسان من مؤسسات و قواعد يعتمد عليها في إدارة العلاقة الداخلية بين أفراد المجتمع و المنظومات الأخرى الطبيعية و المصنوعة، و كذا إدارة العلاقات الخارجية مع سائر العالم، و بوجه عام يمكن القول أنه يشمل المؤسسات السياسية و الاجتماعية و الثقافية السائدة في المجتمع، و بعض هذه المكونات يرجع تاريخه إلى الماضي (القيم، العادات، التقاليد، الدستور، و التراث الثقافي...). بعبارة أخرى يمكن القول أن المحيط الاجتماعي يشتمل على النظام الاجتماعي و النظام الثقافي في بيئته الحضارية[1].

وفي نفس إطار العلاقة المتبادلة بين الإنسان و المحيط، تعرف التنمية المستدامة على أنها إدارة الإنسان لاستخدام مكونات المحيط الحيوي بحيث يحصل على أكبر قدر من حاجاته و يبقي في نفس الوقت القدرات المحدودة للمحيط الحيوي لضمان متطلبات الأجيال مستقبلا [2].

وأحد أشهر التعاريف التي تتناول موضوع التنمية المستدامة هو ما أوردته اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في التقرير المعنون "مستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة" لعام 1987 و الذي جاء فيه أن

[1] مصطفى يوسف كافي، **السياحة البينية المستدامة: تحدياتها و آفاقها المستقبلية**، درا رسلان، دمشق، 2014، ص ص67-68. (بتصرف)
[2] أحمد محمد فوزي ملوخية، **دور المرأة الريفية في التنمية المتواصلة**، رسالة دكتوراه في العلوم الزراعية غير منشورة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1994، ص19.

"التنمية المستدامة هي تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"[1]. كما وردت تعاريف أخرى للتنمية المستدامة مثل أنها عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته، إذا فالتنمية الحقيقية هي القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدام الموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، وذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي[2]. كما تعرف التنمية المستديمة بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الحفاظ على التنمية النوعية في الفترة الطويلة والتي يصبح فيها النمو الاقتصادي مقيد بدرجة متزايدة بطاقة النظام البيئي الاقتصادي الاجتماعي لأداء وظيفتين رئيسيتين في الأجل الطويل وهما إعادة توفير الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري[3]. ولعلى من ابرز التعاريف التي يمكن أن توصف بالشمولية والدقة، هو تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (P.N.U.D) في تقريره العالمي بشأن التنمية البشرية لعام 1992، حيث اعتبر التنمية المستدامة عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا، اجتماعيا وإيكولوجيا مستديمة.

في مجملها تتفق التعاريف التي تتناول موضوع التنمية المستدامة على أهمية الحفاظ على البيئة، غير أنها تتوزع بين من يركز على الجوانب الاقتصادية على أساس أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تركز على الإدارة المثلى للموارد للحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط الحفاظ على نوعية الموارد الطبيعية و استخدام الموارد بحيث لا تؤثر على الدخل الحقيق في المستقبل. و منها ما ركز على الجوانب التكنولوجية، باعتبار التنمية المستدامة هي التنمية التي تستخدم تكنولوجيا جديدة أنظف و أكفاء و أقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية بهدف الحد من التلوث و المساعدة على تحقيق استقرار المناخ و استيعاب النمو السكاني. كما أن منها من يركز على الجوانب الاجتماعية باعتبار أن البشر هم أهم أنواع الموارد على الإطلاق، و أن العمل على تنميتهم هو الضمان الأول لتحقيق التنمية المستدامة، وتنمية البشر تعني ببساطة العلم على إكسابهم القدرات و المهارات و المعارف و الاتجاهات التي تتطلبها المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية

[1] كلود دوفوسلر و بيترجيمس، **إدارة البيئة من أجل جودة الحياة**، ترجمة: علاء أحمد صالح، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2000، ص62.

[2] نهى الخطيب، **اقتصاديات البيئة والتنمية** ، مركز دراسات واستشارات الإدارة، القاهرة، 2000، ص 220.

[3] محمد فائز بوشدوب، **التنمية المستديمة في ضوء القانون الدولي للبيئة**، مذكرة ماجستير في القانون غير منشورة، جامعة الجزائر،2002، ص30.

المستدامة، ولا ريب في أن تحقيق ذلك يتطلب أن تتوافر لهم فرص التعليم، والتدريب والسكن والرعاية الاجتماعية والصحية الملائمة .

من التعريفات السابقة يمكن إبراز أهم العناصر التي يتضمنها مفهوم التنمية المستدامة فيما يلي:

- مفهوم التنمية المستدامة يتسم بالديناميكية و قابلية التغير بمرور الزمن؛
- إن تحقيق الاستدامة في التنمية يتطلب مجموعة من السياسات والإجراءات والتشريعات لمساعدة المجتمع على الانتقال من وضع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا الملائمة، و توجيه الاستثمارات، و الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة؛
- لابد أن يكون هناك قدر من التنسيق بين السياسات و الإجراءات المتعلقة باستغلال الموارد حتى لا يكون استغلال بعضها على حساب إجهاد البعض الآخر؛
- إن الهدف النهائي من التنمية المستدامة هو إيجاد نوع من التوازن في استخدام الموارد يضمن الاستجابة لكل من حاجات الحاضر و المستقبل؛
- التنمية المستدامة تهتم في المحل الأول بالعنصر البشري، لأن ذلك يمثل شرطا ضروريا لتحقيق الاستدامة في عملية تنمية الموارد الطبيعية و الاقتصادية، و لن يتأتى ذلك إلا إذا توافرت للسكان سبل التعليم و التدريب و الرعاية الصحية الملائمة.
- إن البعد البيئي لا يمكن إغفاله أو فصله عن التنمية.

انطلاقا من هذه النقاط السابقة فإن التنمية المستدامة هي السياسات بمختلف أنماطها الاقتصادية، التجارية، الصناعية، و الزراعية، و الاجتماعية، و كذا الإجراءات و الأنشطة التي تُعنى في جوهرها بتحقيق العلاقة المتوازنة بين المجتمع و الاقتصاد و البيئة تهدف أساسا لتحسين نوعية الحياة الإنسانية بحيث يكون فيها استغلال الموارد الطبيعية والاقتصادية و توجيه الاستثمارات والتكنولوجيا في اتساق مع الحاضر و المستقبل، و بما يضمن الحفاظ على التوازن الهيكلي للمجتمع في نسقه الاقتصادي و الاجتماعي بمشاركة الأجهزة التنفيذية و الشعبية في عمليات التخطيط المختلفة.

**المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة**

مر مفهوم التنمية المستدامة بمجموعة من المراحل الزمنية تمحورت في مجموعة من الملتقيات العالمية والإقليمية كانت تعنى في مجملها بقضايا البيئة.

**أولا: مفهوم التنمية المستدامة قبل مؤتمر "أستكهولم" سنة 1972**

هناك من يرجع مفهوم التنمية المستدامة إلى بدايات القرن العشرين، و منهم من يرى أن المفهوم بدأ يتبلور منذ النصف الثاني من القرن العشرين أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مستدلا في ذلك بمجموعة ن المواثيق و الاتفاقيات التي تم عقدها و تتضمن جزئيات حول حماية البيئة و منها[1]:

- اتفاقية لندن 1954: و تتعلق بمكافحة التلوث البحري الناتج عن عمليات التفريغ العمدي للنفط من السفن؛
- اتفاقية باريس 1960 و اتفاقية بروكسل 1963: و المتعلقة بشأن المسئولية المدنية في ميدان الطاقة النووية؛
- معاهدة موسكو 1963: و المتعلقة بوقف التجارب الذرية؛
- معاهدة موسكو 1967: و المتعلقة بالمبادئ التي تحكم استكشاف الفضاء الخارجي؛
- معاهدة بروكسل 1969: و المتعلقة بمعالجة القواعد المنظمة للإجراءات الضرورية لحماية الشواطئ في حالات وقوع كوارث في أعلي البحار؛
- اتفاقية بروكسل 1969: و المتعلقة بشأن المسئولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن التلوث بالنفط؛
- اتفاقية بروكسل 1971: و المتعلقة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الضرر الناتج عن التلوث بالنفط؛
- اتفاقية بروكسل 1970: و المتعلقة بالصيد و حماية الطيور؛
- اتفاقية باريس 1972: و المتعلقة بحماية التراث الطبيعي و الثقافي.

غير أن البعض يرجع بداية الظهور الفعلي لمصطلح التنمية المستدامة إلى سنة 1972، حيث انتشرت حالة من التشاؤم فيما يخص مستقبل الجنس البشري، و يرجع ذلك بشكل كبير إلى التقرير الشهري الذي صدر في نادي روما سنة 1972 بعنوان "حدود النمو"[2]

وقد استخدم العلماء الذين أعدوا ذلك التقرير مجموعة من النماذج الرياضية ضمنوها كل المعلومات و الاقتراحات عن الحالة الراهنة للعالم، و بإدخال هذه النماذج إلى الحاسب الآلي من خلال

[1] مصطفى يوسف كافي، **السياحة البيئية المستدامة: تحدياتها و آفاقها المستقبلية**، درا رسلان، دمشق، 2014، ص73.
[2] M Hogen. E, H, **Limits to growth reconsidered,** International Development Review, USA, 1972, PP 10-15

عدة متغيرات مثل عد السكان، العمر المتوقع، الموارد الطبيعية، الإنتاج الصناعي، الإنتاج العالمي من النفط، التلوث، و إنتاج الغذاء. و كانت النتائج في كل الأحول هي: هناك كارثة كبيرة سوف تلحق بالعالم نتيجة تلوث الماء و الهواء و تدهور الموارد الطبيعية في فترة أقصاها 100 سنة لو استمر النمو بنفس المعدلات الحالية.

وفي نفس العام، أصدرت مجموعة من العلماء البريطانيين كتابا بعنوان "خطة أولية للبقاء" يعبر عن نفس وجهات النظر الواردة في حدود النمو، و لكن الكتاب اقترح خطة لمواجهة الأزمات البيئية و هي "ضرورة وقف النمو الاقتصادي" و هي نفس النتيجة التي انتهى إليها نادي روما. و في كتاب آخر يحمل عنوان "الانفجار السكاني" للعالم البيولوجي الأمريكي (بيرلس إيرس)، نجد أنه توصل إلى نفس النتيجة و لكنه كان أكثر تشاؤما عندما أكد على حدوث كوارث كبرى تؤدي إلى هلاك الملايين من البشر.[1]

و ما دعم أراء العلماء في تلك الفترة مجموعة من المؤشرات من بينها: أنهم اثبتوا أن الإنسان في الدول الصناعية يدمر البيئة و يستنفد الطاقة و الأرض الزراعية المنتجة و يحولها إلى صحراء قاحلة، و يلوث الهواء و الأرض و الماء، حتى وصل هذا التلوث إلى حدود غير محتملة. إضافة إلى أن مساحات الغابات قد انخفضت في الفترة 1882 إلى 1952 إلى أقل من 50% و زادت المناطق الصحراوية و شبه الصحراوية في نفس الفترة بنسبة 148%[2].

واتفق معظم علماء تلك الفترة على أن الحل يكمن في وقف النمو الاقتصادي، حيث رأوا أن هذا النمو لم يحقق السعادة و الأمن للإنسان و إنا العكس زادت كمية الشقاء و القلق و التعاسة التي يعاني منها الإنسان المعاصر حتى قال أحد العلماء أن مرض العصر هو جنون النمو.[3]

كثير من الكتابات انتقدت حدود النمو، و يمكن إبراز أهم هذه الانتقادات من وجهتين مختلفتين[4]:

أ- من وجهة نظر الدول المتقدمة:

- أن النتائج التي توصل إليها نادي روما في دراسته فيها نقص و شكوك في النماذج الرياضية التي استعملتها في بناء نموذج حدود النمو.
- نموذج نادي روما متحيز في تعميمه لمستقبل العالم بناءا على نموذج النمو في المجتمعات الغربية الصناعية المتقدمة، و هي ليست النماذج الوحيدة الممكنة للنمو.

[1] عبد المنعم أحمد شكري السعيد، **التنمية المستدامة ما بين المفهوم و التطبيق**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 1999، ص46.

[2] فاروق عبد الجواد شوبقة، **دراسات لإيكولوجية أفريقية و حوض النيل**، دار روتايرنيت للطباعة، القاهرة، 1986، ص196.

[3] Mishan. E. L, **Benefit cost of economic growth**, Pracger, London, 1974, P111.

[4] عبد المنعم أحمد شكري السعيد، مرجع سابق، ص ص47-48.

- بنى نادي روما الصورة التي وضعها لمستقبل العالم على أساس المستوى الراهن من العلم و التكنولوجيا، و لم يضع اعتبارا لما قد يكون في المستقبل في عالم سريع التغير من حيث التقدم التكنولوجي الذي يمكن أن يقدم تحسينا للوضع.
- ازدياد المشاكل البيئية تعود إلى الطريقة الخاطئة في استخدام العلم و التكنولوجيا و ليس سببها عيبا في العلم و التكنولوجيا.

ب- من وجهة نظر الدول النامية:

- أن الفلسفات الداعية إلى وقف النمو الاقتصادي و الاجتماعي بحجة الحفاظ على البيئة فلسفات مرفوضة و يجب مقاومتها.
- أن الاهتمام المبالغ فيه بحماية البيئة و محاولة فرض هذا الاهتمام على الدول النامية هو سوء نية من الدول المتقدمة و تعبير عن فلسفتها التي تسعى إلى تعطيل التنمية في الدول النامية و أن تشارك في دفع فاتورة التلوث الذي سببه الدول المتقدمة أساسا.
- إن الدول الصناعية المتقدمة هي أكبر ملوث للبيئة عن طريق المستويات العالية من التكنولوجيا المستخدمة في كل القطاعات سواء في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات، فهي أكبر مستلك للطاقة و الأسمدة و المبيدات و الكيماويات و لديها أكبر عدد من السيارات الخاصة، و السلع الكمالية المسببة للتلوث و الضاغطة على موارد العالم، و هي المسئول الأول عن التلوث.
- إن أي محاولة لنقل أي جزء من تكاليف حماية البيئة و تحميله للدول النامية كضريبة الكربون أمر مرفوض.
- على الدول الصناعية الغنية أن تتحمل كامل مسؤوليتها في مقاومة التلوث، ليس فقط داخل حدودها بل و إنما في العالم كله.

## ثانيا: تطور مفهوم التنمية المستدامة خلال الفترة 1972-1986

خلال سنة 1972 نظمت الأمم المحتدة مؤتمر "أستكهولم" حول البيئة الإنسانية، الذي يُعد بمثابة أول خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة. ناقش هذا المؤتمر للمرّة الأولى القضايا البيئية و علاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان عن أنّ الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، من ناحية أخرى انتقد المؤتمر الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية[1].

تمخض المؤتمر وثيقتان هما: إعلان ستوكهولم للمبادئ البيئية الأساسية تتضمن مبادئ العلاقات بين الدول، والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات و المنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية

[1] سليمان الرياشي، **دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 238.

البيئة و إنقاذ البشرية من الكوارث البيئية و العمل على تحسينها، وخطة عمل مفصلة فضلا عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) كأول وكالة بيئية دولية[1]، تتمثل وظائفه الرئيسية في إعداد تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة و متابعة البرامج البيئية، و جعل الأنظمة و التدابير البيئية الوطنية و الدولية في الدول النامية تحت المراجعة المستمرة، فضلا عن تمويل تلك ألبرامج ورسم الخطط و السياسات التي يستلزمها ذلك[2].

سنة 1974 عقدت في المكسيك ندوة استخدام المصادر و البيئة و استراتيجيات التنمية، كانت الندوة منظمة بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تمخض عن الندوة صدور إعلان "كوكويوك" الذي نبه إلى التفاوت و الفوارق العالمية التي كانت قائمة آنذاك فيما يخص استغلال الموارد الطبيعية و ما يخص التقدم نحو تخفيض حدة الفقر، و شدد على عدة مبادئ أعمها[3]:

- أن العوامل الاقتصادية و الاجتماعية هي غالبا السبب الرئيسي للتدهور البيئي؛
- يجب العمل على سد حاجات الإنسان الأساسية دون تجاوز قدرات النظم البيئية المختلفة على الوفاء بهذه الحاجات؛
- يجب أن تكون لدى الجيل الحالي رؤية مستقبلية، إذ لا يجب أن يستنزف الموارد الطبيعية المحدودة المتاحة له. كما لا يجب أن يهدر من نوعية النظم البيئية المختلفة، حتى لا يقلل من فرص أجيال المستقبل في التنمية و الرفاهية.

وظلت التنمية المستدامة خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين غامضة ومقتصرة على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم[4]، مثل ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول و الذي أصدرته الأمم المتحدة سنة 1974، و ينص الميثاق على أن البيئة والتنمية يكملان بعضهما، و أن حماية البيئة مسؤولية دولية وواحدة من المقومات الأساسية التي يقوم عليها العمل الدولي، و في سنة 1976 انعقد مؤتمر حول السكن بهدف توضيح العلاقة بين السكان والمناطق السكانية و البيئة، تلاه مؤتمر الأمم المتحدة حول التصحر سنة 1977 تناول السبل الكفيلة للتوفيق بين البيئة و الاقتصاد مع اقتراح استراتيجيات لإخضاع القرارات الاقتصادية للمتطلبات المستعجلة في الحفاظ على البيئة، و سنة 1979 تم توقيع اتفاقية تقر بوجود التلوث الهوائي و العابر للحدود والإقرار بأن هذه الظاهرة ظاهرة بيئية تهدد حياة الإنسان ناتجة عن النشاط الصناعي لهذا الأخير، وفي سنة

[1] كالفرت، بيتر وسوزان كالفرت، **السياسة والمجتمع في العالم الثالث: مقدمة**، ترجمة عبدا لله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 2002، ص424.

[2] محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص113.

[3] عصام الحناوي، **قضايا البيئة و التنمية في مصر: الأوضاع الراهنة والسيناريوهات المستقبلية حتى 2020**، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص11.

[4] سليمان الرياشي، مرجع سابق، ص 238.

1980 تم إنشاء المنظمة العالمية للمجتمعات الطبيعية، وهي منظمة غير حكومية تهدف لحماية الحياة الطبيعية والحفاظ على التنوع البيئي، و في سنة 1981 صدر عن الاتحاد العلمي تقرير الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة، و الذي تم التطرق فيه لمفهوم التنمية المستدامة و مقوماتها، سنة 1982 صدور اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار الذي تضمنت قواعد بيئية لمحاربة التلوث البحري، و سنة 1983 نظمت منظمة التعاون و التنمية الأوروبية (OCDE) مؤتمرا حول البيئة و الاقتصاد و الذي خلص إلى ضرورة تماشي الاقتصاد بالتوازي مع البيئة، سنة 1986 نظمت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة و المجلس العالمي لعلماء البيئة مؤتمرا حول التغير المناخي، خلص المؤتمرون إلى وجود زيادة في الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي للأرض[1].

**ثالثا: تطور مفهوم التنمية المستدامة خلال الفترة 1987-1992**

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا سنة 1987 "المنظور البيئي في سنة 2000 و ما بعدها"، هذا القرار يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا بوصف ذلك هدفا عاما منشود للمجتمع الدولي. وفي هذا التقرير وللمرة الأولى وضع تعريف محدّد للتنمية المستدامة. كذلك و في التقرير النهائي للجنة، قامت "قروهارلم بريتلاند"[2] بإصدار كتاب بعنوان "مستقبلنا المشترك" الذي وجد أكبر سند لمفهوم التنمية المستدامة. إن هذا الكتاب هو الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية و إنسانية بقدر ما هي قضية تنموية و بيئية، و هي قضية مصيرية و مستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراد أو مؤسسات و حكومات. لقد وضح هذا الكتاب أن كل الأنماط التنموية السائدة في الشمال و الجنوب، في الدول الصناعية المتقدمة و الدول المتخلفة اقتصاديا لا تحقق حاليا شرط الاستدامة، حتى لو كانت هذه الأنماط التنموية تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر، فإنها تبدو عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل لأنها تتم على حساب استهلاك الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة و استنزافه. إن الكتاب يتوجه بتوصياته إلى الأفراد و المؤسسات الحاكمة في الدول كافة و يدعوهم جميعا، إلى القيام بحملات تربوية واسعة لوضع العالم على مسار التنمية المستدامة. لكن الكتاب يتوجه بشكل خاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة و يدعوهم إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة و التنمية[3].

[1] سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012، ص65.
[2] وزيرة النرويج للبيئة التي أصبحت في سنة 1990 الوزير الأول.
[3] سليمان الرياشي، مرجع سابق، ص239.

**رابعا: تطور مفهوم التنمية المستدامة خلال الفترة 1992-2000**

بعد خمس سنوات من إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار "المنظور البيئي في سنة 2000 و ما بعدها"، أي سنة 1992، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية في مدينة "ريو ديجانيرو" بالبرازيل، الذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة و التنمية، وعُرف هذا المؤتمر باسم "قمة الأرض" تدليلا على أهميته العالمية[1]. وكان هدف المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة و الدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، و قد نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسئولة عن خلق الأزمات البيئية واستمرار التلوث والاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة. وتمثلت النتائج الفورية المترتبة على مؤتمر قمة الأرض في بعض الاتفاقيات[2]:

- اتفاقية متعلقة بالتغيير المناخي و التنوع البيولوجي لمواجهة آثار التلوث؛
- وثيقة تتمثل في تقديم توجيهات من أجل التسيير المستدام للغابات في العالم؛
- الأجندة 21، خطة عمل تسمح من شأنها أن تجيب بصفة متتالية للأهداف فيما يخص البيئة والتنمية في القرن الحادي و العشرون؛
- إعلان "ريو" حول البيئة و التنمية الذي يحتوي مجموعة مبادئ محدّدة لحقوق وواجبات الدول في هذا المجال.

تعتبر الأجندة 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنته 182 دولة، و الخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 و خلال القرن الواحد والعشرين، وهي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى مستوى. والأجندة تجمع سلسلة من الموضوعات تنتظم في أربعين فصلا، و مائة و خمسة عشر مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد إستراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها لحماية البيئية، والتنمية البشرية بشكل متكامل. والأجندة المشار إليها تعتبر من الوثائق الدولية، التي تم بحثها و التفاوض بشأنها و الموافقة عليها الأكثر تعقيدا، و رغم أنها ليست ملزمة قانونا فإن لها قوة نفاذ أدبية و عملية. ولعلل قوتها الحقيقية تكمن في أنها لم توضع بواسطة مجموعة من الخبراء لصالح الحكومات، و لكنها نوقشت و تم التفاوض بشأنها في مؤتمر دولي كلمة كلمة، بواسطة ممثلي الحكومات التي ستقوم بتنفيذها[3].

---

[1] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، دار الأمواج، لبنان، 2003، ص197

[2] Jean – Marie Harribey, **le développement soutenable**, Economica, Paris, 1998, P8.

[3] يسري دعبس، **العولمة السياحية وواقع الدول المتقدمة و الدول النامية**، البيطاش سنتر، الإسكندرية، 2002، ص ص 112-113

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1996 قرارا يضمن إعلان حق التنمية، ويلحظ في مادته الأولى أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة و الإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و سياسية، و التمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال حقوق الإنسان و الحريات الأساسية إعمالا تاما[1]. و يلاحظ في ها الإعلام إغفاله للجانب البيئي للتنمية.

في سنة 1997 عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة استثنائية حول تطبيق "الأجندة21"، فأبرزت الدول الأعضاء اختلافها حول كيفيات تمويل التنمية المستدامة على الصعيد الدولي، إلا أنها أكدت على أن وضع حيّز التنفيذ "الأجندة21" يشكل أولوية أكثر من أي وقت مضى. وفي الوثيقة النهائية للدورة، أعطيت توصيات حول عدد من الإجراءات لهذا الغرض و هي أساسا: المصادقة على أهداف الرامية إلى التقليص من إطلاق الغازات الحابسة للحرارة التي تؤدي إلى التغيير المناخي، العمل أكثر و بكل جد على النمو نحو أنماط مستدامة للإنتاج، و التوزيع، و استخدام الطاقة، و التركيز على القضاء على الفقر، هو شرط مسبق لكل تنمية مستدامة.

تم سنة 1997 إقرار بروتوكول "كيوتو" الذي يهدف إلى تثبيت انبعاث الغازات الدفيئة وتعزيز التنمية المستدامة، ومع مصادقة روسيا عليه في 2005 بدأ العمل بالبروتوكول وبدأت بعض الأطراف بالفعل في سن تشريعات ومعايير قومية للإيفاء بالتزاماتها تجاه البروتوكول، من خلال وضع حدود قومية قصوى لمستويات الانبعاث فضلا عن أنشاء نظم تبادل الانبعاث. ومع أن البروتوكول يتضمن آليات قضائية واقتصادية من أجل مواجهة موضوع إيقاف أو لجم انبعاث الغازات إلا أن تقديمه لأدوات اقتصادية مثل تبادل الانبعاثات وعدد أخر من الوسائل المرنة قد تسبب في ظهور مقايضات عالمية من أجل الحصص التبادلية، وحقوق الانبعاث، ونشوء سوق جديدة بالكامل للتلوث. فنظرا للعواقب الاقتصادية لنظام التغير المناخي تتفاوض البلدان وفقا لمصلحتها الذاتية بحيث أن كلا منها يميل إلى افتراض المؤشرات الأكثر فائدة لمصالحها الذاتية[2].

**خامسا: مفهوم التنمية المستدامة بعد سنة 2000**

سنة 2000 انعقد مؤتمر بمبنى الأمم المتحدة "قمة الألفية"، و التي شارك فيها 191 دولة منها 147 ممثلة برؤسائها و رؤساء حكوماتها، و أشارت القمة لمبادئ التنمية المستدامة المنصوص عليها في الأجندة21، و مما اشتملت عليه الأهداف الإنمائية للألفية هدف يتعلق بالاستدامة البيئية، و ينص على دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات و البرامج القطرية، و تلافي الخسارة في الموارد البيئية. و

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص66.

[2] Grubb, M. **International Emissions Trading Under the Kyoto Protocol: Core Issues in Implementation**. *RECIEL* 2,1998, PP 140-146.

تعهدت فيه الدول المشاركة بدعم السياسات التنموية و حماية البيئة و ذلك ضمن بنود الاتفاقية التي تم المصادقة عليها و سميت إعلان الأمم المتحدة للألفية. وقد اشتمل هذا الإعلان ثمانية من الأهداف الاجتماعية تمثلت في القضاء على الفقر و الجوع في كافة أنحاء العالم، ضمان مستوى تعليمي و التعليم المجاني و خاصة الابتدائي للجميع، ضمان و حماية العدالة بين الجنسين، خفض نسبة الوفيات المبكرة خاصة الأطفال دون خمس سنوات، تحسين الصحة و حماية الأمومة و الطفولة، محاربة مرض فقدان المناعة المكتسبة وحمى المستنقعات والأمراض الأخرى، ضمان محيط بيئي صحي دائم وتطبيق على أرض الواقع شراكة مستدامة من أجل البيئة[1].

ومع أن مفهوم التنمية المستدامة كان يمثل المحور الأساس للنقاش في قمة الأرض الثانية حول التنمية المستدامة التي انعقدت في جوهانسبرج في عام 2002 وحضرها ممثلون لأكثر من 160 بلدا، بهدف إزالة التناقضات بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة فضلا عن تطوير مزيد من الاتفاقيات في مجال التنمية المستدامة، إلا أن التوقعات منها كانت –وبعكس قمة "ريو" التي عقدت في 1992– أقل من المتوقع حيث جاءت النتائج مخيبة للآمال. ولم يقتصر الإخفاق على الفشل في التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة بل تجاوزه إلى تأكيد عدد كبير من الدول المشاركة، صراحة أو ضمنا، باستحالة تجنب حدوث المزيد من التدهور في الأنساق البيئية للأرض والماء وارتفاع مستويات انبعاث الغازات الدفيئة والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. ويلاحظ، في هذا السياق، أنه برغم الالتزام الكوني بالعمل على استقرار تركز تلك الغازات في الجو إلا أن جزءا ضئيلا فقط من إنتاج الطاقة العالمي اليوم يستند إلى استخدام مواد غير عضوية. ومن ثم يمكن القول أن تزايد وتيرة التدهور البيئي الكوني فضلا عن تزايد معدلات الفقر وتفاقم حال فقراء العالم تشير جميعها إلى حالة ركود في ممارسة أنماط إنتاجية واستهلاكية مستدامة.

تجدر الإشارة أن الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك قد طرح خطة عمل تتكون من عشر نقاط ركزت على[2]:

- توظيف العولمة في خدمة التنمية المستدامة؛
- القضاء على الفقر؛
- تحسين مستوى المعيشة في المناطق الحضرية و الريفية؛
- تغيير عادات الإنتاج و الاستهلاك المضرة بالبيئة؛
- تسهيل وصول الفقراء إلى المياه النظيفة ذات التكلفة المعقولة؛
- توفير الموارد المالية اللازمة التنمية؛

[1] زكريا طاحون، **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف**، مطبعة ناس، القاهرة، 2005، ص52.
[2] نفس المرجع السابق، ص54.

- تقديم الدعم المستدام لتنمية إفريقيا؛
- الاهتمام بقضايا البيئة و الصحة؛
- الاهتمام بقضايا التنمية في الدول الفقيرة؛
- حماية الموارد الطبيعية.

في سنة 2007 عُقدت مجموعة من المؤتمرات تتعلق بالتغير المناخي و التصدي لظاهرة التصحر على غرار مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد بإسبانيا تعلق بمكافحة التصحر، مؤتمر المنظمات غير الحكومية الذي انعقد بمقر الأمم المتحدة و تناول ظاهرة تغير المناخ، مؤتمر "بالي" الخاص بالتغيرات المناخية و الذي حمل عنوان "مستقبلنا بين أيدينا، و المؤتمر الدولي الثاني لتغير المناخ و السياحة و الذي انعقد "بدافوس" بسويسرا.

سنة 2009 انعقدت قمة "كوبهانغن" و التي هدفت إلى حشد الدعم السياسي للتوصل إلى اتفاق دولي حول التصدي لظاهرة التغير المناخي من خلال ضرورة خفض انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، هذا إضافة إلى قضايا أخرى ذات صلة بمسألة التغير المناخي في العلم و معالجة أسبابها بطريقة تتسم بالنزاهة و الفعالية. إلا أن النتائج التي جاءت بها القمة كانت مخيبة للآمال، حيث لم يتوصل زعماء العالم المجتمعون خلال هذه القمة إلى قرارات صريحة حول النقاط التي شملها جدول الأعمال و أهمها[1]:

- عدم وجود مقترحات جادة من طرف كل من الولايات المتحدة و كندا و أستراليا و الصين بخفض انبعاثات الغازات لديها؛
- عدم تقديم تعهد رسمي من طرف الدول المذكورة سابقا بنسب محددة حول مستويات خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون؛
- عدم التوصل إلى نسبة خاصة بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2020، حيث كان من المتفق أن تصل النسبة إلى حولي 20% إلا أن الاتفاق لم يُجبر أي دولة بنسبة محددة؛
- عدم التوصل إلى تحديد مبلغ المساهمات المالية التي تمنح للدول النامية خاصة الفقيرة منها بهدف مساعدتها في التحكم في انبعاثاتها من غاز ثاني أكسيد الكربون، حيث كان الاتفاق على أن تُمنح الدول النامية مبلغ يصل إلى مئة مليار دولار سنويا للسماح لتلك الدول بحماية غاباتها و وضع اقتصادياتها على مسار تنخفض فيه الانبعاثات الكربونية و كذا مساعدتها على التكيف مع آثار تغير المناخ.

[1] عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص21.

سنة 2012 انعقد في "ريو دي جانيرو" البرازيل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "ريو +20" للاحتفال بالذكرى العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في "جوهانسبرغ"، حيث ضم مائة من رؤساء الدول والحكومات، وآلاف المشاركين من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومجموعات أخرى، لتشكيل استراتيجيات للحد من الفقر، والنهوض بالعدالة الاجتماعية، وضمان حماية البيئة للوصول إلى المستقبل الذي نصبو إليه. وكان المؤتمر قد ركز على موضوعين هما: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة للقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وقد ناقش المؤتمر سبعة مجالات ذات أولوية والتي تحتاج إلى عناية، والتي تشمل وظائف لائقة، والطاقة، والمدن المستدامة، والأمن الغذائي والزراعة المستدامة، والمياه، والمحيطات ومخاطر الكوارث. وتمخض عن المؤتمر وثيقة سياسية مركزة، سميت المستقبل الذي نصبو إليه[1].

أما في سنة 2015 انعقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتي حضرها ما يربو عن مئة رئيس دولة و حكومة. تمخضت عن هذه القمة الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة بعد انقضاء آجال أهداف قمة الألفية التي سُطرت لها سنة 2015 كحد أقصى. لذا ناقش المؤتمرون قضايا التنمية المستدامة من حيث مدى التقدم الحاصل في تحقيق أهداف الألفية و ما هي السبل لتدارك النقائص التي رافقت تحقيق هذه الأهداف، وهو ما سيكون محل عرض في المبحث الثالث.

[1] منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. على الموقع: www.sesrtcic.org تاريخ الاطلاع 2016/02/20.

**المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة**

الملاحظ من خلال تعريفات التنمية المستدامة أنها تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة. فهناك من يرى أن التنمية المستدامة ذات أبعاد ثلاثة مترابطة و متكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط و التنظيم و الترشيد للموارد[1]، فأهم خصائص مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد و البيئة و المجتمع[2]. و يعكس مدى ترابط و تداخل أبعاد التنمية المستدامة قوة أو ضعفها، وهو ما يبنه الشكل التالي:

**شكل رقم 1-2: تنمية مستدامة قوية أو ضعيفة**

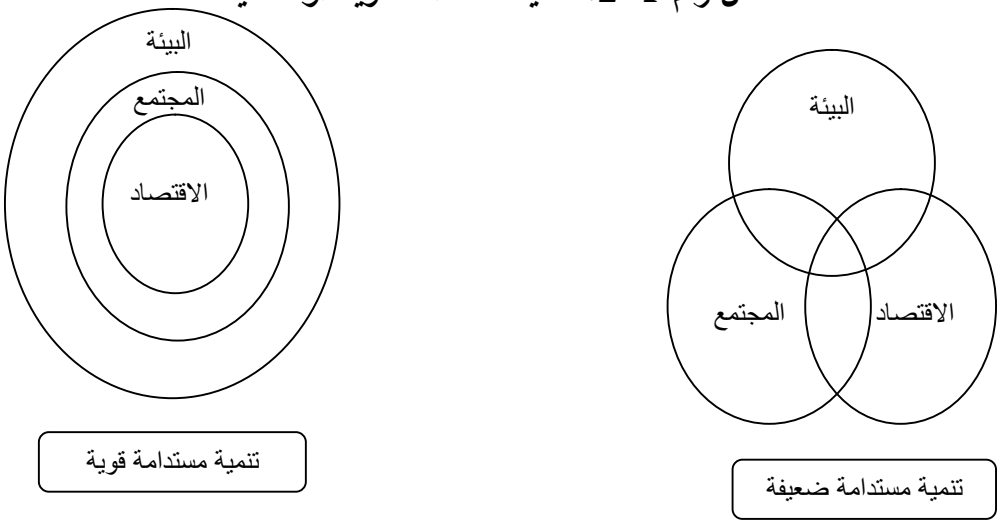


المصدر: رزان إبراهيم عرفه، **دراسة مقارنة للمناطق الريفية كمدخل للتنمية المستدامة**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الهندسية، جامعة الاسكندرية، 2008، ص8.

الشكل السابق يبين الفرق بين التنمية المستدامة القوية و الضعيفة، حيث نجد في التنمية المستدامة القوية العلاقة القوية و المتداخلة بين المجتمع و البيئة و الاقتصاد، و على العكس في التنمية المستدامة الضعيفة نجد ضعف العلاقة و عدم تداخلها بشكل قوي بين المجتمع و البيئة و الاقتصاد.

**المطلب الأول: الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة**

كان يُنظر في الماضي لحماية الموارد البيئية كجوهر لعملية التنمية المستدامة أنها تمثل قيدا على النمو الاقتصادي، و بعد تجارب السبعينات و الثمانينات من القرن العشرين أصبح الرأي السائد يقول أن أي إستراتيجية لتنمية تتوفر لها مقومات الاستمرار من الناحية الإيكولوجية والاقتصادية ستكون مفيدة للبيئة والتنمية على حد سواء. لذا فقد بات واضحا أن التنمية و البيئة متلازمان، فالتنمية لا يمكن أن تقوم

[1] عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، دار صفاء، عمان، 2006، ص39.
[2] باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، دار الأهلية، عمان، 2003، ص189.

على قاعدة من موارد بيئية متداعية، كما لا يمكن حماية البيئة عندما نسقط من الحساب تكاليف تدمير البيئة.

وقد أثبتت الدراسات بأن الغنى في الموارد الطبيعية والاعتماد على الصناعات الإستخراجية لم تساهم بكيفية ايجابية في النمو الاقتصادي ، بل على العكس من ذلك فقد كان النمو أكثر بطئا في معظم الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية، كما أن الصناعات الإستخراجية لم تؤد إلى تخفيض الفقر بل أضفت مزيدا من التفاوت والبؤس ، ويتجلى ذلك في الدول التي تعتمد على إيراداتها من تصدير البترول والمعادن أو تلك التي تلتجئ إلى الصناعات الإستخراجية كوسيلة للتنمية وبالمقابل يهمش قطاع الفلاحة وتضيع فرص تنميته، أما الصناعات التحويلية فكانت تجربة الدول النامية فاشلة بكل المقاييس. ويمكن إبراز الأبعاد الاقتصادية كما يلي[1]:

1- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية :** فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الـ "OCDE" أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

2- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية :** فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية، وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

3- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته :** وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات – وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي– كان كبيرا بدرجة غير متناسبة، يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها، والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز للتنمية المستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

[1] ف. دوجلاس موشيست، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة يهاء الدين شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص ص25-32.

4- **تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان الغنية:** وثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة، ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا، ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر، الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

5- **المساواة في توزيع الموارد :** إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

6- **الحد من التفاوت في المداخيل :** فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو للمهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا؛ وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان، وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمور الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان.

7- **تقليص الإنفاق العسكري :** كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية خاصة وأن حروب العصور الحديثة تغيرت من حيث الأهداف والوسائل فأصبح ما يعرف بالحروب الاقتصادية والحضارية ، ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة للأغراض العسكرية الإسراع في عملية التنمية بشكل واسع.

**المطلب الثاني : الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة:**

وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي[1]:

1- **تثبيت النمو الديمغرافي:** تعني التنمية المستدامة العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.

2- **مكانة الحجم النهائي للسكان:** للحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، وتوحي الإسقاطات الحالية، في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11,6 مليار نسمة عام 2150، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين، وضغط السكان، حتى بالمستويات الحالية، هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى، لأن نمو السكان يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية(ظاهرة البناءات الفوضوية ومعركة الاسمنت المسلح مع الأراضي الزراعية)، أو يتعين عليهم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية.

3- **أهمية توزيع السكان** : لتوزيع السكان أهمية بالغة من الأهمية فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة حيث تتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر ومنه جاء مصطلح التنمية الريفية المستدامة.

4- **الاستخدام الكامل للموارد البشرية** : تنطوي فكرة التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة، بالإضافة إلى تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري.

[1] بهاز جيلالي، **مساهمة القطاع السيحي في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009، ص70.

5- **أهمية دور المرأة :** لدور المرأة أهمية خاصة، ففي كثير من البلدان النامية تقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة، والمرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال، ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم، والمرأة الأكثر تعليما، لديها فرص أكبر في الحصول على وسائل لحماية الموارد البيئية، ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة.

6- **الأسلوب الديمقراطي في الحكم:** التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات، وذلك أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق، لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي التشاركي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

7- **فكرة العدالة الاجتماعية:** تتضمن العدالة بين الناس و الأخذ بيد الفئات المستضعفة، والعدالة بين الأجيال حتى يقال أن مابين أيدينا من ثروات طبيعية هو ملك الأبناء و الأحفاد و ينبغي أن نصونه ليرثوه سليما.

8- **فكرة تنمية البشر:** وسّعت معنى التعليم و مراميه، في كل عام يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرا عن "التنمية البشرية" التي تقاس بمعايير تنموية و اقتصادية و اجتماعية، و يصنف التقرير دول العالم درجات حسب نجاحها في تحقيق التنمية البشرية.

9- **المشاركة الجماعية الفاعلة:** من الركائز الجوهرية لنجاح التنمية المستدامة مشاركة الناس المشاركة الفاعلة في مراحل التخطيط و التنفيذ للتنمية، و تعتمد هذه المشاركة على القبول الاجتماعي و هي جوهر الديمقراطية، و غياب هذه الأخيرة يحرم الناس من المشاركة و كأنما يعفيها من المسئولية، و هذا ما يعطل قدراتهم على الأداء.

10- **ضبط السلوك الاستهلاكي للإفراد:** تستكمل الوسائل الاجتماعية بضبط السلوك الاستهلاكي للناس، و قبول حدود رشيدة تبعد عن حد الإسراف من الاستهلاك، و خاصة في مجتمعات الوفرة فهي أقرب إلى حدود الإسراف غير الرشيد، حيث الزيادة في قدرة الاستهلاك يتبعها زيادة كمية المخلفات.

**المطلب الثالث : الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة**

في ظل الانتشار الواسع لمختلف الأنشطة في بعض القطاعات كالبترول والغاز واستخراج المعادن وامتداد العمران وإنشاء صناعات تبرز الآثار المدمرة للبيئة نظرا لما تسببه هذه الأنشطة من التلوث للجو والمياه والتربة والقضاء على الغابات وارتفاع درجة حرارة الأرض والتصحر ، كل هذه العوامل تعيق بشكل أو بآخر التنمية المستدامة ومنها[1]:

[1] سايح بوزيد، مرجع سابق، ص ص 85-87.

1- **إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد:** تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية، أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرهما، وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة، أو أنها توشك أن تصبح كذلك.

2- **حماية الموارد الطبيعية:** تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود – ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك– مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل، وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة. وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهر والبحيرات، وتهدد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية، وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا، واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء.

3- **صيانة المياه:** في بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة، كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا، والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

4- **تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية:** تواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة – وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري – انخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكتفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة، وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذا في التسارع، والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة إن أمكن وقفها.

5- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** تعني التنمية المستدامة كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية – بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

**المطلب الرابع : الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة:** هناك من يضيف أبعاد أخرى للأبعاد السالفة الذكر (البعد الاقتصادي، الاجتماعي، و البيئي) والتي نعتبرها أبعاد أساسية، لذلك فالأبعاد الأخرى نعتبرها أبعاد ثانوية. و بين هذه الأبعاد الثانوية البعد التكنولوجي، ويتمثل في[1]:

1- **استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية:** كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، ففي البلدان المتقدمة ، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير، ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي، وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية، وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها.
2- **الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة :** إن التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية، والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها، ومن شأن التعاون التكنولوجي – سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية – الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة، وحتى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، ولاسيما في البلدان الأشد فقرا ، والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.
3- **ترشيد استخدام المحروقات لمكافحة الاحتباس الحراري :** كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة، فالمحروقات يجري

[1] مريم أحمد مصطفى و أحمد حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص189.

استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ، والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها، وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم، فإن معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الانبعاثات لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة، دون أن تتسبب في احتراز عالمي للمناخ، وسيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد – ولاسيما إذا جرت التغييرات سريعا– آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم، ولاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية.

4- **الحد من انبعاث الغازات** : ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية، وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون co2 واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقتها محتملة، على أنه حتى تتوافر أمثال هذه التكنولوجيات، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان.

5- **الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون** : والتنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض ، وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة: فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع، لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية واعتقادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحدا يستطيع إجبارها على ذلك.

هناك من المختصين من حاولوا إدماج بعد آخر ضمن أبعاد التنمية المستدامة وسمي بالبعد الثقافي. وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي[1].

[1] عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص29.

## المبحث الثالث: المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، أهدافها، مؤشراتها، ومعوقاتها

كان مفهوم الاستدامة عند رجال الصناعة والأعمال فيما مضى هو محاولة التنسيق بين تحقيق الأرباح والالتزام بالاعتبارات البيئية، إلا أن الأمور أصبحت أكثر تعقيداً، نظرا لتحول العالم الآن إلى سوق عالمي مفتوح، وقد ظهرت ضغوط متزايدة للوفاء بالمسئوليات البيئية والاجتماعية والتي يتسع مجالها باستمرار.

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى مبادئ التنمية المستدامة كما بينها البنك العالمي للإنشاء والتعمير، أهداف التنمية المستدامة على مختلف المستويات، ثم مؤشرات التنمية المستدامة، بعدها تحديد أهم معوقات التنمية المستدامة في العموم وفي الدول النامية بشكل خاص.

### المطلب الأول: المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها بشأن التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة عقيدة بيئية ذات أسس ومبادئ تسهل من عملية التنمية في مفهومها الشامل لجوانب حياة البشرية الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية، وقد تم توضيح هذه المبادئ من قبل البنك العالمي للإنشاء والتعمير. و تتمثل فيما يلي[1]:

**المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية:** اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد الطبيعية، التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية و الإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة، و تحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية. ففي سنة 1992، تبين أن التلوث بالرصاص من بين المشكلات التي تهدد البيئة والإنسان، وأمكن التوقف عن استخدام البنزين المحتوي على مادة الرصاص في بعض الدول. و تعمل حوالي خمسين دولة جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع الدولي.

**المبدأ الثاني: الاستفادة من كل دولار:** كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، و بدأ التأكيد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال في عدة مناطق من العالم. إن تطور البحوث العلمية في هذا المجال يسمح بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع و يناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة على العمل سويا من أجل تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

[1] Andrew STEER, **Ten Principles of the New Environmentalism**, In : Finance and development, IMF, New York, December 1996, PP 5-7.

**المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف:** بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الاستنزاف المفرط لمصادر الطاقة.

**المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا:** إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات، ورسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

**المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية:** يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما و مقدرة، مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية، فعلى سبيل المثال أدخلت الجزائر نظاما لتقيم الأداء البيئي وقامت بحملات دعائية للرأي العام ونشر الوعي و ثقافة حماية البيئة.

**المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص:** يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمنظمات، وإنشاء نظام الإيزو الذي يشهد بأن المنظمات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة. و توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

**المبدأ السابع: الإشراك الكامل للأفراد:** عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون في هذه العملية، ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية:

- قدرة المواطنين في المستوى المحلي على تحديد الأولويات.
- أفراد المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي.
- أفراد المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة.
- إن مشاركة المواطنين تساعد على بناء قواعد جماهيرية، تؤثر على الرأي العام و تؤيد التغيير نحو الأحسن.

**المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا:** يجب على الحكومات الاعتماد على مبدأ التعاون و تضافر الجهود المشتركة بينها و بين القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني، وغيرها، و تنفيذ تدابير مكثفة للتصدي لمشاكل البيئة.

**المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية:** إن مهمة الإداريين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60 % إلى 80 % بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل، و في الجزائر أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء مصانع الصلب وتحويل أدائها من أداء سيئ إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العالم النامي.

**المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية:** عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون ذات تكاليف منخفضة كثيرا وأكثر فعالية من العلاج، وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في قطاعات النشاط الرئيسية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من مبدأ حماية البيئة عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية.

**المطلب الثاني أهداف التنمية المستدامة:**

التنمية المستدامة عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة و متكاملة في أبعادها، وإن كانت غايتها الإنسان، إلا أنه يجب أن يحافظ على البيئة التي يعيش فيها، لذا فإن هدفها يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة[1].

**أولا: أهداف التنمية بصفة عامة في المحيط الحيوي، المصنوع، والاجتماعي**

نموذج للتنمية المستدامة يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين، وهو يحمي أيضا خيارات الأجيال التي لم تولد بعد ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل، ولا يدمر ثراء الطبيعة الذي يضيف الكثير للغاية لثراء الحياة البشرية[2]. على ضوء ذلك فإن أهداف التنمية المستدامة تتمثل في[3]:

- إن التنمية المطلوبة لا تقتصر على التقدم في منطقة دون أخرى، لسنوات معدودات وإنما للبشرية جمعاء على امتداد المستقبل البعيد؛
- إن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد؛

[1] محمد مصطفى الأسعد، مرجع سابق، ص22.
[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام 1994**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص4.
[3] صلاح محمود الحجار، **السحابة الدخانية: المشكلة، الأثر، الحل** ، دار الفكر العربي، مصر، 2003، ص ص 14-13

- إن الاحتياجات الاقتصادية كما يتصورها الأفراد تتحدد كذلك اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز الحدود المعقولة؛
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات الطبقات الفقيرة، من أجل الرفع من المستوى المعيشي لهذه الطبقات، و بالتالي الحد من انتشار الفقر؛
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية للأفراد، مع المحافظة على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.

بتقسيم أهداف التنمية المستدامة على محاور فنجد أنها تتوزع على ثلاثة هي[1]:

- في المحيط الحيوي: وتتمثل أهداف التنمية المستدامة في المحيط الحيوي في المحافظة على سلامة العمليات البيئية الأساسية في النظم البيئية التي يعتمد عليها الإنسان في تنمية الموارد، مثل قدرة التربة على إعادة خصوبتها، بالإضافة إلى صيانة الموارد الموروثة الموجودة في كائنات العالم.
- في المحيط المصنوع (أو التكنولوجي): والأهداف هنا تتمثل في اختيار وسائل تقنية ذات مخلفات محدودو، إضافة إلى الاعتماد على إعادة التدوير للمواد و كذا ترشيد وحسن اختيار مواقع المراكز الصناعية.
- في المحيط الاجتماعي: أهداف التنمية المستدامة في المحيط الاجتماعي تتمثل في المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للبشر على المدى البعيد، وكذا وضع خطط تنموية للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار زمني يحقق العدالة بين الأجيال، هذا إضافة إلى تحقيق المشاركة الشعبية، وترشيد استغلال كافة الموارد ووضع أولويات الاستخدامات المختلفة، و التعاون الإقليمي و الدولي لمواجهة متطلبات البيئة و مشاكها.

**ثانيا: أهداف التنمية المستدامة لقمة الألفية 2000-2015**

حسب "هورست كوهلر" المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، و "جيمس ولفنسون" رئيس مجموعة البنك الدولي، فإن أهداف التنمية المستدامة تعتمدها المؤسستين كإطار عام لتوجيه مختلف البرامج والسياسات التي تنفذها المؤسستين للفترة 1990 إلى 2015، هذه الأهداف هي نفسها الأهداف المعلنة لقمة الألفية والتي وردت في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة لسنة 2004[2]،

[1] محمد عبد الفتاح القصاص، **الإنسان و البيئة و التنمية**، المؤتمر القومي الثاني للدراسات و البحوث البيئية، القاهرة، 1990، نقلا عن: عبد المنعم أحمد شكري السعيد، مرجع سابق، ص ص56-57

2برنامج الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية 2004**، مطبعة كركي، بيروت، لبنان، 2004.

تتمثل هذه الأهداف في[1]:

1- القضاء على الفقر المدقع والجوع، من خلال تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015، توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015.

2- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي من خلال كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015.

3- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.

4- تقليل وفيات الأطفال من خلال تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015.

5- تحسين الصحة الإنجابية من خلال تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و 2015، وتعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015.

6- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض من خلال وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ، تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2010 لجميع من يحتاجونه، ووقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ.

7- كفالة الاستدامة البيئية من خلال إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية، الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010، تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015، وتحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة.

8- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية من خلال المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز، معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، معالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني

[1] الأمم المتحدة، **أهداف الألفية وغايتها**، على الموقع www.arab-hdr.org/arabic تاريخ الاطلاع 2014/06/13.

والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل، التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية، وتعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

**ثالثا: أهداف التنمية المستدامة 2016-2030**

العام المستهدف لأهداف التنمية المستدامة المسطرة لقمة الألفية هو 2015، لذا فإن قمة 2015 قد حددت أهداف، حيث من المقرر في الأول من شهر جانفي 2016 أن يبدأ رسميا نفاذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015 في قمة أممية تاريخية. وستعمل البلدان خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة — واضعة نصب أعينها هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالميا على الجميع — على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع كفالة اشتمال الجميع بتلك الجهود.

وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانونا، فإن من المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام ملكيتها وتضع أطر وطنية لتحقيقها، ولذا فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية — يسهل الوصول إليها — في الوقت المناسب، بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي. و هذه الأهداف وغاياتها بشكل مختصر هي كالتالي:

1- القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم، من خلال ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر[1].
2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030[2].

[1] الأمم المتحدة، **أهداف التنمية المستدامة: سبعة عشر هدف لتحويل عالمنا**، على الموقع www.un/sustainabledevelopemnt/ar تاريخ الاطلاع 2016/02/20.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، **أهداف التنمية المستدامة**، على الموقع www.arabstates.undp.org تاريخ الاطلاع 2016/02/20.

3- ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار من خلال خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي بحلول عام 2030، ووضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 000 1 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة في كل 000 1 مولود حي[1].

4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع خاصة ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030[2].

5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات من خلال القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان، وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة [3].

6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع بشكل منصف وتكلفة ميسورة بحلول عام 2030[4].

7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بحلول عام 2030.

8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج تدريجيا حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقا للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة.

9- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار، من خلال تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموا. وتعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في

[1] منظمة الصحة العالمية، **هدف التنمية المستدامة3**، على الموقع www.who.int/ar تاريخ الاطلاع 2016/02/20.
[2] الأمم المتحدة، **أهداف التنمية المستدامة: سبعة عشر هدف لتحويل عالمنا**، مرجع سابق.
[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، **أهداف التنمية المستدامة**، مرجع سابق.
[4] نفس المرجع السابق.

ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير.

10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، من خلال التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030، وتمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030[1].

11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، من خلال ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة بحلول عام 2030.

12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، من خلال تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام 2030، وتخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام 2030؛

13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، من خلال تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار، وإدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني. وتنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنويا بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن.

14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة من خلال منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات بحلول عام 2025.

15- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2020. ومكافحة

[1] الأمم المتحدة، **أهداف التنمية المستدامة: سبعة عشر هدف لتحويل عالمنا**، مرجع سابق.

التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030.[1]

16- السلام والعدل والمؤسسات، من خلال الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان، وإنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم، وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.

17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة[2].

**المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة:**

بالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن المعضلة الرئيسية فيه بقيت الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات يمكن من خلالها قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة.

يوصي "جدول أعمال القرن 21" في الفصل 40 المتعلق بـ "الإعلام من أجل اتخاذ القرار" بوضع مؤشرات تكون بمثابة أدوات لاتخاذ قرارات على جميع المستويات ورصد التقدم المحرز لصالح التنمية المستدامة. وقد طلب على الخصوص من البلدان على المستوى الوطني، ومن المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية على المستوى الدولي وضع مفهوم مؤشرات التنمية المستدامة قصد تشخيصها. والحكومات بالذات مدعوة بتشجيع إلى أن تعد أو تشرع في إعداد دراسات حول وضع مؤشرات التنمية المستدامة بانسجام أو وفقاً للأحوال في البلد3. والمؤشرات الأكثر دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة طورتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة وتسمى عادة بمؤشرات "الضغط والحالة والاستجابة". لأنها تميز ما بين مؤشرات الضغط البيئية مثل النشاطات الإنسانية، التلوث، انبعاثات الكربون، ومؤشرات تقييم الحالة الراهنة مثل نوعية الهواء والمياه والتربة، ومؤشرات الاستجابة مثل المساعدات التنموية. وقد يقدم الشكل الموالو إطار "الاستجابة – الحالة – الضغوط" الذي وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبعض الهيئات الدولية الأخرى، قد يقدم توضيحات لذلك.

---

[1] الأمم المتحدة، **أهداف التنمية المستدامة: سبعة عشر هدف لتحويل عالمنا**، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، **وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة، المغرب، 13-16 مارس 2001، ص2.

**الشكل رقم 1-3: أطر الاستجابة، الحالة، الضغوط**

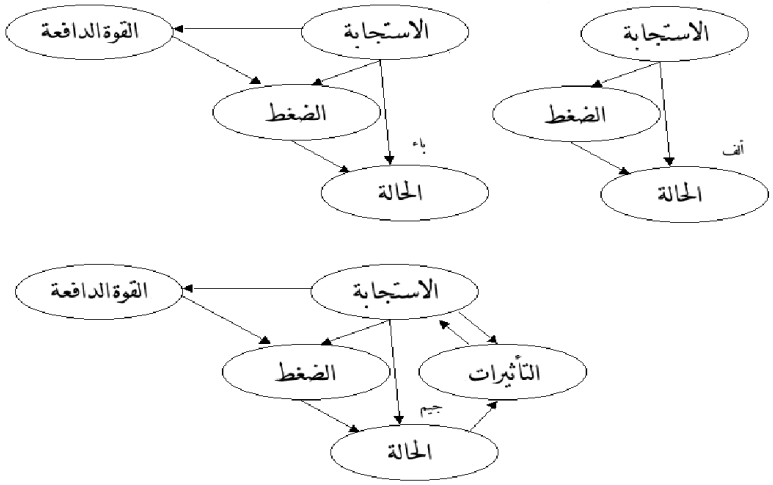


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **مؤشرات التنمية المستدامة لمصايد الأسماك البحرية الطبيعية**، روما، 2001، ص23.

تنقسم مؤشرات التنمية المستدامة عادة إلى أربع فئات رئيسية بناء على تعريف التنمية المستدامة نفسه، حيث تنقسم إلى مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية وكذلك مؤشرات مؤسسية والتي توفر تقييما لمدى تطور الإدارة البيئية. ويتم استنباط هذه المؤشرات لتدل على وضع معظم القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تعالجها التنمية المستدامة والتي تضمنتها الفصول الأربعون من وثيقة الأجندة 21 التي أقرت في العام 1992 وتمثل خطة عمل الحكومات والمنظمات الأهلية تجاه التنمية المستدامة في كل العالم.

إن هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة وهي تقيم بشكل رئيسي حالة الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى كما يمكن متابعة التغيرات والتوجهات في مدى التقدم أو التراجع في قيمة هذه المؤشرات مما يدل على سياسات الدول في مجالات التنمية المستدامة فيما إذا كانت تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق التنمية المستدامة أم أنها لا زالت متباطئة ومترددة. ووجود مثل هذه المؤشرات الرقمية بشكل دائم ومتجدد يساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة، وبالتالي يقدم المعلومات الدقيقة اللازمة لمتخذي القرارات في الوصول إلى القرار الأكثر صوابا ودقة لما فيه المصلحة العامة والابتعاد عن القرارات العشوائية والتي غالبا ما تكون مبنية على معلومات خاطئة أو ميالة إلى المجاملة والانتقائية. وتتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية التي تضمنتها توصيات الأجندة 21 وهي التي تشكل إطار العمل البيئي في العالم والتي حددتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة بالقضايا التالية: المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، النوع الاجتماعي، أنماط الإنتاج والاستهلاك، السكن، الأمن، السكان، الغلاف الجوي، الأراضي، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة، التنوع الحيوي، النقل، الطاقة،

النفايات الصلبة والخطرة، الزراعة، التكنولوجيا الحيوية، التصحر والجفاف، الغابات، السياحة البيئية، التجارة، القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية.

**أولا: المؤشرات الاجتماعية:** وهي:

**1- المساواة الاجتماعية:** تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة. وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد واتاحة الفرص واتخاذ القرارات. وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم والعدالة. والمساواة يمكن أن تكون مجالا للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها وكذلك بين الدول المختلفة. ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر، العمل وتوزيع الدخل، النوع الاجتماعي، تمكين الأقليات العرقية والدينية، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية، وعدالة الفرص ما بين الأجيال[1]. وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما :

- الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.
- المساواة في النوع الاجتماعي: ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.

**2- الصحة العامة:** هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة. والمؤشرات الرئيسية للصحة هي[2]:

- حالة التغذية: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.
- الوفاة: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة.
- الإصحاح: ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه.
- الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.

**3- التعليم:** يعتبر التعليم، وهو عملية مستمرة طوال العمر متطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة. وهناك ارتباط حسابي مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي. ومؤشرات التعليم هي[3]:

- مستوى التعليم: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.

---

[1] باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص 211، (بتصرف)
[2] سايح بويد، مرجع سابق، ص101. (بتصرف)
[3] نفس لمرجع السابق، ص102.

- محو الأمية: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

**4- السكن:** أن توفر المسكن والملجأ المناسب هو من أهم احتياجات التنمية المستدامة، ومع أنه يعتبر من الأساسيات في العالم المتقدم فإن العديد من الدول والكثير من الفئات الاجتماعية المحرومة لا تجد مأوى لها. إن شروط الحياة وخاصة في المدن الكبيرة تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة وكذلك سوء التخطيط العمراني والحضري. وتشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أحد أهم أسباب زيادة المستوطنات البشرية العشوائية ونسبة المتشردين وأولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة ولا يجدون المأوى الملائم لحقوقهم الإنسانية في العيش في مسكن آمن ومريح ومستقل. وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص. ومع أن هذا المؤشر عادة ما يرتبط مع الإزدحام والبناء المتركز فإنه لم يتم تطوير مؤشر آخر أفضل منه بعد.

**5- الأمن:** يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة ولكنها بنفس الوقت لا تثير القلق الاجتماعي أو تمارس سلطاتها في الإساءة إلى الأفراد وتحترم حقوق الإنسان. ولا شك أن الفاصل ما بين الديمقراطية والأمن دقيق جدا والأنظمة الاجتماعية والأمنية المتطورة هي التي تستطيع أن تحقق توازنا بين هذين الأمرين يساهم في تطوير التنمية المستدامة. ومن الأمور المرتبطة بالأمن والتي ركزت عليها الأجندة 21 الجرائم ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات والاستغلال الجنسي وغيرها مما يقع في بنود الأمن الاجتماعي. ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.

**6- السكان:** هناك علاقة عكسية واضحة ولا جدال عليها ما بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل البيئية وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة. ومن المعروف أيضا ان النمو السكاني العالي المصحوب بالهجرة من الريف إلى المدينة يؤدي إلى ضغوطات اقتصادية واجتماعية كبيرة على الموارد وإلى سوء توزيع الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة حيث تعجز السياسات الاقتصادية في معظم الأحيان عن الوفاء باحتياجات السكان الأساسية. وقد أصبحت النسبة المئوية للنمو السكاني هي المؤشر الرئيسي الذي يتم استخدامه لقياس مدى التطور تجاه تخفيض النمو السكاني.

**ثانيا: المؤشرات البيئية:** و هي[1]:

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **مؤشر الاستدامة البيئية في دول مجلس التعاون الخليجي**، في مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 430، أبوظبي، يوليو 2006، نقلا عن: سايح بوزيد، مرجع سابق، ص ص105-106.

1- **الغلاف الجوي:** هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته، ومنها التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء. وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي كما أن لبعضها تأثيرات غير قابلة للانعكاس والتراجع. وبالتأكيد فأن العوامل الرئيسية وراء مشاكل الغلاف الجوي هي استخدام الإنسان للفحم الحجري ومصادر الطاقة الملوثة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والعديد من المركبات والمواد الملوثة الأخرى من المصانع ووسائل النقل والنشاطات البشرية الأخرى. وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي :

- التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- ترقق طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.
- نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

2- **الأراضي:** الأرض لا تتكون فقط من البنية الفيزيائية وطبوغرافية السطح بل أيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها، وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها. وبالتالي فإن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها. فاستخدامات الأراضي تتطلب قرارات سياسية واقتصادية على درجات متفاوتة من المسؤولية والهرمية الإدارية والسياسية، فقد تكون قرارات وطنية أو أقليمية أو محلية أو حتى شخصية. وبالتالي فإن طرق استخدامات الأراضي هي التي تحدد كيفية التعامل مع الموارد الطبيعية للأرض، والتلوث الذي يصيبها وطرق العناية بها. أما أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي فهي:

- الزراعة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.
- الغابات: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.
- التصحر: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.
- الحضرنة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

3- **البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:** بما أن البحار والمحيطات تشغل ما نسبته 70% من مساحة الكرة الأرضية فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا هو أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية، كما أنه من أصعب المهام نظرا لتعقيد الأنظمة البيئية للمحيطات وهشاشتها وكونها الأقل استكشافا من قبل العلماء. ومما يزيد من أهمية هذه الأنظمة أن أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية يعيشون في المناطق الساحلية وبالتالي تتأثر معيشتهم وأوضاعهم البيئية والاقتصادية والاجتماعية بحالة البحار والكائنات التي تعيش فيها، خاصة أن النظام البيئي البحري يشكل عادة أهم وسائل كسب العيش

والنشاطات الاقتصادية لسكان المناطق الساحلية. وتواجه المحيطات والأنظمة البحرية العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل، وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك، وتلوث نوعية مياه البحر وغيرها من المشاكل. أما المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية فهي:

- المناطق الساحلية: وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.
- مصائد الأسماك: وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

4- **المياه العذبة:** لا شك أن المياه هي عصب الحياة الرئيسي، وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية، وكذلك فهي من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث، وتجد كل الدول التي تتميز بقلة مصادر المياه نفسها في وضع اقتصادي واجتماعي صعب. وتعتبر أنظمة المياه العذبة من أنهر وبحيرات وجداول من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضا للتأثيرات السلبية للنشاطات الإنسانية كما أن إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة بيئيا هي من أهم التحديات والمصاعب التي تواجه دول العالم حاليا، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. وأصبحت القضايا الخاصة بنوعية وكمية المياه في مقدمة الأولويات البيئية والاقتصادية في العالم، وبما أن المياه العذبة في الغالب مورد غير متجدد ومعرض للاستنزاف والتلوث، وفي ظل التزايد السكاني وتكاثر متطلبات التنمية على المياه، فإن تخصيص كميات من المياه بشكل متوازن لأغراض الشرب والتنمية وحماية الأنظمة البيئية بات مسألة تزداد تعقيدا وصعوبة وستبقى من أخطر معيقات التنمية المستدامة في العالم في العقود القادمة. ويتم عادة قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما نوعية وكمية المياه. وتقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

5- **التنوع الإحيائي:** قد تكون علاقة التنوع الحيوي بالتنمية المستدامة غير واضحة أحيانا، حيث يعتقد البعض أن التنوع الحيوي يعني فقط حماية الحيوانات والنباتات البرية وإنشاء المحميات وأن ذلك يصطدم عادة مع التقدم الاقتصادي. ولكن التنوع الحيوي في الواقع من أهم عناصر التنمية المستدامة إذ لا تعتبر حماية التنوع الحيوي واجبا بيئيا وأخلاقيا فحسب، لكنها أساسية لتأمين التنمية المستدامة حيث تم الإقرار بالترابط الوثيق بين التنمية والبيئة، فتوسع الأولى أصبح مرتبطا بجودة الأخيرة ونظرا للاعتماد القوي للاقتصاديات الوطنية على الموارد الحيوية والوراثية والأنواع والأنظمة البيئية فإن حماية التنوع الحيوي والاستخدام المستدام لعناصره وكذلك الموارد المتجددة الأخرى يعتبر شرطا لاستدامة التنمية. وهناك أيضا ارتباط أساسي بين العمليات الاقتصادية وفقدان أو حماية التنوع الحيوي. وهناك أيضا قيم اقتصادية وتنموية هامة للتنوع الحيوي. وعلى سبيل المثال فأن حوالي 75% من الأدوية التي يتم تداولها في العالم مصنوعة ومركبة من نباتات برية ذات خصائص طبية وعلاجية متميزة، وهذه النباتات إذا ما فقدت من الطبيعة فإن قيمها العلاجية قد تفقد أيضا. وبما أن العلم يتطور يوميا كما تتغير وتتزايد مشاكل الإنسان

يوميا فإن الكثير من الكائنات والنباتات والحيوانات أيضا والتي لا تعرف حاليا قيمها العلاجية قد تقدم الحلول للمشاكل القادمة. وكذلك فإن حماية التنوع الحيوي تضمن بأن تبقى الأنظمة البيئية تمارس أدوارها الحيوية المعتادة في تنظيف البيئة واستقرار المناخ وغيرها. ومن المسائل الهامة جدا في التنوع الحيوي الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية أي الكائنات الحية من حيوانات ونباتات وأسماك من أجل الوفاء باحتياجات الإنسان ولكن بدون التأثير سلبا على توازن الطبيعة، وهذه مهمة صعبة أيضا. ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما الأنظمة البيئية والتي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة، والمؤشر الثاني هو الأنواع ويتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

**ثالثا: المؤشرات الاقتصادية:** وهي:

1- **البنية الاقتصادية:** تسود في التحليلات الاقتصادية الرأسمالية المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، ويعكس عادة النشاط الاقتصادي الرأسمالي ومعدل الدخل الفردي والقوة الشرائية ضمن موازين السوق، ولكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي فكرة واضحة عن حقيقة التباين الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل كما أنها لا تعكس أبدا القيمة المستنزفة للموارد الطبيعية التي يتم استخدامها في عمليات الإنتاج. ولذلك فأن تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة ولها علاقة مباشرة بالتنمية وتعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية هو في طليعة أولويات قياس التنمية المستدامة. كما أن التحديات التي تضعها التجارة العالمية وزيادة معدلات الاستهلاك تعطي إحساسا بنمو اقتصادي كبير ولكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي والاجتماعي الذي تسببه السياسات الاقتصادية الرأسمالية. وأهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالتالي:

- الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.
- التجارة: ويقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.
- الحالة المالية: وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

2- **أنماط الإنتاج والاستهلاك:** وهذه هي القضية الاقتصادية الرئيسية في التنمية المستدامة، إذ أن العالم الذي نعيش فيه يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الإنتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال أو الجنوب. ويعلم كل البيئيين في العالم أن القدرة الطبيعية لموارد لكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية وأنه لا بد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساو، وكذلك أن تبقى متوفرة للأجيال القادمة. وهذه المسؤولية هي في الأساس مسؤولية

الدول الصناعية والمتقدمة والتي تتسبب في استنزاف الموارد الطبيعية من خلال الإنتاج المكثف والعادات الاستهلاكية المبالغ فيها، بينما تبقى دول الجنوب تجهد في سبيل تأمين الاحتياجات الأساسية لسكانها. أما أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة فهي[1]:

- استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.
- استخدام الطاقة: وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.
- إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكمية أنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.
- النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة، دراجة هوائية،...).

**رابعا: المؤشرات المؤسسية:** وهي[2]:

**1- الإطار المؤسسي:** تشير المؤشرات المؤسسية الأساسية المشمولة في موضوع الإطار المؤسسي إلى مدى استعداد الدولة والتزامها بالتحول عن إتباع نهج قطاعي مجزأ إلى عملية متكاملة للتنمية المستدامة. و المؤشران المختاران هما:

- الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- تنفيذ الاتفاقيات العالمية المصدق عليها.

**2- القدرة المؤسسية:** تقيس المؤشرات الخاصة بالقدرة المؤسسية إمكانية الوصول إلى المعلومات و البنية الأساسية للاتصالات، والعلم والتكنولوجيا، والتأهب للكوارث الطبيعية والاستجابة لها. و هي كالتالي:

- خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة: يعد أعم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد.
- المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة: يشير هذا المؤشر إلى عدد مستعملي الهواتف النقالة والمشتركين في خدمة هاتفية متنقلة عمومية آلية تتيح النفاذ إلى الشبكة الهاتفية التبديلية العمومية القائمة على إحدى التكنولوجيتين الخلويتين المتماشية أو الرقمية.
- الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة: إن عدد الحواسب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين يعد مقياسا لقدرته على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته.
- مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة: يقيس مدى مشاركة الدول عصر المعلومات.

---

[1] بهاز الجيلالي، مرجع سابق، ص99.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات، الإمارات نموذجا**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الإمارات، 2009، ص30.

**المطلب الرابع: معوقات التنمية المستدامة:**

يمكن تصنيف معوقات التنمية المستدامة إلى ثلاثة أصناف: معوقات اجتماعية، اقتصادية، وسياسية.

أولا: **معوقات اجتماعية:**

كان الانطباع الأول لدى الإنسان من موضوع التنمية أنها منقذ البشرية ووسيلة الرخاء، و هذا الانطباع يستند على معلومات و بيانات عن التقدم الصناعي والاقتصادي في العديد من الأوجه، و الآن هناك مفكر جديد تحاول التنمية المستدامة أن تعطي انطباعا عكسيا عن التنمية السابقة، اعتمادا على بيانات أخرى مستجدة، و هنا تقع الصعوبة في تقبل الفكر الجديد و الاقتناع بالمعلومات الجديدة[1].

و هناك صعوبة في التخلي عن التمتع بميزات التنمية في سبيل استمرا التنمية المستدامة التي تفرض بعض القيوم و التضحيات.

ثانيا: **معوقات اقتصادية**

من أهم المعوقات الاقتصادية مسألة ارتفاع تكاليف حماية البيئة لأي مشروع جديد لأن التكنولوجيا مكلفة، أي أن السياسة البيئية المتشددة لها أثر يؤدي إلى تعطيل النمو الاقتصادية، ينعكس ذلك أساسا في أن تكاليف حماية البيئة تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤثر على ثمن المنتج النهائي، و بالتالي قد يضر ذلك بتنافسية المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية، و هذا قد يكون له أثر على التوازن الخارجي للدولة.

ثالثا: **معوقات سياسية**

تتمثل المعوقات السياسية في تضارب مصالح الدول المتقدمة الغنية مع مصالح الدول النامية الفقير، حتى أن معظم معونات التنمية التي تمنحها الدول الغنية للدول الفقير في إطار مساعدتها على تحقيق التنمية المستدامة، سواء كان ذلك في إطار التعاون الثنائي أو في إطار المواثيق التي نصت عليها الأمم المتحدة، جل هذه المعونات تكون مشروطة و لأغراض سياسية. كما لا توجد سلطة عالمية يمكنها مراقبة القيان بتنفيذ و مراقبة القوانين و الأحكام الضرورية لحماية البيئة.

[1] ليفارت سيوبرغ، **التغير في البيئة العالمية و الفعل البشري**، في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 22، مارس 1986، نقلا عن عبد المنعم أحمد شكري السعيد، مرجع سابق، ص61.

وتنفرد الدول النامية بعدم الاهتمام بالقضايا البيئية وهذا يكفي لعرقلة أي محاولة للتنمية المستدامة، ولكن هناك عوامل أخرى تلعب دورا أساسيا في إعاقة جهود التنمية المستدامة في الدول النامية،ويمكن إيضاحها في الشكل التالي:

**شكل1-4: معوقات التنمية المستدامة في الدول النامية**

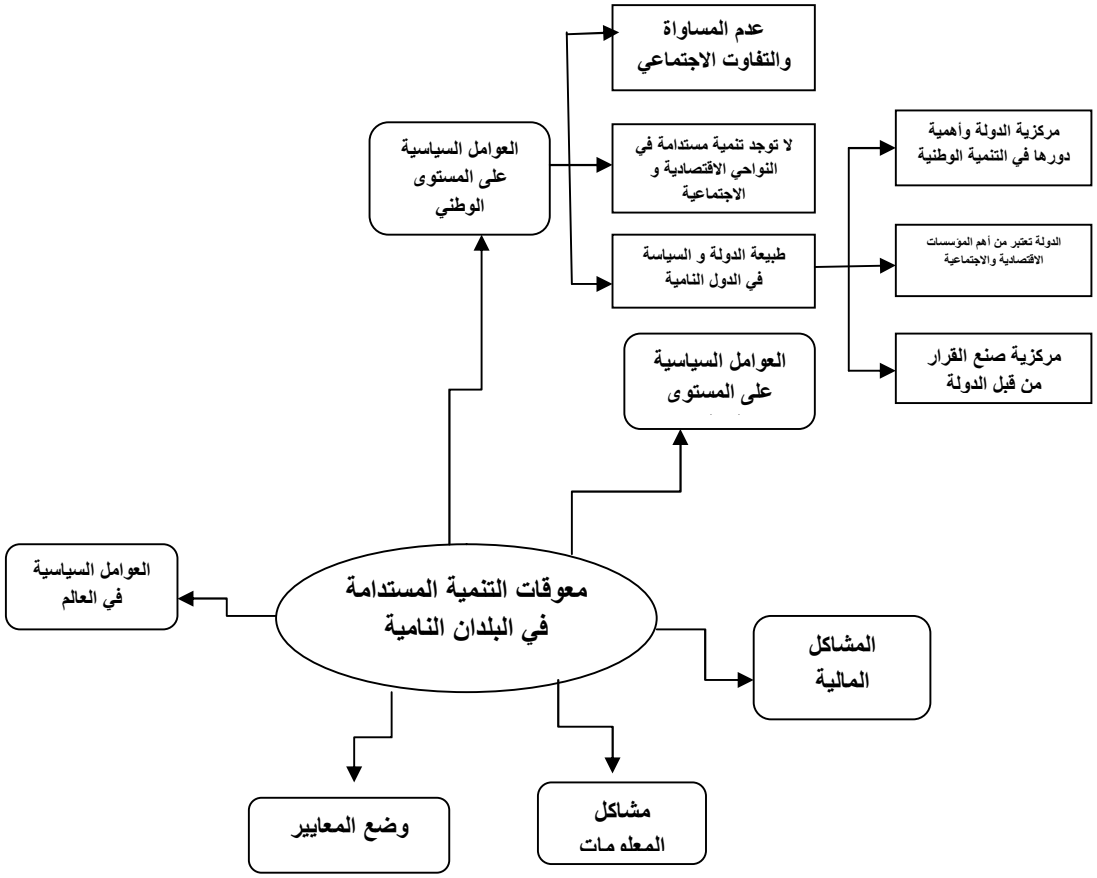


المصدر: رزان إبراهيم عرفه، **دراسة مقارنة للمناطق الريفية كمدخل للتنمية المستدامة**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الهندسية، جامعة الاسكندرية، 2008.

من خلال الشكل السابق فإن معوقات التنمية المستدامة في الدول النامية تتوزع على:

- العوامل السياسية في العالم: وتشمل ما يجري داخل النظام الاقتصادي العالمي و العلاقات الدولية وقضايا السياسة العالمية، والقرارات التي تستند إلى المصالح الاقتصادية للبلدان المتقدمة.
- العوامل السياسية على المستوى الوطني: وتتلخص في عدم المساواة و لتفاوت الاجتماعي و الاقتصادي والتقاليد الموروثة عن الحقبة الاستعمارية،و مركزية صنع القرار من قبل الدولة. بالإضافة إلى أن اغلب البلدان النامية في صراعات و نزاعات لا تنتهي، و بالتالي فهي تعاني من اضطرابات اجتماعية وثقافية وتدهور بيئي.

- العوامل السياسية على المستوى المحلي والشعبي: وتتمثل في الحرمان من التمثيل الشعبي وعدم الوصول إلى الموارد الأساسية والخدمات، و الطريقة الوحيدة المتاحة للفقراء هي استخدام أساليب غير رسمية لتسهيل حياتهم.
- المشاكل المالية: وتتعلق بالتكاليف العالية التي تحتاجها الدول النامية لحماية البيئة.
- مشكل المعلومات: في غالب تتخذ حكومات الدول النامية قرارات في غياب المعلومات الضرورية المتعلقة بالنظم البيئية ومختلف المتغيرات التي تؤثر عليها.
- وضع المعايير: المعيار هو نموذج نقلده أو أساس للمقارنة، والمعايير نسبية وتختلف من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر مختلف اقتصاديا وثقافيا، هذه المعايير قادرة على مراقبة السياسات و القرارات و أثرها على البيئة. لكن معظم الدول النامية لا تضع معايير خاصة بها تمكنها من تقييم الآثار البيئية للقرارات التي تتخذها سواء القرارات المتعلقة بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.

**خلاصة الفصل:**

منذ مؤتمر "استكهولم" سنة 1972 وإلى غاية قمة الأمم المتحدة للتنمية سنة 2015 ومفهوم التنمية المستدامة في تطور، فهذا المفهوم يتسم بالديناميكية و قابلية التغير بمرور الزمن.

وتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الأساسية و الثانوية يتطلب مجموعة من السياسات والإجراءات والتشريعات لمساعدة المجتمع على الانتقال من وضع إلى وضع أفضل وإيجاد نوع من التوازن في استخدام الموارد يضمن الاستجابة لكل من حاجات الحاضر والمستقبل، باستخدام التكنولوجيا الملائمة، وتوجيه الاستثمارات، والاستخدام الرشيد للموارد المتاحة، وتوفير سبل التعليم و التدريب و الرعاية الصحية الملائمة للسكان. ويصطدم تحقيق التنمية المستدامة بمجموعة من المعوقات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتتفاقم هذه المعوقات لدى الدول النامية التي يوجد اغلبها في صراعات و نزاعات لا تنتهي.

# الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الريفية المستدامة

**تمهيد:**

يشكل سكان القطاع الريفي نسبة عالية من إجمالي سكان البلدان النامية، ولاقتصاد هذا القطاع دور مهم في اقتصاديات هذه البلدان التي تعتمد على استغلال وتصدير المواد الخام والمنتجات الزراعية النباتية منها والحيوانية، وأنّ حوالي أكثر من نصف سكان البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية، وأنّ حجم من يعمل بالزراعة منهم إلى إجمالي الأيدي العاملة يكاد يبلغ الثلثين ويعمل الباقون في مهن أخرى كالخدمات المختلفة وغيرها[1].

لذا اهتمت الكثير من الحكومات بتنمية المجتمعات المحلية الريفية، بقدر اهتمامها بالتنمية الوطنية لما بينهما من ترابط وتكامل، فقد وحدت الحكومات جهودها بجهود الأهالي لتدعمها وتساندها من أجل الوصول بها إلى التغيير المنشود[2]، مع المحافظة على البيئة تحقيقا للتنمية الريفية المستدامة.

ولذلك سيتم في هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم حول الريف

المبحث الثاني: ماهية التنمية الريفية

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتنمية الريفية المستدامة

المبحث الرابع: مجالات، منهجية، ودورة التنمية الريفية المستدامة

[1] الأمم المتحدة ، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، روما، 1983، ص77. نقلا عن: وهاب فهد الياسري، **التنمية الريفية وتأثيرها على الاستيطان الريفي في ناحية العباسية**، في مجلة: آداب الكوفة، العدد2، جامعة الكوفة، العراق، ص93.

[2] مها محمد فهمي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص17.

**المبحث الأول: مفاهيم حول الريف**

الريف والمجتمع الريفي هو الموضوع الأساس الذي تنفذ فيه عملية التنمية الريفية، وهذا يدفعنا إلى تحديد مفهوم الريف والمعايير التي يعتبر من خلالها التجمع السكاني ريفيا، ثم مسألة الأسرة الريفية وخصائصها، وصولا إلى خصائص المجتمع الريفي إجمالا وطبيعة العلاقة بينه وبين المجتمعات الحضرية.

**المطلب الأول: ماهية الريف**

**أولا: مفهوم الريف، الريفية، وأسس التمييز بين الريف والحضر**

يعرف الريف على أنه صورة الرابطة القائمة بين الأشخاص و مؤسساتهم في منطقة محلية يعيشون فيها على الزراعة في قرية تمثل عادة محور نشاطاتهم الجهوية[1]. كما اعتُبر الريف دوما عكس الحضر و ارتبط مفهوم الريف بأوجه استخدام الأرض، فالريف يعني استخدام الأرض للزراعة و الحضر يعني استخدام الأرض للصناعة و الخدمات[2].

أما الريفية فهو مفهوم يشير إلى الحياة الخاصة بالريفي بكل ما في هذا المجتمع من مميزات و خصائص تتباين عن تلك السائدة في المدينة، و كما يُنظر إليها من جانبها المهني الذي يقوم على الزراعة بمجالاتها المختلفة لكن ليس معناه الانعزال على العالم الآخر[3].

وقد تعددت تعاريف الريف بتعدد المناطق و الدول و المنظمات التي تتناول الموضوع، وقد أفرزت الدراسات مجموعة من الأسس للتمييز بين الريف والحضر تتمثل في[4]:

- أساس الحد الأدنى للسكان: وهو أبسط الأسس وأكثرها إدراكا وتأثرا، ولكن مشكلة هذا الأساس هي عدم وجود حدود اتفاقية للفصل بين المدينة والقرية، فهي تختلف بين 300 نسمة في النرويج، و50000 نسمة في اليابان.
- الأساس الإداري: عمدت بعض الدول في التفريق بين التجمعات السكانية الريفية والحضرية إلى المكانة والوظيفة، فالتقييم لا يتم على أساس الحجم، ولكن بقرار إداري.
- الحدود الاجتماعية: في هذا الأساس يعتمد تمييز الريف عن الحضر على النظريات الاجتماعية التي تفسر العلاقة بين الريف والحضر، حيث يختلف المجتمع الريفي عن المجتمع الحضري من خلال الخصائص الرئيسية المميزة للمجتمع الريفي كقوة الروابط الاجتماعية، قوة العقيدة، والتجانس الطبقي، ثم أن هناك حراكا مكانيا واجتماعيا أقل في الريف عنه في الحضر.

---

[1] السيد الحسيني و آخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، ط3، دار المعارف، الإسكندرية، 1988، ص ص 113-14.

[2] A. DAOUDI, **Cours de Développement rural**, Institut national d'agronomie, Alger, 2004, P1.

[3] محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع الريفي**، دار المعارف، الإسكندرية، 1997، ص 391.

[4] حمدي أحمد نجيب، **في جغرافية العمران الريفي**، ط2، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2011، ص ص25-27.

- أساس استخدام الأرض: في الأساس يرتبط استخدام الأرض في الريف بشكل أولي في الزراعة والغابات مع ما يرتبط بها من مستوطنات ريفية، في مقابل استخدام الأرض في الحضر يرتبط بالاستخدامات السكنية والصناعات التحويلية و التجارية وغيرها.
- معامل الريفية: اهتمت بعض الدراسات بتعريف الريف ليس فقط بالتحديد البسيط له، ولكن بتحديد درجات مختلفة للريفية، وذلك من خلال معامل استمد أسسه من التحليلات الإحصائية لنحو ستة عشر متغير مختلف تضم فيما تضم العالة، وتركيب السكان، وكثافة السكان، والهجرة، وأحوال المساكن، واستخدامات الأرض، والعزلة. وقد اختيرت هذه المتغيرات للاعتقاد بأن قياسها يقود إلى الدرجة التي تتميز بها منطقة ما بالريفية.
- مقاييس الحاجات الاجتماعية: وهي مفيدة في التفريق بين الريف والحضر، فتجربة كثير من سكان الريف تتسم بالمستوى المعيشي المتواضع، وقد ركزت عليها كثير من الدراسات، فالجوانب الخاصة بالدخل ومستوى العمل والسكن وإمكانية الحصول على مختلف الخدمات الضرورية والمتنوعة، كلها تمثل أدلة مفيدة في تحديد الريفية.

ومن هنا، فهناك من المنضمات من استخدمت معيار حجم السكان على غرار تعريف مكتب الإحصاءات الوطنية بالمملكة المتحدة، حيث يعتبر ريف المدن الصغرى و القرى الصغيرة أو المشتتة والتي يقل عدد سكانها عن عشرة آلاف نسمة[1]. ويتفق هذا التعريف مع التعريف المقدم من الأمم المتحدة مع زيادة معيار التباعد بين التجمعات السكانية، حيث عرفت الأمم المتحدة الريف على أنها التجمعات السكانية التي يقل عدد سكانها عن 2000 نسمة و تتعدى المسافة التي تفصل بين كل تجمعين 2000 متر[2]. هناك من يعتد مجموعة من المعايير لاعتبار المناطق ريفية أو حضرية، على غرار منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، قامت المنظمة بوضع بعض المعايير الكمية التي يمكن أن تستخدم لتمييز المناطق الحضرية عن الريفية منها[3]:

- نسبة مساهمة النشاط الزراعي في القوى العاملة؛
- الكثافة السكانية؛
- حجم السكان في التجمعات السكنية؛
- معدل النزوح إلى خارج المنطقة السكانية؛
- حجم السكان في المراكز الإدارية وفقا للتقسيمات الإدارية؛
- درجة تركز وتأصل ظاهرة المركزية الإدارية؛
- التقسيمات الإدارية داحل المنطقة؛
- مستوى الخدمات المختلفة.

[1] محمد الجوهري و آخرون، **علم الاجتماع الريفي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص78.
[2] محمد نبيل جامع، **علم الاجتماع الريفي و التنمية الريفية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010، ص75.
[3] نفس المرجع السابق، ص75.

لذلك فقد انتهت هذه المنظمة إلى تقسيم المجتمعات إلى ثلاثة أنواع حسب المنطقة التي تتواجد بها، وهي مناطق تتسم بسيادة الطابع الحضري، ومناطق تتسم بسيادة الطابع الريفي، ومناطق تتسم بالتوازن بين الطابعين الريفي والحضري. وفي ما يلي جدول يبين أمثلة لبعض الدول التي تستخدم هذه المعايير لتمييز المناطق الريفية عن الخضرية ومفهومها.

**جدول رقم2-1: معايير التريّف ومفهومها في بعض دول العالم**

| الدولة | المعيار | تعريف الريف |
|---|---|---|
| مصر | المعيار الإداري | يُعتبر المجتمع (البلدات) ريفية إذا لم يكن حضريا، و المجتمع الحضري هو عواصم المراكز والمحافظات (الولايات) والمدن (المدينة هو اعتبرته الجهات الرسمية مدينة) |
| فرنسا | حجم السكان | المجتمع الحضري هو الذي يبلغ عدد سكانه حوالي 2000 نسمة فأكثر ويعيشون في منازل، ولا يوجد أكثر من 200 متر مابين الوحدات السكنية، و عدا ذلك فهو مجتمع ريفي. |
| الأردن | حجم السكان | المجتمعات الريفية هي المحليات التي يقل عدد السكان بها عن خمسة آلاف نسمة. |
| الصين | الكثافة السكانية | السكان الحضريون هم مجموعة السكان الذين يقطنون المناطق التي تقع تحت إدارة المدن و البلديات التي تبلغ كثافة السكان بها حوالي 1500 نسمة لكل كلم$^2$، ما عدا ذلك فهو ريفي. |
| إيطاليا | المهنة | يُعتبر المجتمع المحلي ريفيا إذا بلغت نسبة الممتهنين للزراعة فيه 50% أو أكثر. |
| اليابان | حجم السكان والكثافة السكانية والمهنة | يُعتبر المجتمع ريفيا إذا قلت كثافته السكانية عن أربعة آلاف نسمة في الكيلومتر مربع وفي نفس الوقت يقل عدد سكانه عن خمسة آلاف نسمة. وتم تعديل التعريف ليكون المجتمع الحضري هو التجمعات السكنية التي يبلغ عدد سكانها حوالي خمسين ألف نسمة فأكثر، وحوالي 60% من سكانها يمارسون أنشطة غير زراعية، و عدا ذلك يعتبر المجتمع ريفيا. |
| سلطنة عمان | الحجم السكاني والخدمات والمرافق | المجتمع الحضري هو كل مسمى سكاني ثابت يزيد عدد سكانه عن 2500 نسمة شريطة أن تتوفر فيه على الأقل ثلاث من الخدمات الأساسية التالي: مدرسة إعدادية أو ثانوية، مركز صحي حكومي، وخدمات الهاتف. |

المصدر: محمد نبيل جامع، **علم الاجتماع الريفي و التنمية الريفية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010، ص ص 76-79

يُلاحظ من الجدول السابق أن كل دولة اعتمدت اختيار معين للتمييز بين التجمعات السكانية الريفية والحضرية حسب طبيعة الدولة من حيث النشاطات الأساسية لأغلب سكانها، والمساحة، وطبيعة التضاريس. فمصر اعتمدت المعيار الإداري لأن اغلب سكانها يمتهنون الأنشطة الزراعية سواء في المناطق الريفية أو المناطق الحضرية (حسب التصنيف المحلي)، أما فرنسا فاعتمدت معيار حجم السكان نظرا لقلة الممتهنين للأنشطة الزراعية (من حيث العدد)، و الأردن كدولة عربية استخدمت معيار حجم السكان على الرغم من أن نسبة معتبرة من السكان تمتهن الأنشطة الزراعية. أما الصين التي اعتمدت

معيار حجم السكان والكثافة السكانية فمن الواضح أن ذلك راجع للمساحة الشاسعة للبلد، في حين اليابان اعتمدت بالإضافة لمعياري حجم السكان والكثافة السكانية معيار المهنة وذلك نظرا لطبيعة التضاريس الجغرافية وحجم المساحة الصغيرة نسبيا. ونجد دولة كسلطنة عمان التي تعتبر صغيرة المساحة اعتمدت إضافة لمعياري حجم السكان وتوفر الخدمات الأساسية معيار أن تكون التجمعات السكانية ثابتة لاعتبارها حضرية عل اعتبار وجود البدو الرحل، أما الجزائر فسيتم لتطرق لها في الفصل اللاحق.

**ثانيا: الهوامش الريفية الحضرية:**

تعرف الهوامش الريفية الحضرية بأنها مساحات ذات سمات مميزة، تتسم جزئيا بانتسابها إلى المركبات الحضرية النامية، وتتسم جزئيا بالريفية، ويقيم فيها كثير من الناس ولكنهم لا ينتمون إليها اجتماعيا واقتصاديا. وفي هذا النطاق تظهر مجموعة السمات يرتبط بعضها بنمط استخدام الأرض وبعضها الآخر بالبناء الاجتماعي، فبالنسبة لاستخدام الأرض يمكن تحديد الملامح التالية[1]:

- أن هذه الاستخدامات تشكل نوعا من الاستخدام الريف–حضري ولكنها إلى الريف أكثر ميلا؛
- تظهر بهذه المناطق وبشكل خاص استخدامات الأرض الاستجمامية مثل المنتزهات العامة، والملاعب، وغيرها؛
- إن هذه النطاقات تمثل مرحلة الكثافة السكنية المنخفضة على حافة المنطقة الحضرية ومتداخلة مع القرى؛
- تتسم هذه النطاقات بوجود العديد من الاستخدامات الحكومية التي تتطلب مساحات واسعة مثل المطارات، المستشفيات الكبيرة، والمقابر وغيرها.
- تتسم بوجود استخدامات للأرض غير مرغوب فيها داخل المدن، مثل أعمال الصرف الصحي، المذابح، مقالب القمامة، وغيرها؛
- تنتشر بها التوسعات الصناعية الجديدة؛
- تنتشر بها أعمال المحاجر، وخاصة الرمال والأحجار المستخدمة في التوسع العمراني المجاور؛
- تضم المراكز التجارية العلاقة، تلك التي لا تتطلب مساحات أرضية تجارية فقط، ولكن مساحات كبرى لانتظار السيارات.

أما عن الخصائص الاجتماعية للقطاعات الهامشية، فهي ليست مرئية كما هو الحال في جانب استخدام الأرض، ولكن المسوح الاجتماعية قد أفرزت الملامح التالية[2]:

- تتسم هذه النطاقات بكثافة سكانية منخفضة أو معتدلة؛
- تتسم بالتحركات العالية للسكان؛
- أن القرى شبه الحضرية تحتوي على خليط من السكان الأصليين والقادمين الجدد؛

[1] حمدي أحمد نجيب، مرجع سابق، ص28.
[2] نفس المرجع السابق، ص29.

- يوجد في كثير من القرى فصل اجتماعي واضح.

**المطلب الثاني: تأثير الحضر على الريف**

المدينة والقرية هما قطبا المجتمعات الإنسانية، مع وجود متصل يلغي فكرة الثنائية في التقسيم إلى ريف وحضر، فالخضرية لم تنشأ من فراغ، وهناك اتصال بين أدنى أشكال الريفية وأعلى أشكال الحضرية لأن الحضر قد تطور عن الريف[1]. فالأوساط الريفية يمكنها أن تتحضر بسرعة أو ببطء من خلال احتكاكها المباشر وغير المباشر بمظاهر الحضرية، و أول عوامل الاحتكاك بين الريف والحضر هو العولمة التي تخلق أشكالاً جديدة للارتباط بين المدن الكبيرة والمناطق الريفية، أما العامل الثاني فهو ظاهرة الزراعة الحضرية وشبه الحضرية التي ظهرت بسبب شدة الفقر الحضري مما دفع بالكثير من الأسر الحضرية وبخاصة لدى البلدان الأقل نمواً إلى البحث عن مصادر إضافية للغذاء وللدخل بعدة طرق من بينها الزراعة الحضرية، وثمة عامل ثالث وهو ما يسمى بهجرة العودة حيث بدأت بعض الأسر تهاجر إلى مواطنها الريفية لأسباب اقتصادية بصفة خاصة، والعامل الرابع هو رَيْفَنَةْ العمالة الحضرية، ففي بعض البلدان تكون أعداد كبيرة من عمال الزراعة المؤقتين الذين يعملون لدى الشركات التجارية وخاصة أثناء موسم الحصاد قاطنين في المدينة مما يُطْلِق العنان لتنويع مصادر الدخل بين الأسر الحضرية الفقيرة. و يمكن إجمال تأثير الحضر على الريف في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة إلى مجموعة من النقاط نوردها في الآتي:

**أولا: تأثيرات الحضرنة على المناطق الريفية**

بالنظر إلى نطاق نمو المناطق الحضرية فلا يكاد يكون من المدهش أن المدن الكبيرة والصغيرة تستخدم مقادير ضخمة من المواد وتنتج القدر الأكبر من الملوثات التي تضر بالهواء وبمجاري المياه والبحار والتربة، وبسبب الطبيعة المُرَكزة للمستوطنات البشرية، فإنها تكون من الجهات المستهلكة الكبيرة للموارد الطبيعية، فالأرض مطلوبة لإقامة المأوى، وكذلك الأنشطة الاقتصادية ونظم النقل. ولسوء الحظ أن الأرض التي تخصص لذلك تكون في بعض الأحيان من أفضل الأراضي الزراعية، مما يقلل أكثر من طاقة إنتاج الأغذية اللازمة للسكان، كما أن ذلك يحتاج إلى إمدادات كافية من المياه، ونظم إزالة النفايات للمحافظة على صحة السكان، ومن أجل سير العمليات الصناعية التي تولد الدخل لسكان المدينة، والطاقة مطلوبة للصناعات وللنقل، وللطهي المنزلي، وللتدفئة وللتبريد وما إلى ذلك. يضاف إلى ذلك أن مواد البناء التي تستخرج كلها تقريباً من الطبيعة تكون لازمة للتشييد وللموارد المتعددة غير المتجددة للإنتاج الصناعي الحضري[2].

[1] سعد جمعة، **علم الاجتماع الحضري: مفاهيم وقضايا**، بل برنت للطباعة و التصوير، القاهرة، 2004، ص54.

[2] الأمم المتحدة، **تقرير أمانة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للموضوعات الخاصة بالبعد الريفي في التنمية الحضرية المستدامة**، نيروبي، كينيا، 2003.

**ثانيا: التأثيرات الاقتصادية الناجمة عن التنمية الحضرية على المناطق الريفية**

من الناحية الاقتصادية، ترتبط المناطق الحضرية والريفية بتبادل المنتجات المُصنعة وغير المُصنعة، حيث يقوم كل جانب مقام السوق للجانب الآخر، فتقدم المناطق الريفية الكثير من المواد الخام اللازمة للإنتاج الصناعي في المناطق الحضرية في شكل سلع زراعية ومعدنية، وبصورة رئيسية يضاف إلى ذلك أن المناطق الريفية تقدم معظم الأغذية التي تستهلكها المدن الكبيرة والصغيرة باستثناء نسبة ضئيلة جداً تزرع داخل المناطق الحضرية ذاتها. أما المدن، فعلى النقيض من ذلك، تقدم المدخلات المُصنعة الضرورية للإنتاج الزراعي في المناطق الريفية والسلع الاستهلاكية الأخرى الضرورية للحياة اليومية، ومن هنا تنشأ بينهما علاقة تكافل المختلفين. وفي هذه العلاقة التبادلية، تقدم الأسواق الحضرية حافزاً قوياً لزيادة الإنتاج الريفي، بينما توفر الأسواق الريفية حافزاً لا يقل قوة لزيادة إنتاج السلع المُصنعة داخل المناطق الحضرية[1].

**المطلب الثالث: المجتمع الريفي وخصائص الأسرة الريفية**

**أولا: المجتمع الريفي**

المجتمع الريفي هو الموضوع الأساس الذي تنفذ فيه عملية التنمية الريفية، وهذا ما دعا لتحديد مادي للبيئة الاجتماعية الريفية، وعلى الرغم من أن التمييز بين المجتمع الريفي وبين المجتمع الحضري من الأمور غير المتفق عليها بين المهتمين بالعلوم الاجتماعية، إلا أن هناك عدة محاولات لتحديد مفهوم الريف من ناحية والفصل بينه وبين الحضر. وقد بدأت محاولات وضع تعريف يميز المجتمع الريفي من غيره من المجتمعات منذ أمد ليس ببعيد مع ظهور علم الاجتماع الريفي[2].

ويُعد العلامة ابن خلدون من الأوائل الذين اهتموا بدراسة المجتمع الريفي من خلال تركيزه على مميزات وخصائص الريف وما يسوده من علاقات ونوعية النظم التي تسيطر على طرق حياته التي تختلف إلى حد كبير عن غيرها من قطاعات المجتمع ككل، حيث ينظر ابن خلدون إلى الريفيين بأنهم يعيشون في حالة استقرار دائم ويقوم بفلاحة الأرض وتربية النحل والمواشي، وهذه الحياة في بيئتهم الزراعية طبعت علاقاتهم وسلوكياتهم، حيث نجده يصفهم بأن طبائعهم القناعة و التعاون فيما بينهم، ولا يميلون إلى حياة الترف مما جعل إظهار التفاوت الاجتماعي والاقتصادي يعد من الأمور المستهجنة[3]. كما يرى أيضا ابن خلدون أن علاقة الإنسان بالأرض في المجتمع الريف هي علاقة وطيدة جدا وما يربطها من أنشطة زراعية أخرى وعلى ذلك فإن كل القيم وحياة الجماعة بأبعادها وأهدافها المختلفة تدور

[1] الأمم المتحدة، **تقرير أمانة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للموضوعات الخاصة بالبعد الريفي في التنمية الحضرية المستدامة**، مرجع سابق.

[2] وهاب فهد الياسري، مرجع سابق، ص92.

[3] عبوش سعيد، **إشكالية الزراعة الجبلية والتنمية المستدامة في المناطق الجبلية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع الريفي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص57.

حول الأرض التي تحتل الصادرة ومكانه رئيسية في حياة سكان الريف،لأنها تشكل عصب الحياة الاقتصادية والمنزلة الاجتماعية عندهم[1].

كما عُرّف المجتمع الريفي بأنه ذلك الشكل من العلاقة التي تقوم بين الناس ومسؤوليتهم في منطقة محلية حيث يقيمون في مزارع متناثرة وفي قرية تكون عادة مركزاً لنشاطهم المشترك، ونفهم من ذلك أن المجتمع الريفي ليس مجرد منطقة جغرافية ولكنه علاقة لابد من إقامتها والمحافظة عليها ومن ثم هناك الجانب الجغرافي والجانب النفسي للمجتمع الريفي[2].

كما يُنظر للمجتمع الريفي على أنه مجتمع زراعي يتميز ببساطة التكنولوجيا وبتراث ثقافي مختلف عما يوجد في المجتمع الكبير الذي يكوّن جزءا منه، و تعتبر المجتمعات المحلية الريفية غير متمدنة، ولكنها تقع داخل مجتمع متمدن ومنظم سياسيا وتكون جزءا من بنائه الاقتصادي والسياسي والديني[3]. ما يميز هذا التعريف هو تركيزه على الخصائص العامة للمجتمع الريفي من حيث البساطة وعدم التكلف في متطلبات الحياة بالإضافة إلى ثقافة المجتمع الريفي التي تختلف عن الثقافة السائدة في المجتمع الحضري و المجتمع الكبير الذي يُعد المجتمع الريفي جزءا منه و يكمله من الناحية الاقتصادية من خلال التبادل في المنتجات، والجانب السياسي باعتبار المجتمع الريفي جزء من المجتمع الكبير الذي يخضع بدوره للنظام والجانب الديني لأن الريفي أكثر تمسكا من الحضري بتعاليم الدين والعادات والتقاليد.

كما يُقدم المجتمع الريفي باعتباره مجتمعا صغيرا منعزلا أميا، متجانسا يربط أعضاءه إحساس قوي بالتضامن، وطرق الحياة فيه عبارة عن نسق ثقافي متلازم، والسلوك التقليدي الشخصي وغير قابل للنقد، ولا يوجد فيه تشريع ولا عادات ولا تجارب فردية ولا تفكير من أجل هدف عقلي، وتكون القرابة في هذا المجتمع وعلاقاتها ونظمها هي نط فئة الاختيار، والجماعة العائلية هي وحدة العمل، وتسود فيه القدسية، كما يكون فيه الاقتصاد اقتصاد مكانة أكثر منه اقتصاد سوق[4]. يستند هذا التعريف إلى الخصائص العامة التي تميز عن المجتمع الحضري كالعزلة، التجانس، والتضامن الاجتماعي الذي يظهر في المناسبات والظروف الخاصة للريفي، وما يميزه كذلك غياب وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي كون الأسرة تقوم بجميع الوظائف الاقتصادية والتربوية والأخلاقية، وكذلك طبيعة العلاقات التي تربط بين الريفيين القائمة على أساس القرابة والمصلحة المشتركة والاعتزاز بالأصل.

من خلال ماسبق يمكن أن نورد التعريف التالي للمجتمع الريفي: هو جزء من المجتمع الكبير، له خصائصه التي تميزه عن المجتمع الحضري كالموقع الجغرافي بأراضيه الفلاحية، صغر حجمه، وعزلته بعيدا عن المراكز الحضرية، يفتقر إلى التكنولوجيا ووسائل الاتصال والمواصلات، يتميز بالبساطة

---

[1] ناصف نصار، **الفكر الواقعي عند ابن خلدون**، دار الطليعة، بيروت، 1985، ص238.

[2] زكي حسن الليلة و ياسين طه طاقة، **الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي**، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1987 ،ص160

[3] محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص321.

[4] محمد أبو مصلح، **معجم علم الاجتماع**، دار أصالة الشرق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص423.

والتجانس والتضامن الاجتماعية والثقافة المشتركة، تحكمه العادات و التقاليد، يرتبط أفراده بالأرض ويمتهنون الزراعة كنشاط اقتصادي أساسي.

**ثانيا: خصائص الأسرة الريفية**

تقوم الأسرة في المجتمع الريفي بجميع الوظائف الاقتصادية والتربوية والأخلاقية كما تم ذكره سالفا، وهذا ما يدفع للتعرف خصائص الأسرة الريفية.

وتكتسي الأسرة عموما أهمية إستراتيجية بالغة في أي مجتمع سواء كان حضريا أو ريفيا، في دولة متقدمة أو دولة أقل نموا، وذلك يرجع لكونها إحدى هيئات التكوين الاجتماعي حيث[1]:

- تنفرد الأسرة بتنمية خبرات الطفل لمدة طويلة بعد ولادته مباشرة، و يتأثر الطفل بالعلاقات الاجتماعية داخل الأسرة؛
- تعتبر الأسرة أكثر الجماعات الأولية تكاتفا وتضامنا وتماسكا حيث تنمي كل من الشعور الودي والإحساس العاطفي شعورا جماعيا بين أعضاء الأسرة مما يسهل من الاتصال وانتقال العادات والاتجاهات والمواقف الفكرية من الآباء إلى الأبناء؛
- تعتبر الأسرة اكبر العوامل استمرارا وتأثرا في حياة الطفل في معظم المجتمعات وذلك بالمقارنة بالأصدقاء والمدرسين ورجال الدين وغير ذلك من الرفقاء الذين يؤثرون على الطفل لفترات محدودة؛
- تؤثر الأسرة على حياة أعضائها وذلك بالنسبة لمساهمتها في تحديد نوع وطبيعة الدور الاجتماعي الذي يلعبه كل من هؤلاء الأعضاء في المجتمع الذي يعيش فيه.

كما أن التعليم في الأوساط الريفية يزيد من أهمية الأسرة في التنشئة الاجتماعية للطفل كون المناطق الريفية تتميز بخصائص جغرافية واجتماعية وثقافية مختلفة عن الحضر مما يجعل استخدام هذه البيئة في العملية التعليمية عنصرا عائق لدى المعلمين خاصة في المرحلة الابتدائية، حيث لا يستطيع المعلمون الملامسة الواقعية لبيئة والظروف المحيطة في الوسط الريفي، ومن ثمة لا يستطيعوا استعمال البيئة كوسط تعليمي ذي قدرات هائلة وبالتالي لا يمكنهم التعامل والتعاون مع المجتمع المحلي، فصلا عن كون بعض المحتويات التعليمية غير مرتبطة بواقع واحتياجات المتعلمين مما يجعله ينصرفون عن الانتباه ولا يشاركون في العملية التعليمية مما يصعب عمل المعلمين، وهذا سبب اتهام التلاميذ الريفيين من بعض المعلمين بأنهم كسالى وغير شغوفين وغير قادرين على التركيز و الانتباه[2].

وتتميز العائلات الريفية بحجم كبير مقارنة بحجم العائلة في المدينة، فما هو معروف عن سكان الريف أنهم يؤمنون بضرورة إنجاب عدد كبير من الأولاد وذلك لاعتبارات عديدة من بينها تكبير حجم العائلة الأم لاعتقادهم أن ذلك يعزز مكانتهم في القرية، بالإضافة لمسألة إشراك الأولاد في الأعمال

[1] محمد نبيل جامع، **علم الاجتماع المعاصر ووصايا التنمية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص375.

[2] محمد نبيل جامع، **علم الاجتماع الاقتصادي: الأصول الاجتماعية للتنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص ص386-387.

الزراعية، كما أن نسبة ليست بالهينة لا تؤمن بتطبيق نظام تحديد أو تنظيم النسل إما بسبب نقص الوعي لديهم، أو بسبب عدم تمكنهم من الحصول على الوسائل المناسبة لذلك. ويُضاف إلى ما سبق مسألة عدم وجود جمعيات تُعنى بقضية تنظيم الأسرة تكون منضوية تحت لواء الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة مما يمكنها من الحصول على مساعدات من صندوق الأمم المتحدة للسكن يسمح لها بالقيام بأنشطة في مجال تنظيم الأسرة كإعداد عاملات ميدانيات في مجال تنظيم الأسرة وإرشاد الحوامل في المناطق النائية[1].

كما تعد الأنشطة الزراعية النشاط الاقتصادي الرئيسي للأسرة الريفية أي مصدر الدخل الأول. يمكن أن نوجز الخصائص الأساسية للأسرة الريفية في التالي[2]:

- الأسرة الريفية ذات سلطة أبوية تسلطية؛
- انتشار ظاهرة الزواج المبكر لدى الذكور والإناث؛
- للأقارب دور في اتخاذ قرار الزواج؛
- تضم الأسرة الريفية أفراد كثيرين، فقد تظم جيلين أو أكثر في عائلة مركبة؛
- تتميز الأسرة الريفية بالاستقرار؛
- الطلاق في المجتمع الريفي قليل جدا بالمقارنة مع لمجتمعات الحضرية؛
- تتميز الأسر الريفية بالاستقلال، وهذا يرجع لطبيعة العمل الزراعي الذي تمارسه؛
- تنتشر ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع الريفي.

[1] سعاد نور الدين، مرجع سابق، ص167.

[2] عبد الرحمات سوالمية، **إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة: البناء الريفي نموذجا**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع الريفي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010، ص19.

**المبحث الثاني: ماهية التنمية الريفية:**

هناك فرق بين تنمية المجتمع الريفي المحلي والتنمية الريفية، حيث تركز تنمية المجتمع الريفي على المجتمع المحلي من ناحية، وتغيير المواطنين من ناحية أخرى، أما التنمية الريفية فهي اكبر من ذلك واشمل، حيث تضم الزراعة، الري، توزيع الملكية، الإرشاد الزراعي، التخزين، التسويق، المواصلات، الادخار، الاستثمار، الاستهلاك والعمالة، وما يتطلبه كل ذلك من سياسات وتخطيط وبحوث وتدريب. وهناك فرق كذلك بين الإصلاح الريفي والتنمية الريفية، فالإصلاح الريفي يركز على عمليات التغيير التي تتناول المجتمع نفسه وغن كانت لها انعكاسات عل المجتمع فهو يركز على تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والسياسية التي تحكم حركة المواطنين اقتصاديا وعمرانيا وسياسيا. ومن هنا فإن تنمية المجتمع والإصلاح الريفي جزء من التنمية الريفية.

**المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية، عناصرها الأساسية، أهدافها، ومعوقاتها**

اقترن مفهوم التنمية الريفية بظهور مفهوم التنمية المحلية في الخمسينات من القرن العشرين، حيث أدركت كثير من الهيئات والمؤسسات التنموية الدولية حتمية تحسين الأوضاع المتردية اقتصاديا واجتماعيا بالمناطق الريفية المختلفة ببعض الدول النامية، فكانت بداية الحديث عن التنمية الريفية تحت مسمى التنمية المحلية، أي تنمية المجتمعات المحلية الريفية.

**أولا: مفهوم التنمية المحلية**

ظهر مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية كونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في التنمية الشاملة[1].

وتعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية على أنها العملية التي يمكن بها توحيد الجهود لكل من المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن.

كما تعرف التنمية المحلية بأنها السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين توزيع الدخول[2].

وتعرف التنمية المحلية أيضا بأنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات المجتمع المحلي، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية وإقناع

[1] طيب سليمان مليكة، **إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة**، في مجلة: العلوم الإنسانية، السنة السادسة، العدد39، 2008.
[2] مصطفى كامل السيد، **الحكم الراشد والتنمية في مصر**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006، ص16.

المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وذلك بقصد رفع مستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع المحلي، وإدماج المجتمعات المحلية في الحياة الوطنية[1].

وتعرف التنمية المحلية كذلك على أنها مجموعة السياسات، المشروعات، والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود في المجتمعات المحلية، بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات، وذلك بتحسين نظام الدخول، وهي عملية شاملة وإن كانت تبدو اقتصادية إلا أن هدفها في النهاية هدف اجتماعي[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أهم خصائص التنمية المحلية كالتالي:

- وحدة التنمية المحلية قد تكون مجتمعا ريفيا أو حضريا؛
- القيادات المحلية سواء كانت رسمية أو غير رسمية تلعب دورا كبيرا في عملية التنمية المحلية؛
- التنمية المحلية عملية تكاملية تعتمد على مشاركة المواطنين المحليين، كما تعتمد على المساعدات الحكومية المادية والفنية؛
- التنمية تهدف إلى تغيير ظروف وأوضاع المجتمعات المحلية الاقتصادية، والاجتماعية، و الثقافية بما يضمن لها تحسين مستوى المعيشة والاندماج في التنمية الوطنية.

**ثانيا: العناصر الأساسية للتنمية المحلية**

لمفهوم التنمية المحلية أربعة عناصر أساسية هي الشمول، التوازن، التنسيق، والتعاون والتفاعل الإيجابي، ويمكن استعراضها كالآتي[3]:

- الشمول: بمعنى أن التنمية المحلية يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع المحلي الصحية، الاقتصادية، التعليمية، السرية، الترويحي، و العمرانية..، ولجميع فئات المجتمع رجال، نساء، أطفال، شباب، وكبار.
- التوازن: لا يعني عدم إهمال جانب من جوانب التنمية وإلا انتفى شرط الشمول، وإنما الوازن يعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسبة الملائمة، حيث يقتضي المر في ظروف ما زيادة جرعة الخدمات التعليمية، أو الصحية، أو الاقتصادية، أو المرتبطة بالطفل..، وتعديل نسب هذه البرامج أو درجة الاستثمار فيها بالنسبة لغيرها تحقيقا للتوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية في مجتمع ما، كما يتناول التوازن أيضا دور الجهود الحكومية وغير الحكومية.
- التنسيق: مع صفة الشمول والتوازن تطلب الأمر قدرا مناسبا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج ولتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء أهداف عملية التنمية.

---

[1] محمد مصر مهنا، **رؤية نقدية في الحكم الراشد والتنمية**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2003، ص334.

[2] عبد الخبير محمود عطا محروس، **تجربة الإدارة والتنمية المحلية في محافظة قنا**، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ماي 2008، ص25.

[3] هيلين عبد الرحيم مراد، **دور المشاركة الشعبية في تفعيل التنمية المحلية في مصر**، رسالة دكتوراه غير منشورة في الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2012، ص37.

- التعاون والتفاعل الإيجابي: يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية، سواء كانت أجهزة التنمية حكومية أو غير حكومية، وألا يترك هذا التعاون للصدفة، بل يتعين إيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون البناء، أو التفاعل الإيجابي بين هذه الأجهزة، حتى يكون تأثيرها المتبادل إيجابيا لدعم بعضها البعض، وليس سلبيا لإعاقة بعضها.

**ثالثا: أهداف التنمية المحلية**

تختلف أهداف التنمية المحلية عن أهداف التنمية على مستوى الدولة ككل تبعا لخصائص المجتمع الذي تتم فيه، لكنها تدور في فلكها. ويكمن الهدف الرئيسي للتنمية المحلية في إحداث سلسلة من التغييرات الهيكلية والوظيفية في بنية المجتمع المحلي بهدف زيادة قدرة أفراده على استغلال الموارد المتاحة الطبيعية والبشرية لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية وأسرع من معدل النمو الطبيعي[1]. أي الانتقال إلى مرحلة جديدة شاملة الإنتاج والإنسان ومقدراته وفرص حياته ومشاركته الإيجابية على مستوى مغاير للمرحلة السابقة، من خلال تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته المحلية وإمكانياته وطاقته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي[2]. أي أن التنمية المحلية تهدف إلى تطوير عناصر البيئة الأساسية كالنقل، المياه، والكهرباء، حيث يُعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية، ولتطوير المجتمع المحلي. بالإضافة إلى زيادة التعاون بين السكان، مما يساعد في نقلهم من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

**رابعا: إدارة التنمية المحلية**

إن الجانب الإداري في عملية إعداد وتنفيذ خطط التنمية عامة والتنمية المحلية خاصة، قضية يجب التعامل معها على أنها أساسية وضرورية لنجاح هذه الخطط في تحقيق أهدافها، إذ أن فشل كثير من خطط التنمية وبالذات التنمية الريفية (كتنمية محلية) منها في العديد من دول العالم النامي، ناجم في الأساس عن الأساليب الإدارية المتبعة في إدارة خطط التنمية أثناء تنفيذها، وليس عن فقر في محتوى عملية التخطيط نفسها[3].

على صعيد آخر، فإن الإدارة هي التي تبرز أهمية التخطيط اللامركزي مقارنة بالتخطيط القطاعي، وهي الوسيلة الوحيدة التي يتم من خلالها تحويل الأهداف القطاعية إلى إطار عام يصلح كإستراتيجية تنمية محلية تسمح بتحقيق المشاركة الشعبية وتضمن الترابط والانسجام والتكامل بين الهيئات والمؤسسات المعنية بإعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية، لذلك فإن هيئات التخطيط الرسمية في المستوى

[1] موسى اللوزي، **التنظيم وإجراءا العمل**، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، ص38.
[2] سالمي رشيد، **أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص88.
[3] هيلين عبد الرحيم مراد، مرجع سابق، ص39.

الإقليمي والمحلي يجب أن تمتلك السلطة والكفاءة الإدارية العالية التي تمكنها من القيام بدورها على أكمل وجه[1].

عملية التخطيط في ظل اللامركزية الإدارية يجب أن تعني تفعيل المشاركة الشعبية ودور المجموعات المستهدفة في عمليات إعداد و تنفيذ خطط التنمية المحلية، وهذا ما يعرف بأسلوب التخطيط من أسفل، فالتخطيط والبناء من أسفل يعمل على تحقيق مبدأ رئيسي من مبادئ التنمية الناجحة، كما ويتمثل هذا المبدأ في تعزيز الحرية، ولكن ليس بمفهومها السياسي فقط، وإنما بمفهومها الإنساني الشامل الذي يسمح ويعظم من قدرة الإنسان على الاختيار[2].

إن تطبيق الإدارة اللامركزية في مجال التخطيط والتنمية المحلية، يعمل على تطويع برامج التنمية بسهولة إزاء حاجات السكان المحليين ومتطلباتهم، نظرا لأنها تسمح بمشاركة الوحدات الإدارية المختلفة في عملية إعداد وتنفيذ الخطط التنموية لمناطقهم، كما أنها توفر دعما ضروريا لحشد الطاقات وتعبئة الموارد، وهذا يهيئ فرص النجاح لخطط التنمية الوطنية في تحقيق أهدافها بشكل متوازن يضمن توفير حياة ملائمة لجميع السكان في جميع المناطق داخل الدولة، ويسهم هذا النجاح في تحقيق التوازن الإقليمي وتقيل الفروقات الاقتصادية، والاجتماعية الإقليمية، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على توزيع سلطة صنع القرار بين هيئات التنمية والتخطيط المركزية ونظيرتها المحلية، وذلك باعتبار أن توزيع الاستثمارات والموارد ورصدها في مجتمع ما، له علاقة وثيقة بتوزيع سلطة صنع القرار فيه[3].

**خامسا: معوقات التنمية المحلية**

لا شك أن هدف التنمية المحلية في النهاية هو هدف اجتماعي من خلال الارتقاء بأفراد المجتمع المحلي من حالة إلى حالة أفضل على كل المستويات، وأحد مقومات نجاح التنمية المحلية في تحقيق أهدافها هو المشاركة الشعبية أي مشاركة أفراد المجتمع المحلي في صنع التنمية في كل مراحلها، غير أن هذه المشاركة مرهونة بسياق بنائي تاريخي وثقافي وسيكولوجي، حيث يمكن تفسيره على ضوء مجموعتين من المعوقات[4]:

- مجموعة المعوقات البنائية التاريخية: وهي تلك العناصر المتصلة ببنية المجتمع الوطني بصورة عامة، وبصفة خاصة العوامل السياسية والتنظيمية الإدارية، وهي عوامل تعكس شكلا من أشكال العلاقة بين الدولة والمحليات من ناحية، وعلاقة المدينة بالقرية بوصفها وحدات محلية متفاعلة من ناحية أخرى.

---

[1] سليمان ولد حامدون، **اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية**، في مجلة: مجلة جامعة أبها للعلوم الإنسانية، السعودية، 2006، ص80.

[2] هيلين عبد الرحيم، مرجع سابق، ص40.

[3] عيسى مرازقة، **معوقات تسيير الجماعات المحلية: بعض عناصر التحليل**، في مجلة: العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد14، جامعة باتنة، 2006، ص195.

[4] الإيسكوا، **السياسة الاجتماعية المتكاملة: من المفهوم إلى الممارسة**، 2008.

- مجموعة المعوقات الثقافية والسيكولوجية: وهي وليدة مسئولية المواطنين أنفسهم، حيث يطور المواطن العادي غلبا ثقافة دفاعية، وبنية سيكولوجية دفاعية في مواجهة ما يعتقد أنه مخاطر وضغوط سياسية قانونية وإدارية وتنظيمية، وبصفة خاصة غي علاقتهم بالدولة وأجهزتها الإدارية.

هذه المعوقات والرواسب التاريخية للعلاقة غير المتكافئة بين الدولة (بالمفهوم العام) والمواطنين، ما تزال مصدرا أساسيا من مصادر السلبية والعزوف عن المشاركة، كما تتجلى بعض هذه الرواسب في البناء المركزي المفرط للتنظيم السياسي والبيروقراطي رغم وجود نظام للإدارة المحلية، ومنها أيضا ظاهرة التحيز الحضري، وأشكال التحيز الاجتماعي المختلفة[1].

فضلا عن المعوقات السابقة التي تعد حائلا للمشاركة الشعبية في التنمية المحلية، هناك معوقات أخرى للتنمية المحلية منها:

- قلة الإمكانيات المادية والبشرية، القصور في المعلومات و البحوث، وقلة الدعم المالي، تعد عائقا أمام المنظمات المجتمعية في تحريك الأنشطة والمشاركة في عملية التنمية المحلية بإطارات مؤهلة[2].
- الجوانب المالية، وتضارب المصالح، واللامبالاة، وعد الشعور بالمسؤولية، تعد أهم معوقات التنمية المحلية. إضافة إلى القصور في الجانب التشريعي والذي يجب أن يحدد دور المنظمات والهيئات التنموية على مستوى الوحدات الإدارية، ويشركها في عملية المراقبة والمتابعة لعملية التنمية[3].

**المطلب الثاني: مفهوم التنمية الريفية، أهدافها، واستراتيجياتها**

يتناول ها المطلب عرضا لمفهوم التنمية الريفية ومداخل تحقيقها،ثم يتناول أهداف التنمية الريفية و استراتيجياتها.

**أولا: مفهوم التنمية الريفية:**

أبدى المخططون الاشتراكيون والرأسماليون على السواء اهتمامهم بالتنمية الريفية على أساس وظيفة الإنتاج الزراعي، ولا يعني هذا القول بأنه لم تكن هناك عناية بالحاجة إلى التغيير المؤسساتي في الملكية الأرضية وتوزيع الأرض والتعليم الريفي وعدد من النواحي المؤسساتية الأخرى للإطار الريفي، ولكن لم تكن هذه مرتبطة بصفة محددة بالجهود لزيادة الإنتاج الزراعي. ولقد كانت نتائج بعض هذه النشاطات المرتبطة بزيادة الإنتاج الزراعي واضحة كما هو الحال بالنسبة للثورة الخضراء الناجم عن عمل

[1] لإيسكوا، مرجع سابق.

[2] عبد الحكيم عبد الجبار، **دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، اليمن، 2008، ص100.

[3] Simone Abram, Jacqueline Waldron, **Anthropological perspectives on local development knowledge and sentiments in conflict**, European association of social Anthropologists Rutledge, UK, P55, نقلا عن: هيلين عبد الرحيم مراد، مرجع سابق، ص42.

دؤوب وشاق في تنمية الأنواع المختلفة من الحبوب الغذائية ذات الغلة العالية، ومع ذلك فإن من الواضح أن هذه الجهود وإن كانت ناجحة في حد ذاتها، إلا أنها لا تمثل طريقة متكاملة لمعالجة التنمية الريفية[1].

وعليه تأثر مفهوم التنمية الريفية بمفاهيم أصحاب الاتجاهات النظرية للتنمية بشكل عام، ففي الوقت الذي يؤكد فيه أصحاب الاتجاه الغربي الرأسمالي على ضرورة الاهتمام بالقطاع الاقتصادي في المجتمع الريفي وربطه بالاقتصاد الحضري ثم بالاقتصاد العلمي، فإن أصحاب نظريات التبعية يؤكدون على ضرورة التغيير الشامل لبنية المجتمع الريفي. ولذلك فإنه "في الوقت الذي يعرف أصحاب الاتجاه الأول التنمية الريفية بأنها تلك العمليات التي يُقصد مها تخفيف حدة الفقر في الريف عن طريق زيادة محسوسة وجوهرية في إنتاجية الطبقة العاملة المنتجة وزيادة معدلات دخولها، فإن أصحاب الاتجاه الثاني يُعرفون التنمية الريفية بأنها عملية تغير شاملة للجزء الريفي من المجتمع بحيث يأتي هذا التغير على كل النظم والقيم الاجتماعية و التقليدية وإقامة نظم وعلاقات جديدة بدلا منها تشبع احتياجات الأفراد الريفيين وتحقق آمالهم. وفي الوقت الذي يرى فيه أصحاب النموذج الغربي الرأسمالي أن عملية التنمية الريفية تتم عن طريق استصدار التشريعات ووضع البرامج وتنفيذها من قبل الهيئات الحكومية والأهلية، فإن أصحاب نموذج التبعية يرون أن الثورة على كل ما هو تقليدي وقديم هي الطريقة الوحيدة لإحداث التنمية الشاملة التي يستفيد منها كل الناس"[2]. والنقطتين المحوريتين اللتين يركز عليهما هذان الاتجاهان، هما زيادة دخول الأفراد الريفيين بالنسبة للاتجاه الأول، والقضاء على كل ما هو قديم في المجتمع الريفي بالنسبة للاتجاه الثاني، هاتين النقطتين وُجهم لهما انتقادات عديدة، ففيما يتصل بالنقطة الأولى فإن معدلات زيادة الدخول فقد تتركز في أيدي أفراد معينين ولا تطال باقي الأفراد الآخرين الذين يشكلون القطاع الأكبر في المجتمع الريفي، وهذا يعني أن الزيادة في الدخول لا توزع بصورة عادلة أو متساوية بين أفراد المجتمع مما يترتب عليه مشكلات اجتماعية خطيرة، أما بالنسبة للنقطة الثانية، فقد وردت عدة ملاحظات تشير إلى أن القديم ليس كله سيئا أو غير مناسب، بل هناك بعض القيم التقليدية التي تسود في المجتمعات الريفية بشكل خاص قد يمكن استثمارها واستغلالها وتوجيهها الوجهة السليمة بصورة تدفع عملية التنمية الريفية، مثل قيم التعاون والتآزر والتكامل الاجتماعي[3].

أوجه القصور التي في تعريفات أصحاب هذين الاتجاهين تجعلنا نتجه إلى نموذج آخر أكثر شمولية وأوسع أفقا في تعريف التنمية الريفية، وهو الذي يعرف التنمية الريفية على أنها عملية تنمية شاملة للقطاع الريفي من خلال إستراتيجية التنمية الوطنية، أو أنها مجموع السياسات العامة التي توجه إلى تحقيق خطط ومشروعات وبرامج تستهدف الدول أن تحقق عن طريقها تنمية فاعلة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بحيث يستفيد منها معظم الفقراء الريفيين. كما عُرّفت "التنمية

[1] لورنس هيدرك، **التنمية الريفية: حدود عالمية**، ترجمة: نور الدين الزراري، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1982، ص215.
[2] احمد الربايعة، **مقومات التنمية ومعوقاتها: دراسة تطبيقية في ريف الأردن**، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1988، ص41.
[3] عبد الباسط محمد حسن، **التنمية الاجتماعية**، ط4، مكتبة وهبة، القاهرة، 1982، ص104.

الريفية على أنها مركب من الأنشطة التي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان الريفيين"[1].

وردت عدة تعريفات للتنمية الريفية منها يتناول جانب واحدا من مناحي الرف ومنها ما يتناول جميع مناحي الريف. حيث عُرّفت التنمية الريفية على أنها "حركة التغيير الارتقائي الديناميكي في بناء النظم الاجتماعية الريفية، والذي يتم من خلال نظام النشطة التطويرية الشاملة والمتوازنة والمنسقة والمتكامل حكوميا وأهليا ونوعيا وذلك بالمشاركة الشعبية والاستغلال الأمثل لموارد المجتمعية البشرية والمادية، وبما يترتب على ذلك من عدالة توزيعية لمنتجات هذه الأنشطة من الرفاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والرضا النفسي للسكان الريفيين المستهدفين بالتنمية"[2]. أي أن التنمية الريفية لا تعني التنمية الزراعية فقط بل ينبغي النظر إليها أيضا على أنها "تغيير في البناء الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسات والعلاقات والعمليات الاجتماعية بالمناطق الريفية"[3].

وقد ذكر معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية أن التنمية الريفية هي "خلق ظروف اقتصادية واجتماعية تعتمد على المشاركة الكاملة للعمل الجماعي بين أهل الريف واستغلال جميع الإمكانيات والموارد القائمة في المجتمع، ووسيلة ذلك هي تحديد الحاجات والمشكلات ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحسين البيئة الريفية، ورفع المستوى الاقتصادي والصحي والتعليمي، والعمل على تنفيذ هذه البرامج مع الاعتماد ت الأكبر على موارد الريف ومساندة هذه الموارد عن طريق خدمات أجهزة التنمية التابعة للحكومة"[4].

والتنمية الريفية هي أيضا "إحداث تغيرات مقصودة ومخططة تستهدف الفرد والجماعة والمجتمع، وأن تبقى عملية التغيير من خلال المشاركة الشعبية لأفراد المجتمع الريفي في الإعداد والتخطيط لإحداث هذه التغيرات من خلال الإمكانيات الحكومية وموارد البيئة المتاحة، وأن تتم إحداث هذه التغيرات في إطار رغبات واحتياجات الأهالي مع جود تكامل بين الجهود الأهلية والحكومية لإحداث التغيرات المطلوبة"[5]. ويصب في نفس هذا الاتجاه التعريف القائل أن التنمية الريفية هي "مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات التي تنفذ لإحداث تغيير اجتماعي مرغوب، نتيجة لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع الريفي وموارده المتاحة، وتنميتها إلى أقصى حد مستطاع بالاعتماد على المجهودات المحلية والحكومية المتناسقة، على أن يكسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة المشكلات الموجودة بهذا المجتمع نتيجة لهذه العمليات"[6].

---

[1] George Dalton, **Economic Development and Social Change**, The Natural History Press, USA, 1971,P354

[2] محمد نبيل جامع وآخرون، **التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية والمرنيات التنفيذية التنموية**، ب د ر، مصر، 1987، ص63.

[3] مها محمد فهمي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص17.

[4] رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، 2011، ص362.

[5] مها محمد فهمي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص18.

[6] رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص362.

والتنمية الريفية هي "عملية تنظيمية يتم التخطيط لها والتنفيذ على أساس الجهود الأهلية والحكومية التي تهدف إلى تنفيذ العديد من مشروعات التنمية الريفية بغرض تحسين أحوال الريفيين الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشتهم"[1]. والتنمية الريفية هي "مجموعة عمليات ديناميكية متكاملة تحدث في المجتمع الريفي من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة تتجسد مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي، وفي تزويد القرويين بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية والخدمات العامة كالتعليم والصحة والاتصال والمواصلات والكهرباء والرعاية الاجتماعية، وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في اقصر وقت مستطاع، وذلك بقصد الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل القرويين، وإدماج المجتمع القروي في الحياة الوطنية، وتمكينه من المساهمة بأقصى قدر مستطاع في التنمية الوطنية"[2].

كما تعرف تعني التنمية الريفية على أنها "عملية مخطط لها للانتقال بالمجتمع الريفي من حالة يكون فيها المجتمع متخلفا من حيث موارده ومن حيث مستوى معيشة أفراده إلى حالة أخرى تكون أفضل، أي أن التنمية الريفية تعني سياسات وأساليب لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي عن طريق العمل المحلي"، بعبارة أخرى هي "مختلف العمليات التي تتحد عن طريقها جهود الأهالي والسلطات الحكومية للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات الريفية ولمساعدتها على الاندماج"[3].

يتبين من خلال التعريفات السابقة أن التنمية الريفية تهدف إلى إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وثقافية مقصودة من خلال الاستغلال الأمثل لكل الطاقات والإمكانيات المتاحة بالمجتمع. ينبغي الاعتماد على الجهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد، على أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع لا نتيجة فرض وإلزام[4].

من خلال ما سبق فإن التنمية الريفية تتمحور في النقاط التالية:

- عمليات لإحداث تعديل أو تغيير في المجتمع الريفي يقوم بها المتخصصون في التنمية بمعاونة الأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم من العاملين في الحقل الاجتماعي؛
- هذه العمليات نابعة من المجتمع الريفي نفسه (افكاره، طموحاته، مبادراته، مشاركته إيجابية)؛
- تعمل على استثارة أفراد المجتمع الريفي حتى يتعرفوا على احتياجاتهم ومشاكلهم ويسعون إلى مواجهتها؛

[1] مها محمد فهمي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص18.
[2] كمال التابعي، **تغريب العالم الثالث: دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية**، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص27.
[3] محمد نجيب بوطالب، **الفلاحة والمجتمع الريفي في تونس**، مركز النشر الجامعي، تونس، 2005، ص79.
[4] عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص130.

- تشمل مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما يضمنه ذلك من جوانب مادية ومؤسسية وبشرية؛
- تحقق التكامل بين مختلف مكونات المجتمع دون سيطرة أحدها على الآخر أو سعيه إلى استنزاف الآخر صالحه؛
- تعمل على تنمية الروح الديمقراطية من خلال مشاركة القيادة الشعبية في تحمل مسئولية التغيير؛
- تعمل على أسس وقواعد من العلم والخبرة وبرامج زمنية تتوزع غيها الأدوار والمسئوليات؛
- تعمل على استثمار البيئة الريفية أفضل استثمار ممكن ولصالح أبناء الريف؛
- تعمل على الارتفاع بمستوى المجتمع الريفي والارتقاء به إلى أحسن حال؛
- احترام وتقدير جميع الأفكار والقيم والعادات والتقاليد السائدة بالمجتمع الريف.

وهناك ثلاثة مداخل لتحقيق التنمية الريفية وهي[1]:

1- مدخل الحزمة الدنيا: يستهدف هذا المدخل الارتقاء بدخول المزارعين عن طريق تقديم الحد الأدنى من عناصر الإنتاج والتقنيات المستحدثة والخدمات الإنتاجية بغرض إحداث تحسين مستمر في مستوى معيشتهم. من مزايا هذا المدخل:

أ- تناسق الخدمة من خلال إحداث قدر من التوازن بين احتياجات التنمية والمجتمع وبين الموارد المالية والعينية والمعونة اللازمة لأداء العمل؛

ب-انخفاض التكلفة مقارنة بما يغطيه من أنشطة، حيث يعمل على رفع إنتاجية الوارد والأفراد من خلال تنظيمات مؤسسية بسيطة وفعالة؛

ت-هذا المدخل يكون أكثر نفعا لفئات صغار المزارعين ومتوسطي الملاك الزراعيين، حيث يستفيدون بصورة مباشرة من كل هذه الأنشطة.

ورغم المزايا السابقة لهذا المدخل، إلا أن عدم التركيز على الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع قد جعله عرضة للانتقادات.

2- المدخل الوظيفي: نظرا لعدم استفادة فقراء الريف بصورة مباشرة من المخل السابق رغم ملائمته لظروف الدول النامية، جاء مدخل الوظيفة للتنمية ليعطي اهتمام اكبر للمشروعات المدعمة والمكملة للتنمية الزراعية بغرض توصيل بعض عوائد التنمية لفقراء الريف، كما هو الحال في مشروعات الإقراض الزراعي، ومشروعات الأشغال العامة، ومشروعات التعليم، والتدريب، والصحة، والمواصلات، والمياه لخدمة جميع فئات المجتمع المحلي بما فيهم فقراء الريف، ويتميز

[1] إبراهيم ريحان وآخرون، **التنمية الريفية**، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2005، ص ص80-83. نقلا عن: نادية كاضم العزاوي، **تمكين المرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد**، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الزراعية، جامعة القاهرة، 2012، ص ص40-42.

هذا المدخل التنموي بوضوح أهدافه خاصة تلك المتعلقة بكل مشروع على حده، وعليه فإن توفير مقومات النجاح على مستوى المشروع من شأنه إحداث تأثير مباشر على حياة جميع المواطنين.

3- مدخل التنمية الريفية المتكاملة: ويتميز عن غيره من المداخل التنموية باحتوائه على أنشطة ومشروعات إنتاجية وخدمية وخدمات إنتاجية في برنامج واحد. يسمى هذا المدخل أيضا بالتنمية الريفية المستدامة، وهو ما نتطرق إليه في المبحث الموالي.

**ثانيا: أهداف التنمية الريفية:**

للتنمية الريفية أهمية بالغة في التخفيف من الفقر على مستوى الدولة ككل فضلا عن أهمتها المباشرة في تخفيف الفقر في الريف، وتساعد التنمية الريفية على التخفيف من الفقر في الحضر عن طريق ما توفره من وظائف وظروف أفضل للمعيشة في المناطق الريفية، مما يترتب عليه تقيلي إن لم نقل إيقاف الهجرة من هذه المناطق إلى المناطق الحضرية، وبالإضافة إلى ذلك فإن التنمية الريفية تؤدي إلى تحديث الزراعة وزيادة إنتاجيتها[1].

فضلا عما سبق، فهناك العديد من العوامل التي تحتم تعظيم الاهتمام بالتنمية الريفية يتمثل أهمها في[2]:

1- أن التنمية الريفية محور أساسي من محاول التنمية الوطنية الشاملة، فالمجتمعات الريفية يعمل أغلب سكانها بالزراعة، والزراعة هي أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد الوطني ولمختلف أنشطة التنمية الأخرى، بالإضافة لكونها المصدر الرئيسي لتحقيق الأمن الغذائي للمجتمع؛

2- أن التنمية الريفية ضرورة تفرضها طبيعة التفاوت بين الريف والحضر، من أجل محاولة تحقيق التوازن الجغرافي والإقليمي بين القطاعات الجغرافية في المجتمع؛

3- أن التنمية الريفية ضرورة إنسانية تفرضها ظروف الريف في أغلب الدول النامية، والذي عانى طويلا من التخلف والتجاهل والإهمال، مما أدى إلى قصور الخدمات الأساسية عن الوفاء باحتياجات أغب سكانه؛

4- أن تحقيق التنمية الريفية يسهم في مواجهة وحل العديد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع، والتي يتمثل أبرزها في مشكلة تفاقم تيارات الهجرة من الريف إلى الحضر، وما ينجم عنه من تكدس سكاني في بعض المناطق الحضرية، وبالتالي الضغط المتزايد على المرافق والخدمات الأساسية بها، مما قد يجعلها قاصرة أو غير قادرة على إشباع الحاجات الأساسية الضرورية لسكان المجتمع، فضلا عن تأثيرها السلبي على اختلال سوق العمل بالمناطق الريفية لانخفاض قوة العمل الزراعي (نتيجة الهجرة للحضر)، وبالتالي ارتفاع أجورها، وما يصاحب ذلك من مشكلات؛

---

[1] طلعت مصطفى السروجي وآخرون، **التنمية الاجتماعية: المثال والواقع** ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، 2001، ص 365.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 366-367.

5- أن التنمية الريفية تمثل أحد محاور آليات شبكة الأمان الاجتماعي، حيث تسهم في مواجهة الفقر من خلال إتاحة فرص العمل وتحسين الإنتاج، وانعكاس ذلك على ارتفاع دخول الأفراد، وبالتالي تحسن مستوياتهم المعيشية، بالإضافة إلى الحد من مشكلة البطالة بالمجتمع.

هناك العديد من المزايا التي يمكن أن تجنيها الأمة ككل من وراء تحسين ظروف الحياة في المناطق الريفية. هذه الميزات هي كالتالي[1]:

- تقلل برامج التنمية الريفية من تيار هجرة غير المهرة وغير المدربين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.
- تقلل من الضغط على المرافق والخدمات العامة المنهكة بالمناطق الحضرية، فهناك بعض السكان الحضريين يرغبون في العودة إلى المناطق الريفية، حيث ستساعد التنمية الريفية على زيادة جاذبية المناطق الريفية كأماكن للعيش والعمل.
- زيادة الدخول بالمناطق الريفية نتيجة لعمليات التنمية سيساعد على زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات مما يشجع على حدوث الانتعاش الاقتصادي.
- تساعد التنمية على تشجيع ظهور بعض القيم الاجتماعية مثل تماسك المجتمع المحلي والإسهام في عملية اتخاذ القرارات المحلية.

فالتنمية الريفية تستهدف [2]:

6- إحداث تغييرات ضرورية وإصلاحية في أبنية المجتمع الريفي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛

7- تحسين الظروف المعيشية بتوفير الخدمات الأساسية التعليمية والصحية والتثقيفية والتدريبية وخدمات المرافق والبنية الأساسية بهدف إشباع احتياجات سكان المجتمع وحل مشكلاتهم؛

8- زيادة الإنتاجية الزراعية وما يترتب عليها من تصنيع زراعي...؛

9- توفير فرص العمل المثمر والمرضي لأفراد المجتمع، وزيادة متوسطات دخولهم بما ينعكس على مواجهة الفقر وتحجيمه بل واقتلاعه من جذوره؛

10- زيادة مقدرة أفراد المجتمع وجماعاته على المشاركة الإيجابية في صنع واتخاذ القرارات المجتمعية؛

11- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمعات المحلية الريفية والحضرية، وتحقيق التوازن بين القطاعات الجغرافية في المجتمع.

[1] مها محمد فهمي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ص19-20.
[2] طلعت مصطفى السروجي وآخرون، مرجع سابق، ص ص364-365.

و يمكن تلخيص أهداف التنمية الريفية في جانبين اثنين، جانب اجتماعي يتمثل في إحداث تغيير اجتماعي يستهدف إشراك الريفيين في تحقيق التنمية ودفعهم إلى الاعتماد على أنفسهم بطريقة ديمقراطية، إضافة إلى القضاء على مختلف مظاهر البؤس و الاحتياج والعمل على تطوير التشغيل واستيعاب اليد العاملة والزيادة في الدخل بالاعتماد على الجهود الذاتية. وجانب اقتصادي من خلال التأكيد على أهمية الإنتاج الزراعي والعمل على توفير موارد ذاتية وتوفير الاعتمادات لمختلف المشروعات الريفية، وذلك عبر الرفع من الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتشجيع الادخار، وفي النهاية تحقيق التقدم الاقتصادي للمناطق الريفية وجعلها متكاملة اقتصاديا مع محيطها الحضري.

**ثالثا: استراتيجيات التنمية الريفية**

يستخدم مصطلح الإستراتيجية في مفهومها التنموي للدلالة على القواعد العامة التي تحكم رسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووسائل تنفيذها، وهي ترتبط أساسا بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي العام للدولة، كما ترتبط بشكل توزيع الأنشطة في إطار الموارد المتاحة.

وقد حاول البعض أن يحدد استراتيجيات متعددة يمكن أن تكون ملائمة وقادرة على تحقيق التغيير الاجتماعي المقصود (مفهوم التنمية الريفية) في ضوء برامج التنمية المحلية (الريفية) مثل إستراتيجية المحافظة على لوضع القائم التي ينصب فيها الجهد الأساسي على زيادة كفاءة البرامج القائمة وتوسيع نطاقها، وإستراتيجية إعادة صياغة المعايير التربوية التي تركز على عمليات التنشئة الاجتماعية معتمدة في ذلك على البرامج القادرة على تغيير القيم وعلى الارتباط بمعايير جديدة للسلوك وتغيير الأدوار والمراكز والعلاقات لاجتماعية التقليدية، وكذا إستراتيجية العملية الرشيدة التي تعتمد على نشر التعليم العام وإجراء البحوث العلمية لحل مشاكل الناس في حياتهم اليومية ونشر نتائجها على الناس. والإستراتيجية الثورية التي لا تكترث بالتوازن الاجتماعي ومحاولة الحفاظ عليه [1].

وتختلف عملية التنمية باختلاف الإستراتيجية والسياسة المتبعة، فهناك أربعة نماذج في إطار إستراتيجية التنمية الريفية[2]:

1- نموذج الاقتصاد الحر: يركز على تحسين الموارد الغذائية كما وكيفا بوصفه هدفا أساسيا للتنمية الزراعية، ورفع معدلات الإنتاج والاستهلاك في كل منطقة بحيث يمكن للقروي وأسرته من إنتاج مقدار من الطعام يفوق استهلاكهم الأسري وبيع فائض الاستهلاك، مما يؤدي إلى مضاعفة دخل المزرعة، وعلى المدى الطويل يلاحظ تحقيق معدلات مرتفعة من النمو والرفاهية الاقتصادية من

[1] أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات، نماذج ممارسة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص122.

[2] هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014، ص ص37-39.

خلال الاعتماد على التجارة الزراعية، ووفقا لهذه الإستراتيجية فإن عملية التنمية الريفية تأخذ معايير نموذج اقتصاد السوق، وقد كان الأخذ بهذه السياسة في بعض المجتمعات الريفية خطأ جسيم، كما حدث في إندونيسيا التي جعلت الريف محتكرا لفئة من الأثرياء والمتعلمين.

2- النموذج الإصلاحي: يشير إلى مجموعة من الوسائل السياسية الزراعية التشريعية التي تطبق لتحقيق مستوى معيشي مناسب لأبناء الريف من جهة، وزيادة الإنتاج الزراعي من جهة أخرى، ويمثل هذا النموذج حلا وسطا بين نموذج التكنوقراط والنموذج الراديكالي، ويأخذ إشكالا مختلفة لكنها في الحقيقة عبارة عن محاولات معقدة وشديدة التركيب لإعادة توزيع السلطة والدخل، كما أن هذه السياسات التي يحملها هذا النموذج لم تمس من الناحية العلمية، ويظل وضع الكتاب والمخططين والحكومة بعيدا عن الوضوح.

3- النموذج الراديكالي (الجماعي): يشير إلى أغلبية المزارعين من المنتجين الصغار ذوي المصادر المحدودة وغير القادرة على تأمين منتجاتهم، وهم غالبا أميون وضعفاء بحاجة إلى الحماية وإلى الترابط، كما أن هناك ارتباطا وثيقا بين النموذجين الإصلاحي والراديكالي، إذ كلاهما يعتبران أن الفلاح هو القوة المحركة للإصلاح الزراعي الذي يهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، وبالرغم من أهمية هذا النموذج إلا أن تناقض نتائجه بين النجاح في بعض المجتمعات الريفية والفشل في أخرى، يدل على أن تطبيقه في مراحل مختلفة في المجتمعات الريفية لم يكن على أساس مفهوم سليم لإمكانياته، كما أنه لم ينجح في الربط بين مصالح الفرد والمجموعة ولم ينجح في وضع السياسات والأدوات الملائمة لتطوير إنتاجية العمل ورأس المال، كما أن نجاح هذه الأفكار في بعض المجتمعات الإفريقية والآسيوية كان مرتبطا بظروف محددة، منها الاستفادة من بعض التكنولوجيا المحلية البسيطة، والاعتقاد أنها السبيل الوحيد للوقوف أما المستغل كقوة منافسة للتجارة. ويتبني هذا النموذج أشكال الاشتراكية ويرفض الرأسمالية.

4- النموذج التكنوقراط: يركز على التكنولوجيا والسياسة السعرية بوصفهما عنصرين أساسيين للتنمية الريفية، وتتبنى معظم الدول النامية هذا النموذج، والهدف الرئيسي هو زيادة الإنتاجية الزراعية، كما يحافظ على التباين في الدخل، ويميل إلى تحقيق المزيد من الربح.

الجدول الموالي يوضح النماذج السالفة الذكر وبعض الدول التي اعتمدتها.

**جدول رقم 2-2: نماذج استراتيجيات التنمية الريفية**

| إستراتيجية التنمية الريفية | الأهداف الرئيسية | المستفيدون الرئيسيون | الأشكال السيطرة وامتلاك الأرض | بعض الدول التي طبقتها |
|---|---|---|---|---|
| التكنوقراطي | زيادة الإنتاج | النخبة من ملّاك الأراضي | المزارع الكبيرة | الفلبين، البرازيل، ساحل العاج |
| الإصلاحي | إعادة توزيع الدخل والثروة وزيادة الإنتاج | متوسطي الفلاحين وبعض صغار المزارعين وبعض الحرفين | المزارع العائلية والتعاونيات | تنزانيا، ماليزيا، سيريلنكا، المكسيك، مصر |
| الراديكالي (الجماعي) | التغيير الاجتماعي، إعادة توزيع السلطة السياسية والثروة والإنتاج | صغار الفلاحين والعمال المعدومين | التعاونيات الجماعية ومزارع الدولة | الصين، فيتنام، كوبا |
| السوق الحر | زيادة الإنتاج وتوجيه الفائض للتنمية | كبار المزارعين الرأسماليين في المناطق الريفية | المزارع المملوكة لكبار المزارعين | إندونيسيا، بنغلادش، كوريا الجنوبية |

المصدر: هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014، ص38.

## المطلب الثالث: أسس التنمية الريفية ومعوقاتها

### أولا: الأسس التي تقوم عليها التنمية الريفية:

يتوقف نجاح التنمية الريفية وتحقيق أهدافها على العديد من الأسس الهامة والتي نذكر من بينها[1]:

1- أن تتجاوب مشروعات التنمية الريفية المخططة مع حاجات ورغبات أفراد المجتمع.

أ- أن يراعى التكامل والشمول بين مشروعات التنمية الريفية في حدود الإمكانيات المتاحة عند تخطيط وتنفيذ هذه المشروعات، ومن أهم أشكال ذلك التكامل هو التكامل بين الجوانب المادية والبشرية، أي تكامل الجوانب الاقتصادية ولاجتماعية، فالتنمية وإن كان لها هدف اقتصادي فإن هدفها في نهاية الأمر اجتماعي وهو الارتفاع بمستوى معيشة الأفراد وإحداث تغيير اجتماعي في حياة المجتمع ومؤسساته بما يشمله من تغيير للمجتمع في الجوانب المادية وغير المادي، وأن أي تغيير مادي لا يقابله تغيير في الجوانب غير المادية يؤدي إلى إعاقة التنمية ككل. وشكل آخر للتكامل هو التكامل بين الخدمات

[1] مها محمد فهمي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ص18-19.

المختلفة، وهذا التكامل بين الخدمات يقلل الفاقد ويحقق التراكم في حصيلة كل منها مما يزيد عائدها. أما الشمول فيقصد به أن تغطي برامج التنمية كل احتياجات فئات المجتمع الصحية و التعليمية والاقتصادية والسرية والترويحية والعمرانية وغيرها.

2- أن يكون لكل من المرأة والشباب الريفي إسهام واضح في التخطيط والتنفيذ لمشروعات التنمية الريفية.

3- أن يسهم الأهالي مساهمة فعالة في تخطيط وتنفيذ وتمويل المشروعات التنموية، وتأخذ هذه المساهمة صورا مختلفة قد تكون مادية أو عينية.

4- استغلال أكبر قدر من الموارد المتاحة (الطبيعية والبشرية والفنية) للمجتمع ومؤسساته الاجتماعية إلى أقصى حد لإشباع الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع.

5- تشجيع وتدريب القادة المحليين للقيام بدورهم في المشروعات التي يحتاجها المجتمع، فالاعتماد على القيادة المحلية ضرورة هامة لنجاح مثل هذه المشروعات والبرامج، لهذا يجب تدريب جميع العاملين في مجال التنمية من مختلف وحدات لنشاط والخدمات في المجتمعات الريفية على العمل الفريقي لتكون همزة الوصل بين الأهالي والمسئولين ليكون لهم دور في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بمجتمعهم.

**ثانيا: معوقات التنمية الريفية:**

بالرغم من الأهمية الكبرى للتنمية الريفية إلا أن هناك مجموعة من المعوقات تقف حجرة عثرة في سبيل نجاحها. بعض هذه المعوقات اجتماعي، وبعضها اقتصادي، والآخر سياسي. وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي[1]:

6- نقص الموارد: حيث يعتبر نقص الموارد تحديا يواجه عملية التنمية، وتتوزع هذه الموارد بين الموارد المادية أي عناصر الإنتاج، الموارد البشرية أي اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة، والموارد التنظيمية أي شكل توزيع السلطة في المجتمع ودرجة الحرية الفردية المتوفرة داخل المجتمع الريفي.

7- انتشار الأمية: بالرغم من أن القضاء على الأمية من أهم أهداف التنمية، إلا أن ارتفاع الأمية بين الريفيين ووجود تفاوت كبير في التعليم بين الإناث والذكور يؤدي إلى عدم مساهمة المرأة في كثير من الأنشطة المجتمعية، مما يجعل للأمية نتائج سيئة على التنمية في كافة مجالاتها. فلإحداث تنمية بشرية حقيقية يجب التركيز على المرأة، حيث يعتبر الكائن الأكثر تعرضا للقهر والحرمان، وأمية المرأة ليست مشكلة اقتصادية فقط، بل إنها مشكلة ثقافية أيضا، فأمية المرأة

[1] مها محمد فهمي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ص20-23.

معناها سيادة ثقافة الصمت، وهي ثقافة تقاوم كل تغيير وإصلاح في كل مجالات الحياة، وهو يمثل عائق لخطط التنمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن غالبية أدوات التنمية مثل الإرشاد الزراعي ووسائل الوصول بالتقدم العلمي إلى المزارعين يعتمد على الكلمة المكتوبة، ولهذا فإن انتشار الأمية يزيد من تكاليف الإنتاج نتيجة اللجوء إلى وسائل أكثر تكلفة لتوصيل المعلومات بطرق تتناسب مع الأميين.

8- عدم التكامل في التنمية: يعنى التكامل أن يُعطى كل قطاع من قطاعات المجتمع حقه في التنمية بشكل متوازن بحيث لا يطغى قطاع على آخر، مما ينتج عنه معوقات تواجه التنمية وتؤثر عليها، فلا يجب أن نهتم بالصناعة دون التعليم وغير ذلك. فلا بد من التنسيق التام والتكامل بالنسبة لبرامج التنمية على مستوى القطاعات المختلفة.

9- نقص القيادة المحلية: إن نجاح أي برنامج يهدف إلى تنمية المجتمعات الريفية لا يعتمد على الموارد المادية فحسب، بل يحتاج أيضا إلى مهارات الأفراد ومشاركة المجتمع بأكمله في عملية التنمية، وتوعية الأفراد بمشاكل المجتمع وتحمسهم لحلها بالجهود الذاتية يحملهم مسئولية التصدي لأي مقاومة داخلية ضد عملية التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق وجود قيادات محلية مدربة ناجحة وواعية تقود عملية التنمية المحلية.

10- بعد المسافة بين الأهداف والموارد المتاحة: قد تؤدي بعض العوامل السياسية إلى وضع أهداف خيالية من قبل المخطط رغبة في تغيير حال المجتمع وتحقيق التقدم و التغيير المنشود، فيصطدم ذلك بموارد محدودة عاجزة عن تحقيق تلط الأهداف، مما يوضح سوء التخطيط الذي يعتبر من أهم معوقات التنمية.

11- المصالح الخاصة والأغراض الشخصية: إذا تعارضت التغيرات التنموية مع مصالح بعض الأفراد والجماعات في المجتمع فلا شك أنها ستواجه بمقاومة شديدة من هذه الفئات التي تحاول أن تنشر المقاومة للتغيرات الجديدة بين أفراد المجتمع، بل يمكن أ، تعمل على إيقاف تنفيذ بعض المشروعات إذا كان لبعض أصحاب المصالح الخاصة نفوذ بالمجتمع.

12- نقص المؤسسات الاجتماعية بالمجتمع: يعتبر نقص مؤسسات الخدمات الاجتماعية وضعف الموجود منها من أهم معوقات تنمية المجتمعات الريفية، فقد يكون المتاح من المدارس لا يستوعب كل الأطفال في سن الإلزام، فيحرم بعضهم من فرص التعليم في تلك المجتمعات الريفية، كما يمكن أن تعاني تلك المجتمعات من عدم وجود باقي الخدمات كالصحة والمرافق والإسكان وغيرها، أو ضعف الخدمات التي تؤديها تلك المؤسسات.

13- تجاهل المشاركة الشعبية: يعتبر تجاهل المشاركة الشعبية معوقا أساسيا من معوقات التنمية الريفية، لأن الحكومة لا تستطيع بمفردها القيام بعمليات التنمية مهما كانت إمكاناتها، كما أن أفراد المجتمع هم الأقدر على تحديد مشاكل مجتمعهم واحتياجاتهم، وبما أن عملية التنمية

تعتبر عملية تغيير مقصود فهو لا ينجح إلا إذا تم بناءا على رغبة واقتناع من الأفراد الذين يحدثونه ويتأثرن به، فإذا تمت مشروعات التنمية بناءا على الاقتناع من جانب أفراد المجتمع فيكونون هم المدافعين عنها والحريصين عليها وعلى الاستفادة منها. بالإضافة إلى ذلك فإن المشاركة الشعبية في وضع الخطة وتنفيذها يعتبر قمة الممارسة الديمقراطية والتي يعد جوهر العملية التنموية.

ويستكمل معوقات التنمية الريفية العناصر التالية[1]:

1- القيم السائدة في المجتمع: حيث تعتبر القيم الاجتماعية السائدة في أي المجتمع من العوامل التي يمكن أن تعضد أو تعيق عملية التنمية، وهذه القيم تمثل الإطار المرجعي للسلوك الفردي، وهي أحد المكونات الرئيسية للبناء الاجتماعي، والتي يربطها مع بقية المكونات علاقة تأثير وتأثر. ولذلك تحتاج التنمية دراسة متأنية لتلك القيم لتدعيم الإيجابي منها وتطويع السلبي والمُعيق للتنمية، حتى لا تواجه التنمية بعقبات شتى تحول دون تنفيذها. وأهم القيم التي تعوق التنمية إهمال دور المرأة في العمل العام ووضعها في مكانة أقل من الرجل، الخوف من الجديد، وعدم الإيمان بالعمل اليدوي، والانعزالية و الإتكالية،... وغيرها.
2- معوقات إدارية: وهي تتمثل في سيادة البيروقراطية والروتين وتعقد الإجراءات والبطء في تنفيذ واتخاذ القرارات، ونقص الكفاءات الإدارية وضعف التنسيق بين الجهات الإدارية المختلفة.
3- ضعف الشعور بالولاء والانتماء للمجتمع المحلي: يشير بالشعور بالانتماء إلى رغبة الأفراد في العمل على صيانة مجتمعهم المحلي، وزيادة درجة تماسكه، ورف طاقته وقدراته على مقابلة احتياجاتهم ومواجهتهم لمشاكلهم. فذلك الشعور يربط مصالح الأفراد بمصالح مجتمعهم المحلي، والأفراد لا يشعرون بالانتماء إلى مجتمعهم المحلي يفتقدون الدوافع للمشاركة في أنشطته التنموية، وبالتالي عدم نجاح المجتمعات المحلة في تعبئة الموارد اللازمة لمواجهة مشاكلها المحلية.
4- الهجرة من الريف إلى المدن: قد يكون الحصول على فرص أفضل في العمل والأجر وحياة اجتماعية أكثر جاذبية هو الدافع وراء هجرة سكان الريف إلى المدن، مما يؤدي إلى خلق العديد من المشاكل للمجتمع الريفي كنقص اليدي العاملة في الزراعة، وهجرة القيادات المتعلمة والمثقفة من مجتمعا الريفي، مما يفقد هذه المجتمعات العناصر الأكبر صلاحية وقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة بهذه المجتمعات الريفية.

[1] إيهاب عبد الخالق هيكل، **دراسة لبعض المشروعات التنموية الممولة بقروض صندوق التنمية المحلية الموجهة للمرأة الريفية بمحافظة الفيوم**، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الزراعية، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص ص53-54. (بتصرف)

**المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتنمية الريفية المستدامة**

مع زيادة الوعي البيئي، استدرك كثير من المهتمين بموضوع التنمية الريفية الأمر وقاموا بإدراج البعد البيئي في مجال التنمية الريفية لضمان استدامتها، وضمان حق الأجيال القادمة في الاستفادة من منافع التنمية، ليظهر مصطلح التنمية الريفية المستدامة.

**المطلب الأول: مفهوم التنمية الريفية المستدامة وأساسياتها**

التنمية المستدامة في العلوم الاجتماعية الريفية هي مجموعة من السياسات الاجتماعية، الريفية، الزراعية، والاقتصادية التي تتضمن كلا من تنمية الموارد البشرية الريفية والتنمية الاقتصادية على حد سواء لتحقيق السياسة الاجتماعية للمجتمع بشكل عام وتنمية المجتمعات الريفية بشكل محدد، و التنمية المستدامة هي القاعدة المشتركة لتفاعل السياسات الاجتماعية والريفية الزراعية التي تهدف إلى رفع قدرة المجتمعات الريفية وقابليتها للنمو[1].

يتبين الترابط الكبير بين التنمية الريفية المستدامة والتنمية الزراعية المستدامة، لذا يتم التطرق إلى موضوع التنمية الزراعية المستدامة.

**أولا: التنمية الزراعية المستدامة**

تستخدم عبارة الاستدامة على نطاق واسع وفي مختلف المجالات التنموية، ومن المعروف أنه في التنمية الزراعية تأتي زيادة الإنتاج على رأس سلم الأولويات، إلا أن هناك حد أقصى لإنتاجية الأنظمة البيئية، وإذا تم تجاوزه فسيتآكل النظام البيئي، وهذا ما أتت من أجله الزراعة المستدامة، فهي جاءت كي تحافظ على الموارد الزراعية وتحافظ على البيئة وتراعي احتياجات الإنسان الغذائية والصحية وغيرها. وينبع الاهتمام بالزراعة المستدامة في دول العالم المختلفة كنتيجة للتأثيرات السلبية للزراعة الصناعية أو ما يسمى بالثورة الخضراء على البيئة وصحة المستهلكين وأنماط الحياة الاجتماعية للمزارعين وسكان الريف، إذ بدا واضحاً للمهتمين بقضايا التنمية والبيئة وصحة الإنسان أن الثورة الخضراء التي ساهمت في توسع الإنتاج الزراعي تتسبب في تلوث البيئة عبر استخدام العديد من المدخلات الصناعية في الزراعة كالأسمدة والمبيدات، وتؤدي إلى تدهور التربة الزراعية وتعريتها من خلال المبالغة في استخدام المعدات الثقيلة في العمليات الزراعية وإلى تغيير النمط التقليدي للعائلة الزراعية وهجرة المناطق الريفية والزراعية والنزوح إلى المدن، بالإضافة إلى الاستنزاف الجائر للموارد الطبيعية.

الزراعة المستدامة لفظ يصف النظم المزرعية القادرة على الحفاظ على إنتاجيتها وتكون مفيدة للمجتمع بشكل غير محدد، ومثل هذه النظم يجب الحفاظ على مواردها، تدعيمها اجتماعيا، وضمان أنها تعمل دائما في ظروف تنافسية تجاريا وفي بيئة سليمة.

[1] محمد علاء الدين عبد القادر، **علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسة التنمية الريفية**، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص319.

وتوجد تعريفات كثيرة للتنمية الزراعية المستديمة من بينها تعريف مركز النظم الزراعية المتكاملة (CIAS)، حيث عرف الزراعة المستديمة على أنها النظم المز رعية والسياسات الحكومية التي من شأنها تنمية وتطوير التأثيرات الإيجابية الطويلة الأجل لما يلي:الأريحية الزراعية،الجودة البيئية،كفاية الغذاء وجودته،القدرة على الشراء،وزيادة حيوية الأسر الريفية والمجتمع الزراعي[1].

وقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة الدولية عام 1988 التنمية الزراعية المستدامة على أنها إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية ، إن مثل إستراتيجية كهذه يجب أن تعمل على صيانة موارد الأرض والمياه و الموارد الوراثية النباتية كما يجب أن تكون مقبولة تقنيا واقتصاديا من المجتمع[2]. وتعرف أيضا على أنها التنمية ذات القدرة على الاستقرار والاستمرار والاستدامة من حيث استخدامها للموارد الطبيعية المتاحة والتي تتخذ من التوازن البيئي محورا ضابطا لها،بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها والحفاظ على القدرة الإنتاجية للموارد الزراعية المتاحة كحق للأجيال القادمة[3].

كما تعرف التنمية الزراعية المستدامة بأنها الإدارة الناجحة للموارد الزراعية للوفاء بالاحتياجات المتغيرة للإنسان مع المحافظة على نوعية البيئة أو تحسينها وصيانة الموارد الطبيعية، هذا التعريف يشتمل على خمسة مكونات أساسية هي [4]:

- الإدارة: وتشمل القرارات السياسية التي يمكن أن تؤثر في الزراعة، والتي تتخذ على جميع المستويات بدءا من مستوى الحكومة وحتى الأفراد المنتجين.
- الناجحة: تعني أن النظام الإنتاجي سوف يولد مدخلا كافيا ومتبعا،لذلك سوف يكون قابلا للبقاء اقتصاديا ومقبولا اجتماعيا.
- موارد الزراعة: وتشمل المدخلات والمكونات المصنعة التي تأتي من خارج القطاع الزراعي (كيماويات ،آلات...الخ).
- الاحتياجات المتغيرة للإنسان: تفترض حدوث تطور مستمر في الاحتياجات كما ونوعا دون الإشارة تحديدا إلى أفق زمني معين.
- المحافظة على نوعية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية: تفترض أن التغيرات في البيئة أو توافر الموارد الطبيعية لا ينبغي أن تهدد القدرة على الوفاء أو مقابلة الاحتياجات المتغيرة، وأن احتياطات الإنتاج يجب مقابلتها أو الوفاء بها دون تعريض البيئات الطبيعية لأضرار غير ضرورية.

---

[1] أمحمد أبو زيد الرسول، **السياسات الاقتصادية الزراعية: رؤى معاصرة**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2004، ص224.

[2] محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص26.

[3] أحمد أبو زيد الرسول، مرجع سابق، ص225.

[4] محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، فيفري1998، ص131.

ويرتبط مفهوم التنمية الزراعية المستدامة والتنمية الريفية المستدامة في علاقة جدلية. فاعتماد تنمية ريفية تكون أنشطتها متنوعة وغير زراعية وكثيفة العمل، تحقق الدعم المتبادل بينها وبين المجتمع الزراعي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر[1]. كما أن مفهوم التنمية الزراعية المستدامة يشير إلي إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية، فالتنمية الزراعية هي العملية التي يتم عبرها[2]:

- ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير منتجات زراعية أخرى.
- توفير فرص عمل مستمر ودخل كاف بما يضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي أي السكان الريفيين.
- حفظ وصيانة –وإن أمكن تنمية ورفع– القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والموارد المتجددة من غير الإخلال بالدورات الايكولوجية الأساسية والتوازن الطبيعي وتدمير المورثات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الريفية والتلوث البيئي.
- تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاقتصادية البيئية والمخاطر الأخرى،وذلك لتقليل الآثار السالبة ومن ثم دعم وتنمية الاعتماد على الذات.

**ثانيا: مفهوم التنمية الريفية المستدامة**

تختلف التنمية الريفية المستدامة عن التنمية الريفية العادية، حيث نجد في هذه الأخيرة استهلاك موارد البيئة بشكل كبير وعدم تدوير النفايات وقلة في الإنتاج، وبالعكس تمام في التنمية الريفية المستدامة نجد استخدام كميات أقل من الموارد البيئية وإعادة تدوير النفايات وإعادة استخدامها يقلل من حجم النفايات ويزيد في الإنتاج.

لذا تعرف التنمية الريفية المستدامة بأنها العلمية التي يتم من خلالها إحداث التغيرات المؤسسية البنائية والوظيفية التي تؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية المؤسسات والمنظمات الريفية الحكومية وغير الحكومية لرفع مستوى معيشة السكان الريفيين وتحسين مستوى معيشتهم من خلال إعداد وتنمية الموارد البشرية وزيادة درجة مشاركتهم في عمليات التنمية، مع زيادة درجة الوعي البيئي لهؤلاء السكان فيما يتعلق بترشيد استخدام الموارد الطبيعية عن طريق نشر المعارف البيئية الصحيحة وترشيدهم إلى الاتجاهات البيئية السليمة بصورة تضمن ممارسات وسلوكيات بيئية سليمة[3].

أي أن التنمية الريفية تعني التحسين الكيفي والنوعي للأنشطة الاقتصادية الممارسة في المجال الريفي مع ضمان استدامتها، كما أنها لا تعني تصنيع منطقة ريفية أو إقامة أنشطة اقتصادية بها، بل إنها عملية

---

[1] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة: محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص401.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي**، الخرطوم، 2007، ص38.

[3] صلاح الدين محمود الزغبي، **محاضرات في التخطيط الاجتماعي**، قسم الاجتماع الريفي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، مصر، 2001، ص10.

متشابكة تعمل على تنمية الموارد المحلية ومحاربة الفقر الريفي وكل المشاكل التي يتخبط فيها العالم الريفي.

والتنمية الريفية المستدامة هي التي تحدد ما هي الموارد الطبيعية والاجتماعية المتاحة في المناطق الريفية، ثم تحديد ما يمكن عمله لتحقيق أفضل إنتاجية من خلال استخدام هذه الموارد المتاحة دون التسبب في الإضرار بالبيئة الطبيعية ورأس المال الاجتماعي. إذا هي نتاج للعلاقة بين التكنولوجيا والمدخلات وإدارة استخدام الموارد داخل محيط اجتماعي واقتصادي محدد.

تركز التنمية الريفية المستدامة على ثلاثة محاور تتفاعل فيما بينها، وهي التعامل مع مصالح واهتمامات وتلبية حاجات المجتمع بشكل عام، تهتم بالقطاع الريفي وتنميته، وتركز على كل الأفراد الزراعيين وتطوير أشكال الإنتاج الزراعي. وكل محور يخدم مجموعة من الأهداف والقضايا، ولكن هناك أرضية مشتركة لعمل هذه المحاور الثلاث باعتبار أن تحقيق الأهداف الاجتماعية والريفية والزراعية يحدث من خلال الاعتماد المتبادل بينها. ولذلك احتياج المجتمع للتنمية الريفية ليس كافيا، حيث تأخذ التنمية الريفية في اعتبارها مصلحة واحتياجات المجتمع وكذلك تتضمن التعامل مع تنمية الموارد البشرية، التشريعات، تطوير المجتمعات المحلية الريفية، قضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية بشكل لا يتعارض مع النمو الاقتصادي، إلى جانب توفير البيئة الأساسية والخدمات الاجتماعية من تعليم ورعاية صحية.

مما سبق يتضح مدى الارتباط ما بين التنمية الريفية المستدامة وبين الحفظ على البيئة، وذلك من أجل تلبية احتياجات السكان، وأيضا المحافظة على فرص الأجيال المقبلة في الحصول على احتياجاتهم، إي بمعنى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم.

فالتنمية الريفية المستدامة مفهوم مركب ومعقد، لا يشمل جانبا واحدا أو مجالا اقتصاديا محض، بل إنه يشمل كل جوانب الحياة الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية، والمجالية. بمعنى أنها تعني تحسين ظروف عيش سكان الريف وتطوير مهاراتهم التقنية والمعرفية، تحسين وضعيتهم الاجتماعية بكل جوانبها من التعليم و الصحة وغيرها، وتمكينهم من الاستغلال الرشيد للثروات الطبيعية المحلية مع ضرورة تثميرها وضمان استدامتها للأجيال القادمة. وهذا ما يجعل التنمية الريفية المستدامة تختلف عن مختلف أنماط التنمية الأخرى سيما منها التنمية الزراعية، إلا أنهما ترتبطان بعلاقة جدلية، فلا يمكن تحقيق التنمية الريفية بدون وجود تنمية زراعية.

**ثالثا: أساسيات التنمية الريفية المستدامة:**

التنمية الريفية المستدامة تحتاج إلى أساسيات أربع هي[1]:

1- لا يجب الانتظار للتعامل مع ردود الأفعال بل لابد أن نكون سباقين في ذلك، فالآثار البيئية السلبية لها مردودات على الآثار الاجتماعية من أمراض و تكاليف و نفقات العلاج.

[1] محمد علاء عبد القادر، مرجع سابق، ص 300.

2- لابد أن يكون هناك نموذج للتوازن البيئي، فالخسارة التي تتحقق من الري السطحي أكبر من تكاليف إنشاء شبكات إلي بالرش.

3- لابد من توافر المعلومات البيئية الكافية حيث أن مشكلة دول العالم النامية أنها لا تتوفر لديها المعلومات الكافية مما يؤدي إلى تضارب في القرارات و عدم وضوح الرؤية المستقبلية.

4- لابد أن تعالج المشاكل البيئية جملة و مجتمعة، حيث لا ينفع الحل الجزئي لمثل هذه المشكلات، فالعلاج الشامل هو الحل الأسرع و الأكثر توفيرا، مثلا علاج تلوث الأنهار لابد أن يتم من جميع النواحي في وقت واحد فيعالج الصرف الصحي و الصرف الزراعي و الصرف الصناعي و هذا يرتبط بتغيير أوضاع المصانع الواقعة على حافات الأنهار إما بالمعالجة أو الإغلاق و وقف الخطة التنموية الشاملة.

**المطلب الثاني: أبعاد التنمية الريفية المستدامة**

تركز التنمية الريفية على أهم مجالات التنمية وهو الفلاح (الإنسان) نفسه، ثم الأرض يليها المكان الذي يعيش فيه وهو القرية، ثم علاقة هذه العناصر ببعض، ويجب أن تكون هذه المجالات متكاملة ومتفاعلة بقدر الإمكان، بناءا على برامج متتابعة زمنيا ومتكاملة مكانيا مستندة إلى قاعدة بيانات حديثة دائما. و عليه يمكن اعتبار أن التنمية الريفية المستدامة تتضمن ثلاثة مجالات وهي[1]:

- المجال النوعي: وهو الذي يحدد نوع التغيير المطلوب وحجمه في مختلف القطاعات.
- المجال الزمني: وهو يحدد الجدول الزمني لإحداث هذا التغيير المطلوب، كأن يكون سريعا أو بطيئا، قصيرا أو متوسطا أو طويل المدى.
- المجال المكاني: وهو الذي حدد موقع التغيير المطلوب.

يرى عدد من الباحثين أن للتنمية الريفية المستدامة أربعة أبعاد، أولها البعد الاقتصادي الإنتاجي، أي أنها تسعى إلى نمو اقتصادي قادر على الاستمرار والتطور، ثانيها البعد البشري، حيث تهتم بالتنمية البشرية، وثالثها البعد الاجتماعي، أي تحقيق العدالة الاجتماعية في الريف، ورابع هذه الأبعاد هو البعد البيئي، أي تنمية ريفية قادرة على الاستمرار بدون إحداث تدهور بيئي[2].

كما يرجح باحثون آخرون أن التنمية الريفية المستدامة تنطوي على أربعة أبعاد رئيسية هي[3]:

- البعد الأخلاقي: الإنصاف بين الأجيال باعتبار ذلك ضرورة أخلاقة للمستقبل.

[1] منال محمد نمر قشوع، **استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية**، أطروحة ماجستير غير منشورة في التخطيط الإقليمي والحضري، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009، ص29.

[2] ماجدة محمد قطب، **التنمية الريفية وأثرها على بنيان ووظائف الأسرة المعاصرة في الريف المصري**، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاجتماع الريفي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، مصر، 1999.

[3] رزان إبراهيم محمد عرفة، مرجع سابق، ص18.

- البعد الإيكولوجي (البيئي): حماية موارد البيئة الطبيعية، والحفاظ على أصول الإنتاج، و الحد من التدهور البيئي، و المحافظة على التنوع البيولوجي، والتقليل من الأضرار التي لحقت بالنظام البيئي الناجمة عن الإنتاج الزراعي.
- البعد الاقتصادي: الحفاظ على الأصول الاقتصادية لسبل العيش، و تحسين فرص العمل في الزراعة والأمن الغذائي ونوعية الأغذية، والمساهمة في إنتاجية الاقتصاد ككل.
- البعد الاجتماعي: تنمية البناء و التماسك الاجتماعي الريفي، ومشاركة سكان المناطق الريفية، وتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية.
- البعد العالمي: المسئولية في الحد من مشاكل البيئة على المستوى العالمي، العدالة الدولية في توزيع والوصول إلى موارد البيئة الطبيعية، والأمن الغذائي في السياق العامل، والانضمام لمختلف الاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة و تنمية المناطق الريفية.

**المطلب الثالث: ركائز و خصائص التنمية الريفية المستدامة**

**أولا ركائز التنمية الريفية المستدامة:**

يتضمن مفهوم التنمية الريفية عشر ركائز أساسية يوضحها الشكل (2-1)، هي:

1- أن التنمية الريفية المستدامة عملية، أي سلسلة متوالية من الأنشطة عبر فترة زمنية، وهذه النشطة بينها تفاعل أي تأثير وتأثر.
2- التنمية الريفية المستدامة عملية ارتقاء مستمر يوصل كل مستوى إلى مستوى آخر أكثر طموحا، وهو ما يضمن الاستمرارية والاستدامة.
3- إن التنمية الريفية المستدامة تتطلب التخطيط وحساب التوقعات والتكلفة والعائد، وتتطلب توزيع الأدوار والمسئوليات في برنامج زمني قابل لقياس النتائج والإنجازات.
4- التنمية الريفية المستدامة نهوض شامل، أي إحداث تغييرات إيجابية وشاملة وليست جزئية أو قطاعية، ومن ثم يتناول التغيير النسق المجتمعي المحلي بمختلف نظمه الفرعية، أي يمتد هذا التغيير إلى النواحي الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
5- التنمية الريفية المستدامة نهوض متكامل، أي أن تكون أوجه التغيير السابقة مرتبطة بشكل عضوي، تكمل عناصرها البعض الآخر كي تكون التنمية الريفية متكاملة مع التنمية الوطنية.
6- إن التنمية الريفية المستدامة تغطي جميع نواحي الحياة في المجتمع المحلي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا في تزامن متسق متوازن.
7- إن التنمية الريفية المستدامة يقوم بها أبناء المجتمع المحلي، حيث يعتمد التغيير التنموي أساسا على المشاركة الشعبية الفعالة فكرا وتخطيطا وتنفيذا، في إطار منظم يعبئ ويوظف الموارد المحلية المتاحة.

8- إن التنمية الريفية المستدامة تعتمد على نهج ديمقراطي بما يتيح إسهام كافة أبناء المجتمع المحلي بالرأي والفعل في جهود التنمية، على أساس من تكافؤ الفرص ومن خلال القبول والاقتناع، وبما يحقق عدالة المشاركة في تحمل أعباء التنمية وعدالة توزيع عوائدها.

9- إن الجهود الأهلية تعد الأصل والأساس، كما أن الجهود الحكومية أيا كانت أشكالها ومصادرها يجب أن تكون مترابطة ومتكاملة فيما بينها، وتؤكد على تعميق اللامركزية تخطيطا وتنفيذا.

10- الدعم الحكومي وتكاتف الجهود الحكومية مع الجهود الأهلية.

الشكل الآتي يبين الركائز الأساسية للتنمية الريفية المستدامة.

**شكل رقم2-1: الركائز الأساسية للتنمية الريفية المستدامة**

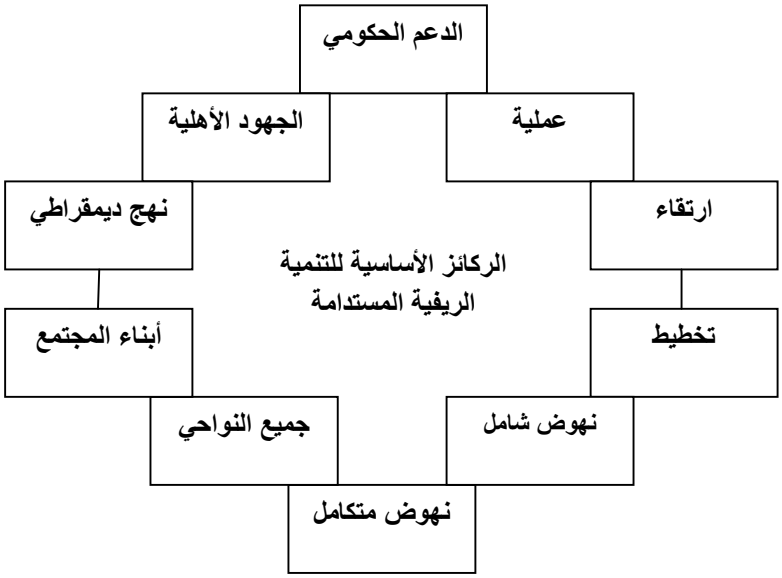


المصدر: محمد علاء الدين عبد القادر، **علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسة التنمية الريفية**، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003.

**ثانيا: خصائص التنمية الريفية المستدامة**

تتمثل خصائص التنمية الريفية في النقاط التالية[1]:

- تستهدف برامج التنمية الريفية بصفة أساسية سكان الريف؛
- التسليم بأهمية المبادرات المحلية وتعظيم الموراد المتاحة؛
- تتسم التنمية الريفية المستدامة بالشمول، كما تعتمد أسلوب لامركزية القرار، أي أن القرارات تتخذ محليا ويشارك فيها جميع أفراد المجتمع الريفي المعنيين ببرامجها؛

[1] بكدي فاطمة، **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودرها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، في مجلة: أبحاث اقتصادية، العدد13، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، جوان 2013، ص188.

- التنمية الريفية قضية جميع المعنيين بها، أي الفلاحين والمنتخبين ومتخذي القرار السياسي والسكان المحليين.

تعتمد التنمية الريفية المستدامة على انسجام التقنيات الملائمة للبيئة والوحدات الإنتاجية الصغيرة ورؤوس الأموال المحدودة، كما تتميز التنمية الريفية المستدامة بانسجامها وتناغمها مع الطبيعة، فهي تنطلق من فهم أن الناس جزء من الطبيعة وخاضعون لها، وعلى ذلك فالطبيعة يتم صيانتها من أجل ذاتها وليس من أجل إشباع الحاجات في الأجل البعيد، إضافة إلى أن التنمية الريفية المستدامة تعتمد التنوع الإحيائي، أي أنها تؤسس على قاعدة وراثية عريضة من خلال إنتاج زراعي متنوع وليس أحادي، ويتم وضع دورات زراعية تضمن إنتاج متنوع ومتكامل، وتأخذ في الاعتبار التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني، وذلك عن طريق نظم إنتاجية ملائمة للواقع المحلي ووضعية البيئة[1].

وتعتمد مشروعات التنمية الريفية المستدامة التكامل بين الجوانب المادية والبشرية، بمعنى أن التنمية لابد أن تحقق كاملا بين الهدف الاقتصادي والهدف الاجتماعي والهدف البيئي، وهي الارتقاء بمستوى معيشة الأفراد وإحداث تغير اجتماعي في حياة المجتمع ومؤسساته لتقليل الفقر وتحسين نوعية الحياة وعدم الإضرار بالبيئة[2].

**ثالثا: أهمية التنمية الريفية المستدامة**

تنبع أهمية التنمية الريفية المستدامة من مجموعة من العوامل نذكر منها [3]:

1- تقلل التنمية الريفية من الضغط على المرافق والخدمات العامة بالمناطق الحضرية، حيث أن هناك بعض السكان الحضريين الذين سيرغبون في العودة للمناطق الريفية وبذلك تساعد التنمية الريفية على جعل المناطق الريفية أكثر جذبا للسكان.
2- التقليل من التلوث بالمناطق الحضرية عن طريق بقاء السكان الريفيين في مجتمعاتهم الريفية و بذلك يمكن التخلص من الملوثات البيئية بتكاليف منخفضة.
3- تساعد برامج التنمية الريفية على زيادة الدخول بالمناطق الريفية وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات مما يشجع من فرص الانتعاش الاقتصادي.
4- تساعد التنمية الريفية على تشجيع ظهور العديد من القيم الاجتماعية كالتماسك بيم أفراد المجتمع والإسهام في عملية اتخاذ القرارات المحلية.
5- تشجيع وتدريب القيادات المحلية للقيام بدورهم في المشروعات التي يحتاجها المجتمع.

---

[1] رزان إبراهيم محمد عرفة، مرجع سابق، ص20.
[2] أسامة بدير و سامي محمود، **منظمات المجتمع المدني وتنمية الريف**، تقرير صار عن مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة، 2007.
[3] إيهاب عبد الخالق هيكل، **دراسة لبعض آثار المشروعات التنموية الممولة بقروض صندوق التنمية المحلية الموجهة للمراة الريفية**، رسالة دكتوراه في العلوم الزراعية، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص 52.

**رابعا: أهداف التنمية الريفية المستدامة**

تعددت أهداف التنمية الريفية المستدامة وتصنيفاتها بتعدد التعاريف التي تناولت الموضوع، بين من يركز على الأهداف الاقتصادية، والأهداف الاجتماعية، والأهداف البيئية، والأهداف المؤسسية، وتراوحت الآراء بين من يقدم هدف على لآخر، ومن يعطي أولوية لهدف على آخر، ومن يقدم هدف باعتباره شرط لتحقق الأهداف الأخرى. غير أن الجميع يتفق على أن الهدف الرئيسي للتنمية الريفية الاستدامة هو تحسين الظروف المعيشية السكان الريفيين بطريق لا تؤدي إلى إضرار بالبيئية لضمان حق الأجيال القادمة.

فتهدف التنمية الريفية المستدامة إلى تحسين مستوى رفاهية السكان الريفيين من خلال برامج شمولية لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية بطريقة أكثر كفاءة، وتنمية المجتمع ككل ولا تقتصر على القطاع الريفي فحسب، بالإضافة تقليل كثافة المدخلات التنموية الخارجية لضمان استقلالية التنمية الريفية، دون تجوز مسألة إلى المحافظة على التراث الثقافي الريفي، وصيانة الموارد البيئية وحمايتها من سوء الاستغلال أو الاستنزاف من أجل الأجيال القادمة[1].

كما تهدف إلى زيادة الدخل الحقيقي في الريف سواء كان مصدرة الأنشطة الزراعية أو غير الزراعية، وتصنيع الريف، ونشر التعليم ومد مظلة الخدمات الصحية وإسكان وكل ما يرتبط بذلك من خدمات، محاولة تقيل عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل، بالإضافة إلى تقليل التفاوت بين الريف والحضر، مع ضمان استمرارية التحسين المحقق في القطاع الريفي (تكمل الأنشطة التنوية)[2]. ويتوافق هذا مع نظرة البنك الدولي لأهداف التنمية الريفية التي حددها في تحسين وزيادة الإنتاج الزراعي، توفير الوسائل التعليمية والتدريبية وخدمات المياه النقية والكهرباء والخدمات الصحية والسكنية لتحيقي زيادة غير مباشرة في الإنتاج الزراعي، ودعم منظمات المزارعين والتعاونيات حتى يتمكن المجتمع المحلي من أن ساهم في كل خطوة من خطوات التنمية[3]. وهذه النظرة لا تختلف عما أوردته منظمة الأغذية والزراعة التي اعتبرت أن هدف التنمية الريفية الرئيسي هو رفع المستويات المعيشية للريفيين من خلال تنمية الإنتاج الزراعي، وتنمية الموارد البشرية من أجل شاركة فعالة، وتنمية القطاع غير الزراعي بالمجتمع الريفي من أجل توفير مختلف الخدمات وتوفير فرص العمل. أي أن التنمية الريفية المستدامة تهدف إلى تحسين المستويات المعيشية للقاعدة العريضة من السكان الريفيين ذوي الدخل المحدود بالمناطق الريفية مع جعل هذه العملية مدعمة ذاتيا من اجل استمراريتها من خلال زيادة الإنتاج كما ونوعا لاستكمال واستيفاء متطلبات التنمية الوطنية والتي ليست بطيعة الحال كلها ريفية[4].

---

[1] نشرة بحثية لمركز العلوم الزراعية والتكنولوجية cast بجامعة أيوا الأمريكية 1974.
[2] ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص440.
[3] البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، مطابع الأهرام، القاهرة، 1975.
[4] عبد الرحيم الحيدري ومحمد نبيل جامع و محمد إبراهيم العزبي، **دراسات في التنمية الريفية، قسم المجتمع الريفي**، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، 1988.

التنمية الريفية المستدامة تهدف إلى زيادة فرص السكان الريفيين في السلامة الصحية وفي اتساع الأفق الفكري أو الذهني، وزيادة فرص السكان الريفيين في الأنشطة الإنتاجية والترفيهية وغيرها، وتوفير الطرق والوسائل المناسبة للتكيف مع المتناقضات التي قد تنجم عن التغيرات الثقافية في المجتمع، وتحقيق أقصى توزن ممكن بين كل من الحرية والضبط الاجتماعي للسكان الريفيين، إضافة إلى استغلال كافة الأراضي الزراعية الحالية والممكن إخضاعها للتنمية الزراعية بطريقة أكثر كفاءة، دون تجاوز أن لا يؤدي تحقيق هذه الأهداف إلى حدوث إضرار بالنظام البيئي.

**شكل رقم: 2-2: أهداف التنمية الريفية المستدامة**

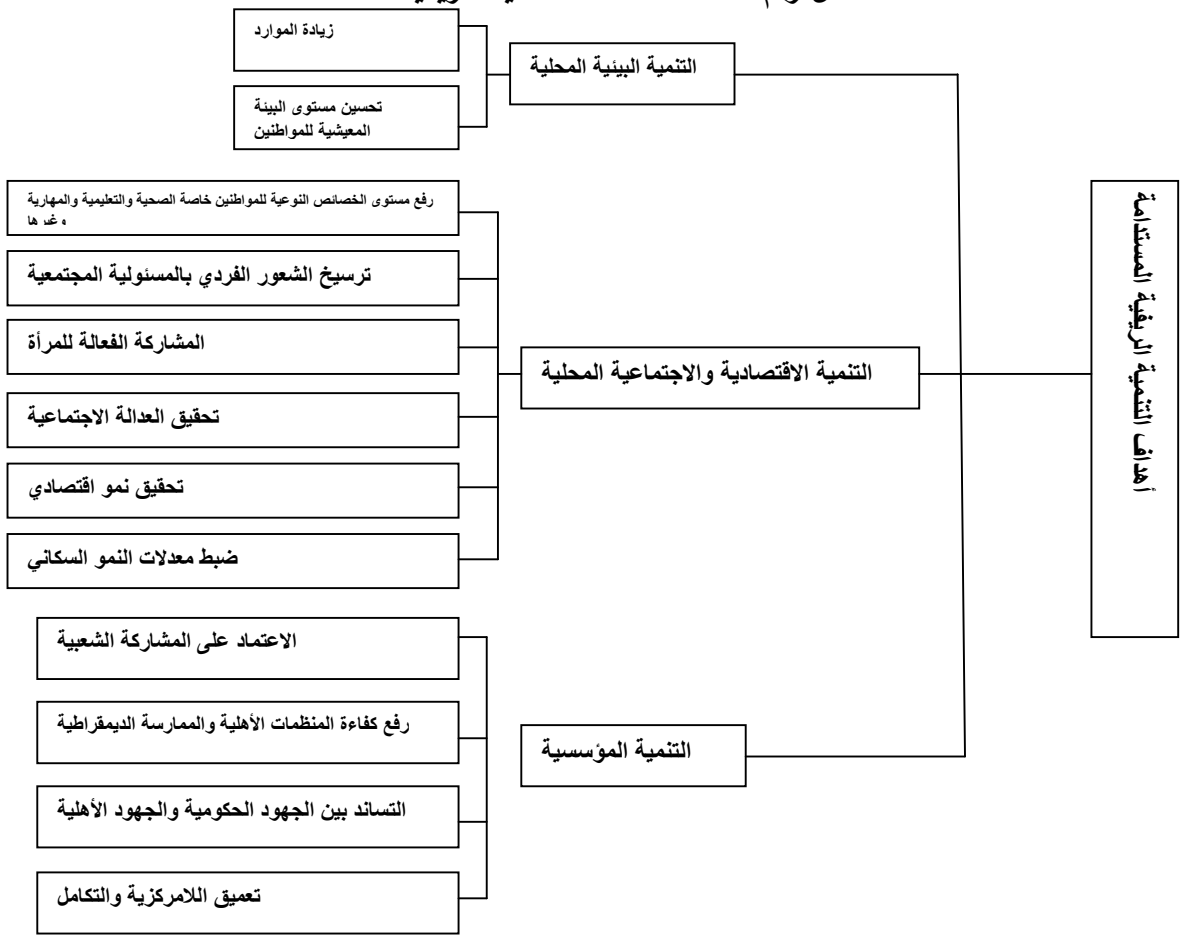


المصدر: أماني قنديل، **دراسة مقارنة لدور المنظمات الأهلية في التنمية الريفية: دراسة مقارنة مصر ولبنان**، دار الثقافة، القاهرة، 2000.

والشكل السابق يقدم تقسيما مختلفا نسبيا للأهداف العامة للتنمية الريفية المستدامة من خلال التنمية البيئية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية المؤسسية، ونجد أن أهم هذه الأهداف تتمثل في المشاركة الشعبية وزيادة الموارد الطبيعية وتحقيق نمو اقتصادي.

ويعرض الشكل السابق أهداف عامة للتنمية الاقتصادية من حيث:

- التنمية المحلية: أي زيادة الموارد البيئية المتاحة ورفع كفاءة استخدامها، واستمرارية قدرة الموارد المتاحة على الجد المستقبلين والتحسين المستمر لمستوى المعيشة للمواطنين من خلال إصلاح شامل وعادل للبيئة بما يشمله ذلك من مرافق البنية الأساسية.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية: وتتضمن رفع مستوى الخصائص النوعية للمواطنين خاصة الصحية والتعليمية والمهارية وغيرها، وترسيخ الشعور الفردي بالمسئولية المجتمعية، والمشاركة الفعالة للمرأة في جهود التنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق نمو اقتصادي قادر على الاستمرار والتطور،كما تشمل ضبط معدلات النمو السكاني ليتناسب مع معدلات نمو الموارد البيئية المتاحة.

التنمية المؤسسية: و تشمل الاعتماد على المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية من خلال رفع كفاءة المنظمات الأهلية والممارسة الديمقراطية، إلى جانب تعميق اللامركزية في التنمية المحلية، والتكامل العضوي والتساند بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية.

من خلال ما سبق، تسعى جهود التنمية الريفية المستدامة إلى وضع أهداف محددة محددة على المستوى المحلي يتم تحديدها الكمي والكيفي على مستوى كل مجتمع محلي مستهدف في إطار الأهداف العامة، ومن المهم أن يشارك المجتمع المحلي بشكل منظم في عملية تخطيط برنامجه المحلي للتنمية، وأن تتضمن أهدافه مؤشرات تنموية محددة ذات طبيعة كمية كلما أمكن ذلك، تبين المستويات المستهدف تحقيقها، وتغطي مختلف جوانب التنمية الريفية.

**المبحث الرابع: مجالات، منهجية، ودورة التنمية الريفية المستدامة**

يتطرق هذا المبحث إلى مجالات التنمية الريفية المستدامة، ثم منهجية و إدارة عملية التنمية الريفية المستدامة، وصولا إلى دورة التنمية الريفية المستدامة.

**المطلب الأول: مجالات التنمية الريفية**

للتنمية الريفية أربعة مجالات تؤدي معا إلى رفع المستويات المعيشية لسكان الريف وهو الدف الرئيسي للتنمية الريفية المستدامة، وهذه المجالات هي:

**أولا: مجال تنمية الموارد البشرية والإدارية**

الإنسان هو أداة وغاية التنمية، وبدون الإنسان لن تكون هناك تنمية، و عليه فتنمية الموارد البشرية يكتسي في هذه الحالة ما يطلق عليه بالتنمية البشرية وهي إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان وبناء قدراته وتوسيع خياراته، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية،وكذلك الصحية و البيئية والتعليمية وغيرها، مع التأكيد على الإنصاف والعدالة في توزيع الثمار سواء بين الجيل الحالي أو الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء[1].

**شكل رقم 2-3: مجالات التنمية الريفية المستدامة**

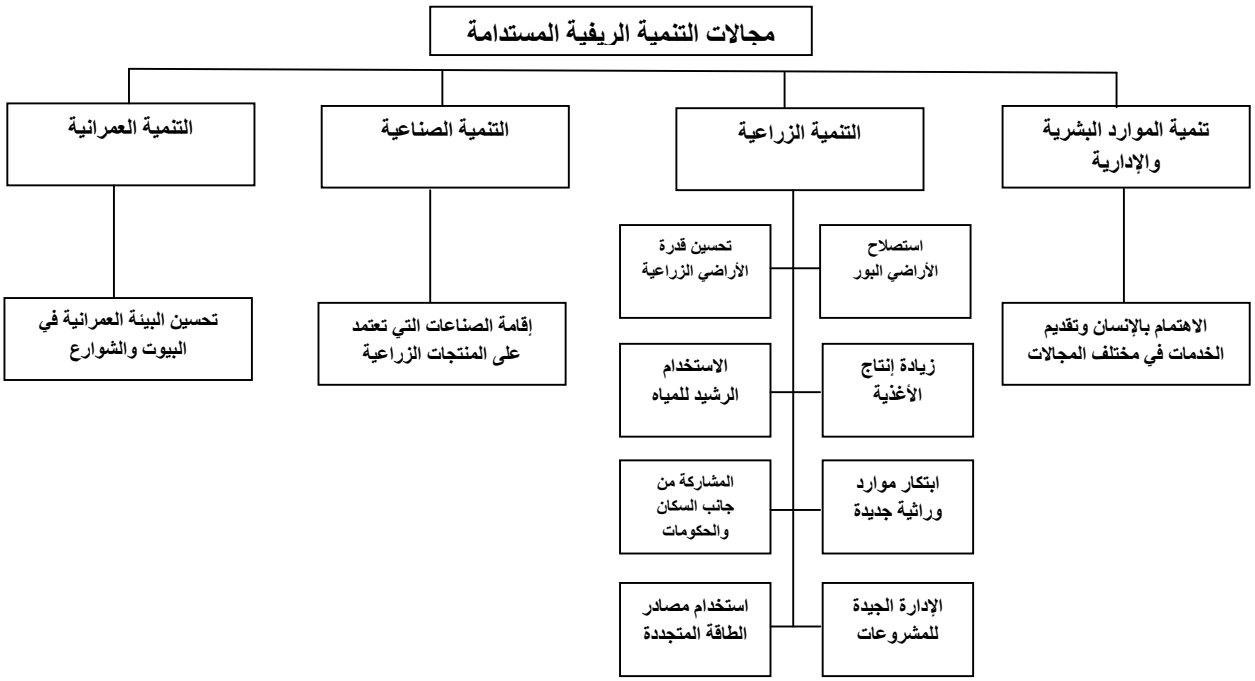


المصدر: محمد طاهر محمد أحمد، **المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وأثرها في تحديد الوحدة المحلية للتنمية الريفية**، رسالة دكتوراه غير منشورة في الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة، 1990.

[1] نصيرة قوريش، **التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014**، في مجلة: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد6، جامعة البويرة، الجزائر، 2011، ص34.

**ثانيا: مجال التنمية الزراعية**

تعني نظاما متكاملا للإنتاج النباتي والحيواني بتطبيقات نوعية محددة، ينتج عنها على المدى الطويل[1]:

- إشباع حاجات الإنسان من الغذاء والألياف؛
- تحسين الجودة البيئية وقاعدة المورد الطبيعية التي يعتمد عليها المقتصد الزراعي؛
- الاستخدام الكفء للموارد الزراعية خاصة غير المتجددة منها، والتحكم بقدر ملائم على الدورات الطبيعية البيولوجية؛
- الجدوى الاقتصادية لمختلف العمليات المز رعية؛
- تحسين مستوى المعيشة للمزارعين وللمجتمع بالكامل.

**ثالثا: مجال التنمية الصناعية**

التنمية الصناعية جزء من التنمية الاقتصادية، والأخيرة جزء من التنمية الشاملة، ويمكن أن تسير التنمية الصناعية الإقليمية جنبا إلى جنب مع التنمية الصناعية الوطنية في إطار خطة تنموية واقعية، على أن تتقيد التنمية الإقليمية بالسياسة العامة للتنمية الوطنية وتتفاعل معها ضمن إطار من التنسيق الكامل بينهما[2].

ولا تعني التنمية الصناعية كأحد مجالات التنمية الريفية إقامة صناعات كبيرة، وإنما إقامة صناعات تعتمد أساسا المنتجات الزراعية والصناعية المكملة للزراعة، وتعتمد على منتجات الألبان وتعليب وحفظ المنتجات الزراعية. فقد ساد في فترة زمنية سابقة خاصة فترة الستينات والسبعينات من القرن العشرين أن "هناك حاجة لتصنيع المناطق الريفية في البلدان النامية على غرار مثيلاتها في البلدان المتقدمة، وتتبع هذه الحاجة إلى التصنيع من الحقيقة القائلة أن القطاع الزراعي يعجز لوحده عن تقديم فرص الاستخدام الكافية لسكان المناطق الريفية، ويأتي التصنيع كعامل أساسي من عوامل تطوير المناطق الريفية وتنميتها، إذ أنه يستطيع أن يوفر كثيرا من فرص العمل التي يبحث عنها القادرون على العمل من أبناء الريف، فيخفف الضغط السكاني الواقع على الموارد الزراعية، ويخفف من وطأة مشكلة البطالة بأنواعها الحقيقية المقنعة والموسمية، ويوفر منتجات صناعية متنوعة وضرورية تلبي حاجة الريف ويصدر الفائض منها إلى المدن، ويزيد الدخل من الفردي، ويحسن مستويات المعيشة فينكمش الفقر ويصمد السكان في قراهم مرتبطين بأراضيهم بالحد من تيار الهجرة الريفية إل المدن[3]". وهذه النظرة لها سلبيات تتمثل في عزوف الشباب الريفي عن الأعمال الزراعية لوجود فرص في مجال الصناعة بأجور

[1] أحمد أبو زيد الرسول، مرجع سابق، ص ص114-115.
[2] حسن عبد القادر صالح، **مدخل إلى جغرافية الصناعة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1985، ص277.
[3] نفس المرجع السابق، ص315.

أعلى، غير أن اعتماد صناعات في المناطق الريفية تكون مدخلاتها أساسا المنتجات الزراعية، أو صناعات مكملة للأعمال الزراعية، يؤدي إلى إحداث توازن في توزيع القوى العاملة في المناطق الريفية بين المجال الزراعي والصناعي ويؤدي إلى تحقيق الغاية المنشودة من التنمية الصناعية وهو تحسين مستوى معيشة سكان المناطق الريفية.

**رابعا: مجال التنمية العمرانية**

وتعني تهيئة البيئة العمرانية لاستيعاب المجهودات والمشاريع التنموية في مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية في المناطق الريفية.

**المطلب الثاني: منهجية و إدارة عملية التنمية الريفية المستدامة**

**أولا: منهجية التنمية الريفية المستدامة**

منهجية التنمية الريفية المستدامة عبارة عن سلسلة معقدة ومتداخلة من العمليات المختلفة، فهي تسعى إلى دمج جميع عناصر المجتمع الريف بدلا من التركيز على بعد واحد فقط.

**شكل رقم2-4: منهجية التنمية الريفية المستدامة**

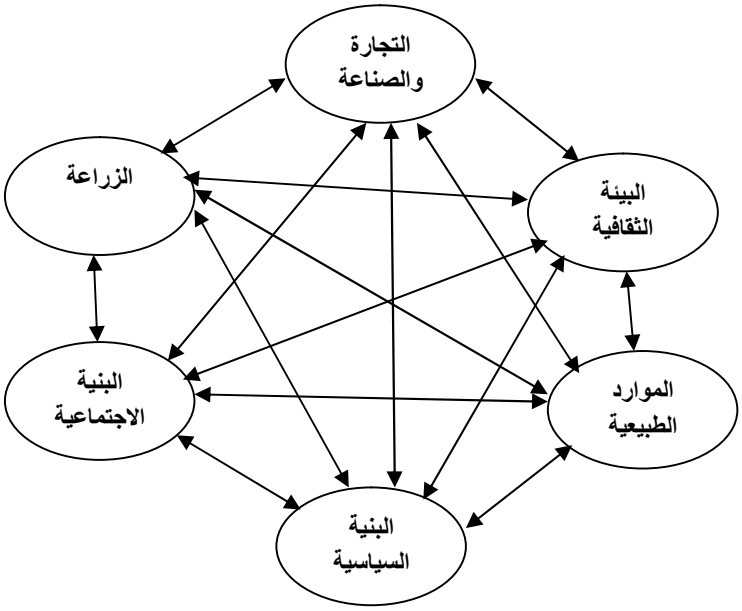


المصدر: رزان إبراهيم عرفه، **دراسة مقارنة للمناطق الريفية كمدخل للتنمية المستدامة**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الهندسية، جامعة الاسكندرية، 2008، ص28.

كما يبين الشكل السابق، فمنهجية التنمية الريفية المستدامة تعني الاهتمام بالبنية الاجتماعية للسكان الريفيين، ودمج التجارة والصناعة مع الزراعة، مع الأخذ بعين الاعتبار تحديث البنية السياسية من خلال

الحفاظ على موارد البيئة الطبيعية مع مراعاة البيئة الثقافية والتقاليد وأعراف المجتمع. وهذه الجوانب تتفاعل في ظل عمليات[1]:

- تطوير البناء المؤسسي؛
- تحسين وتطوير التكنولوجيا المستخدمة؛
- تطوير القدرات البشرية للريفيين؛
- الاهتمام بالبرامج التنموية الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل؛
- الاهتمام بالبعد البيئي.

**ثانيا: إدارة عملية التنمية الريفية المستدامة**

إدارة عملية التنمية الريفية المستدامة تعني تحديد المدخلات وعمليات المعالجة للوصول إلى المخرجات. وإذا كان إداريو عملية التنمية الريفية على درجة عالية من الكفاءة، لإن ذلك سيؤدي إلى مخرجات أفضل للعملية. فالتنمية الريفية المستدامة حلقة من الأحداث المتفاعلة[2]، وتتمثل في أربعة مكونات رئيسية هي[3]:

- سياسة وإدارة التنمية: وتتضمن الحركة القيادية التنموية، والتنسيق والتكامل بين الأنشطة التنموية؛
- المدخلات التنموية: وتتضمن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، والمشاركة الأهلية للسكان الريفيين، إضافة إلى المستوى التكنولوجي، واستخدام الطاقة الأحفورية والمتجددة؛
- المعاملات التنموية: وتتضمن كثافة الأنشطة الزراعية والصناعية الزراعية والتجارية والاجتماعية،؛
- المخرجات التنموية: وتتضمن المنتجات التنموية (الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرضا النفسي)، وعدالة توزيع المنتجات أو العوائد التنموية، إضافة إلى زيادة ورفع الكفاءة استخدام الموارد البيئية المتاحة، والمخلفات الصلبة والسائلة.

**المطلب الثالث: دورة عملية التنمية الريفية المستدامة**

يقصد بدورة التنمية الريفية مختلف المراحل والآليات التي تلزم صياغة إستراتيجية أو سياسة أو برنامج للتنمية الريفية، فرسم أي إستراتيجية أو سياسة للتنمية الريفية يفرض تصورا لطبيعة الأهداف المطلوبة

[1] إيهاب عبد الخالق هيكل، مرجع سابق، ص ص 56-57.
[2] فؤاد عبد اللطيف سلامة، **نحو رؤية تقييمية لمفهوم وقياس التنمية الريفية المصرية**، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الثالث لتنمية الريف المصري، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، مصر، 2003.
[3] رزان إبراهيم عرفة، مرجع سابق، ص27.

حتى يمكن رسم السياسات التي تتلاءم معها، وهذا لا يأتي إلا إذا كان هناك تصور واضح لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ككل ولنوع العلاقات وأنماط الاستهلاك ونماذج السلوك والاتجاهات وطبيعة المؤسسات الاجتماعية. وقد طرحت عدت نماذج في هذا الصدد تشترك جلها في اعتماد خمس مراحل أساسية تبدأ بالتشخيص والاستكشاف، فالتخطيط، ثم التنفيذ، وصولا إلى التقويم. وفيما يلي مجموعة من هذه النماذج:

**أولا: نموذج "Edgar Schien"**

يتضمن هذا النموذج مجموعة من العمليات والمراحل التي يجب إتباعها لتحقيق أهداف التغيير المخطط في المجتمعات المحلية (الريفية)، فالتنمية في هذا النموذج تتضمن عمليات لمحو القديم المراد استئصاله سواء تمثل في أنماط معينة من العلاقات الاجتماعية أو بعض الممارسات السلوكية. وأشار هذا النموذج إلى ما تقابله هذه العمليات من صعوبات تصدر عن الرفض من جانب أعضاء النسق (المجتمع المحلي) الاجتماعي في مواجهة المستحدثات بفعل عوامل التنشئة الاجتماعية، والتعليم، والضبط الاجتماعي، والتنظيمات التقليدية. وحدد هذا النموذج ثلاث مراحل أساسية يجب إتباعها لتحقيق التغيرات المخططة وهي:

1- مرحلة القضاء على الجمود أو التحجر الثقافي وخلق دوافع التغيير.
2- إحداث التغير وتنمية الاستجابات الجديدة والمؤسسة على معلومات جديدة.
3- تثقيف وتحقيق التكامل بين المتغيرات المستحدثة.

وحدد النموذج لكل مرحلة من هذه المراحل مجموعة من الآليات الملائمة يمكن تناولها فيما يلي:

1- آليات القضاء على الجمود: ونقوم هذه الآليات على تحقيق اللاتثبيت بالنسبة للأوضاع والتصورات القائمة، ويفترض النموذج في تصوره أن أنماط السلوك والقيم والاتجاهات المراد تغيرها تنتظم حول تصور الذات إن المفهوم العامل عن الذات لا ينشأ من فراغ ولكن مع تصور الإنسان للموقف وللآخرين، فهناك ثلاث متغيرات هي تصور الإنسان لذاته، وتحديد الإنسان للموقف، تصور وضع الآخرين ودورهم. ويحدث التغيير حسب هذا النموذج بتحطيم أي متغير من هذه المتغيرات الثلاثة بحيث تصل إلى إقناع أعضاء النسق بفساد تصورهم لذاتهم وللموقف وللآخرين، وثم يلي ذلك حسب النموذج دائما محاولة خلق الأمن النفسي من خلال إزالة العوائق وتقليل الشعور بالتهديد، وقد تكون هذه العوائق الخوف من المجهول ونتائج التغير أو الاعتقاد بأن التغير يؤدي إلى نتائج غير محتملة، ولذا يجب على وكلاء التغير محاولة إعلام وتثقيف

أعضاء النسق الاجتماعي (المجتمع المحلي الريفي) وتوضيح أسباب الدعوة إل التغير ونتائجه المشجعة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية.

2- آليات التغير: فإذا كانت آليات القضاء على التحجر الثقافي تستهدف خلق حالة انعدام التثبيت والتشكك في المكونات الثلاثة للموقف الجامد والتقليدي (تصور الذات، تصور الموقف، تصور أللآخرين)، فإن آليات التغير تستهدف مساعدة الأفراد على الإقبال على التجديدات المخططة والسعي لمعرفة المزيد من المعلومات عنها وكيفية استخدامها ونتائجها وذلك من خلال ما يطلق عليه النموذج إعادة التحديد المعرفي.

3- آليات إعادة التثبيت: ويهتم النموذج بعد خلق التشكك واللاتثبيت بالنسبة للأوضاع التقليدية المتخلفة وبعد مساعدة أعضاء النسق على الاهتمام وتقبل التجديدات أن يتأكد من استمرار إقبال أضاء المجتمعات المحلية على هذه التجديدات، وأن هذا الإقبال لا ينقطع ولن تحدث ردة إلى الأوضاع التقليدية، ولهذا أكد النموذج على نوع ثالث من الآليات لإعادة التثبيت الثقافي على مستوى جديد.

**ثانيا: نموذج "carl taylor"**

تمثلت خطوات هذا النموذج[1]:

1- المناقشة المنهجية للحاجات العامة حيث يمكن ذلك من اكتشاف المشكلات وتحديدها بدقة وتشخيص أسبابها الموضوعية.

2- التخطيط لمنهجي لتنفيذ برامج المساعدات الذاتية، وهي خطوة تعقب إدراك أعضاء المجتمع المحلي (الريفي) لحاجاتهم ومشكلاتهم ومعرفة أسبابها، ويتم فيها رسم خطة محلية لمواجهتها.

3- تعبئة وتسخير الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية لجماعات المجتمع المحلي (الريفي).

4- تنمية الطموح المحلي، وهو ما يولد الشعور بالفخر الجماعي والإنجاز، والذي يستثير الشعور بالولاء الاجتماعي والتماسك بين أهالي المجتمع المحلي (الريفي).

**ثالثا: نموذج العمل التنموي عند" Ronald Lippit وزملائه"**

خطوات هذا النموذج يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

1- استثارة الوعي بالمشكلة والحاجة إلى التغيير، هذه الخطوة تعد المسئولية الأولى لمسئولي التغير.

2- إنشاء علاقات التغير، ويقصد بهذه العلاقة تلك التي تنشأ بين مسئولي التغير المهنيين وبين أعضاء المجتمع المحلي (الريفي) المراد تغيره.

[1] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص48.
[2] خالد عبد الفتاح قنيبر، مرجع سابق، ص ص67-68.

3- السعي نحو التغير، وهذا ما يطلق عليه "التحرك"، وتضم هذه المرحلة ثلاث مراحل فرعية تبدأ بتوضيح وتشخيص مشكلات المجتمع المحلي (الريفي) من خلال العمل المشترك بين أعضاء وقيادات المجتمع المحلي (الريفي) وبين مسئولي التغير، ثم وضع وتحديد خطة العلاج والمواجهة، وصولا إلى ترجمة الخطة إلى إجراءات تنفيذية قادرة على تحقيق أهداف الخطة.
4- تعميم وتثبيت التغير: ويُقصد بهذه المرحلة ضرورة التأكد من تقبل أعضاء المجتمع المحلي (الريفي) للتجديدات المخططة والأسلوب العمل الإنمائي، من قدرتهم على الاستمرار هذا الأسلوب ونقل أثر التدريب في المجالات الممارسة إلى المجالات الأخرى والتي تحتاج إلى تطبيق نفس الأسلوب.
5- إنهاء علاقات التغير، ويشير النموذج إلى ضرورة عدم تحول القيادات المهنية إلى عناصر دائمة ومستمرة في الموقف الإجمالي، لأن وظيفتهم هي توصل قيادات المجتمع المحلي (الريفي) إلى القيام بدور مسئولي التغير، والوصول بالمجتمع المحلي (الريفي) إلى درجة الاعتماد على الذات.

**رابعا: نموذج العمل التنموي عند "William Bidel"**

يختلف هذا النموذج عن النماذج السابقة في كونه ينظر إلى مراحل العمل التنموي المحلي من زاوية مسئولي التغيير، ويتضح ذلك من طبيعة المرحلة الأولى التي يستهل بها النموذج وإن اتفق معها في جوهر المراحل الإنمائية، ويمكن عرض هذه المراحل فيما يلي[1]:

1- المرحلة الاستكشافية: ويقوم فيها أخصائي التنمية بمحاولة اكتساب ثقة أهالي وقيادات المجتمع المحلي وإقناعهم بدوره وبأهمية التغيير بالنسبة إليهم، ويتم ذلك من خلال لقاءاته واجتماعاته معهم ومن خلال الدراسات المحلية التي يقوم بها.
2- المرحلة النقاشية: وتكون مهمة أخصائي التنمية ي هذه المرحلة توجيه مناقشة الأهالي لمشكلاتهم المحلية مع مراعاة إتاحة الفرصة أمام قيادات المجتمع المحلي (الريفي) للتعبير الحر عن أفكارهم ومخاوفهم واختيار البدائل.
3- المرحلة التنظيمية: ويتم فيها تشكيل لجان أو مجلس أو لجان شعبية تخصصية لتنفيذ التغيير المقصود.
4- مرحلة النشاط: ويتم فيها تنفيذ القرارات الجماعية التي ت التوصل إليها والتي تخدم الصالح العام.
5- مرحلة التقييم: ويتم فيها معرفة الجوانب الإيجابية والسلبية للعملية التنموية.
6- مرحلة الاستمرار: ويعمل أخصائي التنمية في هذه المرحلة على جعل العملية التنموية عملية تلقائية ومستمرة داخل المجتمع المحلي (الريفي).

[1] لبنى الكنز، **دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة، 2008-2008، ص

**خامسا: نموذج "محرم"**

يرى "محرم" وهي عالم اجتماع مصري، أن البرنامج التنموي الناجح ينبغي أن يمر بخمسة مراحل أساسية هي على التوالي[1]:

1- مرحلة الاستكشاف والتحليل: وتستهدف هذه المرحلة التعرف الدقيق على المجتمع المحلي (الريفي) المستهدف تنميته، ومن ثم تبلور هذه المرحلة الخريطة الاقتصادية والاجتماعية للقرية، وغالبا ما يشترك في القيام بمسئولية هذه المرحلة الخبراء المتخصصون من خارج المجتمع المحلي بالإضافة إلى عدد محدود من أبنائه المتنورين، ثم يعكف الخبراء على تحليل المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها مستعينين بالتفسيرات التي يقدمها أبناء المجتمع ومن ثم تنتهي هذه المرحلة وأمام الخبراء صورة دقيقة مفصلة لحالة المجتمع المحلي وتشخيصا لظروفه وتحديدا للمشاكل والفجوات والثغرات القائمة وفقا لوجهة نظر الخبراء والحللين الخرجين عن المجتمع. تشمل المعلومات والبيانات الواجب معرفتها عن المجتمع المخلي:

- حصر الموارد الطبيعية والمادية والبشرية والخدمات والمنظمات القائمة بالقرية مثل مساحات الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة، التركيب المحصولي، متوسطات إنتاجية المحاصيل، وحدات الإنتاج الحيواني والداجني، المكينة الزراعية، منوال الحيازة للأراضي والماشية والآلات الزراعية، الخامات الطبيعية والبنية المتوافرة، المنظمات الحكومية والشعبية القائمة وما تؤدي من خدمات متنوعة كالخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية والتمويلية والاتصالية والثقافية والترويحية والتنظيمية، وإدارة المجتمع المحلي، عدد السكان وتوزيعاتهم الجغرافية في الحدات الريفية التابعة، والتراكيب السكانية النوعية والعمرية والتعليمية والمهنية.
- التعرف على نسق القيم والتقاليد والعادات السائدة في المجتمع خاصة المؤثرة منها في الاتجاهات نحو التنمية ومدى انتشارها النسبي بين أبناء المجتمع حسب فئاتهم النوعية والعمرية والاقتصادية والاجتماعية.
- التعرف على القيادات المحلية ذات الثقل النسبي في بناء الاتصال وبناء القوة والنفوذ في القرية وديناميكيات العمل الجماعي والتأثير القيادي في توجيه الرأي العام المحلي.
- التعرف على الخبرة الاجتماعية السابقة لدى أهالي القرية فيما يتعلق بأنشطة التنمية وخاصة تلك التي تضمنت مشاركة شعبية من جانب أبناء المجتمع المحلي. ويتضمن ذلك المشروعات الاقتصادية والاجتماعية التي سبق تنفيذها بالقرية سواء كانت قد توقفت عن العمل أم لازالت تعمل، وفي كلا النوعين ينبغي التعرف على الطاقة المشتغلة لكل

[1] إبراهيم محرم، **التنمية الريفية**، مؤسسة فريديس ناومان، القاهرة، 1994.

مشروع وحجم التمويل ومصادره والقوى العاملة ومدى حاجة القرية لاستمرار النشاط والتوسع فيه وأهم المشاكل التي تعوق نموه أو تحد من نشاطه أو أدت إلى تغيره.

2- مرحلة استثارة المجتمع: وتستهدف هذه المرحلة لفت انتباه المجتمع المحلي إلى الإمكانيات والموارد المتنوعة الموجودة فيه بالفعل وإلى أهمية إعادة توجيهها وتوظيفها كي تحقق للمجتمع أقصى فائدة ممكنة، وكذلك لفت انتباه المجتمع إلى وجود نقص في أوجه حياته المختلفة، وأنه في الإمكان سد هذا النقص ن خلال إعادة توجيه الموارد المتاحة، كذلك استثارة أبناء المجتمع المحلي إلى أهمية مشاركتهم الفعالة في علاج مشاكله بإسهامات متنوعة. وتتضمن هذه المرحلة:

- عرض ما توصلت إليه مرحلة الاستكشاف والتحليل عل لمجتمع وتعريف وإعلام أبنائه بنتائجها وخاصة ما يتعلق بالإمكانيات والموارد المتاحة وغير المستغلة بكفاءة ومدى قدرتها على مواجهة نواحي النقص في بعض احتياجاتهم الأساسية.
- تذكير أبناء المجتمع بالخبرات الاجتماعية التي سبق أم مروا بها، وأيضا الخبرات الاجتماعية الفاشلة والأسباب الموضوعية التي أدت إلى مثل هذا النجاح أو الفشل.
- تعريف أبناء المجتمع بنماذج وخبرات تنموية ناجحة مطبقة بالفعل في مجتمعات محلية أخرى مقارنة بظروفها مع المجتمع المستهدف وتوضيح الطرق والأساليب التي اتبعتها هذه المجتمعات لتحقيق النجاح.

ومن الواجب أن يراعى عند بدء تنفيذ هذه المرحلة أولا الاعتماد على القيادات المحلية التي كشفت عنها مرحلة الاستكشاف والتحليل ثم الانتقال إلى القاعدة العريضة من أبناء القرية، يمكن في هذه المرحلة الاستعانة بأساليب وطرق الاتصال بالأفراد والجماعات ثم أخيرا الانتقال إلى طرق الاتصال الجماهيري في نطاق القرية، ومن ثم تنتهي هذه المرحلة وهناك شعور عام لدى أبناء القرية أنه في الإمكان تغيير واقعهم بما يحقق لهم مستوى معيشي أفضل وأن ذلك يعتمد على إعادة تنظيم وتوجيه واستغلال مواردهم وأن لطريق إلى ذلك سيكون من خلال جهودهم الجماعية.

3- مرحلة التخطيط للتنمية: وتستهدف هذه المرحلة وضع خطة للتنمية الريفية المتكاملة تحقق تطلعات أبناء المجتمع المحل في مستقبل أفضل، وغالبا ما يبدأ أهالي القرية أثناء وبعد مرحلة الاستثارة في المطالبة بمواجهة احتياجاتهم ويشرعون في عرض أفكار وحلول للمساعدة من وجهة نظرهم، وتتضمن مرحلة التخطيط:

- عرض قائمة المشاكل والفجوات والثغرات التي كشفت عنها مرحلة الاستكشاف والتحليل والتي تعكس بدرجة كبيرة وجهة نظر الخبراء، وتكون بالنسبة للمجتمع المحلي مجرد أفكار أولية لمناقشتها مع أبناء المجتمع وأن من حقهم تعديلها بالإضافة أو الحذف أو التطوير بما يرونه أكثر أهمية وفقا للظروف المحلية، وينبغي أن تنتهي مثل هذه

المناقشات إلى بلورة ترتيب متفق عليه لأولويات المشاكل والاحتياجات المحلية التي سترسم البرامج لمواجهاتها.

- تحديد طبيعة البرامج التنموية المقترحة وفقا لترتيب الأولويات الذي تم لتوصل إليه، وتوصيف أهدافها بدقة وتصميم مضمناتها وتتبعها الزمني وتحديد الأدوار المتنوعة المطلوب تأديتها والمعايير التي سيتم الاستناد إليها في تقويم البرامج والأنشطة التنموية.
- دراسة الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية لكل برنامج تنموي سيتم إدراجه في الخطة، ويعني ذلك بالضرورة تحديد الموارد المالية والبشرية التي ستخصص للبرنامج ومشروعاته واحتياجاته التمويلية النقدية الداخلة إليه والخارجة منه، وتحديد المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي سيوفرها البرنامج وتحليل التكلفة ومقارنتها بالعائد الاقتصادي والاجتماعي سواء في صوره السلبية والإيجابية أو التيقن من نجاح البرنامج ومشروعاته عند تغير التقديرات والظروف.
- توزيع الأدوار والمسئوليات في تنفيذ البرنامج والمشروعات التنموية التي يثبت جدواها على الأفراد والمنظمات والهيئات في المجتمع امحلي والبرمجة الزمنية لهذه الأدوار.

وبصفة عامة ينبغي التركيز على النواحي التي سلف عرضها تحت عنوان التخطيط الكفء لمشروعات وبرامج التنمية ضمن القواعد الأساسية لتنمية المجتمع المحلي والتي شملت أن تكون البرامج التنموية متعددة الأغراض والأساليب، وأن توجه لخدمة جميع فئات المجتمع، وأن تساند البرامج الاقتصادية تمويليا البرامج الاجتماعية، والبداية القوية للبرنامج المبكرة بحيث تستجيب مباشرة للاحتياجات الأساسية التي يشعر بها أبناء المجتمع، وألا تتعارض مع التقاليد الاجتماعية السائدة، وأن تحقق نتائج سريعة وملموسة، وأن يتوافر لها الإمكانيات الضرورية لنجاحها.

ومن جهة أخرى، فإن تنفيذ هذه المرحلة يتم غالبا من خلال لقاءات واتصالات جماعية بالمسئولين والقيادات في المنظمات والهيئات الشعبية والرسمية في القرية للتنسيق يما يتعلق بالإمكانيات والموارد التي يمكن أن توظفها هذه المنظمات في أي من برامج التنمية أو مشروعاتها المقترحة، وكذا طبيعة الأدوار والمسئوليات التي يمكن أن تتولاها في التنفيذ، إذ أنه من المنطقي أن لا يتم إسناد أي دور أو مسئولية لجهة أو لمنظمة أو لفرد غير راغب أو غير قادر على القيام به.

أما ترتيب الأولويات والاحتياجات كأهداف أساسية لبرامج التنمية وإعلان التوزيع النهائي للأدوار والمسئوليات وبرمجتها الزمنية فينبغي أن يكون من خلال اجتماعات تضم القاعدة العريضة من أبناء المجتمع ولا تقتصر على القيادات المحلية.

وتعد مرحلة التخطيط أخطر وأدق مراحل بناء البرامج التنموية، فينبغي أن توفر كل الدقة والحرص في الخطة كي تأتي متزنة ومرنة وواقعية ومقبولة من المجتمع ومتوافقة مع آماله وإمكانياته.

4- مرحلة التنفيذ: تستهدف تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية التي تضمنتها وفقا لبرمجتها الزمنية ومسئوليات أدوارها الموزعة على أفراد وجهات مختلفة، ومن الطبيعي أن يتضمن ذلك المتابعة المستمرة لهذا لتنفيذ بما يكشف أولا بأول عن العقبات والمشاكل التي تواجه العمل ومن ثم يمكن السعي السريع أولا بأول لإزالتها تحقيقا لإنجاز الخطة وفقا لمعدلاتها المتوقعة.

ويراعى في هذه المرحلة الاستثارة المستمرة لمواطني القرية والحفاظ على استمرارية قوة الدفع المتولدة لديهم نتيجة للمراحل السابقة وخاصة فيما يتعلق بالتفاعل الوثيق بين المنظمات والجهات والأفراد الذين يتولون تنفيذ البرنامج والمشروعات التنموية، كما يجب أن تشمل هذه المرحلة اهتماما دائبا بتثبيت التغيير الإيجابي الذي يحدث في المجتمع رويدا رويدا أثناء تنفيذ المشروعات التنموية وخاصة فيما يتعلق بالميول والاتجاهات لدى أبناء المجتمع تجاه قضايا التغيير والمشاركة الشعبية في تحقيقه.

ويجب أن تتضمن هذه المرحلة أيضا إعلاما مستمرا بكافة خطوات التنفيذ وما يتم تحقيقه من إنجازات خطوة بخطوة، بما يشرك أهالي المجتمع في الرقابة الشعبية بفعالية ويجعلهم يحصون الأيام لاستكمال كل خطوة وفقا للخطط والبرامج الزمنية المعلن عنها، مما يضيف ضغطا اجتماعيا قويا على الأفراد والجهات المنوط بهم أدوار تنفيذية ي المشروعات.

ومرحلة التنفيذ غالبا ما تكون مجالا خصبا وثريا بفرص الكشف عن قيادات محلية جديدة تتصف بقدرات وإمكانيات ومهارات متميزة، وهي قيادات ينبغي الحفاظ عليها وتشجيعها لاستمرار عطائها القيادي خارج نطاق المشروع المحدود الذي ظهرت قدراتها خلاله، وهو ما يساعد على توسيع قاعدة القيادات الاجتماعية، أيضا بما يقلل من حدة التركيز القيادي المعروف في المجتمع.

5- مرحلة التقويم: وهي تستهدف قياس حجم ما تم إنجازه من أهداف موضوعة وفقا لخطة التنمية المحلية وبالتالي فهي واقعيا ليست مجرد مرحلة زمنية بل أنها يجب أن تكون مواكبة لكل مرحلة من المراحل الأربع السابقة، ومن خلالها يستطيع المجتمع المحلي أن يقيس ويقر سلامة الجهود والأساليب التي تم إتباعها في كل مرحلة، علاوة على اشتمال التقويم على القياس الأخير للنتائج النهائي لمرحلة التنفيذ بما يكشف عما تم تحقيقه بالفعل مقارنة بما كان مخطط له. ومن الواجب أن يشمل التقويم:

- التغيير الحادث خلال فترات تنفيذ المشروعات والبرامج التنموية ومتابعة هذا التغيير والتيقن من سلامة اتجاهه حسب المخطط له.
- قياس كفاءة الأجهزة والهيئات والأفراد الذي عُهد غليهم بأدوار تنفيذية محددة.

- قياس كفاءة الأساليب والوسائل التي تم إتباعها في التنفيذ.
- قياس مدى التكامل الذي تحقق فيما بين مشروعات وبرامج التنمية، والعطاء الإيجابي المتبادل فيما بينها بما يحقق التنمية المتكاملة وليس القطاعية أو الجزئية.
- قياس وتحليل علاقة التكلفة بالعائد الاقتصادي الاجتماعي خلال التنفيذ ومقارنته بما كان متوقعا بحسب دراسات الجدوى التي تم إعدادها في المرحلة التخطيطي.

ويجب إتباع المنهج العلمي في هذا التقويم بحيث يتم بموضوعية دون تحيز أو ذاتية، وتعلن نتائجه بوضوح وبساطة على أهالي القرية بما يكسب المواطنين الشعور بالثقة في مصداقية التقويم وسلامة نتائجه، وهو يساعد على بث الثقة في نفوسهم بأن ما تحقق هو نتيجة طبيعة لمشاركتهم الفعالة التي ترجمها الواقع إلى إنجازات إيجابية محددة ويثر فيهم روح التحدي للتغلب على السلبيات ونقاط الضعف التي أظهرها التقويم الموضوعي.

ومن المهم أن يُستفاد من نتائج التقويم الدوري والمرحلي في شكل تغذية مرتدة بإعادة النظر في البرامج والمشروعات عقب ظهور نتائج التقويم سواء من ناحية الأهداف أو الوسائل أو توزيع الأدوار والمسئوليات. إلى جانب ذلك، فإن للتقويم أهمية كبرى في التخطيط لبرامج ومشروعات جديدة في نفس المجتمع أو مجتمعات أخرى.

**خلاصة الفصل:**

التنمية الريفية المستدامة هي إدارة وحفظ الموارد الطبيعية واستغلال الموارد الاقتصادية والمؤسسية على نحو يحقق تحسين الظروف المعيشية للسكان الريفيين بحيث يكفل تلبية الاحتياجات الأساسية للأجيال الحالية والقادمة. وتتلخص أهدافها في الجانب اجتماعي من خلال إحداث تغيير اجتماعي يستهدف إشراك الريفيين في تحقيق التنمية ودفعهم إلى الاعتماد على أنفسهم بطريقة ديمقراطية، إضافة إلى القضاء على مختلف مظاهر البؤس و الاحتياج والعمل على تطوير التشغيل واستيعاب اليد العاملة والزيادة في الدخل بالاعتماد على الجهود الذاتية. والجانب اقتصادي من خلال التأكيد على أهمية الإنتاج الزراعي والعمل على توفير موارد ذاتية وتوفير الاعتمادات لمختلف المشروعات الريفية، وذلك عبر الرفع من الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتشجيع الادخار، وفي النهاية تحقيق التقدم الاقتصادي للمناطق الريفية وجعلها متكاملة اقتصاديا مع محيطها الحضري. وعليه للتنمية الريفية المستدامة أربعة أبعاد، أولها البعد الاقتصادي الإنتاجي، أي أنها تسعى إلى نمو اقتصادي قادر على الاستمرار والتطور، ثانيها البعد البشري، حيث تهتم بالتنمية البشرية، وثالثها البعد الاجتماعي، أي تحقيق العدالة الاجتماعية في الريف، ورابع هذه الأبعاد هو البعد البيئي، أي تنمية ريفية قادرة على الاستمرار بدون إحداث تدهور بيئي. هذا وبالرغم من الأهمية الكبرى للتنمية الريفية إلا أن هناك مجموعة من المعوقات تقف حجرة عثرة في سبيل نجاحها، بعض هذه المعوقات اجتماعي، وبعضها اقتصادي، والآخر سياسي.

# الفصل الثالث: مسار التنمية الريفية المستدامة في الجزائر للفترة 2000-2014

**تمهيد:**

تعد مسألة التنمية الريفية في الجزائر من الأوليات نظرا لكون أكثر من نصف بلدياتها ريفية[1]، وقد قامت الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال في إطار سعيها لتحقيق التنمية الريفية بطرح عدة برامج و سياسات للنهوض بالمناطق الريفية وتنميتها، غير أنها ركزت في البداية على تطوير تنمية الفلاحة متجاهلة ضرورة تنمية المناطق الريفية كحتمية لتنمية الفلاحة.

في هذه الفصل سنتطرق لأهم السياسات التي لها كان أثر على العالم الريفي، وهي السياسات الرز راعية في بداية السعي نحو تحقيق التنمية الشاملة انطلاقا من سياسة التسيير الذاتي ثم سياسة الثورة الزراعية، وما تلاها من إصلاحات للقطاع الزراعي تماشيا مع سياسة إعادة الهيكلة التي كانت سنوات الثمانينات، ثم السياسات الإصلاحية التي أملتها تحول النظام الاقتصادي في الجزائري نحو اقتصاد السوق سنوات التسعينات، وصولا إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يعد البداية الحقيقية لسياسات التنمية الريفية من خلال توسيعه للمجال الريفي، وإلى الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية وسياسة التجديد الريفي. وستكون مباحث الفصل كالآتي:

المبحث الأول: مسار التنمية الريفية في الجزائر قبل سنة 2000.

المبحث الثاني: مسار التنمية الريفية المستدامة في الجزائر للفترة 2000-2005.

المبحث الثالث: مسار التنمية الريفية المستدامة في الجزائر للفترة 2006-2014.

المبحث الرابع: تمويل التنمية الريفية المستدامة في الجزائر لفترة 2000-2014.

[1] تعتبر ريفية، كل بلدية يقل معدل التمدن فيها عن 50% والكثافة السكانية فيها أدنى من متوسط الكثافة في المنطقة التي توجد فيها (الشمال،الهضاب العليا، الجنوب)، ولتعيين بلدية باعتبارها بلدية ريفية داخلية يؤخذ في الحسبان فقط موقعها بالنسبة للتجمعات السكانية الكبرى. (متوسط الكثافة في منطقة الشمال 218نسمة/كلم$^2$، منطقة الجنوب 1.44نسمة/كلم$^2$، منطقة الهضاب العليا 33.18نسمة/كلم$^2$)

## المبحث الأول: مسار التنمية الريفية في الجزائر قبل سنة 2000

شهد القطاع الريفي بالجزائر عدة تغيرات منذ احتلال فرنسا للجزائر في سنة 1830 إلى غاية بداية الألفية الثالثة. فلقد أثر احتلال البلاد من طرف الفرنسيين على هيكل الملكية الفلاحية لصالح المعمرين وعلى حساب الفلاحين من الأهالي.

وبعد استقلال البلاد في سنة 1962 ورحيل المعمرين عن الأراضي الفلاحية، كان الريف الجزائري يعج بالمشاكل الاجتماعية والفقر والبؤس، لذا توجهت الدولة نحو هذا القطاع بسياسات تهدف إلى تحسين الجانب الاجتماعي كأولوية، وتم تنظيم تلك الأراضي الشاغرة في شكل مزارع فلاحية مسيرة ذاتيا. ثم تلا ذلك ظهور تجربة الثورة الزراعية في سنة 1971، كمحاولة لتغيير العالم الفلاحي والريفي وإعادة النظر في التوزيع غير المتساوي للأراضي الفلاحية ولمواجهة ضعف المردودية الفلاحية، وهو ما يسمح بإعادة الاعتبار للفلاح وبالتالي يضمن إحداث تغيير جذري في الريف الجزائري.

ونتيجة للمشاكل لعديدة التي واجهت الزراعة في الجزائر تم في سنة 1981 إعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام بحل تعاونيات الثورة الزراعية وإدماجها في المزارع المسيرة ذاتيا لتكون منها المزارع الفلاحية الاشتراكية ليضفي شكلا جديدا غير مألوف لسكان الريف، كما تم في سنة 1987 استحداث المزارع الفلاحية الجماعية والفردية، تلتها إصلاحات سنة 1988 و تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، وبرنامج التعديل الهيكلي (1995–1997) الذي شمل عدة قطاعات من بينها الفلاحة، كمحاولة لإعادة تنظيم القطاع الزراعي في الجزائر وتمكينه من الاضطلاع بدوره الأساسي المتمثل في توفير الغذاء للجزائريين بأسعار معقولة وكميات كافية.

ورغم محاولات الإصلاح هذه إلا أن القطاع الزراعي لم يستطع تحقيق الأهداف المنوطة به، كما بقي العالم الريفي يتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية.

### المطلب الأول: البناء الاقتصادي والاجتماعي للريف الجزائري قبل الاستقلال

#### أولا: فترة ما قبل الاحتلال الفرنسي:

منذ القديم كانت الجزائر تعتبر بلد زراعي، فقبل الاحتلال الفرنسي كانت نسبة السكان الحضريين لا تتجاوز 10% من مجموع السكان، أي أن أغلب السكان يقيمون في المناطق الريفية ومنه فإن هيكلة الاقتصاد تعتمد على الإنتاج الزراعي، وعناصر الإنتاج في الريف تمثلت في الأرض وأدوات خدمة الأرض، أما في الحضر فتمثلت عناصر الإنتاج في أدوات الصناعات التقليدية و ورشات عامة وبعض الأعمال الصناعية، وتعود ملكية الأرض لباي الجزائر، لكن سلطته على الأراضي الزراعية تتباين بين أراضي البايلك، وهي أجود أنواع الأراضي الزراعية وتتواجد حول المدن أو الحاميات العسكرية، وتستغل إما من طرف عمال مسخرون من طرف الباي أو من قبل القبائل المجاورة لها، أو من طرف الخماس.

وأراضي العزايل، وهي أراضي إما قام الباي بشرائها من القبائل أو صادرها. وأراضي القبائل (العرش) أو القرويين[1].

**ثانيا: فترة الاحتلال وقبل اندلاع ثورة التحرير:**

وقع الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، وكان استعمار إسكان وليس مجرد استعمار استغلال، ولهذا انتقل عدد كبير من الأوروبيين واستوطنوا الجزائر[2]. وأثر احتلال البلاد من طرف الفرنسيين على هيكل الملكية الفلاحية لصالح المعمرين وعلى حساب الفلاحين من الأهالي، فأول شيء قام به الاستعمار الفرنسي هو اغتصاب أحسن الأراضي خصوبة وموقعا، التي كان نظام استغلالها يتخذ شكل أراضي العرش، أو أراضي الأوقاف، أو أرضي البايلك، أو الملك، وقد استولى المعمرون على أجود الأراضي الزراعية في الجزائر ثم قامت الإدارة الاستعمارية بعد ذلك بإعادة توزيعها مجانا على أشخاص طبيعيين أو معنويين تم استقدامهم من أوروبا وكانوا يعرفون تاريخيا بالأقدام السوداء وكان هؤلاء هم الذين أصبحوا يشكلون من الزراعة الجزائرية قطاع المعمرين.

فقامت الإدارة الاستعمارية بسلب ونهب الأراضي الزراعية الجزائرية تحت شعار التنظيم القانوني للملكية الزراعية، وكان الغرض من هذا خلق زراعة رأسمالية استعمارية لتحطيم الهيكل الزراعي القائم، فعمل المعمرون على تطوير هذه الأراضي المستغلة من طرفهم أفقيا ورأسيا عن طريق استصلاح أراضي جديدة، وتوزيعها لفائدتهم من جهة أخرى، وعن طريق إعطاء إعانات مادية وبناء سدود لتطوير الزراعة من جهة أخرى، وعن طريق الحث على خلق نوع من التخصص الزراعي المحتكر للسوق الرأسمالية في فرنسا مثلا زراعة الكروم الذي كان يضمن لنفسه انخفاض التكاليف وارتفاع الإيرادات الزراعية بفعل الامتيازات التي كان يتمتع بها في احتكار السوق الفرنسية. بينما القطاع الجزائري الذي كان يسمى بقطاع المسلمين في تلك الفترة يواجه ضغط قطاع المعمرين الذين يتميز بكثرة ديونه اتجاه المؤسسات المالية وارتفاع تكاليف استغلاله لإنتاج المحاصيل الزراعية، مما أدى إلى بيع أجزاء من أرضه الزراعية الجيدة المتبقية إلى مزارع المعمرين المجاورة إلى المعمرين الجدد، فنتج عن هذا تفتيت في الملكية الزراعية، نتيجة قلة موارده المالية.

وفي هذه المرحلة من التاريخ عمد الاستعمار إلى خوصصة الأراضي حتى يسمح بانتقالها بين أفراد جزائريين ومعمرين وكان لقانون "كونسلت" الصادر سنة 1863 وقانون "وارنيي" الصادر سنة 1873 دورا كبيرا في خوصصة الأراضي الزراعية في الجزائر[3]، وتكونت بذلك نحو 22000 مزرعة كولونيالية

[1] A.DAOUDI, Op.Cit.

[2] حازم الببلاوي، **التنمية الزراعية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1967، ص140.

[3] إسماعيل شعباني، **خوصصة الأراضي الزراعية في الجزائر**، في: دفاتر مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية (CREAD)، العدد 49، الجزائر، 1999.

على مساحة تفوق 2.7 مليون هكتار، وطرد الجزائريون من أراضيهم الخصبة إلى الهضاب الجافة حيث الزراعة أكثر مشقة وأقل إيرادا، وكانت النتيجة أن فقدوا أكثر من 45% من أراضيهم وأصبحوا مشردين[1].

وهذا الوضع أدى إلى خلق هيكل زراعي جديد يتركب من قطاعات متناقصة ومتفاوتة في درجات تطور قواها الإنتاجية[2]:

- قطاع المعمرين الزراعي الذي يتميز بوحدات زراعية كبيرة تزيد عن 100 هكتار للاستغلالية الواحدة، ويطبق زراعة متخصصة هي أساسا الزراعة الصناعية كالكروم والخضر والحمضيات ومختلف أنواع الفواكه الأخرى، ويستعمل أدوات عمل عصرية مع العمل الأخير على أوسع نطاق ويمون بإنتاجية السوق في فرنسا خاصة.
- قطاع أغنياء الجزائريين الزراعي: هو أقل تطورا من قطاع المعمرين وهو ينتج في الغالب أنواع المزروعات الغذائية كالخضر والحبوب بقصد تسويقها داخل البلد، وهو يستعمل أسلوب إنتاجي رأسمالي، ويستعمل العمل الأجير أو يستعمل نظام المزارعة بالنصف أو المزرعة بالحصص، أو نظام الكراء.
- القطاع التقليدي الزراعي: مالكيه جزائريين، تعتمد زراعته على الري الطبيعي من الأمطار، يقع على أكثر الأراضي تعرضا للانجراف بسبب انحدار سطحها في المناطق الجبلية، ينتج الحبوب كمواد غذائية للاستهلاك الذاتي، يستخدم في الإ،تاج أدوات عمل ( الفأس، المنجل ) قديمة مع كثافة العمل العائلي وهي أراضي في مجموعها تمثل وحدات زراعية تقل عن 10 هكتارات في الشمال، و 3 هكتارات في الواحات، وهذا القطاع يرتكز فيه أكثر من 72% من السكان الزراعيين بأقل الأجور أو بأسوأ شروط العمل.

نظرا للوضعية التي كان عليها القطاع الزراعي والمجتمع الجزائري من فقر وسوء مستوى المعيشة تم إنشاء الشركات الأصلية للاحتياط ( SIP ) لتزويده بالمساعدات عام 1883 ثم شركات الزراعية للاحتياط ( SAP ) عام 1933 تم في نطاقها إنشاء قطاعات التطورات الريفية ( SAR ) سنة 1946. لقد تم تطبيق برنامج قسنطينة 1958 ولكنها إجراءات كانت فاشلة سياسيا واقتصاديا. لقد كان الاستعمار الفرنسي يرمي إلى خلق تشكيلة جديدة في الزراعة لتحقيق ثلاثة أغراض رئيسية:

- غرض سياسي: يتمثل في إدخال العنصر الأوروبي في أهم قطاع اقتصادي موجود بالبلد حتى يتم له كيان سياسي قوي.

[1] محمد السويدي، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص ص 121-123.
[2] حسن بهلول، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 33.

- غرض اقتصادي: لنقل الزراعة الجزائرية من زراعة استهلاكية إلى زراعة محولة للخارج لإشباع حاجات السوق الرأسمالية الفرنسية بالأساس.
- غرض اجتماعي لتفتيت العلاقات الاجتماعية القوية بين سكان البلد حتى تكون هناك ثلاث طبقات متصارعة تتمثل في طبقة المعمرين المحتكرين، وطبقة المالكين الجزائريين الأغنياء، وهي فئة تحالفت مع الطبقة الأولى ثم طبقة صغار الملاك الفقراء من الجزائريين.

ولقد نشأ عن هذه الأوضاع مجموعة من التأثيرات على سكان المناطق الريفية وهم من الجزائريين طبعا، حيث تجاوز معدل البطالة قبل اندلاع الثورة في أوساط الريفيين 90%، ومعدل الأمية يقارب 95% لدى الرجال و99% لدى النساء[1]. هذا فضلا عن الهجرة الخارجية والداخلية نحو المدن الصناعية بحثا عن العمل. أضف إلى ذلك ظروف السكن السيئة، حيث كان يبلغ عدد الأفراد في المسكن الواحد ما بين 5 و6 أفراد، وأحيانا يعيشون مع بعض الحيوانات تحت سقف واحد[2].

**ثالثا: فترة ما بعد اندلاع ثورة التحرير:**

خلفت ثورة التحرير أوضاعا اقتصادية واجتماعية على المجتمع الجزائري ككل وعلى سكان الريف خصوصا، يمكن إجمالها في[3]:

- تدمير 800 قرية وتدمير البنية التحتية للاقتصاد، وإحراق المكتبات والمستشفيات؛
- تقلص الغابات واحتراقها بسبب عمليات القصف التي طبقت في نطاق واسع أدت إلى تآكل التربة الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى ذلك ضلت مساحات من الأراضي بورا لا تزرع لمدة ثماني سنوات؛
- أتلاف كثير من مزارع الفواكه وغيرها من الأشجار، ونفوق أكثر من نصف ععدا رؤوس الماشية؛
- 300 ألف لاجئ جزائري للحدود الشرقية والغربية؛
- 731 ألف من سكان الريف هاجروا إلى المدن في الفترة 1954-1960، وقد أدى هذا إلى الإخلال بتوازن كان أصلا هشا بين المدينة والريف.

[1] محمد بومخلوف، **اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص160.
[2] محمد السويدي، مرجع سابق.
[3] خيري عزيز، **قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي: مصر والمغرب العربي**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983، ص ص146-147، نقلا عن: هاشمي الطيب، مرجع سابق، ص138.

## المطلب الثاني: سياسات التنمية الريفية في الفترة 1962-1980

### أولا: النظام الزراعي في الجزائر قبل وبعد الاستقلال

منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر عمد إلى توجيه ضربات للزراعة الجزائرية التي يشتغل بها أغلب سكان البلد وهم الريفيين، وكان هذا بقصد تحطيم العادات و التقاليد التي تشكل هوية المجتمع، وكذا تحويل الزراعة من نمط الإنتاج للاستهلاك الذاتي إلى الإنتاج للخارج بغية تلبية الاحتياجات الغذائية فرنسا.

ومن آثار الاستعمار الفرنسي على نظام الزراعة في الجزائر وبالتالي على هيكلة سكان المناطق الريفية، هو تقسيم النظام الزراعي إلى حديث وتقليدي، وتقليدي تعني النظام الزراعية المعمول به لدى الجزائريين، ومن خصائص الإنتاج التقليدي هو الطابع العائلي للاستغلال الزراعي، حيث يتم تجنيد كل أفارد العائلة للعمل في الحقل أو المزرعة، فالعمل هنا لا ينتج للسوق وإنما ينتج للاستهلاك الذاتي، ونجد في هذا الطابع العائلي على العموم أربعة أنواع للاستغلال الزراعي، ثلاثة منها هي[1]:

- الاستغلال المباشر: وهو نظام عمل يمثل أبسط أنواع استغلال الإنسان للأرض، فهذا الإنسان ذو حق على ملكية خاصة للأرض التي يتكفل بنفسه بخدمتها ويقدم فيها جميع عناصر الإنتاج وهو وحده المسئول والمستفيد من الأرباح المحققة أو المتحمل للخسائر المتولدة عن التسيير.
- الاستغلال العائلي المشاع: ويعتبر تطور للاستغلال المباشر الذي تتسع فيه مساحة الأرض بالتدريج، ويتضخم في نفس الاتجاه أيضا عدد أفراد العائلة وخاصة منهم القوى العاملة، وهذا النظام مبني على نظام العمل الجماعي والعيش المشترك تحت سقف بيت واحد، لأن كل فرد من العائلة يملك حق الإرث على الأرض ووسائل الإنتاج فيها، وليست مصلحة العمل المشترك وحدها التي توثق الرباط بين أصحاب حقوق الإرث، وإنما هناك اعتبار ثقافي آخر يجعل القسمة بينهم للملكية الزراعية أمر صعب الالتجاء إليه، هذا من الناحية الأخلاقية، أما من الناحية المادية الاقتصادية والاجتماعية، لأن قسمة الأرض في نظر هؤلاء الورثة علامة تمزيق للرابطة الأسرية ينتج عنها تحطيم التعاون الأخوي في العمل المشترك وتخفيض الإنتاج ومنه كذلك تخفيض مستوى معيشة الفرد.
- المزارعة: هي شكل آخر من أنواع الاستغلال الزراعي في الإنتاج التقليدي بالجزائر، وهي قائمة من جهة على المساهمة المشتركة من طرفين في الأرض والعمل والأدوات، ومن جهة أخرى توزيع الأرباح والخسائر، أي أنه نظام الاستغلال الذي يقوم فيه التعاون بين الملكية والعمل، وقد جرى العرف بالجزائر وخاصة في الاستغلاليات الزراعية الموزعة في الأقاليم الشمالية أن يكون نظام المزارعة نظام مناصفة، وفيه يساهم مالك الأرض في الإنتاج بأرضه

[1] حسن بهلول، مرجع سابق، ص ص25-32.

بينما تكون مساهمة الطرف الآخر بعمله، أما باقي وسائل الإنتاج الأخرى من أدوات فتكون مناصفة بينهما.

ونظام الاستغلال الزراعي الرابع هو الخماسة، وهو يختلف عن الأنظمة السابقة، حيث أن نستغل الأرض هنا هو شخص غير المالك، هو يملك فقط الجهد المبذول ليتحصل بعد ذلك على نصيب من المحصول لا يتعدى الخمس، فالحماس هو مزارع بالخمس، نظرا لأن المحصول يتركب من خمسة أجزاء هي جزء للأرض، وجزء للزرع، وجزء للحيوانات المستخدمة في الحرث، وجزء للأدوات، وجزء خامس للعامل[1].

وقد تبين من الإحصاء الزراعي 1951–1952 أن نظام الخماسة في الزراعة الجزائرية منتشر على الخصوص في القطاعات الزراعية الكبيرة، وخاصة تلك التي تزيد مساحتها عن 50 هكتار، وهي وحدات زراعية تقليدية متمركزة في الجنوب والمناطق السهبية، لهذا كان من الطبيعي القول أن نظام الخماسة كان أسوء نظام للاستغلال، وقد قامت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال بمحاربة ، وقد أصبح منذ سنة 1964 ممنوع التطبيق نظريا على الأقل، [2].

بالإضافة إلى الأنواع السابقة لطرق الاستغلال الزراعي، تبين أيضا أن الزراعة الجزائرية أنواع أخرى منها نظام الكراء، وهو عقد شفوي بين صاحب الأرض والمكتري لمدة محددة من الزمن تكون عادة سنتين على الأقل، وقد اهتم الفلاح التقليدي بنظام الكراء على اعتبارين أساسيين[3]:

- كون العلاقات النقدية صارت تتدخل بشكل متزايد في المعاملات اليومية للفرد لأنه أصبح في حاجة ماسة إلى النقود أكبر من حاجته لجزء من المحصول؛
- كون الفلاح الذي يقوم بكراء الأرض هو في العادة مالك صغير يريد ضم الأرض المكتراة لأرضه الخاصة ليكون عمله في مساحة زراعية اكبر بحيث يستطيع عن طريق ذلك إنتاج فائض من السلع للسوق.

**ثانيا: سياسة التسيير الذاتي:**

تجد مسالة السياسة الزراعية التي انتهجتها الجزائر غداة الاستقلال مبادئها وأساسياتها في برنامج طرابلس، حيث أقر برنامج طرابلس (جوان 1962) المعتمد من طرف مجلس الثورة تضحيات سكان الريف باعتبار أن سكان الريف هم من تحمل عبئ الثورة، طموحهم كان أعظم فيما يتعلق باستقلال الجزائر، والاعتراف لهؤلاء السكان بهذا الفضل يجب أن يكون ملموسا من خلال العمل على تلبية حاجاتهم المادية والثقافية بكيفية مباشرة وفي إطار خطط التنمية المرتقبة، كما أن تنمية الأرياف تعد عاملا ضروريا لاستقرار سكانه وعدم نزوحهم وهجرتهم. وقد تناول بيان المؤتمر مصطلح الإصلاح

[1] Samir AMINE, **L'économie du Maghreb**, tome1 et tome2, Edition de minuit, Paris, 1966, P126.

[2] عودة العيرج، **مسار التنمية الريفية في الجزائر 1962-2006: مثال ولاية تيبازة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص ص47-48

[3] المرجع نفسه، ص48.

الزراعي كمفهوم ينطوي على سياسة زراعية ينبغي أن تنتهجها الهيئة السياسية التي ستقود البلاد في مرحلة الاستقلال. وحسب برنامج طرابلس، فإن السياسة الزراعية تصب في اتجاه[1]:

- توحيد نظام الأراضي؛
- رفع حجم الإنتاج من خلال انتشار استعمال التقنيات الزراعية الحديثة؛
- تنويع الزراعات الغنية وإحلالها محل الزراعات الفقيرة؛
- إعادة تكوين قطعان المواشي وتنمية تربيتها بطريقة عقلانية.

كما السنوات الأولى للاستقلال شهدت خلال اقتصاديا وديمغرافيا خطيرين، إذ انخفض الناتج الوطني بحوالي الثلث، وذلك نتيجة للهجرة الجماعية المقصودة من الأوروبيين، وخصوصا من الفنيين والإطارات في مختلف القطاعات، من أجل ضرب الاقتصاد الوطني[2]. أمام هذا الوضع، واصل العمال، الذين كانوا يعملون لدى المعمرين، دون سابق تدريب أو تكوين تسيير المزارع في ظل غياب صاحب المزرعة، وهو ما يسمى بالتسيير الذاتي. ثم جاء دور الدولة بعد ذلك لتتدخل في سن مجموعة من القوانين والمراسيم التي جعلتها تتحكم في تسيير المزارع في إطار ما يعرف بالتسيير الذاتي.

إن اختيار التسيير الذاتي لم يكن عفويا، ولكنه مبني على معطيات تاريخية واجتماعية من خلال استجابته للسياسة الاشتراكية المزمع تطبيقها، ولهذا كان الإسراع إلى تبني مثل هذا الإصلاح الزراعي[3].

طبق نظام التسيير الذاتي مباشرة بعد رحيل المعمرين حتى لا تتوقف عملية الإنتاج وبالتالي أصبح التسيير الذاتي خاصية من خصائص الاتجاه التنظيمي للبناء الاقتصادي. وظهر أول مرسوم قانوني منظم لتطبيق نظام التسيير الذاتي في 22 مارس 1963 وكانت الأرضية الأولى لهذا المرسوم مستمدة من قرارات مؤتمر طرابلس الذي أعطى أهمية كبيرة للقطاع الزراعي حيث ركز على ثلاث أهداف رئيسية تتمثل في الآتي[4]:

- الإصلاح الزراعي.
- استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة.
- المحافظة على ثمرات الأراضي الزراعية.

---

[1] سعدون بوكابوس، **الاقتصاد الجزائري: محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012، ص75.

[2] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص127.

[3] Ahmed BENBITOUR, **L'expérience Algérienne de développement 1962-1992 leçon pour l'avenir,** Edition technique de l'entreprise, Paris, 1992, P10.

[4] محمد السويدي، مرجع سابق، ص 139.

مر التسيير الذاتي بثلاث مراحل هي[1]:

1- المرحلة الأولى: ( الأملاك الشاغرة ): ظهرت هذه المرحلة بعد ترك المعمرين لكل ما يملكون في فترة 1962 فوجدت أملاك بدون ملاك، وعلى إثرها بدأت عملية الاستيلاء الفردية والجماعية على المزارع من طرف المنظمات الوطنية المختلفة، وعلى إثر هذا أصدرت الدولة قرارات ومراسيم ونصوص داعية لحماية الأملاك الشاغرة كالمرسوم الصادر بتاريخ 24 أوت 1962، والقرار الصادر في أكتوبر 1962 الذي ينظم انتقال هذه الأملاك بين الأفراد والجماعات، ثم قرار آخر مضمونه تكوين لجان تسيير هذه الأملاك، ومع بداية 1963 كانت نسبة القطاع المسير ذاتيا يمثل نصف أملاك المعمرين.
2- المرحلة الثانية:" ( التأميم الجزئي من مارس إلى ماي 1963 ): تضمنت هذه المرحلة تأميم الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين المقدرة بحوالي 200000 هكتار الموافقة لـ 127 مزرعة مجهزة بالعتاد الفلاحي وبطرق حديثة، بالإضافة إلى أن هذه الأراضي صالحة للزراعة ( خصبة ومتخصصة في إنتاج المحاصيل التصديرية كالخمور والحمضيات وبدرجة أقل القمح).
3- المرحلة الثالثة: ( التأميم الكامل 12 أكتوبر 1964 ): تميزت هذه المرحلة باستعادة كامل الأراضي الزراعية التي قدرت بـ 2632000 هكتار مسيرة ذاتيا، وتعتبر من أحسن الأراضي الخصبة، وهي تقع بسهول متيجة، عنابة، وأعالي الشلف.

تم في إطار تطبيق سياسة التسيير الذاتي منذ النشأة سنة 1962، تم تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يتولى الإشراف على كل مدخلات ومخرجات التسيير الذاتي، وبذلك أصبحت الدولة تبعاً لهذه الإجراءات تمارس سلطة خارجية مباشرة على المزارع. وبتداءا من سنة 1967 اتخذت إجراءات من شأنها ضمان نوع من اللامركزية، حيث استبدل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بمديريات ولائية تختص في مجالات جغرافية ومهنية محددة، كما تم إنشاء تعاونيات مهمتها تنظيم عملية المحاسبة، وتكون تحت المراقبة المزدوجة للوزارة الوصية من جهة، والبنك الوطني الجزائري من جهة ثانية، كما أُنشئ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بفروعه الجهوية، ومهمته توفير الآلات والمعدات الفلاحية وإصلاحها، كما تم في هذه المرحلة تبسيط نظام التسويق من خلال إنشاء دواوين وطنية لهذا الغرض، وتم توحيد جهاز التمويل بتخصيص مصلحة لذلك على مستوى البنك الوطني الجزائري، هذا إضافة إلى إجراءات إصلاحية أخرى تمثلت في تخفيض نسبة الفوائد على القروض الموجهة للمزارع المسيرة ذاتيا، ورفع أسعار المنتجات لضمان العائد المالي لتلك المزارع، وغيرها من الإجراءات، إلا أن

[1] رحماني موسى، **محاولة تحليل التنظيم وتطور الإنتاج الفلاحي وآثارها على الحالة الغذائية بالجزائر 1962 - 1987**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992، ص 33.

ذلك لم يعد بالفائدة المرجوة منت تلك الإصلاحات مما دعا إلى ضرورة تبني مقاربة جديدة تمثلت في الثورة الزراعية[1].

**ثالثا: الثورة الزراعية:**

الثورة الزراعية اقتضتها الضرورة لعدم المساواة في توزيع الأراضي وضعف المردودية، وعدم مسايرة الأنظمة الزراعية للتنمية الاقتصادية، والثورة الزراعية فلسفة اقتصادية تعيد للفلاح كرامته ومشاركته في البناء والتشييد، واستعادة الحقوق المهضومة، إضافة إلى إحداث القطيعة مع نظام الخماسة.

جاءت الثورة الزراعية بناءا على ميثاق وقانون الثورة الزراعية الذي أعدت مشروعه وزارة الإصلاح الزراعي عام 1970، ووافق عليه مجلس الثورة والحكومة يوم 14 جويلية 1971، تم التوقيع على أمر تطبيقه في 8 نوفمبر 1971تحت رقم 71، وجاء في مقدمة الميثاق أن "الثورة الزراعية اقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الأراضي، ولا يخفى أن هذا هو السبب الرئيسي في انخفاض مستوى المعيشة للجماهير الريفية وعدم قدرتها على تحويل الأساليب الزراعية ومشاركتها في التنمية الاقتصادية لبلاد". وأد على ذلك ما جاء في الميثاق الوطني لعام 1976، حيث أقر أن "الثورة الزراعية تعمل في الأرياف على تحطيم الأسس المادية والمفاهيم العادية للمجتمع المتمثلة في استغلال الإنسان لأخيه الإنسان". فالثورة الزراعية بمفهومها الواسع ليس عملا يهدف إلى إصلاح من منظور ضيق بقدر ما هو تغيير عالم الأرياف والمساواة في الحقوق والواجبات وإعادة توزيع الدخل الوطني توزيعا عادلا. كانت الثورة الزراعية تهدف إلى إحداث تغييرات جذرية ي عالم الريف بخلقها نموذجا جديدا للتطور بين المدن والأرياف بكيفية منسجمة، وكذلك بناء علاقات اجتماعية في الوسط الريفي على قواعد جديدة[2]. فهدفت الثورة الزراعية إلى القضاء على التفاوت في الملكيات الزراعية والذي كان سائدا بشكل واضح، ولتعيد توزيع وسائل الإنتاج بشكل عادل، وذلك من أجل[3]:

- زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛
- زيادة التشغيل وتحسين مستوى اليد العاملة؛
- القضاء على علاقات الإنتاج القديمة.

يمكن تلخيص الأهداف العامة لنظام الثورة الزراعية في:

1- القضاء على التباين المجحف في توزيع الأراضي عند الاستقلال.
2- تطوير الزراعة بإدخال أساليب عصرية في القطاع.
3- تشكل الثورة الزراعية عاملا خصبا ومنعشا للصناعة الجزائرية وتكامل بين القطاعين.
4- رفع مستوى عالم الأرياف.

[1] فوزية غربي، مرجع سابق، ص ص129-130.
[2] سعدون بوكابوس، مرجع سابق، ص96.
[3] فوزية غربي، مرجع سابق، ص130

5- توسيع السوق المحلية.
6- توفير المناخ الاستثماري الفلاحي بما يتماشى والعصرنة والتطور.
7- حاجيات المواطنين.
8- تطوير شامل وتخطيط كل الأعمال الفلاحية.
9- إحداث هياكل لمساعدة القطاع الفلاحي كإنشاء بنوك فلاحية متخصصة لتمويل المشروعات وهيئات خاصة بالتسويق ( أسواق الفلاح ) مع إيجاد مصادر للتموين بالمادة الأولية وقطع الغيار.

تم صدور ميثاق الثورة الزراعية سنة 1971 من اجل ترقية حقيقية للفلاحة بفضل بنيان الاشتراكية في الأرياف، وارتكز نظام الثورة الزراعية على جملة من المبادئ يتمثل في الآتي:

- تحديد الملكية الفردية للأراضي على حسب الدخل الذي تمنحه؛
- منح الأراضي التي يقع تأميمها بعد القيام بعملية تحديد الملكية الى فلاحين دون أرض؛
- تجمع أولئك الفلاحين في تعاونيات الثورة الزراعية ؛
- مراقبة التموين و التسويق بفرض تعامل مع تعاونيات للتموين و التسويق؛
- إنشاء قرى اشتراكية تجمع مستفيدي الثورة الزراعية؛
- مبدأ الأرض لمن يخدمها؛
- إلغاء حق الملكية بالنسبة للملاكين الذين لا يعملون بصفة مباشرة والغائبين عن أملاكهم؛
- إلغاء كل أشكال الاستغلال التجاري للمياه؛
- تأمين حقوق الفلاحين من الأراضي؛
- توزيع الأراضي على الفلاحين الذين هم بدون أرض؛
- تولي الدولة مسؤولية حماية الفلاحين.

وفقا لميثاق الثورة الزراعية فقد حددت ثلاث طرق لاستغلال الأرض:

- التسيير الذاتي الذي يستمر كهيكل تسيير ينتظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد وعلى مستوى تقني ملائم؛
- التعاون في الزراعة، وهو نوع من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الدين يعيشون من خدمة الأرض؛
- الاستغلال الخاص، حيث أن الثورة الزراعة لا تقضي على الملكيات الخاصة لوسائل الإنتاج، وإنما تقضي على استغلال الإنسان للإنسان.

ومر تطبيق الثورة الزراعية بمراحل ثلاث هي[1]:

- المرحلة الأولى (جوان 1972): اهتمت هذه المرحلة بتأميم أملاك الدولة والبلدية أراضي العرش والوقف العمومي وإلحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية.
- المرحلة الثانية (انطلقت في جوان 1973): اهتمت بتحديد الملكيات الخاصة وتأميم الكبيرة منها لتوزيعها على المستفيدين الجدد.
- المرحلة الثالثة (نوفمبر 1975): واتجهت نحو المناطق السهبية لتحديد عدد رؤوس الماشية الذي لا يجب أن يتعدى 105 رؤوس للمربي الواحد أم الفائض فيؤمم ويوزع على المربين الصغار.

**المطلب الثالث: سياسات التنمية الريفية في الفترة 1981-1990**

جاءت السياسات الزراعية وآثارها على الريف في هذه الفترة في ظروف سياسية واقتصادية مغايرة تماما لتلك الظروف التي كانت سائدة قبل سنة 1979، فرحيل الرئيس هواري بومدين كان له الأثر لبالغ في مضمون مؤسسات الدولة الجزائرية، كما كان لرحيله عظيم الأثر في التنظيم الاقتصادي الوطني الذي كان سائدا قبل وفاته. وهذه الفترة تعد مرحلة حكم جديدة ذات توجه مغاير للفترة السابقة من حيث ضرورة إعادة النظر في أطر العملية التنموية بناءا على عملية تقييم للمرحلة السابقة وحصر الإيجابيات والسلبيات بهدف طرح بدائل تساعد على القيام بتنمية حقيقية.

**أولا: إعادة هيكلة القطاع الزراعي للفترة 1981-1987**

تهدف عملية إعادة الهيكلة في القطاع الزراعي إلى تنظيم الجهاز الإنتاجي للوحدات الإنتاجية، وميلها إلى الاختصاص في الإنتاج الزراعي الذي يلائم طبيعة نشاطها الزراعي وموقعها الجغرافي حتى تكون سهلة الاستغلال والتحكم فيها بشريا وفنيا، وجعلها وحدة إنتاجية ذات فعالية اقتصادية مستمرة.

حددت التعليمة الرئاسية رقم 14 الصادرة بتاريخ 17 / 3 / 1981 والمنشورة بتاريخ 15 أكتوبر 1981 مضمون وأهداف إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي وتمس المزارع المسيرة ذاتيا، وتعاونيات قدماء المجاهدين، إلا أنه عند التطبيق شملت أيضا تعاونيات الثورة الزراعية.

وتكمن الأهداف العملية في مزارع اشتراكية Domaines agricoles socialistes « DAS » ناجحة اقتصاديا وقابلة للتسيير، وتدعيمها إعادة هيكلة مالية بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR كما تهدف إلى توحيد أشكال الملكية على مستوى القطاع العام للحد من تعدد أنماط التسيير الاقتصادي للإنتاج الزراعي. وعند انعقاد مؤتمر الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين جانفي 1982 تقرر أن تقوم إعادة الهيكلة بدمج المزارع المسيرة ذاتيا وتعاونيات قدماء المجاهدين، وتعاونيات الثورة الزراعية في نظام

[1] Hamid TEMMAR, **Stratégie de développement indépendant : cas de l'Algérie**, Office des publications universitaires, Paris, 1987, P118.

إنتاجي موحد يشمل على 5000 مزرعة فلاحية .[1] وأرادت السلطة من خلال تشكيل هذه المزارع جمع كل الشروط التقنية والاقتصادية اللازمة للزيادة من فعالية الوحدات الإنتاجية، وتجسد ذلك من خلال تدعيم القطاع الفلاحي بكل الوسائل التي من شأنها العمل على تحسين وضعية القطاع، والتأكيد على مساهمة العمل البشري المتمثلة في تزويده بالتقنيين والمهندسين وما إلى ذلك من عملية تأطير المزارع.

ومن خلال تطبيق التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 17 مارس 1981 الترتيب بين الأهداف العامة لتطبيق عملية إعادة الهيكلة في التنظيم الجهاز الإنتاجي للقطاع العام حيث ترمي هذه الأهداف إلى:

-استقلالية التسيير للوحدات المسيرة ذاتيا وتعاونيات قدماء المجاهدين وتطهيره من السلبيات المسجلة؛

-إعادة التحديد العقاري لهذه الوحدات؛

-استصلاح الموارد الوطنية الزراعية وتهيئة الوسط الريفي.

ويكون تحقيق هذه الأهداف على مرحلتين:

- تتمثل الأولى بالشروع في إنجاز الدراسات التقنية والاقتصادية والمالية وتحضير الملفات التي تشمل مجمل المعلومات الأساسية الخاصة بهذه العملية.
- والمرحلة الثانية تتناول تنفيذ عملية إعادة الهيكلة الجديدة.

وبالرغم من الأهمية التي اكتسبتها المزارع الاشتراكية (DAS) إلا أن تجربتها كانت قصيرة وفاشلة نتيجة للعجز الكبير المحقق والذي يقدر بمليار إلى مليارين[2] سنويا، ولذا تكفلت الدولة بتغطيته لسنوات، ومع الضائقة المالية للبلد سنة 1986 نظرا لانخفاض إيراداتها من المحروقات، دفعت بالمسئولين إلى التفكير في إصلاح آخر يمكننا من التخلص من مشاكل وعراقيل هذا القطاع التي ظلت أعباءه المترتبة عن الخسائر تتحملها خزينة الدولة.

**ثانيا: الإصلاح الفلاحي لسنة 1987 وإنشاء المستثمرات الفلاحية:**

لقد شهد القطاع الفلاحي تغيرات هامة لصالح الفئات المحرومة بعد استرداد السيادة الوطنية وخضع هذا القطاع لإصلاحات جذرية في منتصف الثمانينات تمثلت هذه الإصلاحات في إعادة هيكلة المزارع الإشتراكية وتحويلها على شكل تعاونيات جماعية لرفع الإنتاج والتركيز على المنتوجات الإستراتيجية.

[1] زبيري رابح، **الإصلاحات في القطاع الزراعي وآثره على تطوره**، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص26.

[2] Bessaoud Omar**, Réforme agricole, nouvelle tentative à la crise de l'agriculture,** Dans **:** Revue monde en Développement, N° 67, De Boeck , Louvain-la-Neuve , Belgique, 1989, P 119.

لقد حدد القانون رقم 19/87 الصادر في 87/12/08 كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، هذا إلى جانب تحديده لحقوق وواجبات المنتجين كل هذا من أجل ضمان الإستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية الذي يسمح بتحقيق إنتاج معتبر يضمن تلبية الحاجيات الغذائية للسكان، وهذا من خلال تمكين المنتجين من القيام بمسؤولياتهم في استغلال الأراضي، باعتبار أن هذا القانون يضمن استقلالية فعلية للمستغلين ويربط الدخل بالإنتاجية[1].

وبموجب هذا القانون الجديد فالمستثمرة الفلاحية هي الآلية التي استحدثها المشرع من أجل استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة مستحدثا بذلك مصطلح "مستثمرة" بعد أن كانت تدعى سابقا بالاستغلالات أو التعاونيات[2]، فبموجب هذا القانون تم تحويل المزارع إلى مستثمرات فلاحية جماعية EAC واستغلالات فلاحية فردية EAI. والميزة الأساسية لهذه المستثمرات هي صغر حجمها. فقد نصت المادتان 6. 7 من قانون 19/87 على أن للمنتجين الفلاحين المعنيين بالإستغلالات الفلاحية الجماعية حق التمتع الدائم بمجموع الأراضي المكونة للإستغلالات الفلاحية الجماعية مع خضوعهم لضريبة تحدد من طرف قانون المالية.

**جدول رقم3-1: الاستغلالات الفلاحية الجماعية والفردية**

| السنوات | عدد الإستغلالات الفلاحية الجماعية | عدد الإستغلالات الفلاحية الفردية | المجموع |
|---|---|---|---|
| 1989 | 22000 | 5000 | 27000 |
| 1990 | 22356 | 5677 | 28033 |
| 1994 | 30334 | 5178 | 35512 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر. رقم 14، رقم15، رقم17.

وفي إطار هذا الإصلاح الجديد الذي عرفه القطاع الزراعي بالجزائر بلغ عدد الإستغلالات الفلاحية الجماعية والإستغلالات الفلاحية الفردية على التوالي 22000 و5000، وهذا في أواخر سنة 1989 إلى 22356 و 5677 في سنة 1990 ليصل العدد في نهاية سنة 1994 إلى 30334 و 5178.

يرمي توزيع المستثمرات الفلاحية إلى:

- العمل على رفع الإنتاج وخاصة المنتجات الإستراتيجية، ولقد أصبحت بعض المنتجات ذات أهمية إستراتيجية تلوح بها الدول الكبرى في الأزمات الدولية والإقليمية، مثل الحبوب التي تعتبر

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد50، الصادر بتاريخ 1987/12/08.
[2] بوصبيعات سوسن، **الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في الحقوق، جامعة منتوري بقسنطينة، 2006-2007، ص60.

سلاحا في يد الدول الكبرى تستعمله لإضعاف مفعول القرارات السياسية والاقتصادية للدول الضعيفة ) وإحداث ديناميكية وفعالية.

- القضاء على النظام القديم الذي يعتبر الفلاح أجيرا أو عاملا لدى أجهزة الدولة، والعمل لتحويله إلى فلاح بأتم معنى الكلمة، له مسؤولياته واسعة تتعدى الجانب الإنتاجي إلى التسيير والتسويق.
- الحيلولة دون استفحال الجهاز البيروقراطي كحاجز بين المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية والسلطة المركزية.
- إن العلاقة بين وزارة الفلاحة والمستثمرات الفلاحية علاقة تقتصر على التوجيه وضبط الأمور، وليست علاقة تدخل في التسيير والنشاط الفلاحي في إطار المحاور الإستراتيجية الكبرى.

لقد حدد القانون رقم 87 –19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 مفهوم الإصلاح الثاني بضبط كيفيات استغلال الأراضي العمومية، والذي يقضي بتقسيم المزارع الاشتراكية إلى مستثمرات فلاحية خاصة (EAI) وأخرى جماعية (EAC)، كما يحدد حقوق وواجبات المنتجين[1].

**المطلب الرابع: سياسات التنمية الريفية في الفترة 1990–1999**

منذ 22 فيفري 1989 لم تعد الجزائر ملزمة ايدولوجيا من الناحية الرسمية ببناء مجتمع اشتراكي من خلال إقامة نظام اقتصادي اشتراكي. حيث أن دستور 1989 سجل في مادته الأولى أن الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية وهي وحدة لا تتجزأ[2]. وهذا بخلاف المادة الأولى من دستور 1976 التي جاء فيها الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية، و هي وحدة لا تتجزأ. الدولة الجزائرية دولة اشتراكية[3]. وهذا معناه أن توجهات الدولة الجزائرية بإمكانها أن تتغير نحو توجهات أخرى قد تكون رأسمالية أو غير ذلك.

وفي المجال الفلاحي صنف القانون رقم 90–30 الصادر بتاريخ 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالأملاك الوطنية الأراضي الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية ضمن الأملاك الخاصة التابعة للدولة، ونص في مادته 105 أن استغلال هذه الأراضي يتم وفقا لأحكام القانون 87–19 الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 1987 المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية، وبذلك ألغى قانون التسيير الذاتي في الفلاحة (المادة 47)، ثم ألغى قانون الثورة الزراعية بمقتضى القانون رقم 90–25 المتعلق بالتوجيه العقاري[4].

عاشت الجزائر في فترة التسعينات مرحلة حرجة في تاريخها بسبب دخولها في أزمة سياسية حادة كان لها تأثير كبير على كل الجوانب، الاقتصادية والاجتماعية، وأدت إلى تخلى الدولة عن كل الإصلاحات التي كانت تنوي القيام بها، وعرفت الفلاحة الجزائرية ركودا وتخلفا رهيبا نتيجة غياب

---

[1] زويتر الطاهر، **إشكالية التشغيل في الزراعة: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 82.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور1989 المؤرخ في 23 فبراير سنة 1989**، (موقع رئاسة الجمهورية، www.El-moradia.dz) تاريخ الاطلاع: 2015/01/23.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور1976**، (موقع رئاسة الجمهورية، www.El-moradia.dz) تاريخ الاطلاع: 2015/01/23

[4] بوصبيعات سوسن، مرجع سابق، ص2.

إستراتيجية واضحة المعالم في تسيير الفلاحة ، كان لها أثر كبير على الريف الجزائري الذي تضرر كثيرا نتيجة الأوضاع السائدة أنداكن وشهدت الجزائر نزوحا ريفيا شديدا بسبب غياب الأمن من جهة وبسبب تدهور الأوضاع المعيشية جراء الفقر والتهميش من جهة ثانية، وبالتالي عودة ظاهرة النزوح الريفي والتركز الفوضوي على حواف المراكز الحضرية.

وما يمكن قوله عن هذه الفترة هي فترة خالية من السياسات الفلاحية وفترة للركود السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغياب تنمية ريفية كانت آثارها وخيمة على الفلاحة الجزائرية بصفة خاصة والريف الجزائري بصفة عامة.

**أولا: برنامج التكيف الهيكلي**

ظهر مفهوم التعديل الهيكلي مع انهيار المعسكر الشرقي وفشل النظام الاشتراكي في تحقيق التنمية للدول الاشتراكية، وهيمنة النظام الرأسمالي، إضافة إلى استفحال مشكلة المديونية الخارجية بالنسبة للدول النامية.

ترافق مصطلح الإصلاح الاقتصادي مع مصطلح التعديل الهيكلي، والإصلاح الاقتصادي هو التعديل في الاتجاه المرغوب، وفي عرف المؤسسات المالية الدولية هو عمل يتوجب القيام به إزاء ما يسمى بالصدمات الخارجية، أما المفهوم العام فيعني الإجراءات التي تتخذها الحكومة والتي تساعد على تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق، أما التكيف الهيكلي فهو تكيف مع الصدمات والتغيرات الداخلية والخارجية التي تعرفها البلدان النامية بهدف إزالة الاختلالات وتحقيق التنمية[1].

ويرتبط مفهوم التكيف الهيكلي أو الموائمة الهيكلية بحزمة السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل بصفة أساسية، وتتلخص هذه السياسات في ضرورة أن تقوم هذه الدول بتعويم اقتصاداتها من اجل إنقاذها من الغرق الكامل في بحر الاستدانة، ومساعدتها لتظهر على ساحة المعاملات الاقتصادية الدولية كشريك وإن غير متكافئ للعالم المتقدم. ولقد بدأ تطبيق برنامج التكيف الهيكلي في الجزائر منذ عام 1990 على غرار دول جنوب المتوسط بداية من مصر والمغرب سنة1985 ثم تونس سنة 1987، بهدف ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية، وتحرير المبادلات الزراعية بشكل تدريجي. ولعلى احد أهم نقاط برامج التكيف الهيكلي مسألة إلغاء الدعم على أهم المكونات الزراعية ومنتجاتها شاملة البذور والأسمدة وعلف الماشية والمعدات الزراعية، فأدى ذلك إلى ارتفاع كبير في التكلفة الزراعية[2]. كما يترافق تكييف الأسعار الداخلية مع الأسعار العالمية بإعادة صياغة نظام الحماية الزراعي عبر إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية التي استبدلت بتحرير المبادلات الزراعية ورفع كل القيود التي تعيق حرية التبادل الخارجي. وهنا تطرح مسالة حماية الزراعة المحلية في مواجهة الاستيراد، وإنتاج الحبوب هو الأكثر تعرضا للخطر، دون نسيان كل الزراعات البديلة للاستيراد التي كانت

[1] سعاد مهماتي، **تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم لاجتماعية، جامعة باتنة، 2009، ص22.

[2] حميد آيت عمارة، **الزراعة المتوسطية في علاقات الشمال والجنوب**، ترجمة: أديب نعمة، دار الفرابي، بيروت، 1993، ص ص129-131.

تسعى الدولة إلى تشجيعها كالسكر والنباتات الزيتية ومشتقات الحليب[1]. وفي هذا الشأن خاضت الجزائر مفاوضات شاقة مع البنك الولي وصندوق النقد الدولي ومن بعدهما منظمة التجارة العالمية في سبيل الحصول على حماية جيدة.

ويمكن إيجاز أهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية[2]:

- إعادة هيكلة العقار الفلاحي؛
- استرجاع الأراضي المؤممة من قبل أصحابها؛
- سياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية التي استمرت إلى غاية 1994؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية؛
- ضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة إلى الزراعات الإستراتيجية؛
- مواصلة دعم الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة إلى المواد الأساسية كالخبز والحليب؛
- العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية؛
- حرية التجارة الخارجية والأسواق؛
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخصخصتها تدريجيا وجزئيا.

كما اشرنا سابقا فقد مرت الجزائر في بداية التسعينات بوضع امني سيئ، إضافة إلى الوضع المالي المتدهور جراء انخفاض أسعار النفط والمديونية الخارجية المرتفعة، وكلها عوامل تعيق أية سياسة عن تحقيق أهدافها مهما كانت كفاءتها.

**ثانيا: استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز**

يعد حق الامتياز أداة للتوسيع الأفقي للإنتاج وذلك عن طريق استصلاح الأراضي الزراعية التابعة لأملاك الدولة، وهي إحدى الوسائل الهادفة إلى زيادة مرونة عرض المساحة الزراعية المستصلحة، وتوفير فرص الاستثمار لليد العاملة المؤهلة خاصة خريجي المعاهد الزراعية واستقطاب اليد العاملة الشابة الريفية، وبالتالي الحد الهجرة الريفية.

في سنة 1997 وضعت الدولة المرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 15ديسمبر1997 المحدد لكيفيات منح حق الامتياز لقطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في مساحات استصلاحية وكذلك أعبائها وشروطها والموجودة في المناطق الجبلية والسهبية والصحراوية، وجاء هدا المرسوم تحت عنوان "استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز" ويهدف إلى:

- تثبيت سكان الأرياف والحد من النزوح الريفي.؛
- استغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة فلاحيا عن طريق الامتياز؛
- لامركزية تخطيط التنمية الريفية؛

[1] حميد آيت عمارة، مرجع سابق، ص179.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية في عقد التسعينات**، القاهرة، 2000، ص36.

- الإشراك المسئول للسكان المحليين في تنمية أقاليمهم؛
- ادماج نشاطات التنمية ضمن مشروع استصلاح؛
- التكفل بالخصوصيات الطبيعية لكل منطقة؛
- التكامل بين جميع برامج تسيير الفضاءات الطبيعية ،حماية وتنمية الثرة الغابية، مكافحة الانجراف والتصحر واستغلال الأراضي في الجنوب.

الامتياز في مفهوم الأحكام القانونية هو تصرف تمنحه الدولة بموجبه ولمدة معينة، حق الانتفاع بأراضي متوفرة تابعة لأملاكها الوطنية الخاصة، لكل شخص طبيعي أو معنوي في إطار الاستصلاح في المناطق الصحراوية والجبلية والسهبية. أي أن الأراضي القابلة لأن تكون موضوع امتياز، يجب أن تكون من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة، ويجب أن تكون مضبوطة الحدود وفقا للبطاقة التعريفية المصادق عليها بقرار من الوزراء المكلفين بالفلاحة والري والمالية[1].

يلتزم صاحب الامتياز بإنجاز برنامج الاستصلاح في الآجال المرجعية الملحقة بدفتر الشروط ، ويتعين عليه أن يرخص بالعبور كل هيئة متخصصة تابعة للإدارة المحلية الفلاحية قصد التقويم الدوري لعمليات الاستصلاح. كما يلتزم صاحب الامتياز بتزويد الإدارة بكل المعلومات التي قد تطلبها منه قصد متابعة عمليات الاستصلاح، إضافة إلى توفير الأموال الضرورية لإنجاز عمليات الاستصلاح بصرف النظر عن عمليات الدعم والمساعدة التي تقدمها الدولة له. كما يتعين على صاحب الامتياز أن يتمثل التنظيم الساري المفعول فيما يتعلق بعمليات جلب المياه، وعلى الخصوص الحصول على رخصة الاستغلال التي تسلمها المصالح المختصة[2].

يمكن أن تساهم الدولة بالتكفل الكلي أو الجزئي من النفقات الضرورية للمنشآت الأساسية (طرق العبور. الكهرباء . جلب المياه ) إلى نهاية حدود الأراضي موضوع الامتياز.كما يمكن الدولة بناءا على طلب صاحب الامتياز انتداب خبراء فلاحيين لفترة معينة قصد تقديم المساعدة التقنية. إضافة إلى إمكانية تكفل الدولة بتكوين مستخدمي المستثمرة مهنيا. وتقدم الدولة كل التسهيلات والمساعدة الضرورية من أجل نجاح الاستصلاح. وتضع الدولة تحت تصرف صاحب الامتياز كل الوثائق الضرورية[3].

[1] المادة 2 والمادة3 من دفتر الشروط النموذجي المتعلق بمنح امتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة واقعة ضمن المساحات الاستصلاحية، واحتمال تحوله إلى تنازل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 83، الصادر بتاريخ 1997/12/17.

[2] المادة 4 من دفتر الشروط النموذجي المتعلق بمنح امتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة واقعة ضمن المساحات الاستصلاحية، واحتمال تحوله إلى تنازل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 83، الصادر بتاريخ 1997/12/17.

[3] المادة 5 من دفتر الشروط النموذجي المتعلق بمنح امتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة واقعة ضمن المساحات الاستصلاحية، واحتمال تحوله إلى تنازل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 83، الصادر بتاريخ 1997/12/17.

يلتزم صاحب الامتياز بأن يترك عند نهاية الامتياز أو فسخه القطعة الأرضية التي كانت موضوع امتياز لفائدته وكذلك كل البنايات والتجهيزات الأخرى في حالة صيانة جيدة، ويسلمها للدولة خالية من كل امتيازات أو رهون عقارية أو أي حقوق عينية أخرى[1].

وقصد التأطير الجيد وتسيير عمليات الاستصلاح عن طريق الامتياز أنشأت في 23 ديسمبر 1997 "العامة للامتيازات" والتي تتكفل كليا بتسيير هده العملية التي تتدرج في إطار تنمية المجالات الريفية القابلة للاستصلاح الفلاحي، دون المساس بالأراضي الفلاحية الجيدة أو المستثمرات التابعة للدولة أو الخواص.

لكن هذه العمليات وإن حملت العديد من الإيجابيات كتثبيت السكان وزيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، إلا أنها بقيت قليلة وعلى نطاق محدود (سفوح الجبال، الأراضي الهامشية) فيما بقي الريف الجزائري بمساحاته الشاسعة وعدد سكانه الكبير يعاني من الظروف الاقتصادية والاجتماعية القاهرة جراء اللاأمن والفقر والتهميش، مما استدعى توجيه سياسات تنموية هادفة نحو هده المجالات تكون مدبرة وذات أبعاد شاملة حتى يتسنى له أن يلعب دوره الكامل في التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق توازن بين الريف والمدينة والقضاء على الفوارق الجهوية.

**ثالثا: برامج ذات تأثير جزئي**

**1- مشروع التشغيل الريفي الأول:**

إن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية كبرنامج التكيف الهيكلي الذي ذكرناه سابقا، لها عواقب اقتصادية واجتماعية على الفئات الهشة من السكان خاصة سكان المناطق الريفية، ولهذه الاعتبارات قامت الحكومة الجزائرية ممثلة بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية (الإدارة العامة للغابات) سنة 1997 بالمبادرة بمشروع التشغيل الريفي، هذا البرنامج ذو التمويل الثنائي بين الجزائر والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من خلال قرض بقيمة 89 مليون دولار[2]، بهدف تعزيز فرص العمل والحد من الفقر في المناطق الريفية من خلال إنشاء وإعادة تأهيل البنى التحتية الزراعية وحماية البيئة. وقد تم تنفيذ مشروع التشغيل الريفي على مدى سبعة سنوات في المناطق الجبلية لشمال غرب الجزائر، حيث مس المشروع ستة ولايات وهي تلمسان، عين تموشنت، معسكر، سيدي بلعباس وغليزان، وهي منطقة فقيرة تتميز بارتفاع نسبة البطالة والدخل المنخفض، ويهدف المشروع إلى المساهمة المباشرة وغير المباشرة في خلق وظائف في المنطقة الريفية، لزيادة معدلات التشغيل والتخفيف من حدة الفقر بطريقة مستدامة، وكان المنتظر من المشروع خلق10.016.880 يوم عمل أي ما يعادل 41.737 منصب عمل مباشر[3]، من خلال إيجاد أصول

[1] المادة19 من دفتر الشروط النموذجي المتعلق بمنح امتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة واقعة ضمن المساحات الاستصلاحية، واحتمال تحوله إلى تنازل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 83، الصادر بتاريخ 1997/12/17.

[2] فروحات حدة، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة: حالة الجزائر**، في مجلة: مجلة الباحث، العدد7، جامعة ورقلة، 2009-2010، ص134.

[3] Direction générale des forêts, **les forestiers et les démarche de développement local**, Alger.

زراعية، ومن خلال إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة. كما يهدف المشروع أيضا إلى تنمية السكان المحرومين الذين يعيشون في مناطق جبلية وتحويلهم إلى مجتمع يتمتع بظروف اقتصادية اجتماعية أفضل وبطريقة مستدامة بالعمل على إيجاد عدد كبيرة من الوظائف. ويعد مشروع التشغيل الريفي مشروعا متعدد الأبعاد بإشراكه سكان الريف بطريقة مستدامة ومسئولة تستهدف أعدادا كبيرة من المستفيدين بإشراكهم في مختلف الأنشطة مثل مكافحة عوامل التعرية، خيارات عمليات التنمية الزراعية، الأنشطة الصغيرة المتعلقة بالمياه، النهوض بنشاطات المرأة، التنمية المؤسسية وكذلك المراقبة والتقييم. و سمح مشروع التشغيل الريفي الأول بخلق 40000 منصب شغل دائم و مس 20000 مستفيد.

وتغطي مكونات المشروع الجوانب التالية:

- تدابير مكافحة عوامل التآكل والتعرية والتي تشمل إعادة التحريج، وتحديد ضفاف الأنهار، وحفر وإنشاء هياكل التحكم في الفيضانات؛
- التنمية الزراعية وتشمل تحسينات الممتلكات، ومزارع الفاكهة، كروم العنب ومصدات الرياح والانفتاح على السكان المقيمين من خلال الانفتاح والتنمية وتعبيد الطرق الريفية؛
- تعبئة الموارد المائية من خلال بناء السدود بجانب التلال، وتطوير مصادر المياه ونقاط تجمعها؛
- الأنشطة التي تستهدف المرأة الريفية المحرومة (الأنشطة الزراعية والحرفية)؛
- تعزيز البنيات المؤسسية (برامج التدريب والدراسات والمعدات).

**2- المخطط الوطني للتشجير:**

المخطط الوطني للتشجير يعكس الانشغالات الغابية والبيئية للبلاد، وقد نوقش واعتمد من قبل مجلس الحكومة لـ 26 سبتمبر 1999، حيث تم مناقشته داخل القطاع وخارجه من أجل دمج أكبر قدر ممكن من الأبعاد البيئية والاجتماعية. هذا المخطط جاء في إطار توجيهات الحكومة فيما يخص تنمية الزراعة الجبلية، استصلاح الأراضي، مكافحة التصحر، وحماية وتثمين الموارد الطبيعية في إطار التنمية المستديمة. ويطمح من خلال هذا البرنامج إلى رفع معدل التشجير من 11% إلى 13%، حيث الهدف العام هو تشجير 1245900 هكتار[1]، على مدى 20 سنة بمعدل 60000 هكتار/السنة وخلق أكثر من 500 ألف منصب شغل. ويواصل هذا المخطط مسعى أهداف السد الأخضر ويؤكد على الانشغال الدائم

[1]Azzedine Med Toufik Arfa, Med El habib Benderradji , Djamel Alatou, **Analyse des bilans des incendies de forêt et leur impact économique en Algérie entre 1985 et 2006**, Dans : new medit, N°1, 2009, P50.

للحدّ من أخطار توحّل السدود، إضافة إلى بعث التشجير الصناعي والانتاجي[1]. ويسعى هذا المخطط لتحقيق ما يلي[2]:

- أهداف مادية: المخطط يهدف إلى تشجير 1.245.900 هكتار على مدى 20 سنة موزعة كما يلي:

- ✓ تشجير صناعي: 75000هكتار؛
- ✓ تشجير للإنتاج(أشجار مثمرة): 250000 هكتار؛
- ✓ تشجير وقائي: مكافحة التعرية المائية: 563330 هكتار، ومكافحة التصحر: 330330 هكتار؛
- ✓ السد الأخضر: 10200 هكتار.
- ✓ المساحات الخضراء: 15440 هكتار بمعدل 10هكتار/ البلدية.

- أهداف بيئية:

- ✓ زيادة معدل التشجير من 11% إلى 13%؛
- ✓ تحسين الوضعية المتعلقة بزحف الرمال؛
- ✓ تحسين نوعية الحياة وامتصاص الكربون؛
- ✓ حماية وتنمية الثروة الحيوانية والنباتية.

- أهداف اقتصادية:

- ✓ حماية الأراضي الجبلية على مدى 2.8 مليون هكتار؛
- ✓ حماية 3 مليون هكتار من أراضي السهوب؛
- ✓ مساهمات إضافية بـ 22 مليون وحدة علفية/ السنة؛
- ✓ حماية 30 سد مائي؛
- ✓ انتاج الخشب والفلين.

- أهداف اجتماعية: تتمثل في خلق 510000 منصب عمل بمعدل 25500 منصب/ السنة.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التهيئة العمرانية والبيئة، **مشروع تقرير حول السهوب الجزائرية- من أجل إستراتيجية تنمية متكاملة**، الدورة العدية العامة الثالثة والعشرون، ديسمبر2003، ص46.

[2] Direction Générale des Forêts, **Synthèse du Plan National de Reboisement**, 2013.

## المبحث الثاني: مسار التنمية الريفية المستدامة في الجزائر للفترة 2000-2005

بعد أن تجاوزت الجزائر المرحلة الحرجة التي عاشتها ولو جزئيا وفي ظل التحولات العميقة التي عرفتها بدخولها الاقتصاد الحر والرأسمالية وتأثيرات العولمة، وأمام التدهور الذي عرفته الفلاحة الجزائرية خلال عشرية التسعينات، وقصد النهوض بالقطاع الفلاحي وجهت سياسة جديدة تهدف إلى تطوير الفلاحة وجعلها قاعدة متينة في الاقتصاد الوطني فبادرت في سبتمبر 2000 بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي يعتبر مشروع طموح يندرج ضمن مسعى الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي وديناميكية العالم الريفي، ثم توسعت المخطط إلى الأبعاد الريفية بصدور عام 2002 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR، وتلت ذلك بداية انطلاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR، ثم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة PPDRI.

في هذا المبحث سيتم التطرق للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، كما نتناول المشروع الجواري للتنمية الريفية والمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، ثم مصادر تمويل مخططات التنمية الريفية.

### المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحيةPNDA

يترجم هذا المخطط نهاية مرحلة طويلة من السياسات الاشتراكية وبداية سياسة جديدة تعتمد على الخواص و الدعم بالأموال فقط مع ترك حرية النشاط الفلاحي والتسيير وبذلك فهي أول خطوة موجهة للقطاع الفلاحي في ظل سياسة ليبرالية تشمل خاصة المستثمرات والوحدات الإنتاجية.

**أولا: مفهوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهدافه**

1- التعريف: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة ذات كفاءة عصرية من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.

2- الأهداف: حسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية التي تبين إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وخطاب رئيس الجمهورية الموجه للولاة يوم 26 نوفمبر 2000 الذي تطرق فيه إلى أهم توجيهات السياسة الفلاحية الجديدة للبلاد، فقد حدد مجموعة من الأهداف للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الأجلين المتوسط والبعيد، وتتمثل أساسا في[1]:

- الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية؛
- إدماج القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني؛

[1] سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج**، مذكرة ماجستير غير منشورة في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006، ص8.

- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي؛
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن؛
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي؛
- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين؛
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى التموين، تصريف الإنتاج، وتكييف الإنتاج؛
- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي؛
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الإطار يرمي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل[1]:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع ( الحبوب، الحليب، البطاطا، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء)
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة للحبوب أو متروكة بورا وهي مهددة بالتدهور) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي، مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.
- إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يهدف إلى توسيع المساحة عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب. بالإضافة إلى هذا هناك البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى رفع نسبة التشجير من 11 إلى 14% في شمال البلاد.

ويمكن إجمال مهام المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في ثلاثة مهام رئيسية أولها تحسين وتحقيق الأمن الغذائي الذي يسمح للسكان من اقتناء كل ما يحتاجونه من مواد غذائية تتوفر فيها النوعية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وثانيها توفير الإنتاج الكاف لتغطية الاستهلاك الوطني بالإنتاج المحلي وذلك بتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل، وأسمدة، والاستخدام العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية لتحقيق التنمية الدائمة، وثالثها تحضير الفلاحة الجزائرية للاندماج في الاقتصاد الدولي في طريق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة[2].

---

[1] عياش خديجة، **سياسات التنمية الفلاحية في الجزائر: دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص84.

[2] دحو حسينة و حوحو سعاد، **آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**، في مجلة: مجلة العلوم الإنسانية، العدد23، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص324.

**ثانيا: محاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**

لتحقيق أهداف المخطط فقد وضع له محورين هما[1]:

1- المحور الأول: البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل عصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي، وتضم:

- برنامج تكييف أساليب الإنتاج؛
- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛
- برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي (التكييف، التحويل، التخزين، التسويق، ...)؛
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحي (من أجل تنويع وتحسين الخدمات للمنتجين وأيضا من أجل دمج الشباب المؤهل ولديه تكوين مرتبط بالنشاط الفلاحي).

2- المحور الثاني: البرامج الموجهة إلى المحافظة على المجالات الطبيعية وتنميتها وخلق مناصب الشغل، وتظم:

- البرنامج الوطني للتشجير؛
- برنامج التشغيل الريفي؛
- برنامج استصلاح الأراضي؛
- برنامج حماية وتنمية المناطق الاستبسية؛
- برنامج المحافظة وتنمية الواحات.

يعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بمثابة دفعة قوية للنهوض بقطاع الفلاحة في الجزائر، غير أنه مس المناطق الفلاحية فقط، خاصة ذات المؤهلات الطبيعية الكبيرة دون المجالات الريفية الأخرى التي بقيت مهمشة ويعاني سكانها عدم الاستقرار، حيث أصبحت مناطق طاردة للسكان بفعل الأوضاع المزرية التي يعيشونها وتردي مستوى المعيشة في ظل البطالة وغياب تجهيزات الحياة الضرورية رغم التواجد السكاني الكبير بها خاصة الفلاحين الصغار أصحاب القطع الفلاحية الصغيرة والفلاحين بدون أرض.

[1] سلطانة كتفي، مرجع سابق، ص8.

**المطلب الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفيةPNDAR**

في سنة 2002 أطلقت الدولة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) الذي يعد كتكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث مس المناطق المستفيدة من المخطط الفلاحي بنشاطات تنموية خاصة فيما يتعلق بالتجهيز (شق الطرقات، الإنارة الريفية، السكن ...)، وهذه النشاطات خصت بها المجالات المستفيدة من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

**أولا: تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية و أهدافه**

**1- تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:**

يمثل المخطط الوطني لتنمية الفلاحية والريفية مسعى يرمي إلى تأمين التوافق بين الاستغلالات الفلاحية وهي الوحدات الاقتصادية والقاعدية ولكنها كيانات ذات وظائف اجتماعية بيئوية مهم، وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الآخرين، مع احترام خصائص النظم البيئية والأوساط الريفية وخصوصيتها،

**2- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية**

جاء في القانون 08-16 الصادر بتاريخ 2008/8/10 بالجريدة الرسمية العدد46، المتضمن قانون التوجيه الفلاحي، أن المخطط الوطني لتنمية الفلاحية والريفية يهدف إلى تحديد إستراتيجية ووسائل التنمية الفلاحية وتخطيط النشاطات في الزمان والمكان.

وقد شُرع في تنفيذ المخطط بالتعاون مع السكان المعنيين لتحقيق الأهداف التالية:

- التخفيف من التمايز بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية المجاورة؛
- ترقية المجالات الريفية؛
- التشجيع على استقرار وتثبيت وعودة السكان الذي غادروا مناطقهم المعزولة التي تعرضت للتخريب وهجمات خلال الأزمة الأمنية.

**ثانيا: مجالات تدخل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، برامجه، ومحاوره**

**1- مجالات تدخل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية**

يتشكل المخطط الوطني لتنمية الفلاحية والريفية من برامج تتضمن على وجه الخصوص مجالات التدخل الآتية:

- تكييف أنظمة الإنتاج؛
- تكثيف الإنتاج الفلاحي؛
- تحسين الإنتاجية والإنتاج الفلاحيين؛
- تطوير أنشطة الفروع في المجال الفلاحي؛
- تثمين الإنتاج الفلاحي؛

- المحافظة على الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية وتطويرها؛
- استصلاح الأراضي؛
- التشجير وإعادة التشجير؛
- مكافحة التصحر؛
- تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية؛
- تنمية الفلاحة الجبلية؛
- تنمية الرعي والمراعي السهبية وشبه الصحراوية وتوسيعها.

**2- برامج المخطط الوطني لتنمية الفلاحية والريفية**

وقد شُرع في تطبيق المخطط الوطني لتنمية الفلاحية والريفية في إطار برامج متنوعة تتمحور أساسا في[1]:

- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي والرعوي؛
- مراقبة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو لخلق مداخيل جديدة (رد الاعتبار للمهن الريفية، خلق أنشطة اقتصادية جديدة)؛
- تحسين الحصول على الخدمات العمومية والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة؛
- القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة، بتوفير بدائل لتنمية اقتصادها وأنشطتها عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها، والتشجير المفيد اقتصاديا، وتهيئة المناطق الجبلية والممرات السهبية؛
- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الاستغلالات الفلاحية، وخاصة منها ذات الإحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد، والتي ما تزال تحتاج خلال فترة انتقالية إلى مساعدات الدولة ومرافقتها؛

**3- محاور المخطط الوطني لتنمية الفلاحية والريفية**

يرتكز المخطط الوطني لتنمية الفلاحية والريفية عمليا على محورين هما:

- التنمية الفلاحية، الغابية، والرعوية: بالإضافة إلى عمليات حماية واستصلاح التربة لحماية الموارد الطبيعية، يشمل هذا المحور أيضا مشاريع استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والتحسين العقاري، غرس الأشجار العلفية والمثمرة، تعبئة المصادر المائية، وخلق وحدات إنتاجية للتربية الصغيرة العائلية.

[1] سلطانة كتفي، مرجع سابق، ص171.

- التنمية الاجتماعية الاقتصادية: تهدف إلى تثبيت السكان بأماكنهم بخلق الظروف المواتية للاستقرار وبالتالي تقليص الهجرة نحو المراكز الحضرية وهذا بوضع بنى تحتية حيوية تتمثل أساسا في السكن الريفي، الإنارة الريفية، المدارس الابتدائية، والنقل،

اهنم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على غرار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالمناطق الفلاحية ذات الإمكانيات الفلاحية الكبيرة فقط، كما كان مجال تطبيق المخططين ضيق واختياري.

**المطلب الثالث: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية(PPDR) والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجةPPDRI:**

**أولا: تعريف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية**

انطلقت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة تحت مسمى المشروع الجواري للتنمية الريفية، وهو مشروع يعطي إمكانية التكفل باحتياجات وانشغالات السكان المستهدفين انطلاقا من تدعيم أنشطتهم الاقتصادية الأساسية (فلاحيه، غابية، رعوية) وتوسيعها إلى أنشطة أخرى قصد تحسين دخلهم ومنه تحسين ظروفهم المعيشية ثم تحول بعد ذلك إلى المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، وهو مشروع يعطي أبعادا أوسع للمشروع السابق، فبدل التركيز على الأنشطة الأساسية (فلاحيه، غابية، رعوية)، تمتد أبعاد هذا المشروع إلى كل القطاعات و النشاطات لتحيقي تنمية متكاملة.

ويقصد بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية التي يمكن أن تنجز على مستوى كل المناطق الريفية للبلاد، حيث ترجع المبادرة به إلى المجموعات الريفية المعنية في إطار مسعى مرافق للمجهودات التي تقوم بها الإدارة اللامركزية والذي يهدف إلى التحسين الدائم لمداخيلهم انطلاقا من ظروف معيشتهم. أي أن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية تسعى إلى خلق ظروف معيشية جيدة للسكان تسمح لهم بالاستقرار، وتحقق الأمن الغذائي من خلال برامج الأعمال والنشاطات والتجهيزات، هذه المشاريع الجوارية تكون منبثقة من مقترحات وتصورات الجماعات الريفية لتنمية أقاليمهم مع المساهمة الفردية و الجماعية في تصور وتنفيذ المشاريع. ولذلك فإن البرنامج الجواري للتنمية الريفية هو وسيلة لتدعيم قدرات التدخل المندمج على المستوى الإقليمي (البلدية والتجمع السكاني الريفي...).

وتشكل المشاريع الجوارية المندمجة للتنمية الريفية أداة تدخل مفضلة في المناطق الريفية، ولأنه مبني على أساس مسعى المشاركة فهو يساعد على الاندماج القاعدي لمختلف التدخلات والموارد المالية والميزانيات القطاعية والمحلية بالنظر للأهداف المتوخاة[1].

[1] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية ، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية : مرجع سابق ، ص 79-80 .

فوضع عدة برامج جوارية للتنمية الريفية جنبا إلى جنب يسمح بالتوصل في مجال التنمية الريفية إلى برمجة بالأهداف على مستوى إقليم معين (البلدية الريفية والدائرة أيضا وحتى الولاية ومنطقة التخطيط ).

هذا المشروع الجواري المندمج للتنمية الريفية مجدد في طريقة بناء المشاريع، وقد تم اختباره في الميدان منذ العام 2003، وهو يستجيب لطموحات السكان والسلطات المحلية ولكنه يحتاج دائما إلى بذل جهود التوعية والتكوين.

ويندرج المشروع الجواري للتنمية الريفية ضمن أساسيات سياسات الدولة في التنمية الريفية، ويستبق في صيغ طرحه خاصة في مجال تحميل المسؤولية للسكان وتآزر الجهود العمومية والخاصة، وفقا للامركزية وعدم التمركز وتطبيق قانوني البلدية والولاية بعد مراجعتهما.

**ثانيا: أهداف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية:**

تتضمن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية تجهيزات ونشاطات فلاحية وغير فلاحية فردية وجماعية تهدف كلها إلى تثبيت السكان عن طريق تجهيز المجالات الريفية وخلق ديناميكية اقتصادية بها تكون مبنية على النشاطات والأعمال التي يقترحها السكان الممثلين بجمعيات ريفية والتي تعمل على تنشيط المشاريع الجوارية والوساطة بين السكان والإدارة الممثلة بمديرة المصالح الفلاحية أو محافظة الغابات حتى تكون الشفافية في سير المشاريع لبلوغ الأهداف المسطرة، ويمكن إيجازها في:

1- إنعاش المناطق الريفية الأكثر حرمانا؛
2- الاستغلال الأمثل والتنمية الأفضل للموارد الطبيعية؛
3- الحفاظ على مختلف الممتلكات وتثمينها؛
4- ترقية المنشآت والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات الاستعمال الجماعي؛
5- تدعيم النشاطات الاقتصادية للمجموعات الريفية المعنية وترقية نشاطات جديدة.

**ثالثا: الميادين التي يشملها المشروع الجواري للتنمية الريفية:**

تتمثل الميادين التي يشملها المشروع الجواري للتنمية الريفية في[1]:

1- تحسين الأمن الغذائي للأسر؛
2- تعزيز وتدعيم النشاطات الاقتصادية الأساسية (الزراعية، الغابية، الرعوية على وجه خاص)؛
3- ترقية الحرف التقليدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوسط الريفي والمميزات الطبيعية الإيجابية وكذا الأملاك في هذا الوسط؛

[1] محافظة الغابات لولاية المسيلة، وثائق تعريفية بالمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة.

4- السير الدائم للموارد الطبيعية؛

5- يتضمن المشروع الجواري للتنمية الريفية إنجاز مشاريع ذات الاستعمال الجماعي (الطرق، الإنارة العمومية، التزويد بالماء الصالح للشرب، المنشآت التربوية، والصحية، ...) ممولة عن طريق موارد الدولة؛

6- إنجاز مشاريع ذات الاستعمال الفردي (الآبار، ورشات تخص الإنتاج، وحدات تربية الحيوانات، المؤسسات الصغيرة ففإنتاج وتأدية الخدمات) التي تدعم عن طريق الصناديق العمومية.

**رابعا: جديد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية:**

يستمد هذا المشروع طابعه الجديد في كونه:

1- أداة عملية تسمح بتدخل مختلف الفاعلين في التنمية الريفية بصفة منسجمة ومتكاملة (المجموعات الريفية، المنتجين المحليين، الإدارة اللامركزية) في الوسط الريفي وتجنيد مختلف الموارد والوسائل المتاحة؛

2- يقوم على مبادرة المجموعات الريفية المعنية التي تشارك بكل مراحل تخصيص وصياغة برنامج النشاطات، في تمويل المشاريع، وتنفيذها؛

3- العمل الجواري للإدارة الذي يرافق السكان في كل مراحل المشروع باتداءا من مرحلة المبادرة إلى صياغة المشروع وتنفيذه؛

4- نظام الإدارة الامركزية في اتخاذ القرارات ومصادقة المجموعات الريفية بنفسها على المشاريع ثم من طرف رئيس الدائرة والوالي والحصول على دعم الدولة؛

5- عدم تجاوز آجال تنفيذ النشاطات المقررة 12 شهرا؛

6- إدماج المرأة في تحديد النشاطات والتنمية الواجب القيام بها.

والمخطط التالي يبين كيفية إعداد مشروع جواري مندمج للتنمية الريفية :

الشكل رقم: 3-1: مراحل إعداد مشروع جواري مندمج للتنمية الريفية

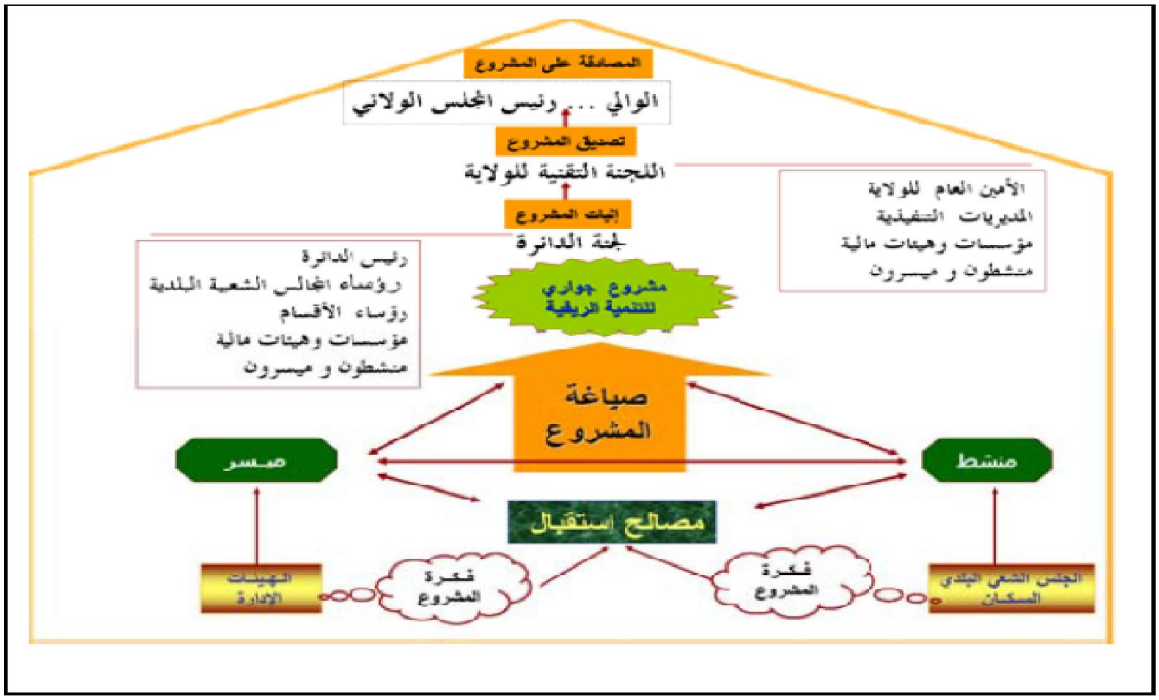


المصدر: الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، **التجديد الريفي**، أوت 2006، ص79

**خامسا: المبادئ الأساسية للمشروع الجواري:** يقوم المشروع الجواري على المبادئ الأساسية التالية[1]:

1- البناء التصاعدي للمشاريع الجوارية؛

2- تنظيم مشاركة السكان المعنيين وتقنينه؛

3- ترقية وظائف التنشيط والتسهيل والتنسيق ووضع الشبكة؛

4- مستويات التحكيم: الجماعة (اقتراح وقبول المشروع بعد صياغته)، الدوائر (تثبيت المشروع)؛

5- إدارات الولاية (اعتماد المشروع) ، الوالي (الموافقة على المشروع)؛

6- معالجة الإشكاليات المحلية (مكافحة التصحر، تطوير نشاطات متعددة، ترقية التراث والمهارات المحلية...)؛

7- إعطاء الأولوية للسكان في المناطق المعزولة؛

8- التكامل بين ديناميكية المشروع وديناميكية إقليمه؛

9- التآزر بين الاستثمارات الموجهة للاستعمال الجماعي وتلك الموجهة للاستعمال الفردي؛

10- الاندماج القاعدي لأجهزة إسناد التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

11- نظام المتابعة والتقييم ومراقبة الآثار.

[1] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، **التجديد الريفي**، أوت 2006، ص ص80-81.

**سادسا: المعنيين بهذا المشروع:** مجموعة من الأفراد والأسر التي تعيش في الوسط الريفي والتي ترغب في الرجوع إليه لممارسة نشاط اقتصادي.

**سابعا: أماكن تنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية:** يمكن تنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية في كل البلدية أو جزء منها. ويتم توزيع هده المشاريع الجوارية عبر كامل التراب الو طني وفق مؤشرات منها عامة تخص البلدية المعنية بالمشروع و منها خاصة بموقع المشروع، ويعتمد عليها في تحديد البلديات و المواقع المحتاجة للتنمية، وتتلخص هذه المؤشرات في:

أ- المؤشرات المعتمدة في تحديد البلدية المستفيدة: تقوم المصلحة المعنية بالمشروع (مديرية المصالح الفلاحية DSA أو محافظة الغابات) بجمع المميزات العامة للبلدية المعنية بالاستفادة من المشروع الجواري، مع الأحد بعين الاعتبار مميزات المشروع ذاته من أجل تشخيص سليم للإقليم ووضعه في محيطه مباشرة، والمؤشرات المعتمدة عليها هي:

- عدد السكان الإجماليين؛
- عدد السكان الريفيون؛
- النسبة السنوية لعدد السكان النازحين ؛
- نسبة التغطية بالكهرباء ؛
- نسبة الاستفادة من المياه الصالحة للشرب ؛
- نسبة التمدرس (ذكور، إناث)؛
- عدد الأطباء بالنسبة لألف ساكن؛
- التشغيل الحالي حسب القطاعات و حسب الجنس (الفلاحة، الصناعة، التجارة والخدمات)؛
- الدخل المتوسط لكل أسرة ؛
- نسبة البطالة؛
- المؤشر الريفي لتقسيم البلدية إلى مناطق ريفية و مناطق حضرية ؛
- نسبة الفقر في البلدية ؛
- الوضع الأمني بالبلدية ؛
- الإطار الإيكولوجي للبلدية.

ب-المؤشرات المعتمدة لتحديد موقع المشروع : لتحديد موقع معين من البلدية (مشتة ، دوار، قرية، تجمع سكاني...)، للاستفادة من المشروع الجواري يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات قصد تحديد المناطق الأولى بالاستفادة. و يمكن تلخيص هذه المؤشرات فيما يلي:

- المسافة بين الموقع و الطريق الرئيسي ؛

- المسافة بين أول تجمع سكني و طبيب، سوق، بنك؛
- عدد السكان في الموقع ؛
- عدد الأسر المعنية ؛
- عدد السكنات ؛
- التشغيل الحالي حسب القطاعات ؛
- نسبة التمدرس (ذكور، إناث)؛
- التجهيز خاصة الطرقات؛
- نسبة البطالة؛
- النشاط الإقتصادي المسيطر و الدخل السنوي المتوسط للأسر؛
- نسبة المساهمة بالنسبة للسكان في المشروع (في شكل نقود أو في شكل عمل).

يُلاحظ أن هذه المؤشرات التي تحدد مناطق الاستفادة من المشروع الجواري كثيرة وفيها بعض المؤشرات لا تُبرز واقع كل المجالات مثل مؤشر الفقر والدخل المتوسط لكل أسرة....، كل هذا ينقص من فعاليتها وبالتالي يؤثر على التحديد السليم للمجالات الريفية الأكثر تخلفا والتي هي بحاجة مشروع جواري وبحاجة إلى تنمية لجعلها منطلق لتحقيق التنمية المستدامة. فالمشاريع الجوارية تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الطبيعية لكل المجالات الريفية غير أن نجاحها مرتبط بتوزيعها الجيد عبر المجالات الريفية ومراعاة الجدول الزمني لانجازها حتى تضمن تلبية حاجيات السكان وفق تصوراتهم واقتراحاتهم، وحتى تكون فعالة وتشكل قاعدة متينة في الريف الجزائري لتحقيق تنمية ريفية مستدامة من منطلق تثبيت السكان واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة استغلالا عقلانيا يضمن تحقيق حاجيات سكان الأرياف مع مراعاة الجانب البيئي والتقليل الفوارق الجهوية بين الريف والمدينة.

**ثامنا: كيفية تمويل مشروع جواري للتنمية الريفية:** عن طريق مختلف الموارد العمومية (الميزانيات القطاعية، الميزانيات المحلية، الصناديق القطاعية للمساعدة والدعم) القروض البنكية منخفضة الفوائد، وعن طريق المساهمة الشخصية لأعضاء المجموعات الريفية.

وعليه يمر تنظيم مشروع جواري للتنمية الريفية بخمس مراحل أساسية كما يمثلها المخطط:

**شكل رقم3-2: مخطط تنظيم مشروع جواري للتنمية الريفية**

Source : Ministre Délégué chargé du Développement Rural, **Conception et mise en œuvre d'un projet de proximité de Développement Rural,** Alger, Juin 2004, P14.

**تاسعا: مبادرة وتحضير مشروع جواري للتنمية الريفية:**

الفاعلون المتدخلون في مشروع جواري للتنمية الريفية: هناك عدة فاعلين يتدخلون في مختلف مراحل نظام مشروع جواري للتنمية الريفية، ابتداءا من مرحلة المبادرة به إلى مرحلة وضعه حيز التنفيذ، وهم:

1- المصلحة التي تستلم مشروع جواري للتنمية الريفية: يعين الوالي في بلدية من بلديات ولايته مصلحة تستلم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، مع الأخذ بعين الاعتبار طابع المنطقة بالنسبة لموقع الشروع، وتتولى هذه المصلحة متابعة مشروع جواري للتنمية الريفية خلال كل مراحل تحضيره وإنجازه.
2- العون التقني الذي يسهل مشروع جواري للتنمية الريفية: يعين مسئول القسم الفلاحي أو مسئول المحافظة الغابية ضمن فريقه عونا تقنيا يمثل المجموعات الريفية في إطار نظام المشروع الجواري للتنمية الريفية، تكون مهمته متابعة مشروع جواري للتنمية الريفية في كل مراحله.
3- منشط مشروع جواري للتنمية الريفية: تختار المجموعة الريفية من بين أعضائها شخصا يتولى منشط للمشروع يتمثل دوره في إعلام المجموعة الريفية بمختلف المساعي الإدارية والتقنية الضرورية للوصول بالمشروع إلى نهايته.

4- خلية التنشيط الريفي: تشكل خلية التنشيط الريفي على مستوى كل دائرة باقتراح من طرف رئيس الدائرة وقرار من الوالي، ولكن قد قد يقرر رئيس الدائرة تشكيل خلية تنشيط ريفي على مستوى كل بلدية إذا كان حجم الدائرة كبير أو رهانات التنمية بها كبيرة. تجمع خلية التنشيط الريفي بداخلها:

- أعضاء منتخبين في المجلس الشعبي البلدي؛
- إطارات القطاعات التقنية للإدارة المعنية (محافظة الغابات، الأشغال العمومية، المصالح الفلاحية، ....)؛
- أشخاص من المجتمع المدني ذوي كفاءات
- حاملي المشروع؛
- ممثلي الجمعيات إن وجدت.

تمثل مهام خلية التنشيط الريفي في:

- جمع الأفكار حول المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المقترحة، وأيضا المعلومات الضرورية والمتعلقة بالإقليم المعني؛
- صياغة المشروع لطرحه أمام رئيس الدائرة؛
- متابعة جميع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على مستوى الدائرة أو البلدية وأيضا تفضيل وتنسيق وتعبئة الكفاءات التقنية الإدارية والمالية ومرافقة مختلف أطوار بداية التنفيذ وأخيرا المتابعة التقييمية للمشاريع الموافق عليها.

5- اللجنة التقنية للولاية للمصادقة على مشاريع التنمية الفلاحية والريفية: توضع بموجب مرسوم تنفيذي رقم 599 المؤرخ في 2000/07/08 لجنة تقنية للولاية ووسعت بموجب قرار رقم 353 المؤرخ في 2002/09/30 تتمثل مهمتها في دراسة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية والمصادقة عليها.

6- الهيئة المالية المتخصصة: تعين بموجب اتفاقية مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تودع لديها موارد صندوق التنمية الريفية واستصبلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وكذا الحسابات المفتوحة بالنسبة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

7- المنفذ للمشروع الجواري للتنمية الريفية: يتعلق الأمر إما بمديرية المصالح الفلاحية أو بمحافظة الغابات حسب الحالة، ويعين من طرف الوالي حسب طابع منطقة المشروع.

8- المنخرط في المشروع الجواري للتنمية الريفية: يعتبر المنخرط في مشروع جواري للتنمية الريفية عضوا في المجموعة الريفية، وهو فاعل المشروع ومستفيد من أعمال المشروع في نفس الوقت.

**شكل رقم 3-3: نظام المصادقة على مشروع جواري للتنمية الريفية**

Source : Ministre Délégué chargé du Développement Rural, **Conception et mise en œuvre d'un projet de proximité de Développement Rural,** Alger, Juin 2004, P63.

## المطلب الرابع: الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD

**أولا: بعث الإستراتيجية:** لقد تم بعث الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في سنة 2004، وذلك بعد تعيين الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية بداية 2004، وبعدما أصبحت وزارة الفلاحة والصيد البحري تدعى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، يعتمد تنفيذ هذه الإستراتيجية في المقام الأول في العمل على تطوير المقاربات المتعددة القطاعات نحو نظرة مندمجة للبرامج الموجهة لتنمية المناطق الريفية، من خلال أن تأخذ مكانها في الوسط الريفي مع إشراك أكبر للسكان المستفيدين وممثليهم في مختلف مراحل تعيين وتصور وتنفيذ ومتابعة هذه البرامج.

وجاء تعريف هذه الإستراتجية في وثائق الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية لسنة 2006 كالتالي: " تهدف إلى بناء قدرات تنسيق البرامج و الأعمال و تطبيق الشراكة بين الفاعلين والمؤسسات، من أجل إدخال التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي لتحقيق غاية التنمية البشرية في فضاءات واسعة ومتنوعة ذات كثافة بشرية ضعيفة تغلب عليها الأنشطة الفلاحية والغابية، بينما تكون المؤهلات الأخرى غير محددة ولا مثمنة بشكل كاف، في ظروف تسمح للسكان بالمشاركة واحترام التوازنات البيئية والبحث عن المردودية الاقتصادية بفضل عمل جواري متفتح و تجديد في نطاق إقليم محدد".

تم في مرحلة أولية تجريب هذه الإستراتيجية على مستوى 48 ولاية في الفترة 2003-2005، ثم عُرضت على مجلس الحكومة في صيغتها النهائية و أقرها في فيفري 2006. وتبقى الأداة الرئيسية لتطبيق الإستراتيجية هو المشروع الجواري المندمج للتنمية الريفية PPDRI.

**ثانيا: محاور الإستراتيجية:** وضعت لإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة أربعة محاور أساسية للتنفيذ :

- إقامة شراكة محلية واندماج متعدد القطاعات في الأقاليم؛
- دعم تنفيذ النشاطات الاقتصادية المبدعة؛
- تثمين متوازن وتسيير دائم لموارد وثروات الأقاليم؛
- الجمع بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق العمليات.

**ثالثا: أهداف الإستراتيجية:** توفر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في نهاية الأمر إطار وشروط إنعاش الأقاليم الريفية وتتوعد بالتحسن الجذري في صيغ تدخل السلطات العمومية فهي تسمح بما يلي[1]:

- مواجهة تطور الإقليم الريفي من منظور مستديم بتنظيم التعاضد بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتوفير الشروط السانحة للنجاعة الاقتصادية والاجتماعية والاستمرارية الإيكولوجية للنشاط التنموي ، عن طريق المحافظة على هذه البيئة؛
- إدراج في البداية هيئات تأطير وتمويل النشاطات الاقتصادية والتجهيزات العمومية؛
- مرافقة مشاريع التنمية الشاملة المبتكرة وفق سياق تصاعدي ومفتوح؛
- استخدام مقاربة إقليمية للتنمية الريفية تضع حدا للمقاربات المتماثلة والمركزية؛
- تأسيس التنمية الريفية المستدامة على العمل الجواري واللامركزي؛
- تشجيع الإبداع التنظيمي والمؤسساتي كعامل لترقية سكان الأرياف إلى مستوى فاعلين نشيطين ومسئولين عن تنمية محيطهم الإقليمي.

**المطلب الخامس: برامج ذات تأثير جزئي (مشروع التشغيل الريفي الثاني)**

بعد نجاح مشروع التشغيل الريفي الأول في تحقيق أهدافه على مستوى المناطق الجبلية لشمال غرب الجزائر، تم إطلاق مشروع التشغيل الريفي الثاني ليمس المناطق الجبلية لشمال غرب ووسط الجزائر، انطلق هذا المشروع نهاية عام 2003 على مساحة تقدر 1427200هكتار تقع في مناطق جبلية على مستوى 95 بلدية تقع في ستة ولايات (تيارت، تيسيمسيلت، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة)، واستهدف فئة سكانية تقدر ب1340206 نسمة، والهدف الأساسي لهذا المشروع هو إنشاء مناصب شغل دائمة وذلك في إطار مكافحة ظاهرة البطالة والنزوح الريفي[2]. كان هذا المشروع كما سابقه ذو تمويل ثنائي بين الحكومة الجزائرية البنك الدولي للإنشاء والتعمير من خلال قرض بقيمة 95 مليون دولار على مدى خمس سنوات انطلاقا من 2004 إلى 2009، حيث يستهلك القرض كما هو مبين في الجدول الموالي:

[1] العيرج عودة، مرجع سابق، ص64.

[2] عبد الصمد سعودي و صالح سراي، **إستراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول سياسات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011.

**جدول رقم3-2: استهلاك قرض مشروع التشغيل الريفي الثاني(الوحدة مليون دولار لسنة 2002)**

| | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| استهلاك السداسي الأول | 5.03 | 10.47 | 16.59 | 8.87 | 6.30 | |
| استهلاك السداسي الثاني | 5.03 | 10.48 | 16.60 | 8.87 | 6.31 | 0.45 |
| المجموع التصاعدي | 10.06 | 31.01 | 64.20 | 81.94 | 94.55 | 95 |

Source : BIRD, Document d'évaluation de projet en vue de l'octroi d'un prêt d'un montant de 95 millions de dollars a la république algérienne pour le deuxième projet d'emploi rural, 27 mars 2003, p2

كان الهدف المنتظر من المشروع خلق سبع مليون يوم شغل أي ما يعادل 36ألف منصب شغل مباشر على مدى خمس سنوات، وفي نهاية عام 2010، كان عدد ايام الشغل المحققة 3.954.269 وهو ما يعادل 16.476 منصب عمل، وعدد المستفيدين 25.737[1].

يسعى برنامـج التشغيل الريفي الثاني لتحقيق الأهداف التالية:

- خلق مناصب شغل في الوسط الريفي وزيادة الدخل للعائلات الريفية من خلال خلق نشاطات تتأقلم و الوسط الريفي؛
- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين من خلال زيادة فرص الوصول العادل إلى الموارد و الخدمات الأساسية (محاربة التهميش وخاصة في المناطق النائية)؛
- استقرار سكان الريف من اجل تنشيط المناطق الريفية ( المناطق الجبلية الهضاب العليا الجنوب)؛
- إنشاء إدارة محلية رشيدة لخدمة التنمية المحلية وحماية البيئة؛
- مكافحة الانجراف وتثبيت التربية.

**المطلب السادس: برامج دعم النمو**

تناول برامج وسياسات التنمية الريفية المستديمة للفترة 2000-2005، يستدعي التطرق لبرامج دعم النمو الاقتصادي التي تبنتها الجزائر سواء التي انطلقت في هذه الفترة أو غطت هذه الفترة، فقد كان من بين أهدافها النهوض بالمناطق الريفية لتكون جزءا في التنمية الشاملة.

**لأولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)**

ويهدف هذا البرنامج إلى الحد من الفقر وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الفضاء الوطني، وسمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ

[1] Direction générale des forêts, **PROJET EMPLOI RURAL 2**, (Site web : www.dgf.gov.dz) date du consultation : 12/5/2015.

أوجه في سنة 2003 حيث سجلت نسبة 7 %، وقد رافق ذلك جملة من الانجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى [1].

أعد هذا البرنامج وشرع في تنفيذه سنة 2001 ويغطي الفترة 2001-2004 ويهدف إلى إعادة إنعاش وتحريك الاستثمار العمومي وإعطائه دفعة أولى قوية من خلال غلافه المالي البالغ 525 مليار دج منها 114 موجهة للتنمية المحلية في صورة برامج قطاعية غير ممركزة ومخططات بلدية للتنمية ، حيث ركز على دفع وتحريك ودعم التنمية المحلية وتهيئة الإقليم وتحقيق التوازن الجهوي [2].

**ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):** يهدف هذا البرنامج إلى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى مساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل والأشغال العمومية والري والفلاحة والتنمية الريفية [3].

وقدر غلافه المالي 9000 مليار دج منها 1981 مليار دج مخصصة للولايات والبلديات في شكل برامج قطاعية غير ممركزة ومخططات بلدية للتنمية ، بما يعادل 22% من الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج [4].

**ثالثا: برنامج الاستدراك :** تقوده وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرر في لقاء الولاة مع الحكومة المنعقد في شهر جوان 2006 و يتوفر على غلاف مالي قدره 60 مليار دج، ذا بعد جواري يهدف إلى معالجة بعض الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتلبية الحاجات الأكثر إلحاحا والتي لم يتم التكفل بها من خلال البرامج التنموية السابقة والحالية.

**رابعا: برنامج تنمية مناطق الجنوب :** تبقى إشكالية التنمية لمناطق الجنوب مرتبطة ارتباطا وثيقا باحترام الأنظمة البيئية السهلية في الواحات والصحاري التي تميز هذه المناطق والحفاظ على مواردها النادرة، وفي ضوء مختلف مخططات التنمية والبرامج الخاصة، استفادت مناطق الجنوب مثلما استفادت المناطق الأخرى من البلاد من مجهود استثماري معتبر، حيث أنشئ صندوق خاص لتنمية مناطق الجنوب يدل على إرادة الدولة لانتهاج سياسة تهدف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأقاليم، وهو صندوق وطني جاء خصيصا لتنمية مناطق الجنوب وترقيتها ورفع معدلات التنمية المحلية بهذه الجهة

[1] كلمة السيد الطيب لوح ( وزير العمل و الضمان الاجتماعي) في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي ، جنيف أيام 30 ماي – 15 جوان 2007 ، نقلا عن الموقع الالكتروني : www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/.../au_100607_ar.doc . تاريخ الاطلاع: 2014/06/23.

2 شريفي أحمد، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، في مجلة: العلوم الانسانية ، مجلة علمية الكترونية محكمة ، السنة السادسة ، العدد 40 ، شتاء 2009، ص 128. (الموقع الالكتروني : www.ulum.nl). تاريخ الاطلاع: 2014/04/23.

[3] كلمة السيد الطيب لوح (وزير العمل و الضمان الاجتماعي) في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي ، مرجع السابق.

[4] شريفي أحمد، مرجع سابق، ص ص 128-129.

من الوطن لإحداث نوع من التوازن الجهوي بين مختلف مناطق البلاد [1]، وأنشئ الصندوق من خلال قانون المالية لسنة 1998 وحدد بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 200-242 المؤرخ في 16 أوت 2000.

و تجدر الإشارة إلى أنه سبق و أن إستفادت ولايات الجنوب و الهضاب العليا، في إطار البرنامج الخماسي لدعم النمو الذي تبلغ اعتماداته 4200 مليار دينار، بمبلغ إجمالي يقارب 1150 مليار دينار، في الوقت الذي آل فيه لبقية نواحي البلاد من الإعتمادات ما يربو عن 3000 مليار دينار[2].

**خامسا: برنامج تنمية الهضاب العليا** : تم الإعلان عن هذا البرنامج في سبتمبر 2005، بمخصص مالي قدره 620 مليار دينار موزعة على النحو التالي[3]:

- تحسين ظروف معيشة السكان باستثمار إجمالي قدره 288.5 مليار دينار، تمس كل من قطاع السكن، التربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي، الصحة، توصيل السكان بشبكات المياه والغاز والكهرباء، الشبيبة والرياضة، الثقافة، التشغيل والتضامن الوطني؛
- ترقية التنمية الاقتصادية باستثمار إجمالي يقدر قدره 233 مليار دينار، موجهة لتنمية الفلاحة والغابات وتهيئة الري الفلاحي، تنمية الهياكل القاعدية للنقل، تنمية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والسياحة؛
- تعزيز مصالح الدولة باستثمار إجمالي قدره 36.8 مليار دينار للمشاريع البلدية للتنمية، 11.3 مليار دينار لقطاع العدالة، 29 مليار دينار لانطلاق ورشة انجاز مدينة بوغزول الجديدة.

إن البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الهضاب العليا، شأنه شأن برنامج تنمية ولايات الجنوب، يأخذ في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذين الرَّبْعَيْن ويأتي ليعزز المساواة من حيث التنمية لصالح الساكنات المحلية.

والحاصل هو أن البرنامجين التكميليين اللذين اعتمدا لولايات الجنوب والهضاب العليا، يهدفان بمراعاة الكثافة السكانية، لا إلى تعزيز مساواة المواطنين من حيث الاستفادة من الجهود التنموية العمومية فحسب، بل و كذلك إلى إعداد مناطق فسيحة من التراب الوطني لكي تستقطب الاستثمار و تعزز القدرات الاقتصادية للبلاد لفائدة الأمة برمتها[4].

---

[1] علاوي عبد الفتاح، **دور صندوق الجنوب في تحويل التنمية المحلية**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع و آفاق، المركز الجامعي برج بوعريريج، يومي 14-15 أفريل 2008.

[2] البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا والجنوب، موقع رئاسة الجمهورية، www.el-mouradia.dz. تاريخ الاطلاع: 2014/06/23.

[3] بونقاب عادل، **سياسات التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2011، ص 88.

[4] البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا والجنوب، موقع رئاسة الجمهورية، www.el-mouradia.dz. تاريخ الاطلاع: 2014/06/23.

## المبحث الثالث: مسار التنمية الريفية المستدامة للفترة 2006-2014

شكل اجتماع الحكومة مع الولاة المنعقد سنة 2006 برئاسة رئيس الجمهورية، محطة هامة في مسار تقييم عمل الدولة والجماعات المحلية، وسمح الاجتماع بتعزيز إستراتيجية التنمية المحلية عبر إدماجها ضمن رؤية أشمل للتنمية المستدامة، وكان هذا التقييم يرمي إلى بلوغ هدف أساسي يتمثل في إخراج سياسة التنمية المحلية من دائرة نقائصها وتكييف ترتيباتها لخدمة آليات مناسبة أكثر وتتدرج ضمن مسار تشاركي، واعتماد مسعى التنفيذ الأمثل لبرنامج دعم النهوض بالريف أي الامتلاك على المستوى المحلي للمبادئ والأسس والمقاربات المنهجية والوسائل والأدوات، و المسائل المتعلقة بمجموع التدابير الداعمة لتنفيذ برنامج دعم النهوض بالريف، عبر كامل مراحل انجازه ، منذ المرحلة النموذجية إلى مرحلة الحصيلة، ومن ثم إلى مرحلة تعميم برنامج 2009-2013)[1] .

فبعد تبني الجزائر لعدة برامج وسياسات من شأنها تدعيم الأقاليم الريفية، ومن خلال تشخيص الوضعية التي يعيشها الوسط الريفي الجزائري ما بعد بعث إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، لزم الأمر بعث سياسة أخرى للتنمية الريفية ولدعم تجديد الأقاليم الريفية تمثلت في سياسة التجديد الريفي في 2006، و وضع برنامج لتنفيذها وهو برنامج دعم التجديد الريفي الذي تم بعثه في سنة 2007.
في هذا المبحث سيتم التطرق إلى السياسات التي تبنتها الحكومة الجزائرية للنهوض بالريف وهي سياسة التجديد الريفي، برنامج دعم التجديد الريفي، وبرنامج توطيد النمو.

### المطلب الأول: سياسة التجديد الريفي 2006

تعد هذه السياسة من أهم البرامج التنموية الداعمة للريف الجزائري، وترتكز هذه السياسة على الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة.

قامت سياسة التجديد الريفي بجعل التنمية الريفية وإعادة حيوية المناطق الريفية أهدافا ذات أولوية، مع اقتراح إجراءات أنسب تهدف إلى التكفل بإشكالية التنمية الريفية القائمة في الموارد الطبيعية المحدودة والهشة من جهة والضغط الاجتماعي المتزايد من جهة أخرى[2].

ولهذا تركز سياسة التجديد الريفي على الأمن الغذائي للأسر الريفية وإعادة التوازن البيئي وتحسين ظروف حياة سكان الريف، وذلك لكونها تعتبر محاور ذات أولوية في مجال التنمية الريفية.

---

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير حول حصيلة برامج التنمية المحلية، اجتماع الحكومة مع الولاة، الجزائر 25 جوان 2006، نقلا من موقع الوزارة : www.interieur.ger.dz .

[2] الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، مقابلة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة مع وكالة الأنباء الجزائرية بخصوص التنمية الريفية، يوم 17-09-2006 من الموقع الإلكتروني لبرنامج دعم التجديد الريفي:
http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar/REF%20ARTICLESALIRE.htm. تاريخ الاطلاع:2012/02/02

**أولا: الإطار العام لسياسة التجديد الريفي :** تستلهم سياسة التجديد الريفي أفكارها وبنيتها من ضرورة تحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة من خلال التوازن بين مختلف الأقاليم الريفية النشيطة والأقاليم ذات القدرات الفلاحية التنافسية، وتستمد هذه السياسة أسسها من[1] :

- متطلبات تهيئة الإقليم التي تشكل إحدى مكوناتها القوية؛
- إن سياسة التجديد الريفي ترمي إلى المساهمة في القضاء تدريجيا على أشكال الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية القائمة بالفعل، من خلال إقصاء فئة هامة في الريف من البرامج الوطنية المسطرة التي ظل سكانها بعيدين عنها؛
- إن إعادة اكتشاف الفضاءات الريفية وإعادة هيكلتها وتكوينها عن طريق تنمية مواردها الطبيعية والتراثية والدفاع عن القيم الثقافية والهوية التي أثمرتها تقاليدنا لا يمكن تصورها جميعا بدون التنمية المتوازنة التي تضمن مستقبل المناطق الريفية؛
- تطلع سكان الريف القوي والمتعطش إلى تحسين ظروف معيشتهم على مستوى أقاليمهم؛
- التضامن الوطني الذي يسمح للتنمية الوطنية من إرساء مستوى معيشة منصف للجماعات الريفية الهشة اجتماعيا؛
- فتح آفاق جديدة للعالم الريفي في إطار الاندماج في مسار العولمة ، من خلال ترقية الريف ليصبح مهيأ لمواكبة التوجه العالمي من خلال انضمام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والسعي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

ومن بين طموحات سياسة التجديد الريفي أيضا هو توفير شروط التنمية الريفية المستدامة التي لا يمكن تصورها إلا بقدر ما يتم من خلاله[2] :

- اعتبار الوسط الريفي كيانا جغرافيا وإقليميا خاصا وليس مجرد فضاء ملحق للمدينة أين تتحدد هويته بالنشاط الفلاحي وحده؛
- تحديد المفاهيم الأساسية التي تدعم سياسة التجديد الريفي؛
- تحديد الأهداف المنوطة للعالم الريفي والإستراتيجية التي تسمح بتحقيقها؛
- توفير إمكانية نجاح الورشات المفتوحة ، وفتح ورشات أخرى جديدة وتحرير الطاقات وذلك ضمن سياسة متماسكة.

تبدأ سياسة التجديد الريفي بتبني مفهوم "الأقاليم الريفية" وتكريس نظرة جديدة للعالم الريفي الذي يعتبر فضاء ذا معطيات خاصة، متنوعا، له ديناميكيته الخاصة به، ومزودا بمشروع مستقبلي، والانتقال من نظرة "الفضاء اللاحق للمدينة" إلى فكرة "الفضاء الخاص" هو لب التجديد الريفي بمعنى:

[1] العيرج عودة، مرجع سابق، ص ص83-84.
[2] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، مرجع سابق، ص ص25 – 26.

- تجديد مقاربات التنمية والأهداف المتوخاة (التخصص وتحويل تخصص الأقاليم، البحث عن تضافر القوى على مستوى الأقاليم، لامركزية القرار المتعلق بالتنمية الريفية، التنسيق الأفضل للتدخلات، اختيار أفضل للعمليات التي يتم القيام بها، نجاعة تخصيص الموارد المتاحة، وتحسين جاذبية الأقاليم الريفية وتنافسيتها)؛
- تجديد سياسات مرافقة سكان الريف؛
- تجديد طرق العمل وآليات التدخل لجمع المبادرات المحلية وتنسيقها ضمن مشروع متكامل يسمح باستغلال تضافر الجهود وضمان تكوين تعاضدي للموارد والوسائل المتاحة؛
- تجديد التأطير المؤسساتي للتنمية الريفية المتكاملة؛
- تجديد تعميق مسار اللامركزية وفك التمركز، والاندماج وتنسيق البرامج وإنشاء العلاقات التعاقدية والشراكة بين المؤسسات وفاعلي التنمية، وتوجيه الاستثمارات العمومية وتسهيل الاستثمارات الخاصة، وهيكلة التشاور ومشاركة السكان.

**ثانيا: سياسة التجديد الريفي والتطورات التي عرفها قطاع الفلاحة والوسط الريفي :**

تعمل سياسة التجديد الريفي على رسم حدود تنمية ريفية مندمجة، متوازنة ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية (الأقاليم الريفية الراكدة، الأقاليم الريفية العميقة، الأقاليم الفلاحية ذات القدرات التنافسية، والأقاليم الفلاحية المحاذية للفضاءات الحضرية)، بتحديد الشروط التي ينبغي توفيرها من أجل[1]:

- ترقية فلاحة قائمة على المؤسسة ، مسؤولة بيئيا ، وناجحة اقتصاديا ، قائمة على المستثمرات الفلاحية ذات القابلية الاقتصادية (حوالي 400.000 مستثمرة تتوفر على أكثر من مساحة 5 هكتارات من بين المليون مستثمرة فلاحية الموجودة في البلاد)، وعلى ضرورة اعتماد مقاربة شعب الإنتاج، من ناحية؛
- تنمية ريفية مندمجة بتنظيم تضافر الجهود الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى مختلف الأقاليم من أجل تحفيز التشغيل بتنويع الأنشطة الاقتصادية، وترقية تكافؤ الفرص، ومكافحة الهشاشة والتهميش والإقصاء والمساهمة بفعالية في سياسات تهيئة الأقاليم وتقليص التفاوت والاختلالات، من جهة أخرى.

[1] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، مرجع سابق، ص 33.

**ثالثا: الأهداف الرئيسية لسياسة التجديد الريفي :** تهدف سياسة التجديد الريفي إلى[1] :

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل، وإعادة الحياة للنسيج الاقتصادي وضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية؛
- تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل، بتحسين ظروف الحياة وشروط عمل سكان الريف وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان أمن التموين بالمواد الغذائية؛
- تطبيق نموذج تنموي للأقاليم الريفية ونظامها المنتج قصد تدعيم تنافسيتها من خلال:

✓ تشجيع تثمين الموارد المحلية؛
✓ تحفيز اقتصاد جواري بتنظيم تضافر الأنشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية؛
✓ استغلال الأقاليم بصفة عقلانية لتحقيق إنتاج ذي نوعية يتوفر على قيمة مضافة عالية؛
✓ تشجيع تنويع الأنشطة وتعدد الأنشطة لدى الأسر وتدعيم شبكة الخدمات في الوسط الريفي؛

- تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة وتعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي ضمن إطار تهيئة الإقليم والفضاء الريفي؛
- المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة من موارد طبيعية ورد الاعتبار للتراث الثقافي.

**رابعا: نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية**

برنامج " نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية" (SADDR)، الذي صمم تحت إشراف الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، هو نظام لتشخيص مستوى التنمية، ولإظهار إمكانيات منطقة، و تقييم آثار مختلف برامج أو مشاريع التنمية المنجزة، كما هو أداة متابعة، برمجة واستقبالية. ويقوم مفهوم هذا النظام على تقاطع عدة متغيرات اقتصادية اجتماعية وبيئية حسب البلدية والولاية والمنطقة الطبيعية ومنطقة التخطيط وعلى المستوى الوطني ليسمح ببناء مؤشر تركيبي (تنمية ريفية المستدامة). حيث تسمح هيكلة هذه المتغيرات و المعلومات الإحصائية والجغرافية القاعدية بالحصول على مؤشرات بسيطة عددها 24 و 9 مؤشرات خصوصية (الصحة، التربية، ظروف المعيشة، الاقتصاد الفلاحي، الاقتصاد خارج الفلاحي، حماية البيئة، مستوى تدهور الموارد الطبيعية) وكذا 3 مؤشرات مركبة (البشري والاجتماعي اقتصاد الريف، البيئة) التي تعلم عن حالة التنمية في كل بلدية وتسمح بوضع تصنيف للبلديات وفقا لكل دليل أو مؤشر. و الشكل الموالي يبين ذلك:

[1] طالبي رياض و القري عبد الرحمان، **إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

شكل رقم3-4: المؤشر التركيبي للتنمية الريفية

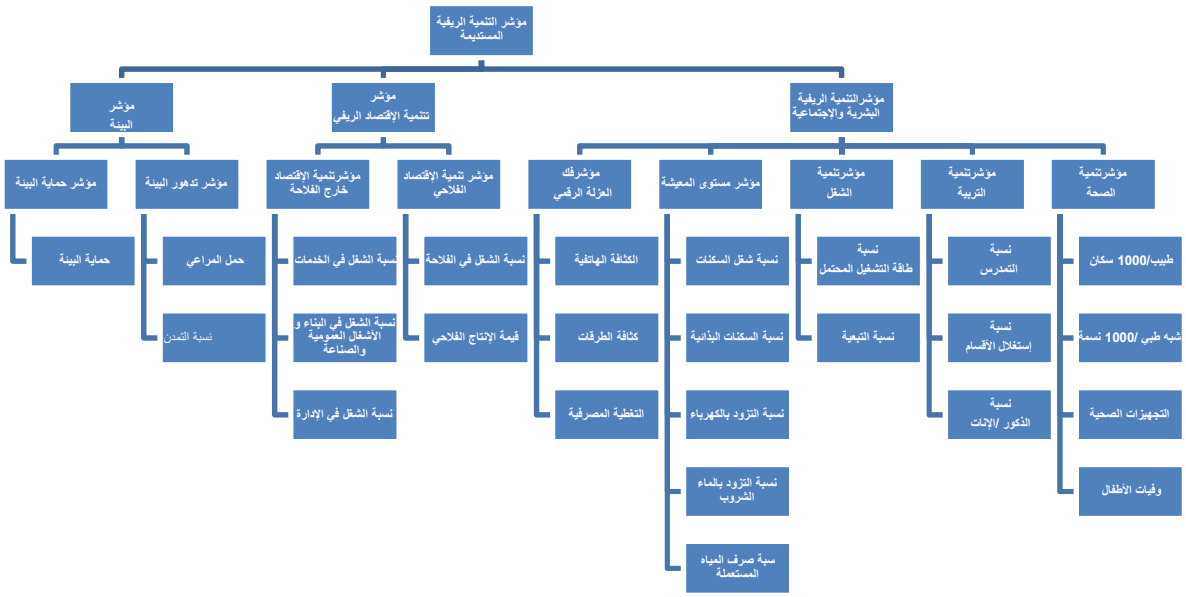


المصدر: الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، مرجع سابق، ص104

## المطلب الثاني: برنامج دعم التجديد الريفي (2007-2013):

يعد هذا البرنامج مرافق لسياسة التجديد الريفي، ولقد تم بعث هذا البرنامج استجابة لتنفيذ أهداف سياسة التجديد الريفي.

**أولا: البرنامج:** بحكم معرفة الواقع الميداني وذهنية الفاعلين المحليين التي تم تقديرها بعد فترة طويلة من التشخيص والتقييم تعاون عليها كل من السكان المعنيين والخبراء الوطنيين والأجانب والسلطات المحلية والوطنية، فإن سياسة التجديد الريفي قد تبنتها في ديسمبر 2006 ندوة الحكومة والولاة تحت رئاسة فخامة رئيس الجمهورية، فسياسة التجديد الريفي جاءت بناءا على تبني الحكومة الجزائرية لمفهوم جديد وهو مفهوم الأقاليم الريفية من خلال الإستراتيجية الجديدة لتهيئة الأقاليم[1]، ممّا سمح ببعث برنامج دعم التجديد الريفي لفترة 2007-2013 وبحكم أنها سياسة تشترك فيها أطراف فستصير مرجعا لكل من يهمه عالم الريف وتنميته[2]. والمخطط التالي يوضح المراحل التي أدت إلى سياسة التجديد الريفي وبعث برنامج الدعم للتجديد الريفي:

[1] Youcef BERKANE, Abdennoure MOUSSAOUI, **La politique de renouveau rural en Algérie : un essai d'évaluation**, Dans : Revue des sciences économiques de gestion et sciences commerciales, Université Mohammed BOUDIAF de M'sila, N°08/2012, P15

[2] الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، **الجزائر المتحركة**، من الموقع الإلكتروني لبرنامج دعم التجديد الريفي:
. http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar/REF%20ARTICLESALIRE.htm

الشكل رقم 3-5: مراحل بعث برنامج دعم التجديد الريفي

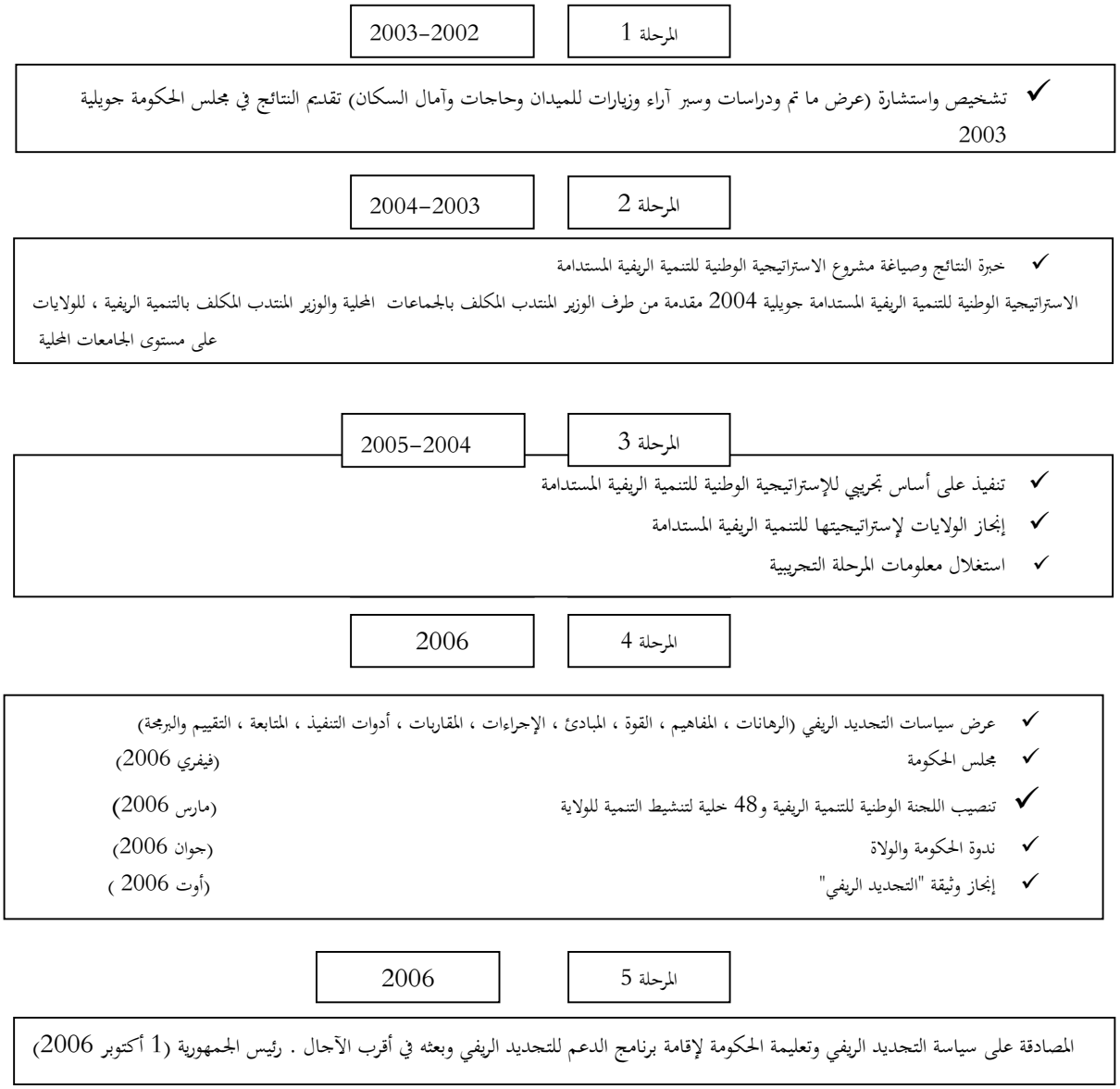


المصدر : الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية ، موقع برنامج دعم التجديد الريفي

إن تنفيذ سياسة التجديد الريفي تقتضي مرافقة في كل المستويات مما يجعلها تتضمن عدة نشاطات تتحرك معا والتي تشكل برنامج الدعم لهذه السياسة. ويحتوي هذا البرنامج على الإجراءات والأدوات المحددة في الوثائق الأخرى للسياسة والإستراتيجية.

ويعمل هذا البرنامج على منح الجواب لأهداف التجديد الريفي بإعطاء إطار وطرق لإعادة الحيوية المتزايدة للمناطق الريفية ، ويهدف في الأخير إلى تسهيل تمليك الفاعلين والشركاء المتعددين ديناميكية التنمية الريفية بحيث يصبحون متحملين للمسؤولية.

**ثانيا: أهدافه** : إنّ برنامج دعم التجديد الريفي يهدف إلى :

- مرافقة ودعم المنظمات المحلية (الجمعيات والاتحادات المهنية) والمؤسسات (العمومية، الخاصة والتعاونية)، ومنتخبي الجماعات الإقليمية بحيث تستطيع أن تندمج في ديناميكية التجديد الريفي وتحضر وتنجز نشاطات التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية؛
- مرافقة ودعم المصالح التقنية لمختلف الوزارات الشريكة والسلطات اللامركزية لترقية التنمية الريفية في الولاية بضمان دعم تقني ومنهجي من جهة، وبضمان التخطيط المزدهر والنامي الذي يفرضه تطبيق إستراتيجية التجديد الريفي من جهة أخرى.

ولتحقيق هذا الدعم، هناك جملة من المقاييس تسمح بجمع الأشخاص الذين بحكم مؤهلاتهم وخبراتهم ونوعية العلاقات التي تربطهم مع سكان الريف يكونون مؤهلين للقيام بوظائف المراقبة والتنشيط وتوجيه مختلف الشركاء. ولهذا ستنظم خلايا تنشيط ريفية على مستوى الدائرة وأخرى على مستوى الولاية تكون كلها مدعمة بمختصين تمنحهم إياها اللجان التقنية للدائرة والولاية المنصبة من طرف الوالي.

إن ضخامة عمل تجنيد الفاعلين الشركاء وكذا صعوبة المجالات التي يجب رعايتها تجعل الإجراء المقترح معقدا. وللاهتمام بهذين العنصرين، ينتظر عمل متطور بإحكام لتنفيذ سياسة التجديد الريفي في المناطق الريفية، ويتم توزيع سياسة دعم التجديد هذه على فترة تدرج تغطي سبع سنوات (2007-2013).

وتتشكل نقطة انطلاقة سياسة الدعم من المبادرات المحلية المجسدة في البرامج الجوارية المعروضة من طرف أصحاب المشاريع حسب الإجراءات المنصوص عليها ، وإن هذه المشاريع ترتبط بالبرامج الحاملة لأهداف :

- تحديث أو إعادة اعتبار لقرية أو قصر؛
- حماية وتثمين الموارد الطبيعية ( الغابات، السهوب، الواحات، الجبال والسواحل)؛
- حماية وتثمين الممتلكات الريفية المادية (المنتوجات المحلية، البنايات، حماية المواقع، المنتوجات التاريخية والثقافية، تثمين التظاهرات التقليدية)؛
- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي (السياحة الريفية، الصناعة التقليدية، المنتوجات المحلية، تثمين المواقع الثقافية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطاقات المتجددة، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال...).

وزيادة على ارتباط المشاريع بهذه الأهداف فإن على المشاريع الجوارية أن تزود مستويين من البرمجة الإقليمية . فالأول يتعلق بتشكيل برنامج التنمية الريفية المتكاملة للدائرة في حين يخص الثاني دمج هذه البرامج في برنامج التنمية الريفية المتكاملة للولاية عن طريق جمع لمختلف الدوائر.

**ثالثا: مخطط عمليات سياسة دعم التجديد الريفي:** إن سياسة الدعم هذه منظمة على ثلاث مراحل[1]:

- مرحلة الانطلاق؛
- مرحلة التقييم والجمع؛
- مرحلة التعميم الممتدة على 6 سنوات بدرجات متصاعدة.

تخص هذه المراحل الثلاث تحضير وتنفيذ المشاريع الجوارية والمستويات الجامعة (مخططات التنمية الريفية المتكاملة للدائرة، وللولاية) والتي تشكل سياسة الدعم للتجديد الريفي، وتهم مختلف الفاعلين المهيكلين في مستويات الشراكة الثلاث :

- المستوى المحلي مع أصحاب المشاريع (الأفراد، الأسر الريفية، المنتجين، المستثمرين الفلاحيين والمربين، الحرفيين والتجار، وصغار المقاولين... الخ )؛
- المستوى الوسيط مع هيئات المرافقة والدعم (خلية التنشيط للدائرة، اللجان التقنية للدوائر وللولايات)؛
- المستوى المركزي مع الوزارة المعنية مباشرة أو بصفة غير مباشرة (الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية فيما يتعلق بالآليات والمناهج، ووزير الداخلية فيما يخص الجماعات المحلية ووزير المالية فيما يتعلق بتخصيص الميزانية).

إن التوجيهات 19 التي تم اتخاذها في ندوة الحكومة والولاة في ديسمبر 2006، قد صنفت إلى مجموعتين من القرار تتعلق الأولى ببعث و تنفيذ سياسة الدعم للتجديد الريفي (1 إلى 7)، في حين تخص الثانية إجراءات المرافقة المتخذة من طرف الوزارات المعنية (من 8 إلى 19).

وترتبط النشاطات بواحدة أو أكثر من الأصناف الخمسة لإجراءات الدعم ( الآليات والإجراءات ، تنقل المعلومات ، الدعم المؤسساتي ، المتابعة والتمويل) . ولقد نظمت هذه الأخيرة بالنظر لإجراءات وضع ميزانيات التمويل.

[1] الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، **الجزائر المتحركة**، مرجع سابق.

## المطلب الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي ( 2009- 2013 )

السياسة الحالية للدعم الريفي تمثلت في سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي تم انتهاجها في شهر فيفري 2009، من خلال الخطاب المؤسس لرئيس الجمهورية في بسكرة، خلال الندوة الوطنية للتجديد الفلاحي والريفي.

### أولا: أهداف ورؤية سياسة التجديد الفلاحي والريفي :

سياسة التجديد الفلاحي والريفي هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني ، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي و تؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، بتأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية [1].

### ثالثا: الركائز الثلاثة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي :

تتمحور السياسة حول ثلاث ركائز متكاملة : التجديد الريفي والتجديد الفلاحي وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية وإطار تحفيزي .

#### 1- الركيزة الأولى : التجديد الريفي

يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية ، فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون، فالريف هو مرادف للمستقبل وقدرات للاكتساب والتثمين[2].

بالتأكيد على اللامركزية وتحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي وعلى التنمية الريفية التساهمية، تقع ركيزة التجديد الريفي في إطار إصلاح الدولة ودمقرطة المجتمع والحكم الراشد للأقاليم الريفية ونظام اللامركزية المعمول به في البلاد، فهو يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل واستقرار السكان، كل هذا ضمن الخطوط الرئيسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم (م.و.ت.إ ق.2025).

[1] طالبي رياض و القري عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 7 .
[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق** ، مرجع سابق ، ص ص6-7

يستهدف التجديد الريفي، الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه، كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر (الجبال، السهوب، الصحراء).

يشرك التجديد العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض إلخ...)، وبالرغم من أن الفلاحة تبقى عنصر إحدى المكونات للنشاط الاقتصادي للمناطق الريفية، يوسع التجديد الريفي مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي ( الحرف، الماء الصالح للشرب، الطاقة الكهربائية، تثمين الموروث الثقافي ...).

وفي الأخير يسهر عبر النشاطات التي يدعمها ، على ترجمة مفهوم التسيير الدائم للموارد الطبيعية والتكفل بالأعمال التالية في الميدان من الفاعلين المحليين : حماية الأحواض المنحدرة، تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الأراضي.

**2- الركيزة الثانية : التجديد الفلاحي**

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع" لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طوال سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك ، إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي.

حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الإستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية : الحبوب والبقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء و البيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل.

ثم أضيف أيضا عاملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي :

الأول نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين استقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك والثاني يتعلق بعصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية ، كما يندرج هذين العملين في الإطار التحفيزي الذي يرافق إجمالا البرامج الثلاثة للتجديد.

**3- الركيزة الثالثة : برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية**

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين القيام بها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، إن برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية هذا، الذي من المنتظر أن يكون له حجم كبير، يهدف إلى:

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

**رابعا: الإطار التحفيزي**

تكملة للركائز الثلاث، يشتمل الإطار التحفيزي على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة، في قيادة دورها الريادي، هذه الأدوات هي أساسا [1]:

1- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره ، حسب الحاجيات المتلقاة؛
2- ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي؛
3- تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛
4- مختلف الميكانيزمات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين؛
5- تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق**، مرجع سابق ، ص 8 .

**المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو (2010-2014)**

يعتبر هذا البرنامج امتدادا للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) في جميع المجالات التنموية، في حين يركز بشكل أكبر على قطاع السكن الذي سيسجل مراجعة لكيفية الإعانات الخاصة بالحصول على الملكية، فيما يضم البرنامج السكني الجديد مليون و200 ألف وحدة سكنية، بالإضافة إلى سلسلة من المشاريع في قطاع الطرقات والنقل، المياه، الصحة والشغل ومنشآت قاعدية أخرى ذات علاقة مباشرة بتحسين ظروف معيشة المواطنين[1].

وإن شدد البرنامج على مواصلة إنجاز السكن الحضري الإيجاري الموجه لذوي المداخيل الضعيفة وتشجيع الترقية العقارية في شكل بيع بالإيجار والتساهمي، فإن البرنامج يؤكد ضرورة الزيادة في إنجاز السكنات الريفية، على اعتبار أهميته في مرافقة التنمية الريفية، وكذا الإستراتيجية الوطنية لتنمية الهضاب العليا وجنوب البلاد.

وقد استفاد قطاع الفلاحة في إطار البرنامج الخماسي من غلاف مالي قدره 13،5 مليار دولار، بهدف تحديث التقنيات والوسائل التي يعتمد عليها هذا القطاع الهام، إلى جانب خفض أسعار المحاصيل، وزرع 360 ألف هكتار من الغابات، و70 ألف هكتار من المناطق الرعوية، إلى جانب مليون هكتار من الزيتون.

فمن خلال المخطط الخماسي 2010-2014 حددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في إطار برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، أسس وتدابير من شأنها ترسيخ بعض النشاطات الفلاحية من خلال تكاتف جميع الفاعلين في المجال لتعزيز التماسك الاجتماعي الذي يمثل أحد أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن الوطني. ومن الأهداف التي ترمي لها هذه السياسة تعزيز الاستشارة والتشاور مع كل الفاعلين في المجال الفلاحي والزراعات الصناعية، مما يؤدي إلى حماية وتثمين الموارد الطبيعية، وإيلاء العناية الخاصة للاستعمال العقلاني للمياه باستخدام تقنيات الري التقني، كما تواصل هذه السياسة جهود التوجيه العقاري والفلاحي بمنح استغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة عن طريق الامتياز بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل. وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر سنة 2008 والذي يحدد المعالم والإطار العام للفلاحة الوطنية بهدف تمكينها من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

تطبق في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي والمخطط الخماسي 2010-2014، عدة برامج تنموية حسب كل قسم والتي من أهمها زراعة الحبوب، البذور والشتلات والسقي كما يلي:

[1] بخوش نسيم، **التنمية الاجتماعية وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي: دراسة أثر برامج وكالة التنمية الاجتماعية في حي الضاية بمدينة مسعد ولاية الجلفة نموذجا**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2، 2010-2011، ص60.

- برنامج تكثيف الانتاج: يهدف خلال الفترة 2010-2014 إلى تحقيق انتاج حبوب يصل إلى 50.2 مليون قنطار منها 34.4 مليون قنطار من منتوج القمح، فهذا البرنامج يسعى أساسا إلى زيادة الانتاج والانتاجية وتكامل القطاع.
- البرنامج المتخصص (البذور والشتلات): يسعى هذا البرنامج لتحقيق الأهداف التالية:
  - ضمان معدل تغطية من البذور والشتلات ذات النوعية الجيدة تستطيع تلبية احتياجات مختلف برامج التكثيف؛
  - إفادة الفلاحين من التطور الجيني عن طريق توفير الأنواع الفعالة والبذور ذات النوعية الجيدة؛
  - ضمان مخزون الأمان عن طريق انشاء احتياطات استراتيجية من المواد النباتية للانطلاق.
- برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه: يعتمد هذا البرنامج على تنمية نظم اقتصاد المياه في الحقول المنتشرة على مساحة 461000 هكتار، تتكون من 278000 هكتار تحويل النظم التقليدية و183000 هكتار مخططات جديدة.
- برامج أخرى: تتمثل في برنامج انتاج الحليب، برنامج متخصص لتكثيف انتاج البقوليات الغذائية، برنامج تنمية وتطوير انتاج البطاطا، برنامج تنمية وتطوير انتاج الطماطم الصناعية، برنامج تنمية وتطوير انتاج الزيتون، برنامج تنمية وتطوير زراعة النخيل، برنامج التجديد الريفي.

ومن خلال قراءة الميزانية الممنوحة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية تبدو الأهمية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي والريفي بالنسبة للحكومة، حيث انتقلت الموارد العمومية من 52 مليار سنة 2000 إلى 284 مليار دينار سنة2011.[1] وكذلك من خلال السجل المالي المتوقع لـ 2010- 2014 لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي، حيث المعدل السنوي المالي المخصص لهذا البرنامج هو 230 مليار دج موزعة كما يلي:

1- التجديد الفلاحي: 160 مليار دج (69%)، (دعم دخل الفلاحين وضبط الانتاج الفلاحي، دعم لتقوية رأس المال المنتج ووضع برامج التكثيف)؛
2- التجديد الريفي: 42مليار دج (18%)، إعادة تسوية البرامج (الغابات، السهوب، الفلاحة الجبلية، الصحراء، الاستصلاح....) في مسعى المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة؛

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، ماي 2012، ص27.

3- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: 28 مليار دج (13%)، (عصرنة الإدارة، ديناميكية أجهزة الاتصال والإرشاد والبحث والتحليل، تعزيز مصالح المراقبة والحماية البيطرية والصحة النباتية وللأراضي الفلاحية...).[1]

ويرى المختصون في قطاع الفلاحة بأن سنة 2009 كانت سنة مرجعية بالنسبة لتعميم سياسة التجديد الريفي، فقد تم التركيز خلالها على تحسين ظروف المعيشة في الوسط الريفي، بغرض تشجيع الإقامة في هذه المناطق، إلى جانب إطلاق الكثير من المشاريع المتعلقة بالتنمية الريفية. ولقد سجل تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مرحلتها الأولى، في إطار المخطط الخماسي (2010-2014)، الذي جند ما يقارب 1000 مليار دينار (10 ملايير أورو) من الأموال العمومية، ممنوحة لعصرنة الإدارة (ميزانية التجهيز والتسيير، الإدارة المركزية واللامركزية) ومختلف ميكانيزمات الدعم للتجديد الريفي، ولدعم الأسعار عند الاستهلاك.

[1] المرجع نفسه، ص28.

## المبحث الرابع: تمويل التنمية الريفية المستدامة في الجزائر في الفترة 2000-2014

منذ بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، تطور الدعم لصالح المستثمرين في المجال الفلاحي والنشاطين في المناطق الريفية، فقد عرفت هذه الفترة أي منذ سنة 2000، استفادة الفلاحين والموالين في سنتي 2001 و2009 من مسح لديونهم والمقدرة بـ 15 مليار دج و41 مليار دج على التوالي، وهذا بهدف تحفيز الاستثمارات الخاصة في المجال الفلاحي، وتشجيع عالم الفلاحة على بذل الجهود المكثفة لتحديث النشاط الفلاحي وزيادة منتجاته على اختلاف أنواعها[1].

إضافة إلى المخصصات المالية الموجهة للقطاع الزراعي من خلال ميزانية التجهيز وميزانية الاستغلال التي عرفت زيادة في حجم مخصصاتها المالية، تم إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم تنفيذ هذا المخطط، وما تلاه من سياسات وبرامج. غير أنه تم في سنة 2013 دمج مختلف الصناديق في صندوقين فقط. هذا إضافة إلى سياسة الدعم المعتمدة على القرض الفلاحي بمختلف صيغه الخاصة بالنشاط الفلاحي والنشاط غير الزراعي في المناطق الريفية.

في هذا المبحث سيتم التعرض لمختلف الصناديق التي تم إنشاؤها بعد سنة 2000، وكذا مختلف صيغ القرض الفلاحي.

### المطلب الأول: المؤسسات التي تمول الفلاح في الجزائر

هناك شكلان أو نوعان من مؤسسات التمويل الفلاحي الأكثر شيوعا، وهي:

**أولا: المؤسسات التي تمول الفلاح عينا:**

تقوم هذه المؤسسات بتقديم قروض عينية للمزارعين، وخاصة الموارد التي هو في حاجة إليها، ومن هذه المؤسسات الشركة الزراعية للاحتياط( SAP )، والتعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات (CAPCS) حيث تقوم مثل هذه المؤسسات في تقديم القروض في شكل عيني في صورة بذور أو أسمدة أو خدمات حرث ... الخ، حيث تقدم مثلا هذه القروض في موسم الحرث والزرع وكذلك أيضا في موسم جمع المحصول الزراعي. ويعتبر في الحقيقة هذا النوع من القروض شكلا من أشكال التموين للفلاح لأنه لا يتحصل على النقود، وإنما يتحصل فقط على مواد عينة أو خدمات ومن ثم فإن نوع التدفق القائم بين هذا الشخص والشركة الزراعية للاحتياط هو تدفق عيني فقط. ولكن الذي أعطى هذه العملية صفة القرض هو أنها مسجلة على حساب المستفيد كقرض نقدي ذي فائدة 4,5% [2]

كما يمكن أن تكون مثل هذه القروض في تقديم الماشية أو الأبقار بهدف تسمينها من خلال فترة معين مع تقديم كل متطلبات العملية من الكلأ والعلف، حيث تحسب على المستفيد بسعر معين لكلغ الواحد، ثم تشتري عليه بنفس السعر أو زائد بقليل. لأن الماشية أو الأبقار المقدمة للفلاح من طرف

[1] بوزيان فتيحة، **واقع وآفاق التنمية الزراعية المستديمة بالجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012-2013، ص125.

[2] حسن بهلول، مرجع سابق، ص 176.

التعاونية إما أن تكون صغيرة أوضعيفة. وعليه فالفائدة العائدة على الفلاح من هذه العملية تتمثل في فرق الوزن الذي تكسبه الماشية في عملية التسمين بعد خصم كل مصاريف الكلأ والعلف.

**ثانيا: المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا:**

هناك الكثير من المؤسسات المالية التي تختص في تقديم قروض نقدية للفلاحين، لأن الفلاح في كثير من الأحيان يجد نفسه في حاجة إلى أموال سائلة لعمليته اليومية كشراء بعض حاجياته الخاصة، أو أموال خاصة بالعملية الإنتاجية أو لدفع أجور بعض العمال الذين يحتاجهم خلال الموسم أو حتى لقاء حاجاته الاستهلاكية،

ومن أهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة في الجزائر البنك الوطني الجزائري من ( 68 /82 )، بنك الفلاحة والتنمية الريفية ( BADR ) ابتداء من 1982 زيادة على القروض المالية التي يقدمها هذا الأخير.

تختلف قروض هذه المؤسسات فقط من حيث مدتها، ويمكن أن نميز في هذا الصدد بين:

- قروض قصيرة المدى: وهي تلك القروض التي يجب استرجاعها في فترة قصيرة وعادة ما تكون موسم فلاحي، وتسهل مثلا هذه القروض بقروض الحملة أو مصاريف الحملة. وكما هو معروف فإن موسم الفلاحي يبدأ من أول أكتوبر وينتهي في 31 ديسمبر من السنة الموالية.
- القروض المتوسطة الأجل: وهي القروض التي تبقى عند المستفيد لفترة تتراوح ما بين 2 و 5 سنوات، وتتمثل هذه القروض في قروض تجهيزية، كشراء الجرارات وآلات السقي.
- القروض الطويلة الأجل: وهي القروض التي لا ترد إلا بعد فترة طويلة تصل في بعض الأحيان حتى 25 سنة. وتعتبر هذه القروض تجهيزية ولكن قيمتها المالية كبيرة، وحيث تتمثل في القروض الخاصة بغرس بساتين الفواكه، بناء الإسطبلات، وتجهيزاتها بناء مأوي الدجاج وتجهيزاتها.

**المطلب الثاني: التمويل عن طريق الصناديق الخاصة خلال الفترة 2000-2005**

في إطار سعي الدولة لتكوير وتنمية الفلاحية وخاصة مع انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، قامت الدولة باستحداث مجموعة من الصناديق التي تشكل حسابات خاصة في الخزينة.

**أولا: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA:**

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 في نص المادة 94 من القانون 99-11 المؤرخ في 1999/12/32، الي نصت على فتح حساب تخصيص في الميزانية يحمل رقم 067-302 بدمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحيةFNDA الذي كان قد خصص له حساب التخصيص الخاص بالميزانية 052-302 وصندوق ضمان سعر الإنتاج الفلاحي FGPA والذي كان قد خصص له هو

الآخر حساب التخصيص الخاص بالميزانية 067-302[1]، هذا الأخير الذي استفادة خلال الفترة من 1995 إلى 1999 مبلغ إجمالي 29346,2 مليون دينار تمثل فيه تخصيصات الميزانية العامة أكثر من 90%، وبلغت نفقاته لنفس الفترة 22404 مليون دينار[2].

ويهدف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية إلى تقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الزراعي وحماية وتحسين مداخيل الفلاحين، من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للبلاد، وتوسيع الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي، وتكييف القطاع وتأهيله للمساهمة بفعالية في العملية الانتاجية[3].

وقد استفاد هذا الصندوق خلال الفترة 2000-2005 بملغ إجمالي قدره 183815,8 مليون دينار تمثل فيه تخصيصات الميزانية العامة حولي 95%، وبلغت نفقاته لنفس الفترة 181368,7 مليون دينار[4].

وتتمثل قائمة النشاطات المدعومة من طرف الصندوق كما يلي[5]:

- العمليات المتعلقة بتنمية الإنتاج والانتاجية والمتمثلة في أشغال تحضير الأرض وتهيئتها وحمايتها واقتناء العتاد الفلاحي؛
- العمليات المتعلقة بتثمين المنتوجات الفلاحية والتي تشمل إنجاز أو إعادة تجديد الصناعات التحويلية والمنتوجات الفلاحية؛
- العمليات المتعلقة بتسويق وتخزين وتوظيف وتصدير المنتجات الفلاحية؛
- العمليات التي ترمي إلى تنمية الري الفلاحي وتجنيد الموارد المائية وتهيئة القنوات؛
- المساهمات التي تهدف إلى تأمين المنتوجات وحماية مداخيل الفلاحين ودعم أسعار الموارد الفلاحية وتخفيض سعر الفائدة على القروض الفلاحية.

**ثانيا: صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP:**

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 بنص المادة 95 منه، وبذلك بإقفال حساب التخصيص الخاص رقم 070-302 الذي عنوانه "صندوق ترقية الصحة الحيوانية" وتحويل ما تبقى منه لحساب التخصيص الخاص بالميزانية رقم 071-302 [6]، ويهدف إلى[7]:

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 92 الصادرة بتاريخ 1999/12/25.

[2] Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables, **Fiche d'évaluation relatives aux comptes d'affection spéciale**, Alger, 2007, P48.

[3] محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، ص139.

[4] Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables, **Fiche d'évaluation relatives aux comptes d'affection spéciale**, Alger, 2007, P48.

[5] عجة جيلالي، **أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص: 292-293.

[6] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 92 الصادرة بتاريخ 1999/12/25.

[7] محمد غردي، مرجع سابق، ص ص: 149-150.

- تحسين تدخل المستخدمين البيطريين للتمكن من التدخل السريع ضد تغلغل الأمراض الدخيلة؛
- التحكم في النظام الصحي والمراقبة الصحية، والتكفل بتكاليف السير المرتبطة بالحملات التلقيحية؛
- تحسين المعارف التقنية والعلمية للمربين ومؤطري الصحة الحيوانية والصحة العمومية البيطرية؛
- تعزيز التحكم في المراكز التي تستوجب أقصى درجة من الأمن الصحي للتقليص من الأخطار ذات الطبيعة البيولوجية أو الكيميائية التي لها صلة بالمراكز المحتملة لبحث العناصر المسببة للأمراض والمواد المضرة بالصحة الحيوانية أو الصحة العمومية البيطرية؛
- تعويض ملاك الحيوانات المذبوحة في إطار برامج العلاج الوقائي الوطني أو الجهوي؛
- التكفل بالمصاريف المرتبطة بإتلاف أو حرق جثث الحيوانات المذبوحة أو الهالكة نتيجة مرض يدخل في إطار برامج العلاج الوقائي الوطني؛
- دعم الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة النباتية (عمليات التحاليل والتشخيصات الصحية النباتية والتقنية والمبيدات لصالح السلطة الصحية النباتية، الحملات الإعلامية التحسيسية في مجال حماية الصحة النباتية وإنتاج البذور والشتلات)؛
- تمويل اقتناء اللقاحات والمواد البيولوجية وكل مواد أخرى ضرورية للوقاية والمكافحة ضد الأمراض؛
- التعويضات عن عمليات إتلاف أو اقتلاع المزروعات والأعمال المنجزة في إطار المكافحة؛
- المساعدة لوضع وتسيير الشبكة الوطنية لمراقبة الصحة النباتية عن طريق وضع شبكة معلومات؛
- المساعدة لحملات المكافحة ضد الآفات الزراعية المحددة بالنصوص التنظيمية.

**جدول 03-03: الوضعية المالية لصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (حساب التخصيص 071-302) للفترة 1999-2007** (الوحدة مليون دينار جزائري)

| 3-2+1 | -3- | 2+1 | -2- | | | -1- | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الرصيد | النفقات | الإيرادات + الرصيد المتجمع | إيرادات السنة | | | الرصيد في 1 جانفي | السنة |
| | | | المجموع | إيرادات أخرى | تخصيصات الميزانية | | |
| 25,40 | 0,00 | 25,40 | 25,40 | 25,40 | 0,00 | 0,00 | 1999 |
| 154,60 | 0,00 | 154,60 | 129,20 | 129,20 | 0,00 | 25,40 | 2000 |
| 260,40 | 123,00 | 383,40 | 228,80 | 58,80 | 170,00 | 154,60 | 2001 |
| 10,00 | 397,70 | 407,70 | 147,30 | 37,30 | 110,00 | 260,40 | 2002 |
| 155,60 | 22,90 | 178,50 | 168,50 | 58,50 | 110,00 | 10,00 | 2003 |
| 57,70 | 260,00 | 317,70 | 162,10 | 52,10 | 110,00 | 155,60 | 2004 |
| 219,10 | 185,30 | 404,40 | 346,70 | 56,70 | 290,00 | 57,70 | 2005 |
| 384,90 | 714,70 | 1 099,60 | 880,50 | 80,50 | 800,00 | 219,10 | 2006 |
| 24,80 | 493,70 | 518,50 | 133,60 | 33,60 | 100,00 | 384,90 | 2007 |
| 24,80 | 2 197,30 | | 2 222,10 | 532,10 | 1 690,00 | | المجموع |
| 1,12 | 98,88 | | 100,00 | 23,95 | 76,05 | | % |

Source : Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables, **Fiche d'évaluation relatives aux comptes d'affection spéciale**, Alger, 2007, P51.

من الجدول السابق يتبين أنه لم يُشرع في استخدام في إيرادات الصندوق إلا سنة 2001، كما أن الصندوق استفاد خلال الفترة 2000-2007 من مبلغ إجمالي قدره 2222,1 مليون دينار، تمثل فيه تخصيصات الميزانية العامة أكثر من 76%، كما يلاحظ أن نسبة استهلاك المخصصات المالية للصندوق بلغت أكثر من 88%، وهو ما يعبر عن الحاجة الماسة للصندوق لتنفيذ العمليات التي يختص بتمويلها.

وقد استفاد هذا الصندوق سنة 2013 مخصصات مالية بلغت 963,64 988 993 3 دينار جزائري استهلك منها 32,96[1]%.

وقد عُهد للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA بتسيير الحساب، كما لم تصدر تعليمات وزارية تبين طرق متابعة وتقييم سير الحساب.

**ثالثا: صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS:**

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2002[2]، له حساب تخصيص خاص بالميزانية رقم 109-302، وهو مؤهل لتقديم الإعانات للنشاطات تنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعة

[1] Cour des comptes, **Rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2013**, Alger, 2013, p51.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 15 الصادرة بتاريخ 2002/02/28.

الرعوية (المحافظة على السلالات وتحسينها، دعم وحدات تسمين الأغنام، إنشاء حظائر الماعز الحلوب، تحسين بنية القطعان)، بالإظافة إلى تثمين منتجات تربية الحيوانات (إعانات إنجاز مذابح ومخازن التبريد، تصدير لحوم الأغنام والماعز، ورشات جمع وتحويل الصوف والجلود، إنتاج وجمع وتحويل حليب الأغنام)، وكذا حماية مداخيل المربين والفلاحين (إعانات تغذية القطعان في حالة فقدان المراعي أو نتيجة حظر الرعي أو تكييف أنظمة الإنتاج)[1] وهناك أعمال أخرى مؤهلة للاستفادة من دهم الصندوق وهي[2]:

- مكافحة التصحر (حظر الرعي، غرس مصدات الرياح، غرس الأحزمة الخضراء وأشرطة غابية، غرس شجيرات تضليل القطيع، أشغال صيانة الأراضي والمياه، تثبيت الكثبان)؛
- صيانة وتنمية المراعي (أغراس رعوية غير مسقية، أغراس رعوية في مناطق السيول، صيانة الأغراس الرعوية، بذر المراعي، جمع البذور الرعوية العلفية المحلية، صيانة إكثار الأغطية الحلفاوية، مشاتل إنجاز البذور الرعوية والأشجار والشجيرات العلفية والغابية والأشجار المثمرة المقاومة، فتح طرق فلاحية، إصلاح الطرق الفلاحية، إيصال الطاقة الكهربائية واقتناء التجهيزات المستخدمة الطاقة الشمسية والرياح)؛
- تنظيم الرعي (إنجاز نقاط ماء رعوية والمتمثلة في الآبار الرعوية والجب والغدير والسد التقليدي وتهيئة المصدر المائي والسواقي وقنوات الري، إعادة الاعتبار لنقاط الماء الرعوية والمتمثلة في الآبار والآبار الارتوازية والجب والغدير والسد التقليدي والينابيع، تجهيزات الضخ والمعدات التابعة للآبار الارتوازية والآبار الرعوية)؛
- المصاريف المرتبطة بالجدوى والتكوين المهني للمربين والإرشاد التقني ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بهذا الموضوع.

عرف هذا الصندوق تطورا في تقديم الدعم لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي من خلال التعليمة الوزارية رقم 36 المؤرخة 2006/11/04 التي جاءت ببرامج خاصة بالجنوب وأخرى خاصة بالهضاب العليا، يهدف كل منهما إلى تطوير شروط حياة سكان الريف عن طريق إعادة تهيئة الأرياف والقصور، وتنويع النشاطات الاقتصادية في الأوساط الريفية، وتثمين الموارد الطبيعية وتوقيف ظاهرة تدهور الفضاءات، ومكافحة الفقر وظاهرة النزوح الريفي، وإنجاز البنى التحتية والتجهيزات العمومية، المصحات والمدارس، ومنشآت المياه والكهرباء، وهذه البرامج عرفت بداية من سنة 2008 ببرامج التجديد الريفي، ومن أجل توفير التمويل اللازم لدعم هذه البرامج فتح لها فروع في حساب هذا الصندوق، وهما حساب عنوانه البرنامج الخاص بالجنوب، وحساب آخر عنوانه البرنامج الخاص بالهضاب العليا. وقد جاءت التعليمة الوزارية رقم 2027 المؤرخة في 17 ديسمبر 2008، المحددة للكيفيات التقنية، الإدارية

[1] محمد غردي، مرجع سابق، ص 151.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مقرر رقم 2027 مؤرخ في 17 ديسمبر 2008، يحدد الكيفيات والتقنيات الإدارية المالية المتعلقة بتنفيذ المشاريع والأعمال المستفيدة من دعم صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.

والمالية المتعلقة بتنفيذ المشاريع والأعمال المستفيدة من الصندوق، حيث حددت كيفيات صياغة برامج جوارية لمكافحة التصحر، من خلال تحديد مفهوم مكافحة التصحر باعتباره الأعمال التي من أهدافها في المناطق والمراعي السهبية والصحراوية والغابية حماية وصيانة الموارد الطبيعية والرعوية النباتية والمائية، وحددت مفهوم تنمية الرعي باعتبارها الأعمال التي من أهدافها في المناطق والمراعي السهبية والصحراوية والغابية التثمين الأمثل والتسيير الأحسن للموارد الطبيعية من أجل أهداف التربية الرعوية.

**جدول 03-04: الوضعية المالية لصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (حساب التخصيص 109-302) للفترة 2002-2007** (الوحدة مليون دينار جزائري)

| 3-2+1 | -3- | 2+1 | -2- | | | -1- | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الإيرادات + الرصيد المتجمع | إيرادات السنة | | | الرصيد في 1 جانفي | السنة |
| الرصيد | النفقات | | المجموع | إيرادات أخرى | تخصيصات الميزانية | | |
| 0,00 | 500,00 | 500,00 | 500,00 | 0,00 | 500,00 | 0,00 | 2002 |
| 2 000,00 | 2 000,00 | 4 000,00 | 4 000,00 | 0,00 | 4 000,00 | 0,00 | 2003 |
| 0,00 | 5 660,00 | 5 660,00 | 3 660,00 | 0,00 | 3 660,00 | 2 000,00 | 2004 |
| 1 908,00 | 3 200,00 | 5 108,00 | 5 108,00 | 0,00 | 5 108,00 | 0,00 | 2005 |
| 5 512,40 | 3 555,60 | 9 068,00 | 7 160,00 | 0,00 | 7 160,00 | 1 908,00 | 2006 |
| 16 947,40 | 0,00 | 16 947,40 | 11 435,00 | 0,00 | 11 435,00 | 5 512,40 | 2007 |
| 16 947,40 | 14 915,60 | | 31 863,00 | 0,00 | 31 863,00 | | المجموع |
| 53,19 | 46,81 | | 100,00 | 0,00 | 100,00 | | % |

Source : Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables, **Fiche d'évaluation relatives aux comptes d'affection spéciale**, Alger, 2007, P53.

من الجدول السابق يتبين أن الصندوق لم يستفد من إيرادات أخرى غير تخصيصات الميزانية العامة، وقد استفاد خلال الفترة 2002-2007 من مبلغ إجمالي قدره 31863 مليون دينار، كما يلاحظ أن نسبة استهلاك المخصصات المالية للصندوق لنفس الفترة لم تتجاوز 47 رغم أنها بلغت 100% لسنتي 2002 و 2004. وقد استفاد هذا الصندوق سنة 2013 مخصصات مالية بلغت 28 804 746 025,79 دينار جزائري استهلك منها 24,52%[1].

على غرار الحساب 302-071 لم تصدر تعليمات وزارية تبين طرق متابعة وتقييم سير الحساب 302-109.

[1] Cour des comptes, **Rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2013**, Alger, 2013, p51.

**رابعا: صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC:**

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2003[1]، له حساب تخصيص خاص بالميزانية رقم 111-302، وقد حلّ محل صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ويهدف هذا الصندوق إلى تثبيت سكان الأرياف للحد من النزوح الريفي، وتشجيعهم على استغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة عن طريق الامتياز، وهذا لإشراك السكان المحليين في تنمية الإقليم، إضافة إلى العمل على حماية وتنمية الثروة الغابية، ومكافحة الانجراف والتصحر وتشجيع استغلال الأراضي في الجنوب، وتتضح الأهداف التي يرمي الصندوق تحقيقها من النشاطات التي يدعمها، وهي[2]:

- عمليات التنمية الريفية المتمثلة في التهييئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة، تحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي، تحسين الإنتاج الحيواني، وتثمين المنتوجات الفلاحية؛
- عمليات استصلاح الأراضي المتمثلة في تهيئة المياه، التزويد بالطاقة الكهربائية، الممرات للدخول لمحيط الأراضي...؛
- تقديم المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط؛
- تقديم كل النفقات الأخرى الضرورية لإنجاز المشاريع ذات العلاقة مع أهداف الصندوق ومنها إنشاء المطاحن التقليدية، معاصر الزيتون التقليدية، الحدادة التقليدية، مذابح تقليدية، تصليح العتاد الفلاحي، وتأدية خدمات تقنية (البيطرية، الصحة النباتية،...).

وقد عرف هذا الصندوق تطورا في تقديم الدعم لتنمية المناطق الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، حيث فتحت حسابات فرعية في هذا الصندوق وهي حساب عنوانه البرنامج الخاص لاستصلاح الأراضي في الجنوب عن طريق الامتياز، وحساب آخر عنوانه البرنامج الخاص لاستصلاح الأراضي في الهضاب العليا عن طريق الامتياز، وحساب ثالث تحت عنوان برنامج التنمية الريفية في الهضاب العليا، وتهدف هذه البرامج إلى[3]:

- توسيع الرقعة الفلاحية ونوعية التربة وتوفير الري الزراعي من خلال إنجاز الآبار وتهيئتها وتهيئة الينابيع والسدود الصغيرة وإنجاز قنوات نقل المياه؛
- دعم المحافظة على الوسط الريفي والصحراوي من كل العوامل الطبيعية والبشرية التي تهدده، وذلك بتصحيح مجاري السيول عن طريق تنقية ضفاف الأنهار، إنجاز أسوار بالحجارة لمكافحة الإنزلاقات والتصحر، غرس النباتات الرعوية لتوفير مناطق رعي جديدة، تحسين أنظمة الإنتاج

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 86 الصادرة بتاريخ 2002/12/25.
[2] محمد غردي، مرجع سابق، ص ص152-153.
[3] بوزيان فتيحة، مرجع سابق، ص113.

الزراعي بدعم زراعة الأشجار المثمرة والكروم وغرس النخيل، تحسين الإنتاج الحيواني بدعم إنشاء وحدات لتربية الحيوانات؛

- تطوير النشاطات التي تخص التنمية الريفية عن طريق استغلال التقنيات الحديثة وتحسين العقار وحرث التربة والاقتصاد في الري وتطوير الثروات الغابية وحمايتها، مع ضمان تطوير الإطار المعيشي للسكان المحليين.[1]

**جدول 03-05: الوضعية المالية لصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (حساب التخصيص 111-302) للفترة 2003-2007** (الوحدة مليون دينار جزائري)

| السنة | -1- | -2- | | | 2+1 | -3- | 3-2+1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرصيد في 1 جانفي | إيرادات السنة | | | الإيرادات + الرصيد المتجمع | النفقات | الرصيد |
| | | تخصيصات الميزانية | إيرادات أخرى | المجموع | | | |
| 2003 | 0,00 | 2 840,00 | 0,20 | 2 840,20 | 2 840,20 | 2 000,00 | 840,20 |
| 2004 | 840,20 | 8 000,00 | 0,00 | 8 000,00 | 8 840,20 | 8 840,00 | 0,20 |
| 2005 | 0,20 | 15 014,30 | 0,20 | 15 014,50 | 15 014,70 | 13 000,00 | 2 014,70 |
| 2006 | 2 014,70 | 12 389,60 | 0,10 | 12 389,70 | 14 404,40 | 6 500,00 | 7 904,40 |
| 2007 | 7 904,40 | 20 264,00 | 0,02 | 20 264,02 | 28 168,42 | 8 400,00 | 19 768,42 |
| المجموع | | 58 507,90 | 0,52 | 58 508,42 | | 38 740,00 | 19 768,42 |
| % | | 100,00 | 0,00 | 100,00 | | 66,21 | 33,79 |

Source : Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables, **Fiche d'évaluation relatives aux comptes d'affection spéciale**, Alger, 2007, P55.

من الجدول السابق يتبين أن إيرادات أخرى غير تخصيصات الميزانية العامة التي استفاد منها الصندوق لم تتجاوز 520 ألف دينار، وقد استفاد خلال الفترة 2003-2007 من مبلغ إجمالي قدره 38740 مليون دينار، كما يلاحظ أن نسبة استهلاك المخصصات المالية للصندوق لنفس الفترة بلغت 66,21%، وقد استفاد هذا الصندوق سنة 2013 مخصصات مالية بلغت 078,40 446 306 137 دينار جزائري استهلك منها 11,57[2]%.

على غرار الحسابات السالفة الذكر لم تصدر تعليمات وزارية تبين طرق متابعة وتقييم سير الحساب 302-109.

[1] المرجع نفسه، ص 165.

[2] Cour des comptes, **Rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2013**, Alger, 2013, p51.

**المطلب الثالث: التمويل عن طريق الصناديق الخاصة خلال الفترة 2005-2013**

بعد مرور أربع سنوات من تطبيق سياسة الدعم الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ونظرا لتوسع المخطط إلى الأبعاد الريفية، وكذا بالنظر للنقائص التي عرفتها هذه الفترة من تحمل الدولة كل نفقات المشاريع المدعمة والذي أدى بالمستفيدين إلى اللامبالاة، إضافة إلى عدم وصول هذا الدعم إلى مستحقيه، وضعف النتائج المتحصل عليها من سياسة الدعم هذه، بسبب كل هذا جاء إصلاح 2005 ليعطي أكثر صرامة وتسهيل للحصول على الدعم من خلال تحديد نسبة الدعم في تكلفة كل مشروع، وتسهيل شروط الحصول عليه، وتوسيع فروع الدعم ليشمل برامج دعم جديدة منها برامج تنمية الجنوب والهضاب العليا والتنمية الريفية، وكذا بإنشاء صناديق جديدة وفتح حسابات في صناديق موجودة[1]. حيث تم فتح فروع حسابية خاصة في كل من صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، أما الصناديق الجديدة التي أنشئت فهي كما يأتي:

**أولا: الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA:**

أنشئ بمقتضى القانون رقم 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، حيث حمل نفس حساب التخصيص الخاص بالميزانية رقم 067-302، ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA ويتخصص في دعم المشاريع الاستثمارية فقط. يستفيد من دعم هذا الصندوق الفلاحين والمربين بصفة فردية أو المنضمين لتعاونيات أو تجمعات، وكذا المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاط الفلاحي وتثمين المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية وتصديرها، حيث عرف نظام الدعم في هذه المرحلة تغيرات تمثلت في ربط مبالغ الدعم بنسب مئوية من تكلفة المشروع الاستثماري والتي حددت بنسبة 30% من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى وضع سقوف قصوى لحجم الدعم، ورفع حجم الدعم لبعض الفروع الزراعية، مع إدخال فروع جديدة في عملية الدعم.[2]

وقد استفاد هذا الصندوق خلال الفترة 2006-2007 بملغ إجمالي قدره 59062,1 مليون دينار تمثل فيه تخصيصات الميزانية العامة أكثر من 97%، وبلغت نفقاته لنفس الفترة 38500 مليون دينار[3]. أما سنة 2013 فبلغت التخصيصات المالية للحساب 359,78 820 762 268 دينار جزائري، استهلك منها ما أقل من 10%[4].

ويتكفل الصندوق بالنفقات التالية[5]:

---

[1] المرجع نفسه، 154.

[2] المرجع نفسه ، ص 155.

[3] Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables, **Fiche d'évaluation relatives aux comptes d'affection spéciale**, Alger, 2007, P48.

[4] Cour des comptes, **Rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2013**, Alger, 2013, p51.

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 52 الصادرة بتاريخ 2005/07/26.

- إعانات تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وكذا تثمينه وتخزينه وتوضبيه وتصديره؛
- إعانات عمليات تطوير الري الفلاحي وحماية أشكال الثروة الجينية الحيوانية والنباتية وتنميتها؛
- إعانات دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- تخفيض نسب الفوائد على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية الزراعية، بما فيها الموجهة للعتاد الفلاحي في إطار صيغة البيع بالإيجار؛
- المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة مدى تنفيذ المشاريع ذات الصلة بالموضوع.

وكان الصندوق محل تعليمات تهدف إلى الرقابة على وتقييم الحساب الخاص به، حيث قررت الوزارة الفلاحة والتنمية الريفية أن يتم التكفل بالنفقات المتعلّقة بتمويل الأعمال المؤهلة للاستفادة من الصندوق من طرف الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما تمنح التخصيصات المالية المتعلّقة بتمويل الأعمال المؤهلة للاستفادة من هذا الصندوق على أساس اتفاقية مبرمة بين الوزارة والهيئات المالية المتخصصة المذكورة أعلاه والتي تحدّد الكيفيات والإجراءات التي تخضع لها العلاقات بين الطرفين، كما تتولّى المصالح المعنية بوزارة الفلاحة متابعة وتقييم الأعمال المؤهلة للاستفادة من الصندوق، هذا وترسل مديريات المصالح الفلاحية للولايات بيانا ملخصا عن كلّ عملية كانت موضوع تمويل من الصندوق واستعماله إلى المصالح المعنية في الإدارة المركزية للوزارة، إضافة إلى ذلك تُرسل في إطار متابعة هذا الصندوق كلّ ستة أشهر وضعية فصلية للتعهدات والتسديدات حسب الفرع وحسب الولاية وكذا حصيلة مادية وماليّة سنوية للأعمال المنجزة عند نهاية كلّ سنة ماليّة إلى وزارة المالية في حدود الاعتمادات المنوحة سنويا[1].

**ثانيا: الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA:**

أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 تحت حساب تخصيص خاص رقم 121-302، يتكفل بالنفقات المتعلقة بإعانات حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية، إضافة إلى إعانات ضبط المنتوجات الفلاحية.

يستفيد من دعم الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي الفلاحون والمربون، إضافة إلى المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاطات المرتبطة بتثمين المنتوجات الفلاحية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44 الصادر بتاريخ 2006/07/4، ص ص25-26.

**جدول 03-06: الوضعية المالية الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (حساب التخصيص 121-302) للفترة 2005-2007** (الوحدة مليون دينار جزائري)

| السنة | -1- | -2- | | | 2+1 | -3- | 3-2+1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرصيد في 1 جانفي | إيرادات السنة | | | الإيرادات + الرصيد المتجمع | النفقات | الرصيد |
| | | تخصيصات الميزانية | إيرادات أخرى | المجموع | | | |
| 2005 | 0,00 | 8 500,00 | 0,00 | 8 500,00 | 8 500,00 | 0,00 | 8 500,00 |
| 2006 | 8 500,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 8 500,00 | 8 500,00 | 0,00 |
| 2007 | 0,00 | 8 500,00 | 0,00 | 8 500,00 | 8 500,00 | 6 000,00 | 2 500,00 |
| المجموع | | 17 000,00 | 0,00 | 17 000,00 | | 14 500,00 | 2 500,00 |
| % | | 100,00 | 0,00 | 100,00 | | 85,29 | 14,71 |

Source : Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables, **Fiche d'évaluation relatives aux comptes d'affection spéciale**, Alger, 2007, P57.

من الجدول السابق يتبين أن الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي لم يستفد صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب من إيرادات أخرى غير تخصيصات الميزانية العامة، وقد استفاد خلال الفترة 2005-2007 من مبلغ إجمالي قدره 14500 مليون دينار، كما يلاحظ أن نسبة استهلاك المخصصات المالية للصندوق لنفس الفترة تجاوزت 85%. وقد استفاد هذا الصندوق سنة 2013 مخصصات مالية بلغت 121 921 000 000,00 دينار جزائري استهلك منها 32,83%[1].

على عكس الحسابات السالفة الذكر كان هذا الحساب محل عدة إجراءات وتعليمات هادفة للرقابة الصارمة على سيره، حيث عُهد للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR دفع النفقات المتعلقة بالعمليات التي يمولها الحساب كما تنص على ذلك التعليمة الوزارية الصادرة بتاريخ 2006/04/24، والتي نصت كذلك على أن تتولّى المصالح المعنية بوزارة الفلاحة متابعة وتقييم الأعمال المؤهلة للاستفادة من الصندوق، كما وترسل مديريات المصالح الفلاحية للولايات بيانا ملخصا عن كلّ عملية كانت موضوع تمويل من الصندوق واستعماله إلى المصالح المعنية في الإدارة المركزية للوزارة ، هذا إضافة إلى ضرورة أن تُرسل في إطار متابعة هذا الصندوق كلّ ستة أشهر وضعية فصلية للتعهدات والتسديدات حسب الفرع وحسب الولاية وكذا حصيلة مادية وماليّة سنوية للأعمال المنجزة عند نهاية كلّ سنة ماليّة إلى وزارة المالية في حدود الاعتمادات المنوحة سنويا[2].

[1] Cour des comptes, **Rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2013**, Alger, 2013, p51.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44 الصادر بتاريخ 2006/07/4، ص 28.

**ثالثا: الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيينFSAEPEA:**

أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008 تحت حساب تخصيص خاص رقم 126-302، وحسب المدة 52 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، يتكفل الصندوق بنفقات التغطية الإجمالية لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستغلين وبنفقات إعانات الدولة في تنمية تربية المواشي والإنتاج الفلاحي.[1]

وقد استفاد هذا الصندوق سنة 2013 مخصصات مالية بلغت 12 162 000 000,00 دينار جزائري استهلك منها 26,7%[2].

يمكن للمتعامل أن يستفيد من مختلف الصناديق عبر الشباك الوحيد الذي تم وضعه بالشراكة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث يدرس مشروع الاستثمار على هذا المستوى، ويوجه المتعامل نحو نوع القرض ونوع الدعم العمومي الملائم. وقد تطلبت هذه السياسة إعادة توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بتكريسها أكثر للفلاحة والتنمية الريفية والصناعات الغذائية.

**المطلب الرابع: التمويل عن طريق الصناديق الخاصة التي تم إنشاؤها سنة 2013**

تنوعت صناديق الدعم المالي وشملت بدعمها كل النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية في المناطق الريفية، وكل مناطق الوطن من جبال، سهوب وصحراء، كما شملت الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، ومن أجل زيادة فاعلية الدعم وتحقيق الأهداف التي يرمي إليها، تمّ إدماج صناديق الدعم في صندوقين أحدهما يختص بالتنمية الفلاحية وآخر يختص بالتنمية الريفية.

فتم بموجب قانون المالية لسنة 2013 دمج صناديق الدعم في صندوقين فقط، وهما الصندوق الوطني للتنمية الفلاحيةFNDA، و الصندوق الوطني للتنمية الريفيةFNDR.

**أولا: الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية:**

حسب المادة 58 من قانون المالية لسنة 2013، فتح حساب تخصيص خاص رقم 139-302 عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، حيث في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2013 تقفل حسابات التخصيص رقم 067-302 الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحيFNDIA ورقم071-302 الخاص بصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتيةFPZPP ورقم 121-302 الخاص بالصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحيFNRPA، وتحول أرصدة كل منها إلى حساب التخصيص الخاص رقم 139-302. ويتضمن التالي[3]:

- تطوير الاستثمار الفلاحي؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 42 الصادرة بتاريخ 2008/07/27.

[2] Cour des comptes, **Rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2013**, Alger, 2013, p51.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 72 الصادرة بتاريخ 2013/12/30.

- ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية؛
- ضبط الانتاج الفلاحي.

وتخصص إعانات هذا الصندوق للعمليات التالية[1]:

- تطوير الانتاج والانتاجية الفلاحية وكذا تثمينها وتخزينها وتغليفها وحتى تصديرها؛
- عمليات تطوير الري الفلاحي وحماية وتطوير التراث الوراثي الحيواني والنباتي؛
- دعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية، بما فيها الموجهة للعتاد الفلاحي في إطار عقد القرض الإيجاري؛
- الإعانات الموجهة لضبط المنتجات الفلاحية؛
- الأعمال المرتبطة بحماية الصحة النباتية وتطوير الصحة الحيوانية؛
- الإعانات المتعلقة بحماية مداخيل الفلاحين.

ويؤهل للاستفادة من دعم الصندوق في إطار تطوير الاستثمار الفلاحي أو ضبط الإنتاج الفلاحي:

- الفلاحون والمربون بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات؛
- المؤسسات الاقتصادية التي تتدخل في نشاطات الإنتاج الفلاحي وتثمين ضبط المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية وتصديرها؛
- المزارع النموذجية.

**ثانيا: الصندوق الوطني للتنمية الريفية:**

كما فتح حساب تخصيص خاص آخر رقم 140-302 عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية"، حيث في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2013 تقفل حسابات التخصيص رقم 109-302 الخاص بصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوبFLDDPS ورقم 111-302 الخاص بصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتيازFDRMVTC ورقم 126-302 الخاص بالصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحينFSAEPEA، وتحول أرصدة كل منها إلى حساب التخصيص الخاص رقم 140-302، ويتضمن التالي:

- مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب؛
- التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق الامتياز؛
- دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 72 الصادرة بتاريخ 2013/12/30.

ويقوم هذا الصندوق بتمويل الإعانات الموجهة إلى[1]:

- مكافحة التصحر وأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها؛
- تنمية الانتاج الحيواني في المناطق السهبية والزراعية الرعوية، وتنظيم الاقتصاد الرعوي؛
- عمليات استصلاح الأراضي وعمليات التنمية الريفية؛
- تنمية تربية المواشي والانتاج الفلاحي.

ويؤهل للاستفادة من دعم الصندوق في إطار:

- تطوير الاقتصاد الرعوي والسهوب ومكافحة التصحر والاستثمار الفلاحي:
  - ✓ المربون بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات؛
  - ✓ الجماعات المحلية المتدخلة في تنمية المراعي والحفاظ عليها؛
  - ✓ المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة المتدخلة في ميادين إنتاج مواد ذات أصل حيواني أو نباتي وتثمينها؛
  - ✓ المزارع النموذجية.
- التنمية الريفية:
  - ✓ الجماعات المحلية المتدخلة في التنمية الريفية؛
  - ✓ المؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية وكذا المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري التي يحملهم الوزير المكلف بالفلاحة والتنمية الريفية، تبعة إنجاز مشاريع وأعمال التنمية الريفية في المناطق المحرومة أو القابلة للترقية؛
  - ✓ المستثمرون في ميدان ترقية وإعادة تأهيل الحرف الريفية؛
  - ✓ العائلات الريفية؛
  - ✓ الجمعيات والتعاونيات والتجمعات الأخرى.
- استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:
  - ✓ الجماعات المحلية المتدخلة في استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛
  - ✓ المستثمرون الفلاحون بصفة فردية أو جماعية؛
- دعم المربين وصغار المستثمرين الفلاحين:
  - ✓ المربون وصغار المستثمرين الفلاحين بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 72 الصادرة بتاريخ 2013/12/30.

**المطلب الخامس: التمويل بواسطة القروض الفلاحية**

القرض الفلاحي شهد القرض الفلاحي إهمالا من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مما أثر سلبا على الاستثمار الفلاحي لزمن طويل كون القرض الفلاحي لم يتم استغلاله كما كان مقررا له، وخلال الموسم الفلاحي 2000-2001 تم تجديده للقيام بالمهام المنوطة به، ودعم الاستثمار الفلاحي بواسطة الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي الذي أوكلت له مهمة إنجاح البرنامج كونه هيئة للإقراض الفلاحي والتأمين الاقتصادي.

حيث تمنح الدولة تسهيلات كثيرة ومساعدات عدة للفلاحين والمستثمرين في مجال الأنشطة المرتبطة بالزراعة لتنفيذ مشاريعهم والتوسع فيها، من خلال صيغ عدة سواء في المدى القصير، المتوسط أو الطويل، مع تكفل كلي بالفوائد وتقديم دعم ومرافقة تقنية إذا لزم الأمر، وهذا كله بهدف تنشيط القطاع الزراعي وتطويره.

القروض الفلاحية المدعمة من طرف الدولة والتي تمنحها للفلاحين من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتتمثل في قرضين هما قرض الرفيق وقرض التحدي.

**أولا: قرض الرفيق:**

بدأ العمل به سنة 2008، يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المتعاهد مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وتبلغ مدة القرض سنة واحدة، في حين الفوائد 0%، ويستفيد من هذا القرض المستثمرون الفلاحيون حسب قانون التوجيه الفلاحي، فلاحون ومربون، بصفة فردية أو منظمة في شكل تعاونيات، جمعيات، وحدات الخدمات الفلاحية، مستودعي المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

بالنسبة للتسديد، فإن المستفيدين الذين سددوا خلال السنة يقع على عاتق الوزارة تسديد فوائد القرض ومنحهم قروضا جديدة، أما الذين لم يسددوا خلال سنة (مع تمديد 06 أشهر في الحالات القصوى) يفقدون حقهم في التكفل بالفوائد وقروض جديدة من طرف الوزارة، كما بإمكان المتعاقد أن يستفيد بطلب منه من دعم تقني من طرف المصالح التقنية للوزارة. وتتمثل مجالات هذا القرض في[1]:

- اقتناء المدخلات الأساسية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، شتلات، أسمدة، مواد المعالجة...)؛
- اقتناء أغذية الحيوانات، وسائل التروية والمواد الدوائية البيطرية؛
- اقتناء المنتجات الفلاحية للتخزين في إطار جهاز ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع (SYRPALAC)؛

[1] بن الحبيب طه، **أثر سياسة الدعم على الانتاج الزراعي في الجزائر: دراسة حالة منتوج القمح**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012، ص 109.

- تقوية قدرات المستثمرات الفلاحية من خلال تحسين جهاز الري، اقتناء العتاد الفلاحي في نطاق القرض بالإيجار، إنجاز وإعادة الاعتبار لمنشآت التربية والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية، إنجاز وإقامة البيوت البلاستيكية، وإعمار وإعادة إعمار الإسطبلات والحظائر.

**ثانيا: قرض التحدي:**

هو قرض استثماري يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، في إطار إنشاء مستثمرات للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للأملاك الخاصة أو الأملاك الخاصة للدولة. وهو قرض مدعم مدته 07 سنوات، لا تتجاوز قيمته 01 مليون دينار لكل هكتار، وهو موجه لإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات، والتي تقل مساحتها عن 10 هكتار.

بالنسبة للفوائد تتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بها بصفة كلية إذا لم تتعدى مدة التسديد 03 سنوات، وعندما يكون التسديد في فترة 03 إلى 05 سنوات، يتكفل المستفيد بنسبة 01% من الفوائد، وإذا كان السداد في فترة 05 إلى 07 سنوات، يتكفل المستفيد بنسبة 03% من الفوائد، وفي حالة تجاوز هذه المدة يتكفل المستفيد كليا بفوائد القرض. وبالنسبة للمستثمرات التي تقل مساحتها عن 10 هكتارات، يحظى المستفيد من قرض التحدي بمرافقة خاصة خلال مرحلة تهيئة الأراضي، حيث تتكفل الوزارة بمصاريف المرافقة من خلال صندوق التنمية الريفية لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز. ويمكن الاستفادة من قرض الاستثمار "التحدي" في إطار[1]:

- أشغال إعداد، تهيئة وحماية الأراضي (تصريف المياه، إزالة الحجارة، وضع مصدات الرياح، التسميد، التوصيل بالكهرباء...)؛
- عمليات تطوير الري الفلاحي (تعبئة الموارد المائية، تجهيزات الضخ والري، إنجاز شبكات توزيع مياه الزراعة، تصليح المضخات...)؛
- اقتناء عناصر ووسائل الإنتاج (اقتناء المدخلات الفلاحية، اقتلاع وتجديد الغراسات المسنة، اقتناء الآلات والأدوات الفلاحية، الإنتاج الحيواني، عمليات التطعيم...)؛
- إنشاء الهياكل القاعدية، التخزين، التحويل، التوضيب والتثمين (بناء الهياكل القاعدية الفلاحية، اقتناء سلسلة الفرز والتوضيب، انجاز هياكل تخزين المنتوجات الفلاحية...)؛
- الإنتاج التقليدي (صناعة الزرابي، الدباغة التقليدية، صناعة منتوجات الفلين...)؛
- الحماية والتطوير الوراثي الحيواني والنباتي (إنشاء هياكل إنتاج البذور والشتائل والفحول، إنشاء هياكل الحفظ المتخصص عدا التبريد).

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **قرض التحدي (سياسة التجديد الفلاحي والريفي)**، المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي.

**خاتمة الفصل**

تم التعرض في هذا الفصل لمختلف السياسات التي انتهجتها الجزائر في إطار سعيها لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، فبعد الاستقلال مباشرة تبنت الدولة سياسة التسيير الذاتي التي كانت استجابة فورية لمسألة رحيل المعمرين وترك الأراضي الزراعية بدون مسير من جهة، واستيلاء عدد كبير من الفلاحين الجزائريين على هذه الأراضي وفرض الأمر الواقع. ثم إعادة تنظيم القطاع الفلاحي لسنة 1981 العام بحل تعاونيات الثورة الزراعية وإدماجها في المزارع المسيرة ذاتيا لتكون منها المزارع الفلاحية الاشتراكية، ثم سنة 1987 استحداث المزارع الفلاحية الجماعية والفردية، تلتها إصلاحات سنة 1988 و تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، وبرنامج التعديل الهيكلي (1995–1997) الذي شمل عدة قطاعات من بينها الفلاحة.

ولم تنطلق سياسات فعلية تتجه نحو عالم الريف إلا في سنة 2002 بتوسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى الأبعاد الريفية، وتلت ذلك بداية انطلاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR، ثم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة PPDRI. وفي سنة 2004 كانت الانطلاقة الفعلية لسياسة التنمية الريفية المستدامة بانطلاق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية، وسياسة التجديد الريفي.

# الفصل الرابع

## أبعاد التنمية الريفية المستدامة في الجزائر

## للفترة 2000-2014 ومعوقاتها بالتطبيق

## على PPDRI

## في ولاية المسيلة للفترة 2010-2014

**تمهيد**

للتنمية الريفية المستدامة أبعاد أساسية اقتصادية، اجتماعية، وبيئية، وتطبيق التنمية الريفية المستدامة بكل أبعادها يصطدم بجملة من المعوقات منها الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية.

في هذا الفصل سيتم استعراض مجموعة من المؤشرات التي تظهر مدى تمكن مختلف السياسات والبرامج التي انتهجتها الجزائر لتنمية المناطق الريفية من تحقيق أهدافها على مستوى الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية للفترة 2000–2014، ثم سيتم محاولة تحديد مختلف المعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية الريفية المستدامة من خلا التعرف على معوقات نجاح المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على مستوى ولاية المسيلة للفترة 2010–2014. وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أبعاد التنمية الريفية المستدامة في الجزائر للفترة 2000–2014.

المبحث الثاني: واقع التنمية الريفية المستدامة في ولاية المسيلة والتفاوت الريفي الحضري للفترة 2010–2014.

المبحث الثالث: معوقات التنمية الريفية المستديمة بالتطبيق على المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في ولاية المسيلة للفترة 2010–2014.

## المبحث الأول: أبعاد التنمية الريفية المستدامة في الجزائر للفترة 2000-2014

للتنمية الريفية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية، أولها البعد الاقتصادي الإنتاجي، أي أنها تسعى إلى نمو اقتصادي قادر على الاستمرار والتطور، ثانيها البعد الاجتماعي، أي تحقيق العدالة الاجتماعية في الريف، وثالث هذه الأبعاد هو البعد البيئي، أي تنمية ريفية قادرة على الاستمرار بدون إحداث تدهور بيئي.

### المطلب الأول: البعد الاقتصادي للتنمية الريفية المستدامة في الجزائر للفترة 2000-2014

البعد الاقتصادي للتنمية الريفية المستدامة يتجه بالأساس للنشاطات التي تولد القيمة المضافة وتولد مداخيل لسكان المناطق الريفية، وعلى رأس هذه النشطات النشاط الفلاحي.

**أولا: الموارد المالية المخصصة للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية**

**جدول 4-1: تطور احتياط الصرف في الجزائر في الفترة1999-2015**

الوحدة مليار دولار أمريكي

| السنة | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| احتياطي الصرف بالأسعار الجارية | 4,40 | 11,9 | 17,96 | 23,11 | 32,92 | 43,11 | 56,18 | 77,78 | 110,18 | 178,9 | 159 | 155,7 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- www.cia.gov (تاريخ الاطلاع 2016/02/25)
- www.aljazeera.net (تاريخ الاطلاع 2016/02/25)
- زايري بلقاسم، **كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري**، في مجلة: اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، 2009، ص61.
- Hilel Hamadache, **Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie «Syndrome hollandais et échangeabilité »**, Thèse de Master of Science, Institut agronomique Méditerranéen, Montpellier, France, 2010, P63.

والفترة 2009-2012 شهدت هي الأخرى ارتفاع إيرادات ميزانية الدولة وهذا دائما لارتفاع حصة قطاع المحروقات، غير أن الانخفاض بدأ بالبروز بداية من سنة 2013 حيث انخفضت إيرادات الميزانية من 6339,3 مليار دينار إلى 5957,5 مليار دينار سنة 2013[5] ثم 5719 مليار دينار سنة 2014[6]، وهو

[1] Banque d'Algérie, Rapport Annuel 2006 (évolution économique et monétaire en Algérie), Juin 2007, P75.
[2] Ibid, P78.
[3]S.Badrani , **L'agriculture, l'agroalimentaire, la pêche et le développement rural en Algérie**, Dans : la revue Options Méditerranéennes, Série B n°61, MAI 2008 , CIHEAM-IAM, Montpellier, France, PP37-73.
[4]HilelHamadache, Op.Cit, P 85.
[5]بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص219.
[6] Banque d'Algérie, Rapport Annuel 2014, évolution économique et monétaire en Algérie, Juin 2015, P155.

مرتبط بانخفاض إيرادات قطاع المحروقات التي انخفضت في نفس الفترة من 4184,3 مليار دينار سنة 2012 إلى 3678,1 مليار دينار سنة 2013[1] ثم 3388,3 مليار ينار سنة 2014[2].

**ثانيا: واقع القطاع الفلاحي في الفترة 2000 -2014**

استفاد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من غلاف مالي يقدر 40 مليار دج[3] أي ما يعادل عشرة أضعاف المبلغ الذي خصص في الفترة 1993-1994، وأربع أضعاف في الفترة 1995-1998[4]، لكن للأسف أن هذا القطاع لم يتطور ولم يتحسن، بل ظل العجز الغذائي مستمرا وازدادت حدة التبعية الغذائية، وخاصة المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع والتي لها وزن في المبادلات التجارية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وها هي بعض المؤشرات تبين ذلك:

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص219.
[2] Banque d'Algérie, Rapport Annuel 2014, évolution économique et monétaire en Algérie, Juin 2015, P155.
[3] M. Adel MOULAI, Suivi de la stratégie méditerranéenne pour le développement durable, DEVELOPPEMENT AGRICOLE ET RURAL, Etude Nationale Algérie, Volume 1,CIHAEM, IAM, Montpellier, Centre d'Activités Régionales, Mai 2008, P 06. http://www.planbleu.org/publications/atelier_rural_bari/DZ-FR-VOL1.pdf
[4] O.Bessaoud, **L'agriculture et la Paysannerie en Algérie**, Op.Cit, P 18.
[5] MADR(DSASI), RAPPORT SUR LA SITUATION DU SECTEUR AGRICOLE 2005, P09.
[6] Amid ait Amara, Crise agricole, Crise du développement, Op.Cit, P191.

إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من هذه المستثمرات من0,3 هكتار سنة 1990 إلى0,26 هكتار سنة2004[1]، إضافة إلى خطر التصحر، حيث تحتل الجزائر المرتبة التاسعة في المساحة المتصحرة من بين 21 دولة عربية، ونسبة الأراضي المهددة للتصحر9,7%[2]، ويمكن حصر أسباب

الموارد المائية: فيما يتعلق بالمياه والمساحة المسقية، فالجزائر تعاني من مشاكل جمة في توفير ما يلزمها من المياه، إذ تعرف تحديا مائيا يتمثل في ندرة مواردها المائية، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ريها على الأمطار وذلك رغم ندرتها وتذبذب سقوطها من حيث الكمية والكثافة

السطحية والجوفية، وكذلك على

مخزون السدود، فقد سعت الجزائر إلى تطوير كفاءة استخدام مياه الري من خلال عدة أساليب، وإدخال نظم الري الحديثة،

، وكنتيجة لهذه الجهود، فقد

ارتفعت المساحة المسقية بمعدل36% في الفترة 1988-2001، نظير ما بلغته للعشرية السابقة والمقدرة بنحو24

المستوردة خلال الفترة2003-2005،

[1]Ouardia Anseur, **Usages et besoins en information des agriculteurs en Algérie**, Thèse de doctorat en Sciences de l'information et de la communication, Université Lumière Lyon 2, France, 2009, P 21.

[2]فوزية غربي، مرجع سابق، ص320 .

[3]نفس المرجع السابق، ص320 .

[4] BERTRARD Hervieu et al, **Mutations et défis pour l'agriculture au Maghreb**, Dans : Les notes d'analyse du CIHEAM, N° 16, 2000, P03.

إلا أنها أقل عددا مقارنة بالدول المجاورة كالمغرب وتونس، وتشير إحصائيات عام 2006 أن عدد الجرارات التي استعملت بلغ 80 جرار لكل ألف هكتار[1]، كما أن هناك تناقض في سياسة اقتناء العتاد وخاصة الجرارات، فمن جهة تزايد اقتناء الجرارات، وفي المقابل بلغ عدد الجرارات المكدسة على

المناطق نقص العناصر الغذائية الرئيسية التي تحتاجها كالآزوت والفوسفور(NPK) وما إلى ذلك، وقد سجل انخفاضا في استخدام الأسمدة، حيث انخفض من600 ألف طن من المواد المخصبة سنة 1986 إلى155 ألف طن سنويا عام2003، ولم يصل إلى المتوسط الاستهلاك العالمي الذي يبلغ 850 ألف طن، كما أن الاحتياج السنوي

**ثالثا: تطور الإنتاج الفلاحي:**

**1- تطور متوسط مردودية الإنتاج الفلاحي**

انخفض متوسط مردودية القمح على المستوى الوطني تراوح ما بين 10 إلى 12 قنطار في الهكتار، بالرغم من المساحة المخصصة له التي نقدر تقريبا مليون هكتار أي45% من المساحة الزراعية الإجمالية، كما شهد إنتاج

إنتاج

[1] فوزية غربي، مرجع سابق، ص32 .

[2] M. Adel MOULAI, Op.Cit, P 29.
[3] Idem, P 30.

سنة 2005.

## 2-نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام:

وهو ما يوضحه الجدول التالي:

**جدول 4-2: تطور نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الإجمالي للفترة 2000-2014**

| السنة | 2000 | 2005 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| % حسب البنك الإفريقي للتنمية | 9 | 8,2 | 7 | 10,1 | 9 | 8,7 | 9,5 | 10,6 | 10,6 |
| % حسب بنك الجزائر | | | | 9.3 | 8.5 | 8.1 | 8.8 | 9.9 | 10.6 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie, **Rapport Annuel 2014, évolution économique et monétaire en Algérie**, Juin 2015, P150.
- African Development Bank, **Gender, Poverty and Environmental Indicators on African countries**, Volume XVII, 2016, PP 68-69.

من خلال الجدول السابق ورغم الاختلاف بين معطيات بنك الجزائر والبنك الإفريقي للتنمية، نلاحظ استقرار نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام على طول الفترة فهي تتراوح بين 8 إلى 10%.

## 3-القيمة المضافة في القطاع الفلاحي

[1]Ouardia Anseur, Op.Cit, P 30.
[2]HilelHamadache, Op.Cit, PP 82-86.
[3] Agri-med, Rapport annuel, 2006, Op.Cit, P295..
[4] MADR, Rapport sur la situation du secteur agricole en 2006, P 07.

**جدول 4-3: تطور القيمة المضافة في القطاع الفلاحي للفترة 2008-2014 (%)**

| السنة | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| % | -3,8 | 21,1 | 4,9 | 11,6 | 7,2 | 8,8 | 10,7 |

Source: African Development Bank, **Gender, Poverty and Environmental Indicators on African countries**, Volume XVII, 2016, PP 68-69.

من الجدول السابق نلاحظ التغير الهائل بين 2008 وسنة 2009 حيث انتقلت النسبة من -3.8 إلى 21,1%، وهذا راجع إلى اعتبار هذه السنة كانت ماطرة وتحسن فيها الإنتاج الفلاحي وخاصة منتوج الحبوب، ثم عادت النسبة إلى الانخفاض لعودة الظروف المناخية غير المناسبة

## 4-تطور الإنتاج الفلاحي

تشير

ذات الاستهلاك الواسع:

[1] Omar Bouazouni, **Etude d'impact des Prix des Produits Alimentaires de Base Sur Les Ménages Pauvres Algériens**, Bureau Régional au Caire Pour Moyen-Orient, Asie centrale, et Europe de L'est, Programme Alimentaire Mondial, 2008, P 13.
[2]MADR, **Le renouveau agricole et rural en marché**, Dans : Revue et perspectives, MAI 2012, P 43.
[3]MADR , Évaluation de la mise en œuvre du Renouveau agricole, Pré Bilan Campagne agricole 2013, 19eme session d'évaluation trimestrielle – Alger, 9 et 10 novembre 2013, P05,

## جدول 4-4: تطور الإنتاج الفلاحي للفترة 2000-2014

| البيان | الحبوب | فرع الحليب | مجمع الحليب | البطاطا | الحمضيات | التمور | الزيتون | لحوم حمراء | البقول الجافة(*) | اللحوم البيضاء |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الوحدة | مليون قنطار | مليار لتر | مليار لتر | مليون قنطار | مليون قنطار | مليون قنطار | مليون قنطار | مليون قنطار | ألف قنطار | مليون قنطار |
| 2008-2000 | 29,7 | 2 | 173,2 | 17 | 5,8 | 4,72 | 2,5 | 2,6 | 402 | 1,95 |
| 2009 | 61,2 | 2,39 | 300,5 | 26,8 | 8,44 | 6,01 | 4,75 | 3,46 | 643 | 2,09 |
| 2010 | 45,6 | 2,7 | 393,3 | 33 | 7,88 | 6,45 | 3,11 | 3,82 | 723 | 2,82 |
| 2011 | 42,5 | 2,93 | 572 | 38,6 | 11,1 | 7,24 | 6,1 | 4,2 | 788 | 3,36 |
| 2012 | 51,4 | | | 42,19 | 10,87 | 7,89 | 3,93 | | 842 ,9 | |
| 2013 | 49,12 | | | 48,86 | 12,04 | 8,48 | 5,78 | | 958,33 | |
| 2014 | 34,35 | | | 46,73 | 12,71 | 9,34 | 4,82 | | 937,06 | |

(*) : كمية البقول الجافة 402 ألف قنطار تخص سنة 2007/2008

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- MADR, Le renouveau agricole et rural en marché, MA 2012, PP 32-33
- MADR, Série B, 2012-2013-2014، (سنوات 2014/2013/2012)
- الديوان الوطني للإحصاء: WWW.ONS.DZ، (الإنتاج الحيواني) .

في سنة 2013 حقق الإنتاج الفلاحي نتائج معتبرة من بين كل القطاعات، حقق قطاع الفلاحة أعلى نمو في الحجم بمعدل 8,8 ٪ مقابل 7,2 ٪ في السنة 2012، ويساهم بواقع ٪ 9,3 من إجمالي الناتج الداخلي و 12,7 ٪ في القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي و مساهمته في توسع إجمالي الناتج الداخلي 28,3٪ أي 0,8 نقطة مئوية في المرتبة الثانية بعد مساهمة قطاع الخدمات غير المسوقة التي تعد أعلى من وزنه في القيمة المضافة، باستثناء الحبوب التي عرف إنتاجها انخفاضا معتبرا لا سيما إنتاج القمح اللين، فإنّ نمو تقريبا كل المنتجات الزاعية قد تسارع، فبعد موسم فلاحي جيد لسنة 2012، انخفض نمو إنتاج الحبوب إلى4,3% (20,9% لسنة 2012) و بذلك فإن إنتاج الحبوب لسنة 2013 المقدر ب 4,91 مليون طن، يقل عن متوسط الإنتاج لأربع سنوات الذي يُميّز الدورة الزارعية[1].

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013**، ص 27.

أما الإنتاج بالقيمة، فقد حقق2521,5 مليار دج سنة 2013، مسجلا ارتفاعا قدره13,4% مقارنة بالحملة السابقة حسبما أوضحه مدير الإحصائيات الفلاحية بالوزارة خلال اجتماع ثلاثي لتقييم عقود النجاعة للقطاع الفلاحي، أما البقول الجافة فرغم الزيادة في حجم الإنتاج، إلا أنه يبقى ضعيف. ويكشف تقرير شهر نوفمبر لعام2013 الذي أعد من طرف وزارة الفلاحة أن متوسط معدل نمو الإنتاج الفلاحي على المستوى الوطني بلغ12,8% مقارنة بالمعدل المستهدف الذي يبلغ8,3%، واحتلت ولاية تلمسان المرتبة الأولى ثم تلتها ولاية ميلة في المرتبة الثانية وعين الدفلى في المرتبة الثالثة، وحققت هذه الولايات الثلاثة معدل نمو 9,4%، في حين

الوطن (تيارت وتلمسان وسيدي بلعباس وغيرها) هي التي رفعت الإنتاج هذه المرة ، وقد بلغت قيمة الإنتاج الفلاحي لسنة2013 في كل نواحي الوطن قيمة

[1]أيمن ف أبو حديد، **إدارة مياه الري**، الفصل الرابع من التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتغذية 2010، تحت عنوان " البيئة العربية، المياه"، ص 67. 198 : 50

[2]MADR, Évaluation de la mise en œuvre du Renouveau agricole, (19èmésession), Op.Cit.

2521,5 مليار دج، موزعة بين المناطق الساحلية بقيمة1067,7 مليار دج، الهضاب العليا بقيمة583,3 مليار دج، المناطق الصحراوية والواحات بقيمة439,7 مليار دج، وأخيرا المناطق الجبلية بقيمة430,8 مليار دج.

في حين أن اللحوم والفواكه والخضر والطماطم الصناعية حققت نسب معتبرة، لكن المستهلك الجزائري لا يستطيع اقتناءها لارتفاع أسعارها، خاصة اللحوم والفواكه.

**5- الوفرة الغذائية**

من أجل تغطية العجز لجأت الحكومة إلى الاستيراد، ولكن المشكلة هو أن الحكومة ليس لديها نظام إحصائي جيد يضبط المعلومات والإحصائيات الزراعية، كما هو موجود في الدول المجاورة والبلدان المتقدمة، من خلال

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | |

[1] MADR, Le renouveau agricole et rural en marché-Revue et perspectives, MAI 2012, P 43.
[2] FAO , CADRE PROGRAMMATION PAR PAYS ALGERIE (2013 – 2016), P119.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| | | | | | |
| | | | | | |
| | | | | | |
| | | | | | |

## المطلب الثاني: البعد الاجتماعي للتنمية الريفية المستدامة في الجزائر للفترة 2000-2014

مشروع لمواجهة التصحر موزع على 20 ولاية،

وستعتمد بالدرجة الأولى على الدراسات الميدانية التي

بوجودها.

**أولا: النمو الديموغرافي وتطور المجتمع الريفي الجزائري:**

بلغ عدد السكان في الجزائر سنة 2000 حوالي33,5 مليون نسمة بمعدل نمو طبيعي يقدر1,78% عام2006 بعد ما كان1,48 % عام 2000 حسب تقرير التنمية البشرية 2007[1]، بكثافة سكانية 12,29 نسمة/كلم2، معظمها متمركزة في شمال البلاد، منها 13 مليون نسمة من سكان الريف، أي40% من مجموع السكان، مقابل 42% عام 1998 أي (12,2 مليون)، وهو ما يعادل 1,8 مليون عائلة[(2)]، وهذا الانخفاض كان مستمرا منذ الاستقلال بسبب التدفق الكبير للسكان نحو المدن وتحضر الريف الكبير وكذلك بسبب تزايد عدد سكان المدن بسرعة 4% مقابل 0,4% من سكان الريف، وهذا الاتجاه السريع للنمو لسكان الحضر نمو غير منضبط، إذ تضاعف عدد السكان الحضر أكثر من خمسة أضعاف، حيث كانت نسبة سكان الحضر 12 % من سكان الجزائر في عام 1960، في حين أصبح يمثل أكثر من 60% عام 2008 كما لم يتطور الريف الجزائري تطورا متجانسا عبر كامل التراب الوطني فهذا التطور يختلف من منطقة ريفية إلى أخرى، حسب أنماط السكن ودرجة التحضر ومدى تجمع المساكن والتحضر التي عرفتها. وتمثل 1,85 مليون أسرة ريفية، متمركزة في 979 بلدية ريفية من 1541 بلدية على المستوى الوطني أي 64%، موزعة هذه البلديات على ثلاث مناطق، يتركز الربع منها في الهضاب العليا، وحوالي الثلثين في الشمال بنسبة (64%)، و11% في الجنوب[3]، كما تتركز الكثافة السكانية الريفية في الشمال، حيث تبلغ 92,89 نسمة/كلم2 في حين تقل في الجنوب، حيث تبلغ0,72نسمة/ كلم2، أما البنية العمرية فأغلبها فئة شابة أقل من 30 سنة، وتمثل 75%من سكان الريف.

بلغ عدد السكان الإجمالي في 37,9 مليون نسمة في 2013/01/01، وهذا نتيجة الزيادة في عدد المواليد أكثر من عدد الوفيات، حيث ارتفع عدد المواليد من 739 نسمة سنة 2006 إلى808 نسمة عام 2012، أي بمعدل من 22,07 % إلى 26,08% في نفس الفترة، واستقرار نوعا في معدل الوفيات في حدود متوسط 4,4%، وبالتالي هذه الزيادة في عدد المواليد أدى إلى ارتفاع في معدل الخصوبة من2,40 سنة2002 إلى 3,02 طفل لكل امرأة سنة 2012، إضافة إلى ارتفاع في معدل الزواج حيث انتقل من 8,82% إلى 9,90% في نفس الفترة السابقة.

أما عدد سكان الريف فقد شهد تراجع مستمر خلال نصف قرن من سنة1960 إلى غاية 2010، حيث كان يمثل نسبة %70 من مجموع السكان سنة1960 ثم بدأ في الانخفاض حتى وصل إلى

[1] CNES, Rapport National sur le Développement Humain - ALGERIE 2007, P 93.

[2] سياسة التجديد الريفي، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، أوت 2006، ص 5.

[3] Omar Bessaoud, **La stratégie de développement rural en Algérie**, Dans : Options Méditerranéennes- Politiques de développement rural durable en Méditerranée dans le cadre de la politique de voisinage de l'Union Européenne- Série A. Séminaires Méditerranéens. N° 7. Décembre 2006. pp 79-89). Options Méditerranéennes, Série. A / n°71, 2006 ;PP 79-89.

نسبة32% سنة 2010، وهذا راجع إلى الهجرة الريفية نحو المدن والانخفاض في معدل النمو مقارنة بمعدل النمو الحضري، فمثلا خلال عشر سنوات من1998 إلى2008 سجل انخفاض يقدر 540 ألف نسمة، أي من 12,1 مليون نسمة سنة1998 إلى11,6 مليون نسمة سنة2008، في حين سجل عدد السكان الحضر ارتفاع يقدر 5,5 مليون نسمة في نفس الفترة السابقة، من16,9 مليون نسمة إلى22,4 مليون نسمة، وهذا راجع إلى معدل النمو السنوي، الذي سجل معدلا في الفترة نفسها ب 0,46%، في حين بلغ معدل النمو في الحضر2,89% في نفس الفترة، وهو معدل أعلى من المعدل الوطني الذي بلغ 1,61%[1]، وهذا يعني أن الجزائر تشهد ظاهرة التحضر السريع للسكان من خلال الهجرة والزيادة في عدد السكان، والجدول التالي يبين تراجع نسبة عدد سكان الريف خلال الفترة 1960-2010، والجدول التالي يبين تراجع نسبة عدد سكان الريف خلال الفترة 1960-2010.

**جدول 4-7: تطور عدد السكان الإجمالي وتراجع نسبة سكان الريف خلال الفترة 1960-2014**

(ألف نسمة)

| السنة | 1960 | 1970 | 1987 | 1998 | 2008 | *2010 | *2011 | *2012 | *2013 | *2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع السكان | 10800 | 13746 | 23051 | 29113 | 34080 | 35635 | 36717 | 37939 | 38186 | 38934 |
| سكان الحضر | 3282 | 5430 | 11420 | 16964 | 22471 | 22515 | 26775 | 26861 | 27265 | 27994 |
| % سكان الريف | 70 | 60 | 50,46 | 41,73 | 34,06 | 32 | 29,8 | 29,2 | 28,6 | 28,1 |

- المرجع: البنك الإفريقي للتنمية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- رشيد بن يوب، **الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر**، 2009، ص14.
- الديوان الوطني للإحصاء 2008.
- African Development Bank, **Gender, Poverty and Environmental Indicators on African countries**, Volume XVII, 2016, PP 67.

من الجدول السابق نلاحظ استقرار نسبة سكان الريف للفترة 2011-2014، وهذا دليل على نجاح السياسات الهادفة إلى تثبيت السكان في مناطقهم الريفية، وكذا استتباب الاستقرار الأمني مما أوقف الهجرة نحو الحضر بسبب الوضع الأمني.

كما تشير التحقيقات الميدانية التي أجراها مركز CENEAP أن المجتمع الريفي غير متمركز في منطقة واحدة، بل هناك اختلاف في المناطق، حيث 5,4 مليون نسمة يعيشون في مناطق متفرقة (أينسبة45%)، و6,7 مليون نسمة يعيشون في مناطق مجمعة (أكثرمن55%)، في3500 مجمعا ريفيا أو نصف ريفي، ويختلف هذا التوزيع من ولاية إلى أخرى. وبين نتائج التعداد العام للسكان أن تسع ولايات تتميز بنسبة سكان ريفيين تزيد عن المعدل الوطني وهو 41,7%، والولايات ذات الأغلبية الريفية

[1]ONS , Recensement Général de la Population et de l'Habitat 2008, Ibid,P 85

هي: أدرار 75,9%، البويرة 71%، ومستغانم 65%، تيزيوزو 64,2%، وأما الولايات ذات النسبة الضعيفة في سكان الريف فهي: تندوف 7,7%، غرداية 8%، الجزائر 9,3%، وهران 12,2%، قسنطينة 12.9%.

**جدول 4-8: توزيع السكان الريف حسب التعداد السكاني لسنة 2008**

| نواحي البلاد | عدد السكان الريف | تسبة من الإجمالى |
|---|---|---|
| الشمال | 7.357.397 | %63,4 |
| الهضاب العليا | 3.311.075 | %28,5 |
| الجنوب | 940.379 | %8,1 |
| المجموع | 11.608.581 | %100 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الإحصاء العام للسكن والسكان، 2008.

حسب التعداد الأخير للديوان الوطني للإحصاء لسنة2008 فإن عدد البلديات على المستوى الوطني لم يتغير، حيث بقي العدد 1541، لكن شهدت تغير في تصنيفها حسب التقسيم الإداري للبلديات، حيث بلغ عدد البلديات الحضرية 763 بلدية سنة 2008، بعدما كان عددها 587 بلدية سنة1998، أي ظهور176 بلدية حضرية، وهذا يعني أن هناك تحول في البلديات التي كانت نصف ريفية سنة 1998 إلى بلديات حضرية، في حين أن البلديات الريفية انخفض عددها من 954 سنة 1998 إلى778 بلدية سنة2008. أما التجمعات الحضرية فقد ارتفعت إلى4563 تجمع حضري بعدما كان يبلغ عددها 4057 تجمع، أي زيادة قدرها 506 تجمع خلال10 سنوات، كذلك ارتفعت عدد التجمعات الريفية من 3476 سنة 1998 إلى 3712 تجمع سنة 2008، منها 649 تجمع نصف ريفي وهي متجهة إلى التحضر في السنوات المقبلة[1]، وللإشارة قام الديوان الوطني للإحصاء حسب التعداد الأخير لعام 2008 بتصنيف التجمعات الريفية على أساس ما يلي:

1- **التجمعات السكانية نصف ريفية:** وتتوفر فيها الشروط التالية وهي:
- ألا يقل عدد السكان عن3000 نسمة.
- يبلغ عدد المشتغلين500 عامل، نصفها على الأقل يمارسون أنشطة غير فلاحية.
- يجب أن تكون شبكة الكهرباء والماء والصرف الصحي متوفرة لدى هذا التجمع السكاني الريفي.

2- **التجمعات الريفية بالكامل:** فهي التي لا تتوفر فيها هذه الشروط التالية [2].

[1]ONS , Recensement Général de la Population et de l'Habitat 2008, (Résultats issus de l'exploitation exhaustive), ARMATURE URBAIN, Collections Statistiques N° 163/2011, Série S : Statistiques Sociales, P129.
[2]ONS , Recensement Général de la Population et de l'Habitat 2008, Ibid; P 129.

وتشهد هذه التجمعات الريفية توزيعا غير عادل عبر التراب الوطني، حيث نسبة65,2% من التجمعات الريفية متمركزة في الشمال، و23,2% في الهضاب العليا، و11,6%في الجنوب، والجدول التالي يبين التوزيع للمجمعات السكانية الريفية في نواحي البلاد.

**جدول 4-9: توزيع المجمعات الريفية حسب التعداد السكاني لسنة 2008**

| نواحي البلاد | عدد المجمعات الريفية | نسبة من الإجمالى |
|---|---|---|
| الشمال | 2419 | %65,2 |
| الهضاب العليا | 863 | %23,2 |
| الجنوب | 430 | %11,6 |
| المجموع | 3712 | %100 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الإحصاء العام للسكن والسكان، 2008.

إن النمو السريع لمدن الجزائر ليس خاضعا فغط للزيادة السكانية الطبيعية، بل تساهم فيه حركة السكان الذين عادة ما ينجذبون إلى الأماكن التي تتوفر بها كل ضروريات وكماليات الحياة، مما أدى إلى زيادة حجم سكان المدن لدرجة التضخم على حاب ضواحيها.

**ثانيا: العمالة والبطالة الريفية**

عرف سوق التشغيل في الجزائر تطورا هاما في هذه المرحلة، نتيجة لجهود التنمية المبذولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، والبرامج الفلاحية، وبرامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، التي بلغ عددها 1227 مشروع، تستهدف 88 ألف أسرة ريفية، إضافة إلى برنامج التشغيل الريفي، إضافة إلى برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية والذي خصصت له مبالغ ضخمة تقدر بأكثر من 15 مليار دج سنة 2004، (أي250 مليون دولار) للقضاء على البطالة، بزيادة قدرها 13% مقارنة بسنة 2003، إضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات إلى 10 مليون دينار دج، وتوسيع دعم قطاع المؤسسات[1]. فهذه البرامج أدت إلى ارتفاع في إجمالي القوة العاملة من 8,568 مليون سنة 2001 إلى 10,109 مليون سنة 2006، والفئة النشيطة من6,228 مليون إلى 8,868 مليون في نفس الفترة حسب الديوان الوطني للإحصاء لعام 2006، أي 60% في الحضر مقابله 4% في الريف، مما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة من 27,3% سنة 2001 إلى 12,6% سنة 2006، والملاحظ أنه لا توجد فروق جوهرية في المعدل بين الريف والحضر، حيث يقدر المعدل في الحضر 12,3%، مقابل 11,5% في المناطق الريفية.

[1] حاكمي بوحفص، **البطالة بين التحدي والاحتواء : دراسة حالة الجزائر**، في: مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 06، وهران، 2010، ص ص 217-230.

لا شك أن هذه الفترة عرفت نمو كبير في المشاريع التنموية من خلال المخطط الخماسي الثاني الذي خصص له غلاف مالي ضخم، أدى إلى توفير مناصب شغل لدى مختلف شرائح المجتمع، وفي كل القطاعات والميادين، حيث قدر تعداد القوة العاملة9,9 مليون فرد وارتفع إلى11,9مليون فرد، وارتفع حجم اليد العاملة النشيطة من8,5 مليون فرد إلى 10,7ملوين فرد في الفترة 2007/2013، وتبين بنية العمل حسب القطاعات أهمية قطاعات التجارة، الإدارة العمومية، وخدمات أخرى والتي تستخدم أكثر من نصف اليد العاملة النشيطة، مما يمثل56,7% من إجمالي اليد العاملة النشيطة، ويحتل قطاع الأشغال العمومية المرتبة الثانية بنسبة17,7% ، فيما يحتل قطاع الزراعة المرتبة الثالثة بقسبة13,6%، وقطاع الصناعة المرتبة الرابعة بنسبة 12% سنة2007، ورغم جهود الحكومة واهتمامها بالتنمية الزراعية وتدخلها في كل شؤون القطاع الريفي، مع ذلك بقي إسهام القطاع الزراعي في امتصاص البطالة ضعيفا بل تناقص من سنة إلى أخرى، بالمقارنة مع زيادة في القطاعات الأخرى، حيث تراجع وأصبح في المرتبة الرابعة، انطلاقا من سنة2010، حيث قدرت النسبة 11.7% حتى وصل إلى العشر من إجمالي القوة العمالة سنة2013، أي نسبة 10,6%.

**جدول 4-10: تطور تعداد اليد العاملة النشيطة ونسبة الفلاحة من القوة العاملة النشيطة خلال 2007-2013**

وحدة 1000 فرد

| القطاعات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفلاحة | 1170 | 1252 | 1242 | 1136 | 1034 | 912 | 1141 |
| الصناعة | 1027 | 1141 | 1194 | 1337 | 1367 | 1335 | 1407 |
| البناء والأشغال | 1523 | | 1718 | 1886 | 1595 | 1663 | 1791 |
| الخدمات | 4871 | 5178 | 5318 | 5377 | 5603 | 6260 | 6449 |
| المجموع | 8594 | 9146 | 94772 | 9735 | 9599 | 10170 | 10788 |
| نسبة الفلاحة % | %13,6 | %13,70 | %13,1 | %11,7 | %11,7 | %9 | %10,6 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS.DZ)

فالقطاع الفلاحي يشكو من نقص وانخفاض فادح في اليد العمالة، والسبب هو وجود إغراءات أخرى في عالم الشغل كقروض دعم تشغيل الشباب (ENSEJ) والصندوق الوطني للبطالة (CNAC) إلى غير ذلك من أشكل الدعم، هي التي ساهمت في نفور الشباب وعزوفه عن العمل في هذا القطاع، نظرا بسهولة الحصول على الربح السريع في هذه الأشكال من الدعم، فنجد انخفاض في اليد العمالة الحضرية أو الريفية من 1,1 مليون عامل إلى 912 ألف في الفترة2007- 2012، بل حتى سكان الريف فروا من هذا القطاع، إذ تشير الإحصائيات أن اليد العمالة في هذا القطاع ينخفض من سنة لأخرى، حيث انتقل

من 905 ألف عامل إلى 678 عامل في الفترة 2007-2012، نظرا للأشغال الشاقة والمتعبة فيه، إضافة إلى انخفاض في الدخل، حيث تشير إحصائيات أنه يعمل أكثر من 20 ألف عامل في مشاريع الفلاحة والرعي بالجنوب بأجر لا يتعدى 500 دج خاصة في ولايتي أدرار وتمنراست، و700 على 800 دج في ولايات أخرى في الشمال، إضافة إلى ذلك فمازالت الأراضي المزروعة والمشتغلة قليلة مع ضآلة مساحتها، وهذه الأنواع من الأراضي لا يمكن أن تكون مردوديتها كبيرة مقارنة بالأراضي ذات المساحة الكبيرة، إضافة إلى قلة الفرص في الحصول على المزايا والتسهيلات البنكية لهذه الأراضي، وبالتالي يجد صاحب هذه الأرض صعوبة في تمويله مشروعه وتطويره، لأن معظم التكاليف تكون على حسابه الشخصي، وهذا ما يؤدي به إلى اليأس وبالتالي الفرار نحو المدينة، ولهذا نجد أغلبهم يتجهون إلى قطاع الخدمات والتجارة، التي تتوفر على مزايا كثيرة منها ارتفاع في الدخل، العطل السنوية خاصة في القطاع الحكومي، كما تبين الإحصائيات ارتفاع مستمر للعمالة في هذا القطاع من 1,3 مليون عامل إلى 1,6 مليون في نفس الفترة السابقة، وهذا يدل على وجود هجرة نحو المدينة تأثيرا من عوامل الجنب فيما يخص الترفية والخدمات وتجدد فرص العمل والحياة عامة، ونتعمق الاتجاهات ضد العمل اليدوي، كما ننوه أن التعليم بشكله ومحتواه هو واحد من عوامل التغيير السلبي، إذ ينتقل أبناء الريف من بيئتهم الأولى بأعداد متزايدة إلى المدن للتعليم، لذلك لا يعمل في الريف إلا كبار السن أو الفاشلون في دراستهم، وهؤلاء يتصيدون أي فرصة لهجرة الريف، أو حتى في الريف فإنهم يفضلون العمل كحراس مدارس أو مراكز صحية إن توفرت على العمل في الزراعة مثلا، نحو قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات نظرا للتحفيزات المتوفرة فيهما، في حين نجد انخفاض للأجر في القطاع الفلاحي.

**ثالثا: الأوضاع الصحية في الريف:**

بذلت الدولة جهودا كبيرة من أجل توفير وتحسين الظروف الصحية الملائمة لكافة أفراد الشعب، وتسهيل الحصول عليها من خلال العلاج المجاني الذي يعبر أحد المكاسب التي حققتها السياسة الجزائرية في مجال الصحة، وقد أطلقت عدة برامج لمكافحة الأمراض وحماية الأمومة والطفولة والعمل بهدف تقليص معدل الوفيات، ومن البديهي أن يكون لتناقص معدل الوفيات وتزايد معدل الولادات تأثير إيجابي مباشر على العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة، حيث سجل تحسن في الحالة الصحية لسكان في الجزائر وتحسن في الظروف المعيشية، بسبب الانخفاض في معدل الوفيات من5,7% سنة 1995 إلى5,1% سنة 2000 ليستقر عند هذا المعدل طول الفترة 2000-2014، وانخفاض أيضا في معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات من 39,7% سنة2000 إلى 25,6% سنة 2014[1]، وهذا ما أدى

[1] African Development Bank, **Gender, Poverty and Environmental Indicators on African countries**, Volume XVII, 2016, PP 68-69.

إلى ارتفاع معدل العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة من72,5 سنة عام2000 إلى75,7 سنة عام2006، وكذلك وانخفاض معدل وفيات الأمهات عند الولادة من 117,4 لكل مئة ألف ولادة حية عام1999 إلى92,6 سنة2006[1]، و180 وفاة لكل مئة ألف ولادة حية سنة 2005 ثم 120 سنة 2008 وتراجع إلى97 سنة2012[2]، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع في نسبة التغطية بخدمات الرعاية في مرحلة الحمل التي بلغت 89%[3]، نتيجة لتحسن مراقبة أوضاع الحمل والولادة، وبالتالي انعكس على معدل الولادات، الذي ارتفع من87% سنة 2000 إلى95,3% سنة 2006، أما معدل الخصوبة فقد انخفض من 2,67 طفل لكل امرأة عام1998 إلى 2,27 سنة 2006، إلا أنه مرتفع في المناطق الريفية، حيث وصل إلى 4,14 طفل سنة 1998، وارتفع إلى أكثر من5 أطفال لكل امرأة سنة 2004، أي تقريبا يساوي ضعف المعدل الوطني الذي بلغ 2,38 عام 2004[4]، وهذا يرجع إلى استعمال وسائل منع الحمل، حيث سجل ارتفاع استعمال وسائل منع الحمل على المستوى الوطني سنة 2005 بنسبة 61,9% بعدما كان يقدر بنسبة 57% سنة 2002، وسبب ارتفاع معدل الخصوبة في الريف مقارنة بالحضر هو انخفاض نسبة استعمال وسائل منع الحمل عند النساء الريفيات مقارنة بالنساء في الحضر، حيث في 2002 بلغت النسبة 54,4% في الريف مقابل59,0% في الحضر، وفي سنة 2005، بلغت 59,2% في الريف مقابل 63,8% في الحضر[5]، لكن يبقى معدل وفيات الأمهات عند الولادة مرتفع، كذلك معدل مرض الأطفال مرتفع والذي بلغ 30%، مقارنة في الدول المتقدمة حيث بلغ 10%[6]، لأن هذا لا يغطي على الارتفاع المتزايد للأمراض المختلفة في المجتمع الجزائري، فمعدل الأمل في الحياة يعكس فقط متوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد ولا يظهر طبيعة الأمراض التي يعيشها مجتمع ما، ولهذا كان للحكومة أن تهتم بالقطاع الصحي، ففي إطار البرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، قدر الغلاف المالي للقطاع الصحي وتحسين المستوى المعيشي ب 210,9 مليار دج، أي 40% من قيمة البرنامج.

أما الصحة المدرسية، فقد غطت 7,4 مليون تلميذ سنة 2008، أي ربع السكان، وبلغ معدل مراقبة المدارس من أجل النظافة والصحة97,37%، إلا أنه لم يتم تسوية العيوب الصحية التي ظهرت في المدارس سوى 33,67%، مما يدل على فشل دور البلديات والمجالس البلدية المنتخبة في حماية المدارس من الآفات والأمراض المحيطة بها[7]، كما أن نسبة التطعيم للطلاب الجامعيين ضد الديفتيريا

[1] CNES, Rapport national sur le développement humain, Alger, 2007.
[2] تقارير التنمية البشرية: 2010 ص161-162، تقرير 2011 ص144-145، تقرير 2013 ص169-170
[3] منظمة الصحة العالمية، الإحصاءات الصحية العالمية، 2009، ص20. من وقع http://www.who.int/statistics
[4] La revue du CENEAP N °34 , 2004, P61.
[5] La revue du CENEAP N ° 41, 2009, P 47.
[6] La revue du CENEAP N ° 41, 2009, P 14.
[7] Conseil National Économique et Social Rapport National sur le Développement Humain, Algérie 2008, P24.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |

المناطق الحضرية الكبرى قيمة 142,9

مليار دج، أي 67,75% مقابل 32,25% للقطاع الريفي، وهذا ما انعكس على مستوى الصحي لسكان الريف.

وهذه المعطيات تدل على أن هناك تفاوت في الحصول على الخدمات والرعاية الصحية بين الريف والحضر،

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |

[1]CNES (Algérie2008) , op.cit, P 25.

[2]بوزيد أمحمد، **نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012، ص 175.

[3] La revue du CENEAP, N° 29, 2003 , P75.

[4] African Development Bank, **Gender, Poverty and Environmental Indicators on African countries**, Volume XVII, 2016, P 68.

وفي تحقيق آخر لنفس المركز يشمل 2680 أسرة من 67 بلدية ريفية في الجزائر (أي 21803 شخص)،حيث أظهر أن 1966 شخص يعانون على الأقل من مرض مزمن، أي 8,8%، منها 54,8% نساء، وتتمثل هذه الأمراض المزمنة فيم ايلي: 21% ارتفاع الضغط الدموي، والنساء أكثر معاناة من هذا المرض المزمن، حيث بلغت النسبة 27,06%، مقابل 15,44% رجال، و13,3% أمراض التهاب المفاصل، 11,7% مرض السكري، و10% أمراض المعدة، وأظهرت دراسة أجريت عام 2002 على المستوى الوطني أن نسبة المصابين بهذه الأمراض بلغت 11,4%، مع نفس الترتيب للدراسة السابقة بالنسبة للريف[2].

**رابعا: السكن الريفي**

إن الاهتمام بجانب الإسكان الريفي أمر يجب أن يولى أهمية بالغة باعتبار إن المسكن الجيد الذي تتوفر فيه الشروط الصحية والحياتية عامل يؤثر في النشاط الاقتصادي للساكنين ويزيد من إنتاجهم ويؤدي إلى بقائهم في أرضهم وخاصة المناطق الريفية وهذا يعمل على زيادة استثمار وخطط التطوير والتنمية الريفية وفاعليتها.

ابتداء من سنوات التسعينات من القرن العشرين، عرفت السياسة السكنية في مجال إنجاز السكنات الريفية اتجاه آخر اختلف عن سابقه (أي مرحلة المخططات التنموية)، فقد حضي الريف

[1] La revue du CENEAP, N° 29, 2003 , P 75-76.
[2] La revue du CENEAP, N°34, 2004, Alger, P.89 .

الجزائري بالاهتمام وبتكفل السلطات الجزائرية بعملية إنجاز السكنات، حيث أن ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن التي عرفتها الجزائر منذ سنوات السبعينات من القرن الماضي وما خلفته من إهمال للريف الجزائري، بالإضافة إلى تفاقم أزمة السكن في المدن خاصة مع سنوات الثمانينات، جعل السلطات الجزائرية تصب اهتمامها خاصة بعد الإصلاحات على إنجاز السكنات، قد جاء قطاع السكن في المرتبة الأولى من البرنامج التكميلي لدعم النمو من حيث المخصصات المالية، حيث بلغت قيمته 555 مليار دج، أي بنسبة 13%، وتقريبا نسبة الثلث(29%) من الباب الأول وهو تحسين ظروف معيشة السكان، نظرا للأزمة الخانقة التي يعاني منها أغلب الجزائريين، حيث تم إعداد برنامج إنجاز أكثر من مليون سكن خلال الفترة (2005-2009)، ويتضمن البرنامج أنواع من السكن ابتداءا من السكن الاجتماعي الإيجاري، فالسكن الاجتماعي التساهمي، ثم البيع بالإيجار، إلى السكن الترقوي، والسكن الريفي، هذا الأخير الذي ظل دائما توفر له أقل حصة مقارنة بالسكن الحضري.

**جدول رقم 4-13: عدد السكنات الريفية و الحضرية المُبرمجة و المسلمة للفترة 2004-2012**

| السنة | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد إعانات السكن الريفي المبرمجة | 49.607 | 132.765 | 137.017 | 78.852 | 79.595 | 70.853 | 52.878 | 130.012 | 213.740 | 945.319 |
| عدد إعانات السكن الريفي المسلمة | 24.045 | 42.907 | 76.287 | 88.336 | 104.968 | 91.492 | 76.239 | 66.521 | 85.562 | 656.357 |
| عدد السكنات الحضرية المبرمجة | 185.061 | 200.074 | 143.641 | 110.609 | 146.219 | 198.394 | 107.129 | 226.400 | 270.321 | 1.587.848 |
| عدد السكنات الحضرية المسلمة | 92.607 | 89.572 | 101.489 | 91.594 | 115.853 | 126.306 | 114.634 | 146.144 | 113.617 | 991.629 |

لمصـ : لسكـ (مـ لمـ قعـ لـ سمي: www.mhuv.gov.dz)

من الجدول السابق يتضح جليا العدد الكبير نسبيا للسكنات الريفية المبرمجة لهذه الفترة و التي تمثل أكثر من 37% من إجمالي السكنات المبرمجة حيث بلغ عددها أكثر من 945 ألف، و نسبة السكنات الريفية المنجزة تقارب 40% من إجمالي السكنات المسلمة بمجموع يتجاوز 656 ألف إعانة. وهذا يرجع لكون السكنات الريفية هي إعانات و ليست إنجاز كامل للسكن، حيث عمدت السلطات الجزائرية على تقديم للمواطن الريفي إعانة مالية كمساعدة من أجل إنجاز سكنه بنفسه، ولقد حددت حجم الإعانة المقدمة

من طرف الدولة بـ 120.000دج لتتطور إلى 200.000دج ثم 500.000دج وصولا إلى 700.000دج حاليا لإنجاز مسكن واحد.

و تجدر الإشارة أن قيمة الإعانة المالية المقدمة لا تساوي تكلفة إنجاز مسكن بل تعد كمساعدة فقط تمنح وفق شروط[1]:

- أن يكون طالب الاستفادة من الإعانة شخص طبيعي مسجل في مختلف برامج المخطط الوطني للتنمية الريفية أو المقيم والذي ينشط في منطقة ريفية.
- أن يكون دخل الأسرة يتراوح ما بين 1 و6 مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- أن لا يكون قد استفاد من تنازل عن مسكن تابع للأملاك العمومية آو من إعانة موجهة للسكن.
- أن لا تكون لديه أية ملكية بناء موجه للسكن.
- أن لا يكون استفاد من قبل من مسكن تابع للأملاك العمومية الإيجارية، باستثناء التعهد باسترجاعه.
- أن لا يحوز على ملكية أرضية موجهة لبناء مسكن، باستثناء إذا كانت تلك الأرضية موجهة لاحتضان سكن ريفي.

يتم منح إعانة الدولة من قبل الصندوق الوطني للسكن وذلك بناء على مدى تقدم الأشغال، والذي يتم إبرازه في محضر تعده مديرية السكن والتجهيزات العمومية. ويتم منح إعانة الدولة وفق ما يلي:

- 20% من الإعانة عند الانتهاء من إعداد الأرضية.
- 40% عند الانتهاء من الأشغال الكبرى.
- 40% عند الانتهاء من كافة الأشغال.

كما يمكن للمستفيد من إعانة لبناء سكن ريفي أن يتحصل على قرض بنكي بنسبة فوائد ميسرة تصل إلى واحد بالمائة.

**خامسا: التعليم**

إن تأخر التعليم في الريف ظاهرة واضحة وراجع لعدة أسباب أهمها[2]:

- قلة المدارس؛
- عدم إقبال الفلاحين على التعليم؛
- انخفاض مستوى المعلمين في القرى؛

[1] موقع ولاية المسيلة (msila-dz.org)
[2] هاشمي الطيب، مرجع سابق.

- نزوح المتعلمين من الريف نحو المدينة؛
- انحياز الحكومة إلى الحضر على حساب الريف؛

إضافة إلى هذا كله، رغم أن الإنفاق على التعليم يعتبر من النشاطات الحكومية في جميع الدول دون استثناء، فإن المخصصات المالية من ميزانية الدولة لقطاع التعليم قد شهدت انخفاض وما فتئت تتناقص على مر السنين رغم التحسن في ميزانية الدولة بعد الارتفاعات التي شهدتها أسعار البترول، فعلى سبيل المثال فإن حصة التعليم من ميزانية الدولة بلغ 7,42% في سنة 1999، بعدما وصل إلى20,7% سنة 1990[1]، وانخفض من10 مليار دج سنة 2001 إلى7,45 مليار دج سنة2003[2]، وتشير معظم تقارير التنمية البشرية من 2009 إلى2013 أن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج الداخلي الخام أضعف وأقل من بعض الدول العربية التي هي أفقر الدول من حيث الموارد الطبيعية كالمغرب وتونس، والأردن، ولبنان بالرغم من ارتفاع احتياط الصرف في الفترة(2000–2012)، مما أدى إلى انخفاض في حصة الفرد من الإنفاق خلال الفترة 2003–2006، حيث بلغت حصته في الجزائر 692 دولار، 1581 دولار في تونس، 1005 دولار في المغرب، و695 دولار في الأردن[3].

من الأمور البديهة أن يكون انخفاض الإنفاق على التعليم ذا اثر سلبي على سكان الريف خاصة، ولهذا كانت معدلات الأمية مرتفعة في الوسط الريفي، وهذا معناه انخفاض ونقص في مستوى استخدام التكنولوجيا بل وانعدامها في بعض المناطق الريفية.

**المطلب الثالث: البعد البيئي للتنمية الريفية المستدامة في الجزائر للفترة 2000–2014**

يعتبر النظام البيئي مشكلة أساسية تطرح على مستوى التنمية المستدامة، حيث واجهت الجزائر تحديات في النظام البيئي في الجزائر في الفترة 2000–2014.

**أولا: المساحة الغابية:**

تعد المساحة الغابية مؤشرا بيئيا رئيسيا لقياس التنمية المستدامة على اعتبار أنها عامل في الحد من التلوث واستنزاف الثروة النباتية وتساهم في تقليل الانباعاثات الغازية الدفيئة، وقد عرفت المساحة الغابية في الجزائرا تطورا خلال الفترة 2000–2013، حيث اترفعت من 345 ألف هكتار سنة 2000 إلى أكثر من 533 ألف هكتار سنة 2013، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1] عماري عمار، **بعض الملاحظات على التنمية البشرية في الجزائر وسبل النهوض بها**، في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 07، 2007، جامعة سطيف، الجزائر، ص ص 19-36.
[2] رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، ص 74.
[3] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2009، التغلب على الحواجز قابلية التنقل البشري والتنمية، نيويورك، ص200-202

**جدول4-14: تطور المساحة الغابية في الجزائر خلال الفترة 2000-2013**

الوحدة 1000 هكتار

| السنة | 2000 | 2005 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المساحة | 345 | 370 | 447 | 472 | 498 | 510 | 521 | 533 |

Source: African Development Bank, **Gender, Poverty and Environmental Indicators on African countries**, Volume XVII, 2016, PP 68-69.

ولكن الفترة بين 2003 و 2004 شهدت انخفاض في الإنجازات من طرف المديرية العامة لمحافظة الغابات، حيث سجل انخفاض بشكل حاد سنة 2004 مقارنة بسنة 2003 في الأشغال التالية[1]:

- انخفاض بنسبة 30% في الأشغال الغابية؛
- انخفاض بنسبة 51% في فتح المسالك الطرقات؛
- انخفاض بنسبة 33% في تهيئة الطرقات؛
- انخفاض بنسبة 76% في إصلاح المقاعد.

وهناك حالات مبرة للقلق والخوف، أهمها[2]:

1- حوالي 10 ملايين هكتار خاضعة للتعرية المائية التي تؤدي إلى إتلاف مساحات كبيرة من الأراضي التي نذهب عن طريق الوحل.
2- ملايين الهكتارات من السهوب معرضة للتصحر.
3- نفقد التربة حوالي 120 مليون طن في السنة من العناصر الأساسية المكونة لها.
4- مساحة 699 ألف هكتار مروية بالأساسي والثانوي من مجموع الأراضي المسقية التي تبلغ 14 مليون هكتار.
5- وجود ثروة حيوانية كبيرة مقارنة بكمية الكلأ والعلف.
6- وجود مساحات مستريحة دائما بالرغم من جهود التكثيف.

كما تعاني المناطق الجبلية في الجزائر من تدهور البيئة بفعل عدة عوامل طبيعية وبشرية، كما يمثل الانجراف الظاهرة الطبيعية الأكثر خطورة على الأراضي الجبلية في الجزائر، وتعتبر المناطق الجبلية في الغرب الجزائري أكثر عرضة للانجراف نتيجة قلة الغطاء النباتي بهذه المناطق، وتبدو الظاهرة خطيرة بصورة خاصة في السفوح الجبلية الساحلية، حيث تفقد الجزائر بسبب الانجراف المطري ما يعادل40 ألف هكتار من التربة الزراعية أي ما يعادل0,06 هكتار في السنة[3].

[1] Slimane Bedrani, **L'agriculture, ragro-alimentaire, la pèche et le développement rural**, Ibid, PP38-73.
[2] HAMLAOUI Mohand Salah, **Problématique de l'emploi rural en Algérie-Cas des zones de montagnes**, master 2, Spécialité Recherche : Innovations et Développement des Territoires Ruraux , Université Montpellier III et le CIHEAM-IAMM, France, 2010,P31.
[3] صلاح وزان، **تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص136.

**ثانيا: الربط بشبكة الصرف الصحي والوصول لإلى الماء الصالح للشرب:**

يعتبر عدم وجود شبكة الصرف الصحي عاملا رئيسيا في التلوث والتسبب بعدة أمراض، فقد أظهرت نتائج التحقيق الميداني الذي قام به مركز CENEAP في 67 بلدية ريفية (تم الإشارة إليه سابقا) لعام 2003، أن القنوات والمجاري (أي الصرف الصحي) تأتي في المرتبة الثانية من حيث مصادر التلوث في الوسط الريفي بعد تصريف النفايات، ثم يليهما الانبعاث الصناعي.

**جدول4-15: الوصول لخدمات الصرف الصحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**

الوحدة نسبة مئوي من إجمالي السكان

| السنة | 2000 | 2005 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| % من إجمالي السكان | 84 | 85 | 86 | 86 | 87 | 87 | 87 | 87 | 87 |
| % من إجمالي السكان الريفيين | 72 | 76 | 78 | 78 | 79 | 80 | 80 | 81 | 82 |
| % من إجمالي السكان الحضريين | 91 | 91 | 90 | 90 | 90 | 90 | 90 | 90 | 90 |

Source: African Development Bank, **Gender, Poverty and Environmental Indicators on African countries**, Volume XVII, 2016, PP 68-69.

من الجدول السابق يتبين التفاوت في نسبة الاستفادة من خدمات الصرف الصحي بين الريف والحضر، حيث لم تقل هذه النسبة عن 90% في الحضر، لكن نلاحظ كذلك تطور نسبة السكان الريفيين الذي استفادوا من هذه الخدمات على طول الفترة، حيث انتقلت النسبة من 72% سنة 2000 إلى 82% سنة 2014.

**جدول4-16: الوصول لخدمات الماء الصالح للشرب في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**

الوحدة نسبة مئوي من إجمالي السكان

| السنة | 2000 | 2005 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| % من إجمالي السكان | 90 | 88 | 87 | 86 | 86 | 85 | 85 | 84 | 84 |
| % من إجمالي السكان الريفيين | 84 | 83 | 83 | 83 | 83 | 82 | 82 | 82 | 82 |
| % من إجمالي السكان الحضريين | 93 | 90 | 88 | 88 | 87 | 87 | 86 | 85 | 85 |

Source: African Development Bank, **Gender, Poverty and Environmental Indicators on African countries**, Volume XVII, 2016, PP 68-69.

أم فيما يخص الوصول للماء الصالح للشرب، فالجدول السابق يبين أن التفاوت في الحصول على هذه الخدمات ضعيف جدا بين الريف والحضر، غير أن المعدل العام شهدا تراجعا مستمرا خلال كل سنوات الفترة، وهذا راجع لتزايد عدد السكان والسكنات خاصة الفوضوية في ظل عدم مواكبة السلطة لهذه الزيادة.

## المبحث الثاني: واقع التنمية الريفية المستدامة في ولاية المسيلة والتفاوت الريفي الحضري للفترة 2010-2014

في هذا المبحث يتم استعراض الخصائص الجغرافية والمناخية بالولاية، تليها المعالم الديمغرافية بالولاية، وبعدها توزيع السكان بين الريف والحضر وتصنيف البلديات حسب المناطق، ثم يتم التطرق لدعم التنمية المحلية وانعكاساتها على مظاهر التفاوت بين الريف والحضر

### المطلب الأول: الخصائص الجغرافية والمناخية لولاية المسيلة

تقع ولاية المسيلة في الجهة الوسطى من شمال الجزائر، وهي من ولايات الهضاب العليا الوسطى، تمتد الولاية على مساحة 18175 كلم$^2$، يحدها من الشمال الشرقي ولايتي برج بوعريريج وسطيف، ومن الشمال الغربي ولايتي المدية والبويرة، أما من الجهة الشرقية ولاية باتنة، ومن الجهة الغربية ولاية الجلفة، في حين يحدها من الجنوب الشرقي ولاية بسكرة.

وقد أصبحت المسيلة ولاية وفقا للتقسيم الإداري لسنة 1974، تتكون الولاية من 47 بلدية مسيرة من طرف منتخبين محليين تسمى (المجالس الشعبية البلدية). أما الدوائر فتضم واحدة إلى عدة بلديات لتشكيل محافظات إدارية و هي 15 دائرة تعنى بتمثيل السلطة.

ترتفع المسيلة على مستوى سطح البحر بحوالي 400م، حيث تقوم سلسلة جبال ونوغة وبوطالب وبلزمة في شكل قوس تحف حوض الحضنة من الناحية الشمالية والشمالية الشرقية، جبال ونوغة مثلا يصل ارتفاعها إلى 1400م، أما جبال بوطالب فتعلوا إلى 1800م، فيعمق بذلك منخفض الحضنة، كما تقوم مرتفعات متليلي من الناحية الشرقية ومرتفعات الأوراس الضاربة إلى الشمال الشرقي، كما تأتي مرتفعات أولاد نايل في الجهة الجنوبية لحوض الحضنة. هته الجبال التي ذكرناها تشكل حصارا طبيعيا حول المنطقة، إلا أن الجهة الغربية نجدها مجالا للسهول والهضاب، فهي تشكل ممرا فسيحا لتأثيرات الهضاب العليا الغربية للمسيلة.

المياه الجوفية: هناك مياه جوفية غير صالحة للشرب لأنها مليئة بالملح و هناك مياه جوفية أخرى عميقة الأغوار من غير الممكن الوصول إليها مثل تلك المتواجدة بالحضنة و في سهل عين الريش.

المياه السطحية: النظام المتبع هو نظام يساير الأمطار المتساقطة بشكل غير منتظم ، فمجمل الوديان لا تتوفر على مياه جارية بشكل دائم،إلا ما تعلق بوديان ثلاثة و هي : واد القصب شمالا، وادي بريكة شرقا، وادي مسيف جنوبا. الجزء الأكبر من الولاية يعتبر حوضا كبيرا يتلقي مياه مختلف الأودية التي تصب جميعها في شط الحضنة.

يعتبر إقليم الولاية محوريا و منطقة عبور بين السلستين الجبليتين الأطلس التلي و الصحراوي حيث أن التشكيلة الجغرافية لإقليم الولاية هي كالتالي:

- المناطق الجبلية على جهتي شط الحضنة.

- منطقة الوسط المتكونة أساسا من الهضاب و الهضاب العليا.
- منطقة السبخة الممثلة بشط الحضنة في الوسط الشرقي و الزحرز الشرقي في منطقة الغرب الوسطى.
- منطقة الكثبان الرملية.

أهم الأودية الدائمة السريان هي: وادي القصب، وادي لقمان، وادي اللحم، وادي سوبلة، وادي مسيف، وادي امجدل، وادي الشعير، وادي بوسعادة.

**جدول رقم 4-17: المعطيات المناخية لولاية المسيلة للفترة 2013- 2015**

المتوسط السنوي

| السنوات | درجة الحرارة المئوية | تساقط الأمطار (ملم) | الرطوبة % | سرعة الرياح |
|---|---|---|---|---|
| 2013 | 19,9 | 13,3 | 53,8 | 3,9 |
| 2014 | 19,48 | 14 | 51,4 | 4,2 |
| 2015 | 19,70 | 11,70 | 52,30 | 4,2 |

Source : Wilaya de M'sila, **Annuaire statistique 2013-2014-2015.**

المنـاخ: لا تتأثر منطقة المسيلة بالرطوبة نظرا للحواجز الجبلية للناحية الشمالية والشمالية الشرقية فللمنطقة تأثيرات من السهوب الغربية والصحراء نظرا لانفتاحهما، ومنه مناخ ولاية المسيلة قاري، تبلغ درجة الحرارة الدنيـا – 0,6 إلى 6,20 درجة في فصـل الشـتاء، وتبلغ درجة الحرارة القصوى33 إلى 37,90 درجة في شهري جويلية وأوت. أما الريـاح تكون شـديدة البـرودة في الشـتاء ولافحـة صيـفا.

التساقط: أن ما ذكرناه من عوامل طبيعية تساهم سلبا في تساقط كمية الأمطار بكميات قليلة حيث تقدر بحوالي 225 ملم في العام.

يمكن استخدام المؤشرات الخاصة بتصنيف المناخ وهي عديدة، ومن بينها مؤشر الجفاف "ديمارتون" :

$$y= P/ T+10$$

حيث:

Y: مؤشر الجفاف

T: معدل الحرارة السنوي بالدرج المئوية

P: معدل تساقط المطر السنوي (ملم)

وقد اقترح ديمارتون" الجدول المناخي التالي:

**جدول 4-18: جدول "ديمارتون" المناخي**

| معامل الجفاف Y | نوع المناخ |
|---|---|
| أقل من 5 | جاف |
| 10-5 | شبه جاف |
| 20-10 | شبه رطب نسبيا |
| 30-20 | رطب |
| أكثر من 30 | شديد الرطوبة |

المصدر: سنوسي سميرة، **التصحر في الزيبان وانعكاساته على التهيئة في ولاية بسكرة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في التهيئة الإقليمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006، ص 35.

ومن خلال تطبيق معادلة "ديمارتون" على ولاية المسيلة نحصل على مؤشر يتراوح بين 0,44 لسنة 2013 و 0,47 لسنة 2014 و 0,37 لسنة 2015، أي أقل من خمسة طول الفترة، ومنه فولاية المسيلة تعتبر منطقة جافة.

**المطلب الثاني: المعالم الديمغرافية لولاية المسيلة:**

الإنسان هو محور العمليات التنموية، إذ يعتبر الفاعل الأول داخل المنظومة المجالية، وهنا تجدر أهمية الدراسات السكانية في رصد موارد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالتغيرات الكمية والنوعية في تركيب السكان من شانها أن تؤدي إلى تبدل التناسب بين عوامل الإنتاج، ولاسيما في نسبة القوى العاملة حاجاتها الاقتصادية، إلى كمية الثروة الطبيعية والمعدنية لذا يؤثر السكان تأثيرا فعالا في عرض العمل، إذ أن الفرد هو الذي يستهلك السلع الاقتصادية ويستفيد من الخدمات، مما يكون له تأثير في طلبها وطلب العمل إنتاجها فيؤثر ذلك في عرض العمل، وإن السكان هم مصدر القوى العاملة التي عليها عبء إنتاج وتهيئة تلك الخدمات والسلع لإشباع الحاجات البشرية الحياتية والاجتماعية.

**أولا: تطور عدد السكان:**

**جدول 4-19: تطور عدد سكان ولاية المسيلة للفترة 2010-2014**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد السكان | 1.073.000 | 1.094.000 | 1.115.000 | 1.175.126 | 1.200.669 |
| متوسط معدل النمو السنوي% | - | 1,95 | 1,91 | 5,39 | 2,17 |
| الكثافة السكانية (نسمة/كلم2) | 59,04 | 60,19 | 61,35 | 64,66 | 66,06 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: - مديرية الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لولاية المسيلة

- Wilaya de M'sila, **Annuaire statistique 2014**, édition mars 2015.

تطور عدد سكان الولاية منذ الاستقلال تطورا كبيرا حيث قدر 302.305 نسمة سنة 1966، ليرتفع إلى 402.984 سنة1977، أي بمتوسط معدل نمو سنوي 3,44%، أنما سنة 1987 فوصل إلى 625.026 نسمة، معدل نمو سنوي 3,61%، في إحصاء سنة 1998 بلغ عدد سكان الولاية 814.353 بمتوسط معدل نمو سنوي 3,73%، ووصل عدد السكان بالولاية سنة 2008 وهي سنة آخر إحصاء عام للسكن والسكان، وصل إلى 983.513 نسمة بمعدل نمو سنوي 1,90[1]%. ما نلاحظه أن متوسط معدل النم السنوي للفترات السابقة في تراجع رغم أن عدد السكان في تزايد.

[1]W ilaya de M'sila, **Annuaire statistique 2014**, édition mars 2015, P11.

أما خلال الفترة 2010–2014، فقد تزايد عدد السكان بمعدل سنوي متوسط بلغ 2,85%، رغم التباين في الأرقام بين الفترة 2010–2012 و2013–2014.

**ثانيا: الكثافة السكانية:**

تعتبر الكثافة السكانية من بين الوسائل التي يعتمد عليها في الربط بين علاقة الإنسان بالمساحة، ومعرفة مدى تركز أو تشتت الإنسان في منطقة معينة، وهل هناك ضغط على الموارد الطبيعية، ويتم الحصول على الكثافة السكانية بالمعادلة التالية: عدد السكان/ المساحة بالكلمتر مربع= نسمة/ كلم مربع وتشغل ولاية المسيلة مساحة إجمالية قدرها 18175 كلم$^2$، وبالنظر لعدد سكان الولاية المتزايد فالكثافة السكانية وصلت إلى 59,04 نسمة/كلم مربع سنة 2010 لترتفع سنة 2014 إلى أكثر من 60 نسمة/كلم مربع.

**ثالثا: هيكل السكان:**

إن دراسة البنية العمرية والجنسية للسكان تشكل مدخلا أساسيا لفهم الخصائص والمميزات البشرية في مجال معين، كما تمكننا من معرفة الفوارق بين الذكور والإناث على مستوى أمد الحياة، إضافة إلى أنها تكتسي أهمية كبرى في تقدير الحاجيات المستقبلية للسكان على مستوى المرافق التعليمية والصحية واستشراف نوعية التوازن في سوق الشغل، ثم الانعكاسات المحتملة على مستوى صناديق التقاعد والقطاع الصحي بعد تجاوز سن التقاعد.

**جدول 4–20: هيكل سكان ولاية المسيلة لسنتي 2014 و 2015**

| السنوات | نسبة الإناث % | نسبة الذكور % | نسبة الفئة العمرية أقل من5 سنوات | نسبة الفئة العمرية 09-5 سنوات | نسبة الفئة العمرية 14-10 سنوات | نسبة الفئة العمرية 19-15 سنوات | نسبة الفئة العمرية 59-20 سنوات | نسبة الفئة العمرية أكثر من 60 سنة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2014 | 49 | 51 | 21,8 | 16,3 | 12,74 | 11,12 | 33,8 | 5,66 |
| 2015 | 49 | 51 | 21,8 | 16,3 | 12,74 | 11,12 | 33,8 | 5,66 |

Source : - Wilaya de M'sila, **Annuaire statistique 2014**, édition mars 2015
- Wilaya de M'sila, **Annuaire statistique 2015**, édition mars 2016

حسب هيكل التركيب العمري للسكان سنتي 2014 و 2015،نلاحظ عدم تغير في الهيكل خلال السنتين، فنسبة الإناث تقريبا النصف (50%)، كما يتضح أن أغلب سكان ولاية المسيلة هي الفئة العمرية في سن العمل أي ما بين20–59 سنة، بينما الفئة العمرية فوق سن 60 سنة فلا تمثل سوى 5,66، أما الفئة العمرية دون سن 5 سنوات أي الفئة التي لم تلتحق بعد بمقاعد الدراسة فتمثل 21,8%، أم الفئة العمرية التي من المفروض التحاقها بالمدارس الابتدائية فتمثل 16,3%، في حين الفئة العمرية التي من المفروض التحاقها بالمرحلة المتوسطة فتمثل 12,74%، في حين من من المفروض التحاقهم بالمرحلة الثانوية فيمثلون 11,12%، وهنا نستنتج من ذلك ثلاث ملاحظات هي:

- أن الفئات العمرية في الولاية تسيطر عليها فئتان هما فئة دون سن العمل، والفئة العمرية بسن العمل.

- هناك زيادة في عرض القوى العاملة، ونقصد فئة سن العمل 19–60 سنة، وهذا يشكل تحديا كبيرا اتجاه الحكومة في مواجهة البطالة.
- زيادة هذه الفئة سوف يعمل على تخفيض نسب الإعالة إذا ما رافقته زيادة في نسبة المشاركة في العمل.

## المطلب الثالث :توزيع السكان بين الريف والحضر ، خصائص الاسرة الريفية، وتصنيف البلديات حسب المناطق

### أولا: توزيع السكان بين الريف والحضر في ولاية المسيلة

بلغ عدد سكان الولاية 1.200.699 نسمة سنة 2014 ، ويتوزع سكان الولاية بين الريف والحضر توزيعا غير عادل، حيث يتمركز أكثر من نصف السكان(55‘85%) في الحضر، في حين أن 44,15% من السكان هم في الريف، أي 670.569 نسمة حضري مقابل 530.130 نسمة ريفي، والملاحظ أن ظاهرة التحضر ارتفعت في الآونة الأخيرة خاصة في بداية العشرية السوداء، حيث عرفتا الولاية هجرة ريفية نتيجة للتدهور الأمني، حتى بعد الاستقرار الأمني لم تتوقف، وبالتالي سجل سكان الريف انخفاض مقارنة بالمدن، ويفسر هذا الانخفاض إلى الهروب من الفقر والبطالة التي كانت تلازم سكان الريف، من أجل البحث عن فرص عمل وحياة معيشية كريمة، في حين ارتفع سكان الحضر باستمرار.

**جدول 4–21: توزيع سكان ولاية المسيلة بين الريف والحضر**

| | 2013 | | 2014 | |
|---|---|---|---|---|
| | حضر | ريف | حضر | ريف |
| عدد السكان | 682.901 | 492.225 | 670.569 | 530.130 |
| % | 58,12 | 41,88 | 55,85 | 44,15 |
| المجموع | 1.175.126 | | 1.200.699 | |

Source : - Wilaya de M’sila, **Annuaire statistique, 2013,2014**

### ثانيا: خصائص الأسرة الريفية في ولاية المسيلة

تتكون العائلات الجزائرية في الأغلب من 6 إلى 7 أفراد، و هو عدد مرتفع نوعا ما مقارنة بمستوى الدخل و كذا مساحة السكنات لأغلب العائلات على المستوى الوطني. ونجد هذا العدد أكبر في ولاية المسيلة والذي يتجاوز 7 أفراد.

حسب التعداد السكاني لسنة 2008 بلغ عدد الأسرة على مستوى الولاية حوالي 140.000 أسرة، بمتوسط حجم 7،4 فرد في الأسرة، ومتوسط حجم أغلب الأسر الحضرية لا يتجاوز المتوسط العام للولاية في حين أنه كبير في معظم الأسر، وبالتالي حجم العائلات الريفية ما يزال كبير رغم توفر وسائل تنظيم

النسل وهذا ما يفسر بنقص الثقافة الصحية لدى العائلات الريفية أو النظر إلى الموضوع من الزاوية الدينية أي عدم التصرف فيما هو من أمر الخالق.

**ثالثا: تصنيف لبلدياتولاية المسيلة حسب المناطق بين ريفية وحضرية**

يبلغ عدد البلديات على مستوى الولاية 47 بلدية موزعة على 15 دائرة، وهي كالتالي:

| الدائرة | البلديات | عدد البلديات |
|---|---|---|
| المسيلة | المسيلة | 1 |
| مقرة | مقرة، برهوم، عين الخضراء، بلعايبة، دهاهنة | 5 |
| أولاد دراج | أولاد دراج، المعاضيد، المطارفة، أولاد عدي لقبالة، السوامع | 5 |
| حمام الضلعة | حمام الضلعة، تارمونت، أولاد منصور، ونوغة | 4 |
| شلال | شلال، أولاد ماضي، خطوطي سد الجير، المعاريف | 4 |
| بوسعادة | بوسعادة، الهامل، ولتام | 3 |
| خبانة | خبانة، مسيف، الحوامد | 3 |
| اولاد سيدي ابراهيم | أولاد سيدي ابراهيم، بن زوه | 2 |
| سيدي عامر | سيدي عامر، تامسة | 2 |
| سيدي عيسى | سيدي عيسى، بوطي السايح، بني يلمان | 3 |
| عين الحجل | عين الحجل، سيدي هجرس | 2 |
| بن سرور | بن سرور، أولاد سليمان، زرزور، محمد بوضياف | 4 |
| عين الملح | عين الملح، بير الفضة، عين فارس، سيدي امحمد، عين الريش | 5 |
| امجدل | امجدل، مناعة | 2 |
| جبل امساعد | جبل امساعد، سليم | 2 |

أما تقسيم البلديات إلى حضرية وريفية، وفق الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008، فإن الديوان الوطني للإحصاء لم يصنف أي بلدية في ولاية المسيلة إلى بلدية حضرية بالكامل، وإنما حدد عدد البلديات التي تغلب عليها الطابع الحضري وهي 12 بلدية، وبلديات مختلطة بين الريفي والحضري وهي 9 بلديات، أما البلديات التي يغلب عليها الطابع الريفي فهي بلديتين، في حين البلديات التي تعد ريفية بالكامل فعددها 24 بلدية.

والجدول التي يبين تطور تصنيف بلديات ولاية المسيلة بين إحصاء عام 1998 وإحصاء عام 2008:

## جدول 4-22: تصنيف بلديات ولاية المسيلة بين الريف والحضر

| البلدية | معدل التحضر | | المعدل السنوي لتطور عدد السكان بين 1998 و 2008 | | | تصنيف البلدية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1998 | 2008 | سكان الريف | سكان الحضر | مجموع السكان | |
| المسيلة | 08,83 | 84,89 | 1,32 | 2,71 | 2,49 | بلديات يغلب عليها الطابع الحضري |
| برهوم | 76,25 | 83,13 | -0,62 | 3,79 | 2,89 | |
| سيدي عيسى | 92,76 | 92,78 | 2,33 | 2,36 | 2,36 | |
| عين الحجل | 88,02 | 86,93 | 2,72 | 1,69 | 1,82 | |
| ونوغة | 0 | 90,47 | -21,64 | - | -0,54 | |
| بوسعادة | 95,62 | 96,88 | -1,56 | 2,03 | 1,9 | |
| بن سرور | 86,08 | 82,75 | 4,69 | 2,03 | 2.44 | |
| الهامل | 98,46 | 97,14 | 7,32 | 0,65 | 0,79 | |
| مناعة | 0 | 83,57 | -15,29 | - | 1,74 | |
| عين الملح | 93,63 | 88,75 | 11,04 | 4,26 | 4,83 | |
| امجدل | 66,92 | 84,92 | -6,50 | 3,73 | 1,26 | |
| بين يلمان | 87,38 | 89,3 | -0,05 | 1,86 | 1,64 | |
| حمام الضلعة | 49,37 | 57,15 | -0,31 | 2,90 | 1,39 | بلديات مختلطة |
| أولاد دراج | 47,98 | 56,46 | -0,25 | 3.26 | 1,57 | |
| مسيف | 0 | 54,72 | -6,06 | - | 1,8 | |
| أولاد عدي لقبالة | 50,87 | 59,97 | -0,76 | 3,03 | 1,32 | |
| أولاد سيدي ابراهيم | 59,82 | 61,26 | 0,14 | 0,76 | 0,51 | |
| سيدي عامر | 0 | 73,8 | -11,42 | - | 1,47 | |
| محمد بوضياف | 0 | 50,27 | -4,14 | - | 2,89 | |
| عين الريش | 76.2 | 64,8 | 11,38 | 5,30 | 7,04 | |
| جبل امساعد | 0 | 0 | -9,86 | - | 2,12 | |
| مقرة | 0 | 40,48 | -3,065 | - | 2,17 | بلديات يغلب عليها الطابع الريفي |
| عين الخضراء | 0 | 32,98 | 0,03 | - | 4,17 | |
| المعاضيد | 0 | 0 | 0,83 | - | 0,83 | بلديات ريفية بالكامل |
| تارمونت | 0 | 0 | 0,54 | - | 0,54 | |
| المطارفة | 0 | 0 | 1,14 | - | 1,14 | |
| خبانة | 0 | 0 | 1,52 | - | 1,52 | |
| الشلال | 0 | 0 | 2,43 | - | 2,43 | |
| أولاد ماضي | 0 | 0 | 0,82 | - | 0,82 | |
| بلعايبة | 0 | 0 | 2,82 | - | 2,82 | |
| سيدي هجرس | 0 | 0 | -0,13 | - | -0,13 | |
| تامسة | 0 | 0 | 1,71 | - | 1,71 | |
| أولاد سليمان | 0 | 0 | 7,22 | - | 7,22 | |
| الحوامد | 0 | 0 | 2,79 | - | 2,79 | |
| أولاد منصور | 0 | 0 | 1,61 | - | 1,61 | |
| المعاريف | 0 | 0 | 1,93 | - | 1,93 | |
| دهاهنة | 0 | 0 | 0,44 | - | 0,44 | |
| بوطي السايح | 0 | 0 | 1,50 | - | 1,5 | |
| خطوطي سد الجير | 0 | 0 | 0,55 | - | 0,55 | |
| زرزور | 0 | 0 | 10,62 | - | 10,62 | |
| بن زوه | 0 | 0 | 3,03 | - | 3,03 | |
| بير فضة | 0 | 0 | -0,48 | - | -0,48 | |
| عين فارس | 0 | 0 | -1,13 | - | -1,13 | |
| سيدي امحمد | 0 | 0 | 2,96 | - | 2,96 | |
| السوامع | 0 | 0 | 1,15 | - | 1,15 | |
| سليم | 0 | 0 | -0,78 | - | -0,78 | |
| ولتان | 0 | 0 | 2,68 | - | 2,68 | |

Source : ONS, RGPH 2008, ARMATURE URBAINE, Alger, 2011, P147.

أما حسب نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية المعتمد من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، فقد صنف بلديات ولاية المسيلة بين بلديات حضرية وهي 13 و تتمثل في مقرات الدوائر

عدا دائرة الخبانة ودائرة الشلال، والبلديات الريفية وعددها 34 بلدية المتبقية[1]، وهذا من أجل تحديد البلديات التي تستفيد من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

**المطلب الرابع: القطاع الفلاحي بولاية المسيلة**

**أولا: التعريف بالقطاع:**

**1- المناطق الطبيعية للولاية:**

ولاية المسيلة ذات طابع رعوي فلاحي وتتميز بثلاثة مناطق طبيعية هي :

- **منطقة سهبية:** تغطى جزءا كبيرا من مساحة الولاية وتقدر بـ 1.090.500 هكتار وتمثل 60% و تستغل معظمها في تربية المواشي.
- **منطقة السهول:** تقدر مساحتها بـ 527.075 هكتار وتمثل 29 % وهي مخصصة أساسا لزراعة الخضروات ،الأشجار المثمرة المحاصيل الحقلية و تربية الأبقار.
- **منطقة جبلية** : تقدر مساحتها بـ 199.925 هكتار تمثل 11% من المساحة الإجمالية، بها أشجار غابية و مثمرة خاصة الزيتون كما تستغل في تربية المواشي و الدواجن وبعض المحاصيل الكبرى.

**2- توزيع الأراضي الفلاحية، الموارد المائية و هياكل السقي الفلاحي بالولاية**

تمثل الأراضي الفلاحية مساحة هامجة جدا من إجمالي مساحة الولاية، غير أن المساحة الصالحة للزراعة صيرة نسبيا، وتتقلص أكثر بالنسبة للمساحة المسقية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

**جدول 4-23: التوزيع العام للأراضي لسنة 2015**

| توزيع الأراضي | المساحة الإجمالية للولاية | المساحة الإجمالية للفلاحة | المساحة الصالحة للزراعة | المساحة المسقية | المراعي الحلفاء والغابات | مساحة غير مخصصة للفلاحة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المساحة (هكتار) | 1.817.500 | 1.646.890 | 277.592 | 39.780 | 1.369.298 | 170.610 |

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المسيلة، 2016.

فيما يخص الموارد المائية تشمل الولاية على 8244 بئر منها 6717 بئر عميق، كما تحوي الولاية سد القصب، وهو من أهم السدود على مستوى الجزائر، غير أن السنوات الأخير عرفت

[1] محافظة الغابات لولاية المسيلة (عقد النجاعة للتجديد الريفي)

تراجعا كبيرا في منسوب المياه بالسد نظرا لظروف الجفاف التي عرفتها المنطقة وكذا استفحال مشكلة الأوحال بالسد التي لم تجد الحل النهائي لها.

**جدول 4-24: الموارد المائية و هياكل السقي الفلاحي**

| الآبار العميقة | الآبار التقليدية | السدود | الحواجز | الأحواض المائية |
|---|---|---|---|---|
| 6.717 | 1.527 | 01 | 07 | 5.500 |

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المسيلة، 2016.

**3- المستثمرات الفلاحية و توزيع المساحة الصالحة للزراعة**

بلغ العدد الإجمالي للمستثمرات الفلاحية 34956 مستثمرة سنة 2015. وتوزعت الأراضي الصالحة للزراعة بين الحبوب، الأعلاف، الأشجار المثمرة، والخضروات، إضافة إلى الأراضي المستريحة، كما يوضحه الجدول الموالي:

**جدول 4-25: توزيع المساحة الصالحة للزراعة للموسم الفلاحي 2014-2015**

| الشعبة | الحبوب | الأعلاف | الأشجار المثمرة | الخضروات | أراضي مستريحة |
|---|---|---|---|---|---|
| المساحة (هكتار) | 100.000 | 50.000 | 22.500 | 10.500 | 94.592 |

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المسيلة، 2016.

من خلال الجدول السابق، يضح أن شعبة الحبوب بلغت المساحة المزروعة منها 62.000 هكتار، أما فيما يخص شعبة الأعلاف فقد بلغت المساحة المسقية منها 2.600 هكتار، وبالنسبة لشعبة الخضراوات، فقد بلغت نسبة المساحة المخصصة للبطاطا أكثر من 6.6% من مجموع المساحة المخصصة للخضروات أي 700 هكتار.

**4- الثروة الحيوانية و هياكل تربية الحيوانات**

بلغ عدد حجم الثروة الحيوانية بالولاية أكثر من 1800000، تتوزع بين الأغنام، الأبقار، الماعز، والإبل،بالإضافة إلى 900 رأس من الخيول، و7400 خلية تربية نحل، وهو ما يبينه الجدول التالي:

**جدول 4-26: الثروة الحيوانية:**

| النـــوع | العـدد أو السعــة |
|---|---|
| *الأغنـام | 1.630.000 رأس منها 1.040.000 نعجة |
| *الأبقـار | 29.000 رأس منها 18.600 بقرة حلوب |
| *الماعـز | 140.000 رأس منها 90.000 عنزة |
| *الإبــل | 1.620 رأس منها 1.300 ناقة |
| *الخيــول | 900 رأس |
| *النحــل | 7.400 خلية |

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المسيلة، 2016.

من خلال الجدول يظهر أن ولاية المسيلة تتمتع بعدد هام من رؤوس الأغنام بلغ 1630.000 رأس تمثل خزان هام لإنتاج اللحوم الحمراء، إضافة إلى 18.600 بقرة حلوب تدعم إنتاج الحليب بالولاية.

وتشمل الولاية 1500 إسطبل بسعة 29000 رأس، إضافة إلى 830 مدجنة بسعة 2.660.000 دجاجة مملوكة لـ 650 مربي، مما يساعد على احتلال الولاية مكانة متميزة في إنتاج اللحوم البيضاء، ويُضاف إلى ذلك 128 مدجنة لإنتاج البيض بسعة مليون دجاجة مملوكة لـ 110 مربي[1].

**ثانيا: القدرات الانتاجية للقطاع الفلاحي بالولاية:**

عرف الإنتاج النباتي زيادة معتبرة في الإنتاج لمختلف الشعب خاصة منها زراعة الزيتون التي تسجل زيادة تقدر بـ :165 % مقارنة بإنتاج سنة 2010 وهي في حقيقة الواقع شعبة جديدة أضيفت للطابع الفلاحي للولاية ، تعمل على زيادة الإنتاج وتنوعه ومكافحة التصحر وتثمين الموارد الطبيعية بالولاية، وهو ما يبينه الجدول الموالي:

**جدول 4-27: تطور كمية الإنتاج النباتي من 2010 الى2015 (الوحدة : قنطار)**

| المنتوج | 2010 | 2015 | **نسبة التطور (%)** |
|---|---|---|---|
| **الأعـــلاف** | 942000 | 1292000 | 37 |
| **الخضـــروات** | 2154000 | 2825900 | 31 |
| **الأشجــار المثمـرة** | 716000 | 784520 | 10 |
| **الزيتـــون** | 40800 | 108290 | 165 |

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المسيلة، 2016.

[1] المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المسيلة، 2016

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه زيادة إنتاج الخضروات بنسبة تفوق 31 % وهذا راجع بالأساس إلى توسع الزراعات المحمية و التي تسمح بإعطاء مردود جد كبير ، بالإضافة إلى ارتفاع إنتاج الأعلاف بـ: 350000 قنطار مقارنة بسنة 2010 وهذا بسبب زيادة عدد قطعان الماشية خاصة الأبقار الحلوب منها.

**جدول 4-28: تطور كمية الإنتاج الحيواني من 2010 الى2015 :**

| المنتوج | الوحدة | 2010 | 2015 | نسبة التطور (%) |
|---|---|---|---|---|
| **حليـــب** | 1.000لتر | 47108 | 71649 | 52 |
| **جمـــع الحـليب** | 1.000لتر | 4555 | 27762 | 510 |
| **لحـوم حمـراء** | قنطار | 200500 | 274334 | 37 |
| **لحـوم بيـضاء** | قنطار | 112200 | 132395 | 18 |
| **بيـــض** | 1.000وحدة | 47880 | 105779 | 121 |
| **صـــوف** | قنطار | 23000 | 27370 | 19 |

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المسيلة، 2016.

من خلال الجدول أعلاه الخاص بتطور الإنتاج الحيواني نلاحظ زيادة معتبرة في إنتاج اللحوم الحمراء وهذا راجع أساسا للطابع الرعوي للولاية ،فضلا على تطور شعبة الحليب بشكل ملحوظ في شقيه الإنتاج و الجمع ،حيث نسجل نسبة نمو تقدر بـ: 52% للإنتاج و ارتفاع الكمية المجمعة بنسبة تفوق 510 % مقارنة بسنة 2010.كما هو الحال كذلك لإنتاج اللحوم البيضاء والبيض حيث سجلنا زيادة تقدر بـ:121% بالنسبة للبيض و 18% بالنسبة للحوم البيضاء ،كل هذا كان نتيجة تدخل وسائل وإمكانيات التنمية التي وفرتها الدولة من خلال المرافقة التقنية والمالية من جهة والإرادة والمجهودات المبذولة من طرف المربيين من جهة أخرى .

**ثالثا: الأقطاب الفلاحية بالولاية**

سمحت الإمكانيات و القدرات المتوفرة بالولاية و التنوع المناخي بها إلى تشكل أقطاب فلاحية[1]:

1- **قطب لإنتاج اللحوم الحمراء و الصوف:** تتوزع تربية المواشي خاصة الأغنام منها عبر كامل تراب الولاية، غير أن الجهة الغربية، الجنوبية، والجنوبية الغربية تعتبر بمثابة قطب لإنتاج اللحوم الحمراء لما تتوفر عليه من ثروة حيوانية.

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية المسيلة، 2016

2- **قطب إنتاج الحليب:** عرفت شعبة الحليب في السنوات الأخيرة نموا متسارعا مما سمح بخلق أحواض للحليب خاصة بمنطقة "المعذر الكبير" وببلديات كل من المسيلة، أولاد ماضي، المطارفة، وسيدي امحمد.

3- **قطب تربية الدواجن (إنتاج اللحوم البيضاء و البيض):** إن التنوع البيئي والايكولوجي لولاية المسيلة جعل منها قطبا لتربية الدواجن وإنتاج البيض خاصة بالمناطق الشمالية والشمالية الشرقية للولاية نظرا للمناخ الملائم.

4- **قطب زراعة الخضروات المبكرة:** تعرف الزراعات المحمية توسعا كبيرا بالولاية خاصة بمنطقة بن سرور، محمد بوضياف، أولاد سليمان، والمعذر الكبير.

5- **قطب زراعة أشجار الزيتون:** تعرف هذه الشعبة توسعا ونجاحا بالمناطق الشمالية والشرقية للولاية خاصة بلديات حمام الضلعة، ونوغة، مقرة، عين الخضراء، بلعايبة، مطارفة، وكذا أولاد سيدي ابراهيم وجبل امساعد.

6- **قطب زراعة الخضروات:** بالإضافة إلى كونها سهبية رعوية تتوفر الولاية على مناطق سهلية وأراضي خصبة تستغل في زراعة الخضروات خاصة إنتاج الجزر بمنطقة المعذر الكبير وبلديات كل من عين الملح، عين الريش، وسيدي امحمد.

7- **قطب إنتاج الفواكه (المشمش):** تتوفر الولاية على مساحة معتبرة من الأشجار المثمرة خاصة أشجار المشمش تتمركز زراعتها بمنطقة المعذر الكبير وبلدية المسيلة.

**المطلب الخامس: دعم التنمية المحلية وانعكاساتها على مظاهر التفاوت بين الريف والحضر**

**أولا: دعم التنمية المحلية:** استكمالا للمجهودات المبذولة منذ انطلاق البرنامج الخماسي2010-2014، تواصل الولاية مضاعفة العمل من أجل تسريع وتيرة التنمية المحلية وذلك من خلال العمل على الاستجابة بشكل أفضل لتطلعات السكان وانشغالاتهم. و بعد تشخيص الوضعية التنموية للولاية والوقوف على النقائص المسجلة خلال الخماسي السابق 2005-2009 تم اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الضرورية لتدارك هذه النقائص والعمل على الانطلاق في جميع المشاريع بالبرنامج الخماسي 2010-2014، وفي هذا الإطار تم القيام بإعادة تقـييم 483 مشـروع وإعادة هيكلة 2081 مشروع.

بعنوان سنوات 2010، 2011، 2012، 2013 و2014 استفادت الولاية من تسجيل 1053مشروعا بغلاف مالي يقدر بـ 10.756.755.000.00دج موزعة كما يلي[1]:

- برنامج سنة 2010: 170 مشروع بغلاف مالي: 1.779.000.000,00دج.
- برنامج سنة 2011: 204 مشروع بغلاف مالي: 1.837.000.000,00دج.

[1] المجلس الشعبي الولائي لولاية المسيلة، تقرير الاطلاع على نشاطات الولاية لسنة 2014.

- برنامج سنة 2012: 252 مشروع بغلاف مالي: 3.418.227.000,00دج منها 6 أسواق جوارية.
- برنامج سنة 2013: 286 مشروع بغلاف مالي: 1.890.528.000,00دج منها 7 أسواق جوارية.
- برنامج سنة 2014: 141 مشروعا بغلاف مالي1.832.000.000,00دج.

وبعنوان سنة 2014، تم غلق208 مشروعا بغلاف مالي يقدر بـ 1.693.030.000,00 دج ما يمثل16% من حصص سنوات 2010، 2011، 2012، 2013 و 2014 (10.756.755.000,00 دج) ويقدر إجمالي العمليات المغلقة إلى غاية 2014/12/31 بـ706 مشروعا (غير نهائية) ما يمثل 67%من إجمالي التسجيلات (1053مشروعا).

كما استفادت الولاية في شهر ماي 2014 من برنامج تكميلي بمبلغ يقدر بـ 35,455 مليار دج لتنفيذ 46 عملية موزعة على البرنامج القطاعي 38 عملية بمبلغ 28,645 مليار دج، والبرنامج المركزي 06 عمليات بمبلغ 5,81 مليار دج، والمخططات البلدية للتنمية 79 عملية بمبلغ 01 مليار دينار جزائري.

**السكن واستهلاك القروض:**

بالنسبة لاستهلاكات القروض للبرامج السكنية البالغة في مجموعها 12.531.679.000 دج إلى غاية نهاية 2014 فهي كما يلي:

- السكن الترقوي المدعم19.985.000,00 دج.
- السكن الاجتماعي التساهمي64.885.000.00 دج.
- السكن الريفي5.043.270.000,00 دج.
- السكن الاجتماعي الايجاري7.347.664.000,00 دج.
- السكن في إطار برنامج الزلزال55.875.000,00 دج.

نلخص الوضعية العامة لاستهلاك القروض في الجدول الموالي:

**جدول 4-29: الوضعية العامة لاستهلاك القروض للفترة 2010-2014(PCD+ PSD+السكن)**

الوحدة دج

| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| البرنـــامـج القطـــاعي (PSD) والمخططات البلدية للتنمية (PCD) | 13.500.000 | 14.810.000 | 12.066.720 | 14.597.219 | 15.158.468 |
| السكن (Habitat) | 5.910.000 | 8.150.000 | 8.180.200 | 10.571.712 | 12.531.679 |
| المجمـــــوع | 19.410.000 | 22.960.000 | 21.246.920 | 25.168.931 | 27.690.147 |

المصدر: مديرية الإدارة المحلية لولاية المسيلة، مطبوعة حول نشاطات الولاية، 2015.

من خلال الجدول السابق يتبين أنه قد تم استهلاك مبلغ 116,47 مليار دينار من سنة 2010 إلى سنة 2014، أي بمعدل 23,29 مليار دينار سنويا وهو معدل قياسي.

أما فيما يخص المخططات البلدية للتنمية (PCD) رخصة البرنامج تقدر بـ 2,875 مليار دج لتسجيل حوالي 212 مشروعا تم تبليغها جميعا إلى البلديات وهي كالتالي حسب القطاعات:

**جدول 4-30: مخططات البلدية للتنمية (PCD) لسنة 2014**

| القطاع | عدد العمليات | المبلغ ($10^3$ دج) |
|---|---|---|
| التزود بالمياه الصالحة للشرب | 46 | 348.200 |
| التطهير | 50 | 540.349 |
| طرق ومسالك | 26 | 551.653 |
| البريد والاتصالات | 2 | 20.000 |
| التحسين الحضري | 64 | 1.038.405 |
| صحة ونظافة | 6 | 22.500 |
| الرياضة | 10 | 36.500 |
| مباني بلدية | 8 | 277.000 |
| المجموع | 214 | 2.834.607 |

المصدر: مديرية الإدارة المحلية لولاية المسيلة، مطبوعة حول نشاطات الولاية، 2015.

**ثانيا: مظاهر التفاوت بين الريف والحضر:** إذا اعتبرنا أن البلديات التي يغلب عليها الطابع الحضري حضرية، وباقي البلديات ريفية، فسيكون لدينا 35 بلدية ريفية في مقابل 12 بلدية حضرية، هذا حسب الديوان الوطني للإحصاء، وحسب نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية المعتمد من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري فعدد البلديات الريفية هي 34 بلدية و13 بلدية حضرية كما أسلفنا سابقا. وسنقوم بتحديد مظاهر التفاوت الريفي الحضري من خلال مجموعة من المؤشرات الاجتماعية في قطاع التعليم، الصحة، والسكن باعتماد تصنيف الديوان الوطني للإحصاء للبلديات بين ريفية وحضرية.

**1- قطاع التعليم:**

شهد قطاع التعليم على مستوى الولاية تطورا ملحوظا ، سواء من ناحية الهياكل، أو التأطير، أو عدد التلاميذ وفي كل الأطوار(الابتدائي، المتوسط، والثانوي)، وبالنظر إلى الجدول التالي يمكن ملاحظة

نصيب مختلف البلديات من مؤسسات التعليم بمختلف مراحله، فمن مجمل 35 بلدية ريفية 12 منها لا تضم مؤسسة تعليم ثانوي ولو بضعة أقسام، ما يعني أن طلبة المرحلة الثانوية لهذه البلديات يضطرون للتنقل إلى بلديات مجاورة، وذلك بشكل يومي من أجل الدراسة، وبالتالي يخلق اكتظاظ في مؤسسات التعليم الثانوي وخاصة الأقسام، مما ينعكس سلبا على أداء المدارس ودرجة الاستيعاب الطالب.

**جدول 4-31: عدد مؤسسات التعليم المستعملة في المناطق الريفية والحضرية بولاية المسيلة للموسم الدراسي 2015/2014**

| البلديات الحضرية | تعليم ابتدائي | تعليم متوسط | تعليم ثانوي | البلديات الريفية | تعليم ابتدائي | تعليم متوسط | تعليم ثانوي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المسيلة | 72 | 24 | 12 | حمام الضلعة | 31 | 6 | 3 |
| برهوم | 16 | 4 | 2 | أولاد دراج | 21 | 6 | 2 |
| سيدي عيسى | 34 | 8 | 4 | مسيف | 9 | 2 | 0 |
| عين الحجل | 21 | 5 | 2 | أولاد عدي لقبالة | 23 | 4 | 2 |
| ونوغة | 10 | 3 | 2 | أولاد سيدي ابراهيم | 12 | 2 | 1 |
| بوسعادة | 49 | 15 | 7 | سيدي عامر | 18 | 3 | 1 |
| بن سرور | 13 | 3 | 2 | محمد بوضياف | 13 | 2 | 1 |
| الهامل | 8 | 3 | 1 | عين الريش | 10 | 2 | 1 |
| مناعة | 5 | 1 | 0 | جبل امساعد | 10 | 3 | 1 |
| عين الملح | 15 | 5 | 2 | مقرة | 30 | 7 | 2 |
| امجدل | 11 | 2 | 2 | عين الخضراء | 15 | 3 | 2 |
| بين يلمان | 7 | 2 | 1 | المعاضيد | 19 | 4 | 2 |
| المجموع | 261 | 75 | 37 | تارمونت | 8 | 2 | 1 |
| | | | | المطارفة | 12 | 1 | 0 |
| | | | | خبانة | 9 | 2 | 0 |
| | | | | الشلال | 6 | 1 | 1 |
| | | | | أولاد ماضي | 9 | 1 | 0 |
| | | | | بلعايبة | 22 | 4 | 2 |
| | | | | سيدي هجرس | 12 | 2 | 0 |
| | | | | تامسة | 9 | 2 | 1 |
| | | | | أولاد سليمان | 2 | 1 | 0 |
| | | | | الحوامد | 8 | 1 | 0 |
| | | | | أولاد منصور | 8 | 1 | 0 |
| | | | | المعاريف | 11 | 2 | 1 |
| | | | | دهاهنة | 8 | 1 | 1 |
| | | | | بوطي السايح | 12 | 1 | 0 |
| | | | | خطوطي سد الجير | 13 | 1 | 0 |
| | | | | زرزور | 5 | 1 | 0 |
| | | | | بن زوه | 7 | 2 | 0 |
| | | | | بير فضة | 5 | 1 | 0 |
| | | | | عين فارس | 6 | 1 | 1 |
| | | | | سيدي امحمد | 7 | 2 | 1 |
| | | | | السوامع | 9 | 1 | 0 |
| | | | | سليم | 6 | 1 | 1 |
| | | | | ولتام | 2 | 1 | 0 |
| | | | | المجموع | 407 | 77 | 28 |

Source : Wilaya de M'sila, **Annuaire statistique 2014.**

كما أن الجدول السابق يبين أيضا أن عدد مؤسسات التعليم المتوسط في 12 بلدية حضرية يقارب عدده في 35 بلدية ريفية رغم أن عدد المتمدرسين في الطور المتوسط في مجموع البلديات الريفية بلغ في نفس الموسم 35.313 تلميذ في مقابل 81.189 تلميذ في مجموع البلديات الحضرية، وهذا يدل على أن الدولة أعطت اهتماما كبيرا لتسهيل عملية تمدرس التلاميذ في المناطق الريفية، في حين أن عدد مؤسسات التعليم الابتدائي في البلديات الحضرية يناصف عددها في البلديات الريفية وهو متناسب مع عدد التلاميذ المتمدرسين في الطور الابتدائي في مجموع البلديات الريفية المقدر في نفس الموسم الدراسي بـ 58.909 تلميذ في مقابل 128.086 تلميذ في مجموع البلديات الحضرية.

وبالنسبة للتأطير فقد بلغ عدد المعلمين للطور الابتدائي في مجموع بلديات الولاية 5895 معلم نصفهم في البلديات الريفية للموسم الدراسي 2015/2014 ، في حين بلغ عدد أساتذة التعليم المتوسط 4764 أستاذ منهم 2104 أستاذ يشتغلون في البلديات الريفية، أما أساتذة التعليم الثانوي فقد بلغ عددهم 2884 أستاذ منهم 1080 أستاذ يشتغلون في البلديات الريفية.

هذه المعطيات تؤدي بنا إلى القول أن التفاوت الريفي الحضري في قطاع التعليم ضعيف جدا من حيث التأطير وحتى المؤسسات التعليمية، غير أن شساعة مساحة البلديات الريفية وتوزع سكانها على تجمعات متباعدة تجعل هذه الجهود المبولة لا عطي نتائج مرضية لسكان المناطق الريفية.

**2-قطاع الصحة:** عرف قطاع الصحة بولاية المسيلة تطورا ملحوظا من حيث الهياكل الصحية وتوزيعها عبر كامل بلديات الولاية، حيث ارتفع عدد المستشفيات من 4 سنة 1999 إلى 09 سنة 2013، والتحسن الأكبر يسجل في عدد العيادات متعددة الخدمات الذي انتقل من 13 عيادة سنة 1999 إلى 62 عيادة سنة 2013، وهذا دليل على الاهتمام الذي تلقاه قطاع الصحة في ولاية المسيلة من خلال تبني مقاربة الصحة الجوارية. والجدول الموالي يقدم بعض المؤشرات للقطاع الصحي لولاية المسيلة للفترة 1999-2013.

**جدول 4-32: حصيلة مؤشرات قطاع الصحة لولاية المسيلة المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 و2013**

| المؤشرات | الوحدة | 1999 | 2009 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد المستشفيات | عدد | 04 | 04 | 08 | 09 |
| عدد الأسرة بالمستشفيات | عدد | 1 054 | 1 164 | 1 404 | 1 340 |
| عدد عيادات التوليد | عدد | 11 | 13 | 12 | 16 |
| عدد العيادات متعددة الخدمات | عدد | 13 | 47 | 53 | 62 |
| عدد المراكز الصحية | عدد | 29 | -- | -- | -- |
| عدد قاعات العلاج | عدد | 106 | 197 | 202 | 220 |
| عدد مخابر التحاليل الطبية | عدد | 01 | 01 | 01 | 01 |
| عدد الأطباء العامون | طبيب/1000 ساكن | 0,4 | 0,53 | 0,58 | 0,66 |
| عدد الأطباء الاختصاصيون | طبيب/1000 ساكن | 0,08 | 0,18 | 0,18 | 0,20 |
| عدد الأسرة | سرير/1000 ساكن | 1,16 | 1,18 | 1,30 | 1,40 |

المصدر: الموقع الرسمي لولاية المسيلة

غير أن التغطية الطبية بقيت دوما ضعيفة خاصا فيما يتعلق بالأطباء الأخصائيين على مستوى الولاية، حيث كانت 0.08 طبيب/1000 ساكن سنة 1999، و لم تتعدى0.2 طبيب/1000 ساكن سنة 2013، إضافة إلى نقص شديد في الأطباء العامين والطاقم الشبه الطبي على مستوى البلديات الريفية.

**جدول 4-33: توزيع الهياكل الصحية على البلديات الحضرية لولاية المسيلة لسنة 2014**

| البلدية الحضرية | مصالح الولادة | العيادات | نقاط المناوبة | قاعات العلاج | مؤسسات استشفائية متخصصة | | مؤسسة استشفائية | | الهياكل في طور الإنجاز |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | العدد | عدد الاسرة | العدد | عدد الاسرة | |
| المسيلة | | 5 | 1 | 12 | 1 | 114 | 1 | 262 | |
| برهوم | 1 | 1 | 1 | 5 | | | | | |
| ونوغة | | 1 | 1 | 6 | | | | | |
| بوسعادة | | 4 | 1 | 8 | | | 1 | 308 | |
| الهامل | 1 | 1 | 1 | 2 | | | | | |
| سيدي عيسى | | 2 | 1 | 7 | | | 1 | 240 | |
| بني يلمان | | 1 | 1 | 2 | | | | | |
| عين الحجل | 1 | 2 | 1 | 3 | | | | | عيادة متعددة الخدمات |
| بن سرور | 1 | 1 | 1 | 2 | | | 1 | 60 | |
| عين الملح | | 1 | | 5 | | | 1 | 240 | |
| أمجدل | 1 | 1 | 1 | 3 | | | | | |
| مناعة | 1 | 1 | | 1 | | | | | |
| المجموع | 6 | 21 | 10 | 56 | 1 | 114 | 5 | 1110 | |

المصدر: مديرية الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لولاية المسيلة.

يلاحظ من الجدول السابق أن كل البلديات الحضرية تضم عيادة متعددة الخدمات، وكلها عدا بلديتين فقط تضم نقطة مناوبة ليلية، ومن حيث قاعات العلاج فكل البلديات الحضرية تضم على الأقل واحدة، كما أنها تضم أكثر من 94% من عدد الأسرة على مستوى الولاية ككل، وهذا يمنحها أفضلية من حيث الخدمات الصحية التي تقدم للسكان.

## جدول 4-34: توزيع الهياكل الصحية على البلديات الريفية لولاية المسيلة لسنة 2014

| البلدية الريفية | مصالح الولادة | العيادات | نقاط المناوبة | قاعات العلاج | مؤسسات استشفائية متخصصة | | مؤسسة استشفائية | | الهياكل في طور الإنجاز |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | العدد | عدد الاسرة | العدد | عدد الاسرة | |
| مقرة | 1 | 1 | 1 | 9 | | | 1 | 60 | |
| عين الخضراء | | 1 | | 10 | | | | | |
| بلعايبة | | 1 | | 7 | | | | | |
| الدهاهنة | | 1 | | 8 | | | | | |
| أولاد دراج | 1 | 1 | 1 | 3 | | | | | |
| المعاضيد | | 2 | | 8 | | | | | |
| المطارفة | | 1 | | 7 | | | | | |
| أولاد أعدي القبالة | | 1 | | 7 | | | | | |
| السوامع | | | | 4 | | | | | |
| حمام الضلعة | 1 | 1 | 1 | 10 | | | | | |
| تارمونت | | 1 | | 2 | | | | | |
| أولاد منصور | | | | 4 | 1 | 120 | | | |
| الشلال | | 1 | | 1 | | | | | |
| أولاد ماضي | | 1 | | 4 | | | | | |
| خطوطي سد الجير | | 1 | | 6 | | | | | |
| المعاريف | | 1 | | 4 | | | | | |
| ولتام | | | | 2 | | | | | |
| الخبانة | | 1 | | 3 | | | | | |
| أمسيف | 1 | 1 | 1 | 2 | | | | | |
| الحوامد | | 1 | | 3 | | | | | |
| أولاد سيدي ابراهيم | 1 | 1 | 1 | 4 | | | | | |
| بن الزوه | | 1 | | 4 | | | | | |
| سيدي عامر | 1 | 1 | 1 | 4 | | | | | |
| تامسة | | 1 | | 4 | | | | | |
| بوطي السايح | | 1 | | 3 | | | | | |
| سيدي هجرس | | 1 | | 3 | | | | | |
| أولاد سليمان | | 1 | | 1 | | | | | |
| الزرزور | | | | 1 | | | | | |
| محمد بوضياف | | 1 | | 2 | | | | | |
| بئر الفضة | | 1 | | 2 | | | | | |
| عين فارس | | 1 | | 3 | | | | | عيادة متعددة الخدمات |
| سيدي أمحمد | | 1 | | 3 | | | | | |
| عين الريش | | 1 | 1 | 3 | | | | | |
| جبل أمساعد | | 1 | 1 | 3 | | | | | |
| أسليم | | 1 | 1 | 2 | | | | | |
| المجموع | 6 | 32 | 9 | 146 | 1 | 120 | 1 | 60 | |

المصدر: مديرية الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لولاية المسيلة.

يلاحظ من الجدول السابق أن كل البلديات الريفية هي الأخرى عدا بلديتين تضم عيادة متعددة الخدمات، غير أنها تعاني من نقص مصالح الولادة ونقاط المناوبة مع أنها تعتبر مهمة جدا للمناطق الريفية خاصة في فصل الصيف أين تكثر لسعات العقارب وما تؤدي إليه من وفيات، ومن حيث قاعات العلاج فكل البلديات الريفية تضم على الأقل واحدة، غير أنها لا تضم سوى مؤسسة استشفائية واحدة في بلدية مقرة لا يتعدى عدد الأسرة بها 60 سرير وهو ما يمثل 6% من مجمل الأسرّة على مستوى الولاية ككل.

لكن التفاوت الحقيق بين الريف والحضر هو في التغطية الصحية، حيث لا يوجد في مجموع 35 بلدية ريفية إلا طبيب أخصائي واحد يشتغل في مستشفى مقرة، أمام الخواص فلا يوجد أي طبيب، وعلى مستوى الأطباء العامين فلا يشتغل في مجموع البلديات الريفية سوى 124 طبيب من أصل 441 طبيب، أنما الخواص فلا تحوي البلديات الريفية سوى 79 طبيب من مجموع 227 طبيب مسجل على مستو الولاية، وفيما يتعلق بالطاقم الشبه طبي فالمشكلة أكبر، حيث لا يشتغل في مجموع قاعات وعيادات البلديات الريفية سوى 666 عون في مقابل 2050 عون يشتغلون في البلديات الحضرية.

**3- السكن الريفي:** في ولاية المسيلة سجل قطاع السكن إجمالا تطورا هائل من خماسي إلى آخر، حيث بلغ عدد السكنات المنجزة بمختلف الصيغ في الخماسي (1999-2004) 11219 وحدة سكنية ليتطور العدد بنسبة 78% في الخماسي (2005-2009) أي بمقدار 8770 وحدة سكنية، ويستمر هذا الطور بنسبة أعلى في الخماسي (2010-2014) بمجموع 31.966 وحدة سكنية[1].

**جدول 4-35: حصيلة مؤشرات قطاع السكن لولاية المسيلة المسجلة خلال سنوات 1999، 2009، 2012 و2013**

| المؤشرات | الوحدة | 1999 | 2009 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد المساكن | عدد | 128010 | 175 288 | 240040 | 217 000 |
| عدد المساكن الاجتماعية الايجارية | عدد | 13 803 | 27 337 | 32 430 | 51 259 |
| عدد المساكن الاجتماعية التساهمية | عدد | - | 2 008 | 2 983 | 12 200 |
| عدد المساكن الريفية | عدد | 9 655 | 22 040 | 29 339 | 50 883 |
| % المساكن الريفية إلى إجمالي السكنات | % | 7,54 | 12,57 | 12,22 | 23,45 |
| عدد المساكن الهشة | عدد | 21 659 | 12536 | 12 199 | 5000 |
| نسبة شغل المساكن (TOL) | % | 7,28 | 6 | 5,9 | 5,2 |

المصدر: الموقع الرسمي لولاية المسيلة

يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة السكنات الريفية إلى إجمالي السكنات تطورت بشكل ملحوظ، حيث انتقلت من ما يقارب 7% سنة 1999 إلى ما يزيد عن 23% سنة 2013، وهذا ما يوحي بإدراك السلطات المحلية لضرورة الاهتمام بالسكن الريفي باعتباره الأداة الرئيسية التي تجعل سكان المناطق الريفية يستقرون في مناطقهم وبالتالي يتم التخفيف على المرافق العمومية في المدن. كما نلاحظ تراجع نسبة شغل المساكن على مستوى الولاية إجمالا، وهذا دليل على التحسن النسبي في ظروف السكن.

[1] تقرير المجلس الشعبي الولائي لولاية المسيلة لسنة 2014 موقع ولاية المسيلة (msila-dz.org)

وفيما يخص المرافق الضرورية المرتبطة بالسكن فهي أقل مما هو موجود في الحضر، وخاصة شبكة الصرف الصحي وشبكة الغاز حيث لا تتعدى نسبة الربط بشبكة الغاز بعض البلديات الريفية 10%، كما أن هناك بلديات لا ترتبط فهيا كل المنازل بالشبكة وهي بلديات بن زوه، محمد بوضياف، عين فارس، سيدي امحمد، وعين الريش، أما فيما يخص الربط بشبكة الكهرباء فجل البلديات سواء الحضرية أو الريفية فتصل فتتعدى فيها نسبة المنازل المربوطة بالشبكة 94%.

## المبحث الثالث: معوقات التنمية الريفية المستدامة بالتطبيق على المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في ولاية المسيلة للفترة 2010-2014

في هذا المبحث يتم التطرق لعقود النجاعة للتجديد الريفي والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ولاية المسيلة من حيث المبرمج والمحقق، ثم يتم قياس العدالة في توزيع المخصصات المالية على برامج PPDRI، إضافة إلى مدى مساهمة البلديات في تمويل مشاريع PPDRI.

### المطلب الأول: عقود النجاعة للتجديد الريفي والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة

شرعت الجزائر في تجسيد سياسة التجديد الريفي بهدف مرافقة سكان المناطق الريفية وتنميتها عبر دمج كل السياسات القطاعات والتدخلات العمومية في الفضاء الريفي وتنفيذها بمقاربة تضمن الانسجام والتكامل في التدخلات وأكبر نجاعة في النفقات العمومية. تبعا للإجراءات المتخذة خلال اجتماع إطارات قطاع الفلاحة والتنمية الريفية و المنعقد أيام 19 و 20 جويلية 2008، تلتزم كل ولاية بتنفيذ هذه السياسة عن طريق عقد نجاعة يمتد من 2009 الى 2014 مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يخص التجديد الريفي، وتكون متابعة وتقييم تنفيذ هذه البرامج وفقا مؤشرات هي:

- عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المقترحة منها والمحققة؛
- قيمة ونسبة الزيادة في رأس المال المنتج؛
- مدى حمايته للموارد الطبيعية؛
- وعدد مناصب الشغل المستحدثة.

**أولا: مراحل تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة**

**I- المبادرة بالمشروع:** تنشأ فكرة أي مشروع ما عن :

- سكان الريف
- أو المنظمات الريفية ( جمعيات و تنظيمات مهنية و حرفية)
- أو المجلس الشعبي البلدي
- أو الإدارة اللاّمركزية

يوجّه الطلب و يقدم إلى الخليّة البلدية للتنشيط الريفي أو التابعة للدائرة في حالة عدم وجود الأولى.

تطلب الخليّة البلدية للتنشيط أو التابعة للدائرة أجوبة فيما يتعلق بـ :

- الجماعات المعنية؛
- الإقليم البلدي الذي يحتضن مشروع برنامج التنمية الريفية المندمجة؛
- مواضيع التنمية المزمع القيام بها وعلى رأسها المشكلات والصعوبات التي يجب حلّها وكذا المشروع الخاص.

**خليّة التنشيط الريفية**

يستدعي رئيس الدائرة خليّة التنشيط الريفية التابعة لقطاعه لفحص الطلبات الواردة إليه، تبدي هذه الخليّة رأيها حول أفكار المشروع المطروحة أمامها سواء كانت هذه الأفكار محتفظا بها أو مؤجل النظر فيها لنقص معلومات أو غير محتفظ بها بالمرّة.

تقوم الخليّة بالنسبة لكل فكرة مشروع محتفظ به بـ :

- تعيين الأشخاص و الهيئات التي ترافق المشروع في مدة إنجازه مع امكانية تجنيدهم من أجل تحقيق دعم يتمثل في المتتبع للمشروع ضمن الإدارة و الجمعيات و الجامعة و المؤسسات.
- تحديد الدراسات التكميلية المحتمل إنجازها بغية صياغة المشروع و اقتراح الميزانية اللازمة.

و يقوم كشف النتائج بتحديد المشاريع المدرجة مع تحديد الفاعلين المساهمين في انجاز كل مشروع. كما يتضمن هذا الكشف الدراسات التكميلية المطلوبة و الجدول التقديري لصياغته.

أمّا قيما يتعلق بالمشاريع غير المدرجة، يقوم الكشف ببيان الأسباب.

**II- صياغة المشروع**

**1- تشكيل و جمع فرقة المشروع:** يتشكّل هذا الفريق من المنشّط والمتتبع، إذ يتم تعيين المنشط من طرف السكان أو المجلس الشعبي البلدي في حين يعيّن المتتبع من طرف رئيس الدائرة ضمن خليّة التنشيط.

وتتحدد مهام فرقة المشروع في جمع معلومات تخص الإقليم وتحديد الخطوط العريضة للمشروع المقبل بالإضافة إلى مرافقة الإجراءات الجماعية والفردية الضرورية لصياغة وتنفيذ المشروع. ويعمل نفس الفريق على تنظيم و تنشيط مختلف اجتماعات العمل و الإعلام.

**2- دراسة الجماعة:** يتم تنفيذ هذه المرحلة المستجيبة لحاجات واهتمامات الجماعات الريفية حسب طريقة تشارك فيها كل الأطراف، فهي تحتوي على وجه يخص النقاش مع الجماعة في حين يشتمل الوجه الآخر على تنشيط اجتماعات للجنسين معا. ويسمح البحث على وجه الخصوص بإبراز تطلعات مختلف تشكيلات سكان الإقليم ولا سيّما النساء بصفتهن صاحبات مشروع أكثر وضوحا من جهة، و كذا تطلعات الشباب من جهة أخرى. كما سيسمح هذا البحث بتعيين الأعمال ذات الاستعمال الجماعي المتوقع القيام بها في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة. و تتحدد هذه العناصر فيما يلي :

- وسائل النجاح و ضغوطات الإقليم؛
- وسائل عيش السكّان المعينين؛
- ضغوطات و اهتمامات السكّان و تصنيفهم؛
- تحليل مشكل كل ما هو معقد؛

- الوسائل الضرورية لتحسين ظروف الحياة و الأمن الغذائي للجماعات الريفية أي الأعمال ذات الاستعمال الجماعي و كذا أصحاب هذه النشاطات مثل البلدية و التجمعات والجمعيات؛
- تحديد و تعريف طرق التناوب.

**3- دراسة الأسر:** يقوم بهذا العمل الخاص بأسر الإقليم المعنية بالمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المتتبع للمشروع مدعوما في ذلك بمنشطي المشروع، وتخص هذه الدراسة تعيين كل فاعل للمشروع بصفته صاحب مشروع فردي بحيث يصل البحث إلى ضبط :

- الأعمال التي تنوي ألأسر تحقيقها فرادى أو جماعات في إطار التنمية المعنية؛
- مساهماتها الشخصية في تمويل هذه النشاطات إمّا بالتمويل الذاتي أو قوة العمل؛
- عدد أيام النشاط التي يمكن لكل أسرة أن تخصصها لأشغال ذات منفعة جماعية لمشروع التنمية.

وستضبط هذه الدراسة على وجه الخصوص حاجيات التكوين الأولى (محو الأميّة) لأصحاب المشروع بمعنى إعطاء هؤلاء القدرة على فهم سير العمل الذي يعنيهم كنشطاء أساسيين.

وستكون مهمة العنصر النسوي على مستوى كل من البحث الجماعي و الفردي متمثلة في المساعدة على إبراز اهتمامات نساء الجماعة.

**4- تنظيم برنامج النشاطات:** قد يلجأ فريق المشروع على سبيل المثال إلى مدونات المواضيع الموحدة من أجل إقامة هذا البرنامج. وبما أن قوائم هذه النشاطات المختارة غير محددة يستحسن الرجوع أيضا إلى النشاطات المنتقاة ضمن مخطط التنمية لكل من القطاع والبلدية وكذا العودة إلى مدونات الأعمال الواردة في السجل التجاري.

**بالنسبة للنشاطات ذات الإستعمال الجماعي:**

- يتحدد مشروع النشاطات انطلاقا من تشخيص الإقليم و تحليل الجماعة.
- تحديد الأعمال المزمع تنفيذها، حيث يتم استشارة القطاعات التقنية للإدارة لتقييم الجدوى والتكاليف.

وسيضبط البرنامج بالنسبة لكل نشاط ما يلي:

- البنية الجماعية المستفيدة
- الكلفة
- حساب الميزانية للتمويل ضمن مخطط التنمية لكل من القطاع والبلدية.
- البرنامج الموحّد الذي يرتبط به العمل ( راجع المدونة)
- الجدول التقديري للإنجاز ( بداية و مدّة الأعمال).

على كل مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة تصور الأعمال التابعة لبرنامج دعم القدرات البشرية إضافة إلى الأعمال الخاصة بالمحاور الأربعة الأخرى. وسيتحمل المتتبع بالتنسيق مع المنشط عبئ هذا الجانب.

**بالنسبة للنشاطات ذات الإستعمال الفردي:** ويعني تحديد كل مشروع مع صاحبه:

- الأعمال المزمع انجازها؛
- نمط التمويل أي إجراء الدعم المطلوب و التمويل الذاتي و القرض التكميلي المحتمل.

و سيتأكد المتتبع من جدوى الاستثمارات المعدّة لدى المصالح التقنية المؤهلة وكذا التأكد من الاستثمارات الخاصة بتحسين الدخل من خلال دراسة اقتصادية لمردودية المشروع.

**بالنسبة للطلبات الفردية للقرض:** يتوجب على كل صاحب مشروع فردي يرغب في دعم عمومي الاقتراب من الهيئة البنكية التي يختارها من أجل وضع طلب قرض مرتبط بإنجاز الاستثمارات.

**3- تشكيل ملف المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:** يتشكل هذا الملف من بطاقة تقديم المشروع التي تحتوي على:

- التعريف بالمشروع و برنامج العمل؛
- جدول عرض التوازنات ما بين الجانب الاجتماعي و الجانب الاقتصادي للمشروع؛
- جدول عرض التوازنات ما بين الاستثمارات ذات الاستعمال الجماعي و تلك الخاصة بالفردي؛
- عرض إقليم المشروع من خلال المعلومات التي يوفرها نظام المساعدة على اتخاذ قرار التنمية الريفية؛
- ملفات الأفراد أصحاب المشاريع.

**III- الدراسة والمصادقة وإعلان انطلاق المشروع:**

1- **القبول:** الهدف هو جعل السكان يقبلون المشروع في صيغته النهائية، فتقوم فرقة المشروع بتنظيم اجتماع لعرض المشروع الذي تمت صياغته، عنده يتم صياغة محضر يمضى عليه المشاركون ويثبتون من خلاله قبول المشروع.

2- **تأكيد القبول:** بعد قبول الجماعة الريفية المعنية، يرسل فريق المشروع الملف الي رئيس الدائرة الذي يجتمع باللجنة التقنية للدائرة لعرض الملف أمامها للتأكيد عليه، ويمكن الاستعانة في هذا العرض بشبكات التقييم.

3- **الاعتماد:** يتم عرض الملف أمام اللجنة التقنية للولاية الخاصة باعتماد مشاريع التنمية الزراعية والريفية، حيث تفحص هذه اللجنة كل المشاريع الجوارية على المستوين التقني والمالي وكذا النظر في انسجامها مع برنامج التنمية الريفية المتكاملة للولاية. وستدلى هذه اللجنة برأيها اعتماد المشروع. ويتم إمضاء محضر اجتماع اللجنة من طرف الأمين العام لإرساله إلى الوالي مرفقا بملف المشروع من أجل المصادقة عليه.

4- **مصادقة الوالي:** إنّ المصادقة الفعلية على المشروع الجواري للتنمية الريفية المتكاملة من طرف الوالي تلزم مباشرة كل الهياكل المعنية بضمان تمويل النشاطات من صناديق القطاعات وصناديق الدعم الخاصة ومن موارد مخططات تنمية القطاع و البلدية. وتأخذ هذه المصادقة

شكل قرار وحيد وشامل يلزم الصناديق والميزانيات العمومية المعنية بدفع الأموال المحددة للمشروع. وسيكون هذا القرار بمثابة وثيقة مرجعية للهيئات المالية المقحمة في الإنجاز. وإنّ هذه المصادقة تلزم، وفقا لمخطط التمويل المحدد, بأخذ الأموال وصرفها من الصناديق العمومية المفتوحة لذلك ومن هيئات التسيير المعنية ومن موارد مخطط التنمية للقطاع والبلدية. وتمثل هذه المصادقة أيضا وثيقة مرجعية لهيئة القرض في لحظة منح القروض التكميلية المطلوبة من طرف أعضاء الجماعات الملتزمة بإنجاز المشروع. وسيقوم الوالي، في حالة عدم توفر تمويل محلي لحظة المصادقة، بتقييد المشروع في قائمة المشاريع المتكاملة المطروحة للتسجيل بغية الحصول على تمويل ضمن القوانين المالية ( يتم إرسالها مجتمعة إلى الوزارة الوصيّة في الآجال المحددة).

5- **إعلان عن انطلاقة المشروع:** تقوم خليّة التنشيط بمجرد المصادقة على المشروع وبالتعاون مع المتتبع له والمنشط بتنظيم اجتماع إعلامي مع الجماعة من أجل الإعلان عن انطلاقة المشروع والبدء بتنفيذ برنامج الأعمال. وينجم عن هذا الاجتماع محضر جلسة يحدد بداية تاريخ متابعة تنفيذ المشروع.

**IV- تنفيذ المشروع:**

إنّ تسيير المشروع هي عملية موزعة على مختلف الفاعلين يتحمل رئيس الدائرة فيها المسؤولية العامة لتسيير المشاريع لكونه مكلفا بالمتابعة الدائمة لما يسمى ببرنامج دعم التجديد الريفي.

**توفير الأموال:** يقوم كل مدير تنفيذي مسئول عن تسيير أحد الصناديق أو ميزانية القطاع، تطبيقا لقرار المصادقة على المشروع من طرف الوالي، و في إطار الإجراءات القانونية السارية المفعول بالبدء في تنفيذ الأعمال المسجلة في حسابه الخاص.

**V- متابعة وتقييم المشروع:**

يتابع فريق المشروع يوميا التنفيذ العام للبرنامج. و يخطر في حالة التعرض إلى صعوبة لجنة التنمية الريفية و رئيس الدائرة. تعرض هيئة البنك أيضا درجة تقدم دفع الفواتير و ما تم اخراجه من صناديق الدعم.

**VI- مثال مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة**

نقدم مثال لمشروع جواري للتنمية الريفية في التجمع السكني المسمى "درمال" ببلدية الهامل التابعة لدائرة بوسعادة، المشروع يدخل ضمن الموضوع الجامع تثمين وحماية المارد الطبيعية، كما أن المشروع يشمل أربع عمليات تتدخل لإنجازها أربع قطاعات هي مديرية المناجم، المحافظة السامية لتطوير السهوب، مديرية السكن و التجهيزات العمومية، بالإضافة إلى محافظة الغابات، وكل قطاع يمول العملية التي يتكفل بها من خلال مصدر التمويل المخول له التصرف فيه. وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

**جدول 4-36: التركيبة المالية لعمليات مشروع جواري للتنمية الريفية المندمج في لبلدية الهامل 2013**

| العملية | الوحدة | الكمية | مصدر التمويل | حامل المشروع | المبلغ (دج) |
|---|---|---|---|---|---|
| الكهرباء الريفية | KM | 10 | PSD | DMI | 20 000 000,00 |
| إنجاز ساقية | KM | 1 | PSD | HCDS | 3 000 000,00 |
| السكن الريفي | U | 20 | FONAL | DLEP | 14 000 000,00 |
| تربية حيوانات | U | 5 | FSAEPEA | FORETS | 1 500 000,00 |
| **المجموع** | | | | | **38 500 000,00** |

المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة

**ثانيا: المواضيع الجامعة للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة**

المواضيع الجامعة للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة هي مشاريع متكاملة موحدة تم إنشاؤها من الأسفل نحو الأعلى تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين والمواطنين والهيئات الريفية. ف المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة هو فضاء تنشأ فيه شراكة ما بين القطاع العمومي (تمويل الاستثمارات ذات الاستعمال الجماعي) والقطاع الخاص (استثمارات ذات استعمال فردي)، كما أنه يجند المصالح العمومية وأصحاب المشاريع و المؤسسات.

و يعمل هذا البرنامج على توافر كفاءات الفاعلين المحلين (أعوان قطاعات الإدارة والأشخاص المؤهلين) ضمن خليّة تنشيط تحت قيادة رئيس الدائرة لملازمة أصحاب المشروع في سعيهم من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومن أجل اعطاء مضمون عام للتوجيهات العامة و الخطوط التوجيهية لسياسة التجديد الريفي، وللبرنامج حسب الأهداف المخصصة للتنمية الريفية، تم تصور أربعة برامج عمل، هذه البرامج الأربعة الموحدة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، المقترحة حسب الأهداف، هي كالتالي:

**1- البرنامج الأول: تحسين ظروف المعيشة لسكان الريف:** سيخص تحديث المدن الريفية والقصور والبالغ عددها 2871 بمجموع 06 ملايين نسمة، حيث يهدف الى القضاء على البيوت القصديرية وإعادة توطين السكان الريفيين للتخفيف الضغط عن المدن، وعودة السكان النازحين في سنوات العشرية الحمراء، وهذا خصوصا من خلال دعمهم ماديا لانجاز سكنات ريفية ملائمة للحياة، ودعم ترميم السكنات الهشة. و تندرج تحت هذا البرنامج مجموع من العمليات من بينها:

- أعمال صيانة الطرق؛
- توصيل المنازل بشبكة الغاز، الكهرباء، والمياه و تحديث الشبكات القديمة؛
- إنشاء شبكات صرف صحي؛
- تسيير النفايات المنزلية ومعالجتها؛

- توفير النقل الجماعي؛
- إنشاء مدارس ومصحات صحية وقاعات رياضة...الخ.

**2- البرنامج الثاني: تنويع الأنشطة الاقتصادية:** من خلال استحداث أنشطة و تقنيات جديدة لزيادة دخل السكان الريفيين، و ترقية اقتصاد مرتبط بالتنمية المستدامة و حماية البيئة و استحداث مناصب عمل دائمة لا موسمية لاستقطاب الشباب للوسط الريفي وعدم الهجرة الداخلية للبحث عن عمل في المدن.
تندرج تحت هذا البرنامج مجموع من العمليات من بينها:

- بناء السدود وحفر الآبار وإنشاء السواقي لري المساحات الزراعية؛
- تحسين نظام الإنتاج الفلاحي من خلال استعمال طرق عصرية من بينها الري بالتقطير والمعالجة الكميائية...الخ؛
- إنشاء وحدات صغيرة لإنتاج الدجاج؛
- تربية المواشي والأبقار؛
- القيام بعملية غرس الأشجار المثمرة والخضروات؛
- إنشاء وحدات لإنتاج الأعلاف؛
- القيام بالحرف و الصناعة التقليدية.

**3- البرنامج الثالث: حماية الموارد الطبيعية:** إنّ برنامج دعم التجديد الريفي يهدف إلى:

- مرافقة و دعم المنظمات المحليّة ( الجمعيات و الاتحادات المهنية) والمؤسسات ( العمومية والخاصة والتعاونية)، ومنتخبي الجماعات الإقليمية بحيث تستطيع أن تندمج في ديناميكية التجديد الريفي وتحضر وتنجز نشاطات التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية.
- مرافقة ودعم المصالح التقنية لمختلف الوزارات الشريكة والسلطات اللامركزية لترقية التنمية الريفية في الولاية بضمان دعم تقني ومنهجي من جهة، وبضمان التخطيط المزدهر والنامي الذي يفرضه تطبيق إستراتيجية التجديد الريفي من جهة أخرى .

لتحقيق هذا الدعم، هناك جملة من المقاييس تسمح بجمع الأشخاص الذين بحكم مؤهلاتهم و خبراتهم ونوعية العلاقات التي تربطهم مع سكان الريف يكونون مؤهلين للقيام بوظائف المراقبة و التنشيط و توجيه مختلف الشركاء. و لهذا ستنظم خلايا تنشيط ريفية على مستوى الدائرة و أخرى على مستوى الولاية تكون كلها مدعمة بمختصين تمنحهم إياها اللجان التقنية للدائرة و الولاية المنصبة من طرف الوالي. وتتشكل نقطة انطلاقة سياسة الدعم من المبادرات المحليّة المجسدة في البرامج الجوارية المعروضة من طرف أصحاب المشاريع حسب الإجراءات الموصوفة أعلاه.

**4- البرنامج الرابع: إعادة تأهيل المورد المادي وغير المادي:** تأتي هذه الركيزة كردة فعل على الصعوبات التي يواجهوها الفاعلون لاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار

الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، يتوجه برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي يتمحور حول مختلف أشكال أعمال تقوية القدرات البشرية:

- التكوين (إنتاج عتاد وعرض تكوينا متنوعا، يتلاءم وحاجيات الفاعلين).
- خبرة استشارية متخصصة.
- مرافقة جوارية مدعمة مستهدفة.
- تشخيص و متابعة تنظيمية لتطوير و عصرنة الأشكال المختلفة لتنظيم أطراف مؤثرة في تنمية القطاع.
- أنظمة الإعلام الإحصائي.
- بحث وتنمية.
- اليقضة الاستراتيجية لمواكبة العصر.
- الاتصالات لتحسيس و تجنيد الفاعلين، ولإرشاد المعارف وللمساهمة في الحوار السياسي.

**المطلب الثاني: عقد النجاعة للتجديد الريفي في ولاية المسيلة والمحقق من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة**

**أولا: عقد النجاعة للتجديد الريفي في ولاية المسيلة**

على مستوى ولاية المسيلة تم إبرام عقد النجاعة بين ولاية المسيلة ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية والذي يمتد بين 2009 إلى 2014 لإنجاز 272 مشروع جواري في 33 بيلدية ريفية

**جدول 4-37: عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية حسب عقد النجاعة لولاية المسيلة للفترة 2009-2014**

| المواضيع الجامعة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عصرنة القرى والقصور | 5 | 6 | 6 | 6 | 5 | 5 | 33 |
| تنوع الأنشطة الاقتصادية | 11 | 12 | 12 | 12 | 12 | 12 | 71 |
| حماية وتثمين الموارد الطبيعية | 25 | 25 | 26 | 26 | 26 | 25 | 153 |
| حفظ وتثمين التراث المادي والغير مادي | 2 | 2 | 3 | 3 | 3 | 2 | 15 |
| مجموع المشاريع الجوارية | 43 | 45 | 47 | 47 | 46 | 44 | 272 |

المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة.

يتضح من الجدول السابق أن عدد المشاريع الجوارية المبرمجة خلال الفترة 2009-2014 يبلغ 272 مشروع، تتوزع بين مشاريع تهدف إلى عصرنة القرى والقصور وهو المحور الخاص بتحسين ظروف معيشة سكان الريف من خلال إنجاز مرافق عامة على وجه الخصوص، وعددها 33 مشروع، ومشاريع تهدف إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وهو محور يخص تحسين مداخيل سكان الريف،

وعددها 71 مشروع، إضافة إلى مشاريع تعنى بحماية وتثمين الموارد الطبيعية، وعددها 153 مشروع، ومشاريع خاصة بحفظ وتثمين التراث المادي والغير مادي في المناطق الريفية، وعددها 15 مشروع.
وقد تضمن عقد النجاعة مجموعة من مؤشرا ت التأثر لهذه المشاريع، وهي كالتالي:

**جدول 4-38: مؤشرات تأثير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية حسب عقد النجاعة لولاية المسيلة للفترة 2009-2014**

| المواضيع الجامعة | البلديات | النواحي | الأسر | السكان المعنيين | الشغل | المساحة المعالجة (هكتار) | توسيع المساحة الصالحة للزراعة (هكتار) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عصرنة القرى والقصور | 5 | 6 | 8.230 | 57.610 | | | |
| تنوع الأنشطة الاقتصادية | 5 | 9 | 6.857 | 48.000 | | | |
| حماية وتثمين الموارد الطبيعية | 32 | 53 | 11.613 | 81.300 | 44.730 | 279.600 | 2.500 |
| حفظ وتثمين التراث المادي والغير مادي | 2 | 2 | 4.175 | 29.220 | | | |
| المجموع | 32 | 70 | 30.875 | 216.130 | 44.730 | 279.600 | 2.500 |

المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة.

**ثانيا: المحقق من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة:**

قامت محافظة الغابات لولاية المسيلة باعتبارها أمانة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بتوسيع عدد البلديات التي لها حق الاستفادة من المشاريع من 32 بلدية إلى 47 بلدية أي كل بلديات الولاية حتى بلدية المسيلة مقر الولاية، ومع نهاية سنة 2015 قامت المحافظة بإعداد حصيلة للفترة الممتدة من 2010 إلى 2015، وفيما يتعلق بالنواحي أو التجمعات السكانية التي كان من المقرر أن تستفيد من المشاريع الجوارية فلم يتم تحقيق الهدف المسطر في عقد النجاعة والذي كان 272 منطقة أي 272 مشروع، وإنما لن يتم تسجيل وبداية الإنجاز إلا في 232، وفيما يخص عدد الأسر التي كان من المتوقع أن يمسها تأثير المشاريع والتي كانت 87530 اسرة، فقد زاد هذا العدد إلى 94432 اسرة، في حين بلغ عدد السكان المعنيين بالمشاريع 594230 نسمة بعد أن كان متوقع في عقد النجاعة أن يكون ععدهم 130216 نسمة.

**جدول 4-39: الوضعية المالية PPDRI للفترة 2010-2015**

(الوحدة مليون دينار جزائري)

| | الاعتماد المالي | المبالغ المستهلكة | نسبة % استهلاك الاعتماد الملي |
|---|---|---|---|
| ميزانية التجهيز | 834 | 713 | 85 |
| سطر1 | 1241 | 866 | 77 |
| سطر2 | 696 | 548 | 79 |
| المجموع | 6542 | 1272 | 80 |

المصدر: محافظة الغابات لولاية المسيلة، 2016.

يظهر من الجدول السابق أن الاعتمادات المالية الخاصة بصناديق التنمية الريفية المختلفة قد تم تحويلها إلى الصندوق الوطني للتنمية الريفية المنشأ سنة 2013، حيث تم توزيعها على السطر الأول والثاني من الصندوق، كما بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات 80% كما هو مبين في الجدول.

**جدول 4-40: مناصب الشغل المحققة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية حسب عقد النجاعة لولاية المسيلة للفترة 2009-2014**

| السنة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مناصب الشغل المحققة | 779 | 1158 | 1487 | 994 | 1221 | 1423 | 1552 | 8614 |

من خلال الجدول السابق يتبين أن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المسجلة والتي شرع في إنجازها لم تحقق عدد معتبر من مناصب الشغل على مدى أربع سنوات، غير أن عدد مناصب الشغل المحققة قد شهد تحسنا ابتداءا من سنة 2013 إلى 2015.

وفيما يلي بعض المؤشرات التي سجلتها محافظة الغابات حول تقدم إنجاز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على مستوى لولاية:

أهم المؤشــرات:

- فك العزلة عن 25 منطقة ريفية بانجاز 124 كلم من الطرق؛
- حماية الأراضي من الانجراف على مساحة 10000 هكتار عن طريق التصحيح السيلي؛
- تحسين المستوى المعيشي للأفراد عبر ربطهم بشبكة الطاقة الشمسية 145 وحدة؛
- توزيع 138 وحدة من الحيوانات على مستوى 36 منطقة؛
- حماية الثروات واستصلاح الأراضي عبر التحسين العقاري على مساحة 150 هكتار وانجاز 10 سدود؛
- حماية 20 مستثمرة بانجاز مصدات الرياح؛
- تجميع المياه بحجم 35000 متر مكعب لشرب 20000 رأس غنم وخيول؛

## المطلب الثالث: قياس العدالة في توزيع المخصصات المالية على برامج PPDRI

### أولا: العلاقة المستخدمة في قياس مستوى العدالة:

بهدف قياس مستوى العدالة في توزيع المخصصات المالية على برامج PPDRI في دوائر ولاية المسيلة وجدنا أن من المناسب تطبيق معامل جيني (Gini coefficient) و منحنى لورينز (Lorenz curve) كونهما من المقاييس الإحصائية التي تهتم بقياس العدالة في التوزيع و المتفق عليها عالميا في القياسات الاقتصادية[1].

يعد معامل جيني من المقاييس الهامة و الأكثر شيوعا في قياس عدالة التوزيع، تعتمد فكرته على منحنى لورينز،كما يمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورينز وخط المساواة[2].

### ثانيا: قيم معامل جيني ومنحنى لورينز

استخدمنا في هذه العملية الدوائر بدلا من البلديات لاعتبار كل بلديات الولاية استفادت من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، كما أن كل بلديات الولاية تشمل على سكان ريفيين ومساحات فلاحية حتى تلك التي يغلب عليها الطابع الحضري.

#### 1- معامل جيني لعامل المساحة الإجمالية و المساحة المستلغة فعليا

[1] الغزالي عيسى محمد، **منحنى لورينز**، في مجلة: جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2009.

[2] Paolo Liberati, **Analyse d'inégalité : L'indice de Gini**, Institut d'économie, Urbino, Italie

**جدول 4-41: التخصيصات المالية من 2009 إلى 2013 مقابل المساحة الكلية**

| الدائرة | التخصيصات المالية دج | النسبة | النسبة التراكمية | المساحة الكلية | النسبة | النسبة التراكمية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **المسيلة** | 95,369,545 | 5.72 | **5.72** | 232 | 1.28 | 1.28 |
| **أولاد سيدي ابرهيم** | 174,765,588 | 2.02 | **7.74** | 584 | 3.21 | 4.49 |
| **بوسعادة** | 737,967,621 | 8.53 | **16.27** | 594 | 3.27 | 7.76 |
| **سيدي عيسى** | 868,792,759 | 10.04 | **26.30** | 641 | 3.53 | 11.29 |
| **مقرة** | 639,161,859 | 7.38 | **33.69** | 778 | 4.28 | 15.57 |
| **مجدل** | 236,582,027 | 2.73 | **36.42** | 896 | 4.93 | 20.50 |
| **عين لحجل** | 605,645,645 | 7 | **43.42** | 939 | 5.17 | 25.67 |
| **حمام الضلعة** | 525,978,026 | 6.08 | **49.50** | 1158 | 6.37 | 32.04 |
| **جبل مساعد** | 582,635,743 | 6.73 | **56.23** | 1224 | 6.73 | 38.77 |
| **أولاد دراج** | 792,904,255 | 9.16 | **65.39** | 1422 | 7.82 | 46.59 |
| **الشلال** | 452,779,696 | 5.23 | **70.62** | 1475 | 8.12 | 54.71 |
| **سيدي عامر** | 221,465,888 | 2.56 | **73.18** | 1503 | 8.27 | 62.98 |
| **بن سرور** | 613,414,830 | 7.09 | **80.27** | 1674 | 9.21 | 72.19 |
| **الخبانة** | 837,793,932 | 9.68 | **89.95** | 2490 | 13.70 | 85.89 |
| **عين الملح** | 869,910,907 | 10.05 | **100** | 2565 | 14.11 | 100 |

**المصدر**: محافظة الغابات لولاية المسيلة

بلغت قيمة معامل جيني 0.21، لمشاريع التنمية الريفية المدمجة PPDRI لعامل المساحة المستغلة فعليا و تؤشر هذه القيمة إلى تفاوت مقبول (عدالة متوسطة) في تحديد مقدار التخصصيات المالية بين الدوائر لولاية المسيلة في برامج PPDRI للسنوات 2009-2014.

**شكل 4-1: منحنى لورينز التخصيصات المالية لـ PPDRI لعامل المساحة الكلية**

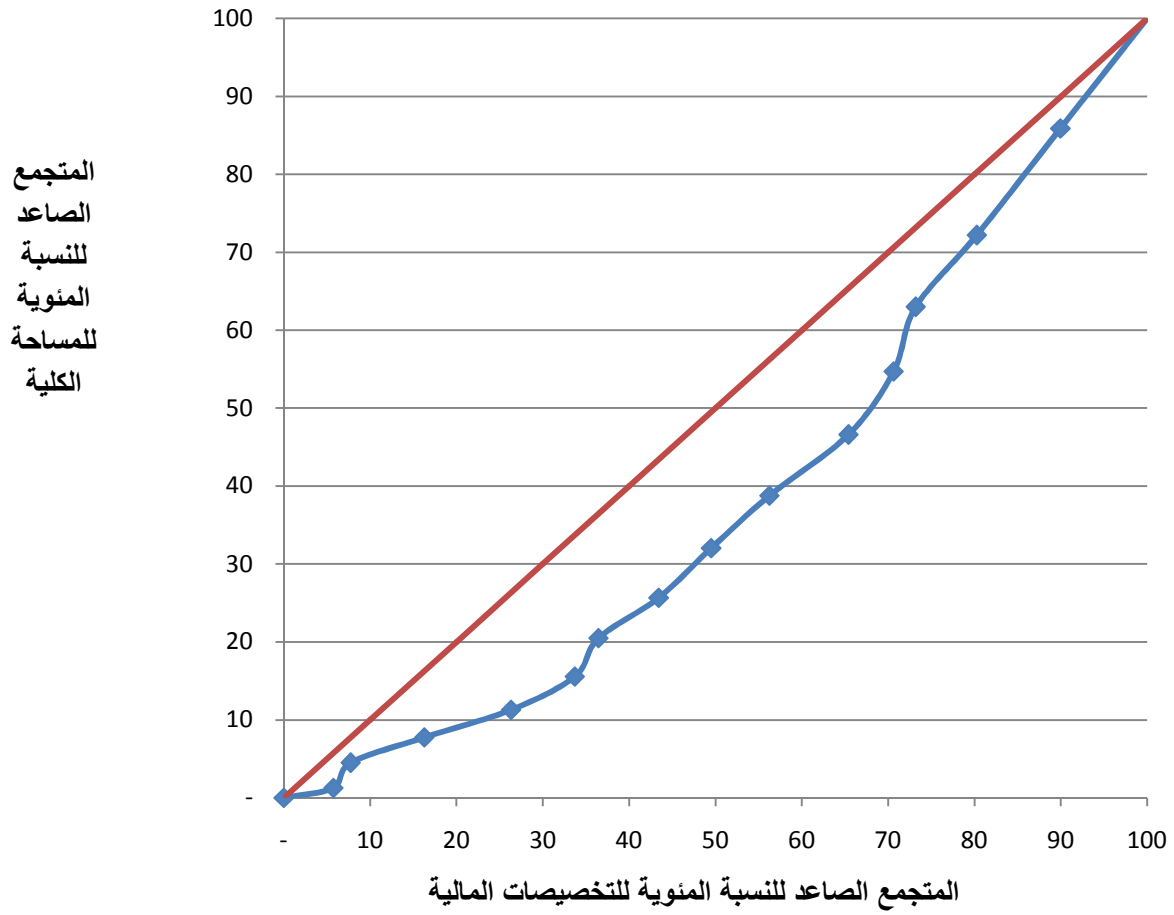


بينما بلغت قيمة معامل جيني 0,23 لمشاريع التنمية الريفية المدمجة PPDRI لعامل المساحة الإجمالي، وهي اكبر من عامل المساحة المستغلة فعليا وبالتالي نجد عامل المساحة المستغلة فعليا 0,21 أحسن بقليل من عامل المساحة الكلية وهو مؤشر نوعا ما جيد لأن توزيع التخصيصات المالية يكون على الدوائر التي هي تستغل مساحتها أفضل في الفلاحة بصورة عامة، و خاصة لدوائر ولاية المسيلة التي هي ليست متجانسة طبيعيا، حيث نجد الدوائر الغالب عليها الطابع الجبلي كدائرة حمام الضلعة وأولاد دراج ومقرة أي الشمالية التي تميزها الفلاحة الجبلية وما لها من خصائص ومتطلبات، وهناك دوائر غالب عليها الطابع السهبي كعين الملح وامجدل وعين الريش وبوسعادة أي الجنوبية التي تمتاز بخصائص معينة.

## 2- معامل جيني بالنسبة لعامل السكان الاجمالي و السكان الريفيون

**جدول 4-42: التخصيصات المالية من 2009 إلى 2013 مقابل عدد السكان الكلي**

| الدائرة | التخصيصات المالية دج | النسبة | النسبة التراكمية | عدد السكان | النسبة | النسبة التراكمية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أولاد سيدي ابراهيم | 74,765,588 | 2.02 | **2.02** | 19040 | 1.62 | **1.62** |
| جبل مساعد | 582,635,743 | 6.73 | **8.75** | 22018 | 1.87 | **3.49** |
| سيدي عامر | 221,465,888 | 2.56 | **11.31** | 32627 | 2.78 | **6.27** |
| مجدل | 236,582,027 | 2.73 | **14.04** | 33649 | 2.86 | **9.13** |
| خبانة | 837,793,932 | 9.68 | **23.72** | 33793 | 2.88 | **12.01** |
| شلال | 452,779,696 | 5.23 | **28.95** | 40262 | 3.43 | **15.44** |
| عين لحجل | 605,645,645 | 7.00 | **35.95** | 45220 | 3.85 | **19.28** |
| بن سرور | 613,414,830 | 7.09 | **43.04** | 59331 | 5.05 | **24.33** |
| حمام الضلعة | 525,978,026 | 6.08 | **49.12** | 77557 | 6.60 | **30.93** |
| عين الملح | 869,910,907 | 10.05 | **59.17** | 89126 | 7.58 | **38.52** |
| اولاد دراج | 792,904,255 | 9.16 | **68.33** | 102625 | 8.73 | **47.25** |
| سيدي عيسى | 868,792,759 | 10.04 | **78.37** | 109388 | 9.31 | **56.56** |
| مقرة | 639,161,859 | 7.38 | **85.75** | 143864 | 12.24 | **68.80** |
| بوسعادة | 737,967,621 | 8.53 | **94.28** | 162806 | 13.85 | **82.66** |
| مسيلة | 495,369,545 | 5.72 | **100** | 203822 | 17.34 | **100** |

**المصدر**: محافظة الغابات لولاية المسيلة

بلغت أعلى قيمة لمعامل جيني 0,33، لمشاريع التنمية الريفية المدمجة PPDRI لعامل السكان الريفيون و تؤشر هذه القيمة إلى أعلى تفاوت(عدم عدالة) في تحديد مقدار التخصصيات المالية بين الدوائر لولاية المسيلة في برامج PPDRI للسنوات 2009-2014.

**شكل 4-2: منحنى لورينز التخصيصات المالية لـ PPDRI لعامل السكان الاجمالي**

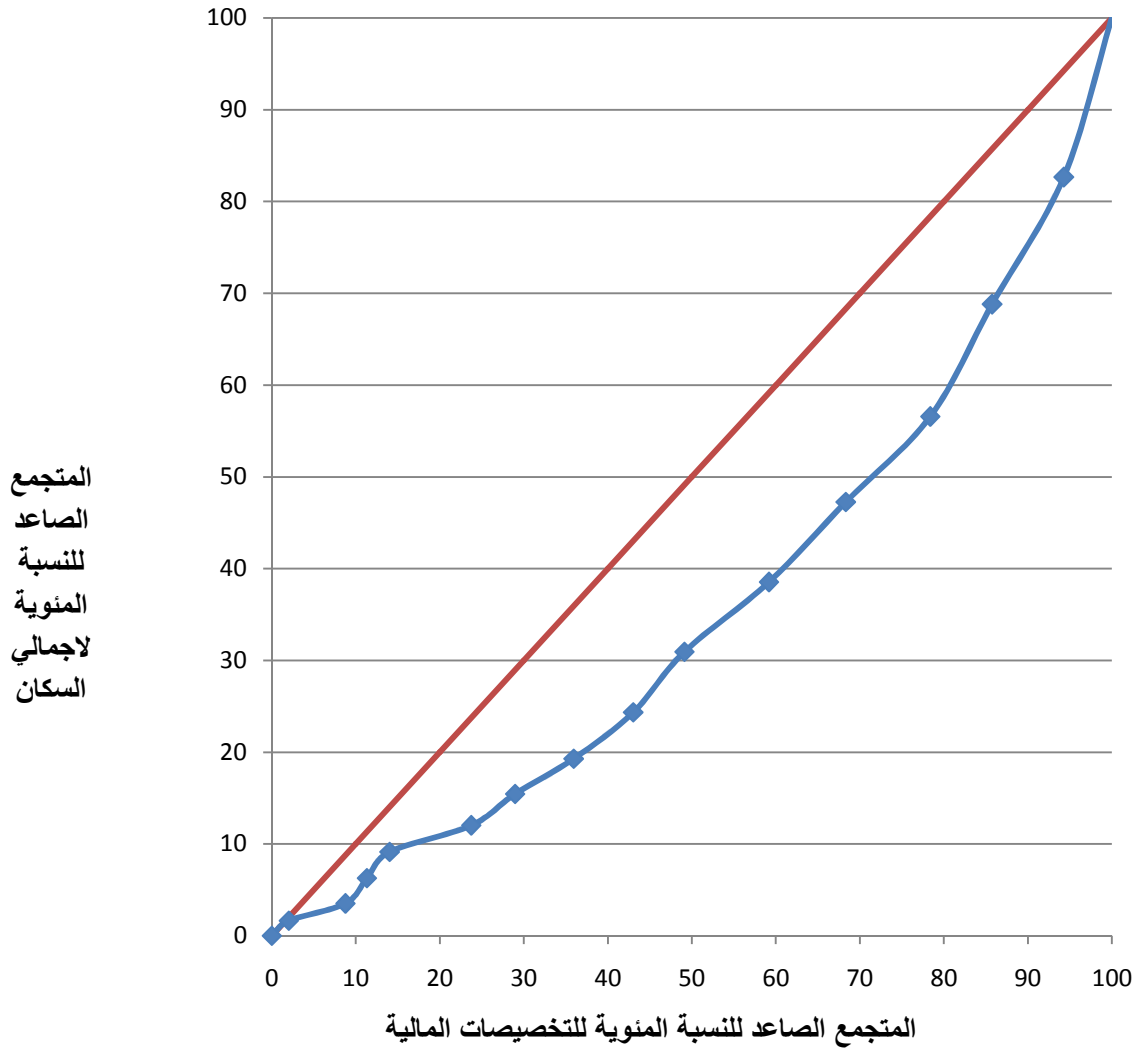


بينما بلغت قيمة معامل جيني 0,23 لمشاريع التنمية الريفية المندمجة PPDRI لعامل السكان، وهي اقل من عامل السكان الريفيون أي هناك عدالة أحسن إذا أخذنا بعين الاعتبار إجمالي السكان وهذا ما يؤشر إلى أنه كان من المنطق والأفضل أخذ بعين الاعتبار عامل السكان الريفيون على عامل إجمالي السكان، لأن برامج التنمية الريفية المندمجة PPDRI، جاءت من أجل هؤلاء لكي يستقروا في أريافهم و يحسن من دخلهم ويحسون بأن سكان المدن ليس أفضل منهم حال، ومن هنا نستنتج أنه لم تكن هناك مقاربة بالأهداف لعملية التنمية الريفية المستدامة كما هو مصرح به من طرف معدي هذه البرامج على المستوى الوزاري.

**المطلب الرابع: مدى مساهمة البلديات في تمويل مشاريع PPDRI**

باعتبار البلديات المصدر الأول في اقتراح المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة لما لها من معرفة أكبربالمشاكل التي يعانيها سكان المناطق الريفية على مستوى إقليم كل بلدية، وكذا باعتبارها أحد أعضاء خلية التنشيط الريفي، فقد خول لها القانون إمكانية المساهمة في تمويل أعمال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة من خلاتل مخطط التنمية البلدي (PCD).

عند استعراض مجموع المشاريع المسجلة في مجل بلديات ولاية المسيلة على أساس استفادتها كلها بهذه المشاريع، ونسبة مساهمة كل بلدية في تمويل المشروع، وجدنا أن اغلب البلديات لا تساهم نهائيا في التمويل، والتي تقوم بالمساهمة تكون النسبة ضعيفة، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

**جدول 4-43: مجموع ميزانية PPDRI المسجلة لسنة 2011 ونسبة مساهمة البلديات**

| البلدية | التجمع الريفي محل المشروع | المبلغ الإجمالي للمشروع (دج) | % مساهمة البلدية | البلدية | التجمع الريفي محل المشروع | المبلغ الإجمالي للمشروع (دج) | % مساهمة البلدية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مقرة | المالح | 19 514 957,00 | 0 | جبل امساعد | الغابة | **53 790 800,00** | 0 |
| عين الخضراء | أولاد عثمان | **15 274 358,00** | 0 | مناعة | الغابة | **30 250 000,00** | 0 |
| برهوم | أولاد مرزوق | **15 781 538,00** | 0 | المسيلة | غزال | **60 139 640,00** | 11,63 |
| بلعايبة | أولاد بوعزيز | **14 166 666,00** | 0 | المعاضيد | لنشاش-لرباع | **63 013 535,00** | 7,93 |
| دهاهنة | روابحية | **7 777 777,00** | 0 | المطارفة | مشتة عمرون | **13 530 954,00** | 22,17 |
| عين فارس | أولاد عطية | **70 062 470,00** | 0 | أولاد عدي ل | أولاد ابراهيم | **13 729 802,00** | 2,91 |
| عين الملح | العقلة | **51 715 500,00** | 0 | أولاد دراج | حمريط-لبراكتية | **31 030 628,00** | 22,55 |
| عين الريش | سيلة | **148 379 440,00** | 3,36 | السوامع | لواسع-خبان | **39 176 956,00** | 0 |
| بير فضة | القصاع | **29 265 184,00** | 0 | بن زوه | ذراع تين | **28 954 000,00** | 10,36 |
| بير فضة | تغرازين | **47 700 855,00** | 0 | اولاد س ابراهيم | لويشات | **59 049 944,00** | 13,54 |
| سيدي امحمد | عين سيدي | **158 020 535,00** | 21,20 | بني يلمان | كاف الخراط | **42 502 080,00** | 0 |
| ين سرور | مويلحة مرهونة | **118 302 640,00** | 5,74 | بوطي السايح | ثنية التين | **34 133 741,00** | 29,29 |
| محمد بوضياف | زيتونة | **21 993 277,00** | 0 | سيدي عيسى | عمراس | **19 419 448,00** | 0 |
| محمد بوضياف | جبيلة | **59 011 187,00** | 16,94 | سيدي عيسى | واد الحم | **44 498 110,00** | 0,67 |
| أولاد سليمان | أم غرير | **39 823 241,00** | 18,83 | سيدي عامر | قعدي | **50 535 281,00** | 13,85 |
| زرزور | طرايفية | **31 504 642,00** | 21,58 | تامسة | مقسم | **77 114 253,50** | 4.92 |
| بوسعادة | المعذر | **130 555 555,00** | 21,44 | عين الحجل | رياشة | **95 555 555,00** | 0 |
| الهامل | الفرشة | **117 930 877,00** | 0 | سيدي هجرس | أولاد ثاقب | **60 435 897,00** | 0 |
| ولتام | عون الله | **25 835 244,00** | 11,61 | بوسعادة | معذر (2) | **55 890 000,00** | 0 |
| الشلال | فركوسة-بعج | **27 553 371,00** | 36,29 | المعاريف | معذر | 21 100 000,00 | 0 |
| خطوطي س ج | زرقة دايات | **26 138 296,00** | 0 | حوامد | سد ولتام | 20 400 000,00 | 0 |
| المعاريف | عدلت العزري | **26 575 555,00** | 0 | حوامد | لمحاسب | 28 500 000,00 | 0 |
| أولاد ماضي | أولاد عبد الله | **33 180 684,00** | 72,33 | حوامد | سد مثنانية | 23 700 000,00 | 0 |
| جبل امساعد | ساقية | **109 478 885,00** | 0 | حوامد | لميجان | 12 800 000,00 | 0 |
| سليم | ثعالبي | **75 053 418,00** | 0 | خبانة | معذر دفلة | **14 500 000,00** | 0 |
| حمام الضلعة | شدوق | **62 696 633,00** | 0 | خبانة | ممدودة | **32 940 000,00** | 0 |
| ونوغة | فواتح | **14 825 143,00** | 13,49 | خبانة | القرية | **22 900 000,00** | 0 |
| أولاد منصور | فاقس | **24 080 791,00** | 0 | خبانة | ذراع سبع | **29 200 000,00** | 0 |
| تارمونت | ديسلامة | **55 160 059,00** | 64,35 | خبانة | لقرابة | **18 400 000,00** | 0 |
| حوامد | أم شمال | **202 477 777,00** | 0,59 | خبانة | علب سعيد | **35 100 000,00** | 0 |
| خبانة | قبوحية | **22 290 597,00** | 0 | خبانة | شط | **17 700 000,00** | 0 |
| امسيف | ذراع شيح | **297 177 777,00** | 0 | | | | |

المصدر: من إعداد الباحث ناءا على المعلومات المقدمة من طرف محافظة الغابات لولاية المسيلة، 2016.

من الجدول السابق يتضح جليا أن نسبة مساهمة البلديات في تمويل المشاريع الجوارية ضعيفة جدا ومنعدمة في أغلب البلديات التي تعد ريفية بالكامل، كما أن المشاريع المسجلة في سنة 2013 و في سنة 2014 لا تظهر فيها أي مساهمة للبلديات ما عدى في مشروع واحد في بلدية المعاضيد[1]، وهذا بسبب ضعف ميزانية هذه البلديات أصلا، وكذا استئثار التجمعات السكانية الرئيسية في هذه البلديات بالنصيب الأوفر من الميزانية وإهمال التجمعات السكانية النائية.

[1] الملحق رقم 1 ورقم 2

**خلاصة الفصل:**

من خلال هذا الفصل تم التعرف على مجموعة من الؤشرات التي توحي بعدم تمكن مختلف السياسات والبرامج التي تبنتها لجزائر للإقلاع بالقطاع الريفي من تحقيق أهدافها، ابتداء من سنة 2000 بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى برنامج دعم التجديد الريفي والفلاحي.

وللتعرف على مجموعة العوائق التي تقف في وجه تحقيق أهداف التنمية الريفية المستدامة قمنا بالتطرق لموضوع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على مستوى ولاية المسيلة للفترة 2010-2014، ووجدنا أن أهم وهذه المعوقات تتمثل في صرف ميزانية البلديات في التجمعات السكانية الرئيسية مما ينجم عنه عدم تساوي فرص جميع السكان خاصة ساكني المناطق المعزولة في الحصول على المرافق الضرورية للحياة الكريمة، بالإضافة إلى سوء توزيع عدم عدالة نسبية في توزيع المخصصات المالية على المناطق الريفية يعرقل تنمية مداخيل ساكني الأرياف في ولاية المسيلة.

# خاتمة عامة

**1- النتائج**

من خلال مجمل فصول هذه الدراسة تم التوصل إلى:

- تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الأساسية والثانوية يتطلب مجموعة من السياسات والإجراءات والتشريعات لمساعدة المجتمع على الانتقال من وضع إلى وضع أفضل وإيجاد نوع من التوازن في استخدام الموارد يضمن الاستجابة لكل من حاجات الحاضر والمستقبل، باستخدام التكنولوجيا الملائمة، وتوجيه الاستثمارات، والاستخدام الرشيد للموارد المتاحة، وتوفير سبل التعليم و التدريب و الرعاية الصحية الملائمة للسكان.
- يصطدم تحقيق التنمية المستدامة بمجموعة من المعوقات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتتفاقم هذه المعوقات لدى الدول النامية التي يوجد اغلبها في صراعات ونزاعات لا تنتهي، فهي تعاني من اضطرابات اجتماعية وثقافية وتدهور بيئي.

- التنمية الريفية المستدامة فهي إدارة وحفظ الموارد الطبيعية واستغلال الموارد الاقتصادية والمؤسسية على نحو يحقق تحسين الظروف المعيشية للسكان الريفيين بحيث يكفل تلبية الاحتياجات الأساسية للأجيال الحالية والقادمة.
- تتلخص التنمية الريفية المستدامة في الجانب اجتماعي من خلال إحداث تغيير اجتماعي يستهدف إشراك الريفيين في تحقيق التنمية ودفعهم إلى الاعتماد على أنفسهم بطريقة ديمقراطية، إضافة إلى القضاء على مختلف مظاهر البؤس والاحتياج والعمل على تطوير التشغيل واستيعاب اليد العاملة والزيادة في الدخل بالاعتماد على الجهود الذاتية، والجانب اقتصادي من خلال التأكيد على أهمية الإنتاج الزراعي والعمل على توفير موارد ذاتية وتوفير الاعتمادات لمختلف المشروعات الريفية، وذلك عبر الرفع من الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتشجيع الادخار، وفي النهاية تحقيق التقدم الاقتصادي للمناطق الريفية وجعلها متكاملة اقتصاديا مع محيطها الحضري.
- للتنمية الريفية المستدامة أربعة أبعاد، أولها البعد الاقتصادي الإنتاجي، أي أنها تسعى إلى نمو اقتصادي قادر على الاستمرار والتطور، ثانيها البعد البشري، حيث تهتم بالتنمية البشرية، وثالثها البعد الاجتماعي، أي تحقيق العدالة الاجتماعية في الريف، ورابع هذه الأبعاد هو البعد البيئي، أي تنمية ريفية قادرة على الاستمرار بدون إحداث تدهور بيئي. هذا وبالرغم من الأهمية الكبرى للتنمية الريفية إلا أن هناك مجموعة من المعوقات تقف حجرة عثرة في سبيل نجاحها. بعض هذه المعوقات اجتماعي، وبعضها اقتصادي، والآخر سياسي.

- فيما يخص الجزائر فقد انتهجت عديد السياسات في إطار سعيها لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، فبعد الاستقلال مباشرة تبنت الدولة سياسة التسيير الذاتي التي كانت استجابة فورية لمسألة رحيل المعمرين وترك الأراضي الزراعية بدون مسير من جهة، واستيلاء عدد كبير من الفلاحين الجزائريين على هذه الأراضي وفرض الأمر الواقع. ثم إعادة تنظيم القطاع الفلاحي لسنة 1981 العام بحل تعاونيات الثورة الزراعية وإدماجها في المزارع المسيرة ذاتيا لتكون منها المزارع الفلاحية الاشتراكية، ثم سنة 1987 استحداث المزارع الفلاحية الجماعية والفردية، تلتها إصلاحات سنة 1988 و تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، وبرنامج التعديل الهيكلي (1995-1997) الذي شمل عدة قطاعات من بينها الفلاحة.
- لم تنطلق سياسات فعلية تتجه نحو عالم الريف إلا في سنة 2002 بتوسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى الأبعاد الريفية، وتلت ذلك بداية انطلاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR، ثم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة PPDRI. وفي سنة 2004 كانت الانطلاقة الفعلية لسياسة التنمية الريفية المستدامة بانطلاق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية، وسياسة التجديد الريفي.

**2- نتائج في ظل فرضيات الدراسة**

- تحقيق التنمية الريفية بكل أبعادها يؤدي إلى ترقية المناطق الريفية في سبيل تنمية القطاع الفلاحي كرافد للتنمية الوطنية الشاملة. من خلال الدراسة فإن تحقيق أهداف التنمية الريفية يؤدي إلى استقرار السكان في المناطق الريفية مما يوفر عمالة مناسبة للقطاع الزراعي، وكذا إنشاء الصناعات المكملة للأنشطة الزراعية، فيكون ذلك عاملا في تحقيق تنمية القطاع الفلاحي.
- يؤدي تداخل البرامج والسياسات المرتبطة بالتنمية الريفية المستدامة إلى نقص الكفاءة والفعالية في تحقيق أهدافها. من خلال فصول الدراسة تم التوصل إلى أن الجزائر قدج انتهجت مجموعة من البرامج والسياسات المختلفة في مجال التنمية الريفية والفلاحية معا، مما دفع بالحكومة إلى استحداث مجموعة من الصناديق الخاصة لتمويل الأنشطة الفلاحية والأنشطة الهادفة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في الريف، كانت هذه الصناديق تتداخل فيما بينها من حيث الأنشطة الممولة وبالتالي أدى ذلك في بعض

الأحيان إلى انحراف هذه الصناديق عن مهامها الأساسية إلى تمويل أنشطة وعمليات تستهدف المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية.

- عدم تحقيق التنمية الريفية المستدامة مرده إلى جملة من المعوقات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية. من خلال فصول الدراسة تم التعرف على مجموعة من المؤشرات التي توحي بعدم تمكن مختلف السياسات والبرامج التي تبنتها لجزائر للإقلاع بالقطاع الريفي من تحقيق أهدافها، ابتداء من سنة 2000 بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى برنامج دعم التجديد الريفي والفلاحي. وللتعرف على مجموعة العوائق التي تقف في وجه تحقيق أهداف التنمية الريفية المستدامة تم التطرق لموضوع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على مستوى ولاية المسيلة للفترة 2010-2014، وقد تم التوصل إلى أن تحقيق التنمية الريفية في الجزائر يصطدم بمجموعة من المعوقات أهمها:

✓ ضعف وغياب التنسيق بين الأطراف المعنية ببرامج التنمية الريفية وخاصة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

✓ ضعف مشاركة سكان المناطق الريفية.

✓ التكوين الضعيف وقلة الخبرة والمعرفة حول قضايا وديناميكية المجتمع الريفي للفاعلين في مجال التنمية الريفية خصوصا على مستوى مندوبي المجالس الشعبية البلدية.

✓ تعقيد الإجراءات القانونية يعيق تمويل البنوك لحاملي المشاريع على مستوى المناطق الريفية.

✓ صرف ميزانية البلديات في التجمعات السكانية الرئيسية مما نجم عنه عدم تساوي فرص جميع السكان خاصة ساكني المناطق المعزولة في الحصول على المرافق الضرورية للحياة الكريمة.

✓ سوء توزيع المخصصات المالية.

✓ المشاكل المتعلقة بالعقار الفلاحي يعرقل تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

- تصطدم الآفاق المستقبلية لتجسيد السياسة الحكومية في مجال التنمية الريفية المستدامة بضعف المخصصات المالية المرصودة في ظل انهيار أسعار المحروقات. تم ملاحظة أن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة وكذا بعض المشاريع في لمناطق الريفية استمرت لسنة 2015 من خلال استكمال المخصصات المالية السابقة أي لسنة 2014 دون الحصول على اعتمادات مالية جديدة بعنوان سنة 2015، أي أن انهيار اسعار المحروقات له بالغ الأثر في عرقلة استكمال مختلف الشاريع في المناطق الريفية سواء تلك المبرمجة من قبل مختلف الهيئات المحلية والوطنية، أو تخصيص اعتمادات مالية للصندوق الوطني للتنمية الريفية والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية.

**3- الاقتراحات والتوصيات:**

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها في الدراسة، وما كشفت عنه من تأخر في تنمية المجتمع الريفي الجزائري، كما أن العوامل الرئيسية لنهضة حقيقة بالمناطق الريفية وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بكل أبعادها متوفرة ولكنها تحتاج إلى إرادة حقيقية من السلطة والمجتمع على حد سواء، خاصة من خلال تفعيل أكثر للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة باعتبارها الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق أبعاد التنمية الريفية المستدامة، فيما يلي شيء يسير من الحلول والمقترحات التي تحد من المعوقات تحقيق أهداف التنمية الريفية المستدامة:

- العمل على زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وتوفير نظام ري متقدم لسقي هذه الأراضي للتغلب على مشكلة ارتباط المردودية بالعوامل المناخية، خاصة وأن السنوات الأخيرة تشهد جفافا مستمرا من موسم لآخر.
- التوسع في المحاصيل الزراعية وتنظيم الإنتاج الزراعي عن طريق التوسع باستخدام النمط الزراعي الذي تثبت فعاليته في مناطق محددة دون أخرى.
- معالجة الفائض الزراعي في بعض المنتوجات الزراعية مثل الخضر معالجة جدية وفعالة خاصة من خلال السماح ومنح تسهيلات لتصديرها نحو الأسواق الخارجية.
- السعي نحو تصنيع الريف، فهو يلعب دورا في أية خطة لتنمية الريف وذلك لأن التصنيع يعمل على تخفيف الضغط السكاني على الأرض عن طريق تقديم فرص عمل بديلة لقوة العمل الفائضة في الزراعة، على أن يراعى إقامة صناعات لا تكون عاملا في هجرة العمالة من القطاع الزراعي.

- زيادة فعالية الهيئات الحكومية القائمة على عملية تسويق المنتجات الزراعية وعدم ترك الباب مفتوحا للسماسرة والوسطاء الذي ثبت بأنهم يشكلون مصدر قلق للفلاحين والمزارعين باستيلائهم على جزء ليس بقليل من عوائدهم النقدية.
- العمل على تحديد سياسة سعرية مناسبة تحقق للفلاحين المزارعين عوائد مالية مجزية وتوفر لهم مستوى مناسب من الحياة الكريمة.
- العمل على الاهتمام بالصناعات التقليدية من خلال تشجيعها عن طريق تسهيلات مالية تفضيلية من الصناديق والهيئات المالية المتخصصة.
- الاهتمام بتحديث الأجهزة الإدارية المختلفة التي لها صلة بتنفيذ السياسات التنموية، ذلك أن نجاح التنمية الريفية يتوقف إلى حد كبير على كفاءة الأجهزة والتنظيمات الإدارية التي تقوم بتنفيذ الخطط التنموية. وعلى وجه الخصوص تخصيص إدارة على مستوى كل ولاية تعمل على تنسيق الجهود والمهام المنوطة بمختلف الإدارات الفاعلة في عملية التنمية الريفية، لا تكون بديلا لمديرية المصالح الفلاحية، ولكن تعمل على التنسيق بينها وبين محافظة الغابات، الغرفة الفلاحية، والمؤسسات العمومية الاقتصادية.
- العمل على التكوين والتدريب المتواصل حول إدارة التنمية الريفية لكل الموظفين في كل الإدارات بما فيها البلديات.
- العمل عل إصدار تعليمات تهدف إلى خلق توازن في صرف ميزانية البلديات الريفية بين التجمعات السكانية الرئيسية والنائية.
- العمل على إنجاز حصيلة دقيقة لكل الأموال التي صرفت من الصناديق المتخصصة في تمويل التنمية الريفية، وذلك بتحديد أطر وأساليب والهيئات المتخصصة في الرقابة على صرف الأموال من هذه الصناديق بتعليمات واضحة ودقيقة.
- صرف المخصصات المالية الخاصة بالتنمية الريفية في المناطق الريفية الأكثر فقرا كأولوية لتحسين ظروف الحياة فيها.
- إنشاء هيئات ترافق الفلاحين وحاملي المشاريع في المناطق الريفية عند تقمهم بطلب الحصول على قروض بنكية، وكذا تسهيل إجراءات الحصول على هذه القروض.

- تحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية من خلال توفير الخدمات الأساسية المتمثلة في السكن اللائق من خلال التوسع في السكن الريفي خصوصا، الربط بخدمات الصرف الصحي، شبكة الكهرباء، والماء الصالح للشرب.
- الاهتمام بشبكة الطرق في المناطق الريفية والنائية منها على وجه الخصوص نظرا لما تلعبه هذه الطرق في تنشيط اتصال الريفيين بالمراكز الحضرية.
- رفع كفاءة الجهاز الطبي في الريف وتحسين الخدمات الصحية، والتوسع في إنشاء المراكز الصحية في التجمعات السكانية الريفية مما يمكنها من تقديم الرعاية الطبية والصحية بمستويات جيدة.
- العمل على التوسع في إنشاء المؤسسات التعليمة خاصة الثانويات في المناطق الريفية على الأقل الرئيسية منها بهدف نشر التعليم في الأوساط الريفية خاصة تعليم الفتيات.
- تدعيم دور المرأة بالمزيد من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتنمية القطاع الزراعي، واعتبار المرأة هي محور التنمية المستدامة وأن نجاح الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى تأهيل المرأة الريفية وإكسابها المهارات اللازمة، وعلى درجة الإمكانيات المالية والفنية التي تتحصل عليها، ومدى وصولها إلى الموارد والتمويل اللازم للتوسع في نشاطها الإنتاجي النباتي أو الحيواني أو في الصناعات الزراعية الصغيرة.
- تشجيع المشاركة الشعبية في رسم وتنفيذ البرامج التنمية الهادف إلى تحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية عن طريق التوسع في إنشاء الجمعيات وتفعيل دورها.
- العمل على المحافظة على الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر من خلال التوسع في البرامج الموجهة للمناطق الصحراوية والشبه صحراوية، والتسيير المستدام للغابات من خلال إطلاق برامج جديدة وفعالة للتشجير المتعدد الاستعمال.

**4- آفاق البحث**

موضوع التنمية الريفية المستدامة في الجزائر لازال يحتاج إلى دراسات أكثر تفصيلا ، ومن ضمن ما يراه الباحث مهمًّا كمواضيع تستحق الدراسة والتي تندرج ضمن موضوع الدراسة الحالي ما يلي:

- ركزت الدراسة الحالية على السياسات والبرامج التي سطرتها الجزائر خلال الفترة 2000-2014 لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، ولكن يمكن التطرق إلى دور المشاريع الممولة من الهيئات لدولية المنظمة الدولية للأغذية والزراعة FAO، أو البنك الدولي في تحقيق أبعاد التنمية الريفية في المناطق محل تنفيذ المشاريع.

- حصرت الدراسة الحالية المجال المكاني بالجزائر، ويمكن توسيع المجال المكاني فهدف دراسة مقارنة لأبعاد التنمية الريفية المستدامة بين لجزائر ودول أخرى مشابها لها في الخصائص سواء السكانية أو الاقتصادية.
- كما حصرت الدراسة الحالية المجال الزماني بالفترة 2000-2014، ويمكن توسيعها لتشمل مرحلة انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية ودراسة أثر ذلك على تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

### أولا: مصادر ومراجع باللغة العربية

### I-الكتب


1- إبراهيم محرم، **التنمية الريفية**، مؤسسة فريديس ناومان، القاهرة، 1994.
2- احمد الربايعة، **مقومات التنمية ومعوقاتها: دراسة تطبيقية في ريف الأردن**، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1988.
3- أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات، نماذج ممارسة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000.
4- أسامة بدير و سامي محمود، **منظمات المجتمع المدني وتنمية الريف**، تقرير صار عن مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة، 2007.
5- اسكندر الديك و محمد مصطفى الأسعد، **دور الاتصال و الإعلام في التنمية الشاملة**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، 1993.
6- أماني قنديل، **دراسة مقارنة لدور المنظمات الأهلية في التنمية الريفية: دراسة مقارنة مصر ولبنان**، دار الثقافة، القاهرة، 2000.
7- أمحمد أبو زيد الرسول، **السياسات الاقتصادية الزراعية: رؤى معاصرة**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2004.
8- إيفريت هيجن، **إقتصاديات التنمية**، ترجمة خوري جورج، مركز الكتب الأردني، عمان، 1988.
9- باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، دار الأهلية، عمان، 2003.
10- بن منظور، **لسان العرب**، الجزء 15، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ نشر.
11- حازم الببلاوي، **التنمية الزراعية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1967.
12- حسن بهلول، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
13- حسن صعب، **المفاهيم الحديثة للإنماء**، منشورات ندوة الدراسات الإنمائية، بيروت، 1966.
14- حسن عبد القادر صالح، **مدخل إلى جغرافية الصناعة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1985.
15- حمدي أحمد نجيب، **في جغرافية العمران الريفي**، ط2، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2011.
16- حميد آيت عمارة، **الزراعة المتوسطية في علاقات الشمال والجنوب**، ترجمة: أديب نعمة، دار الفرابي، بيروت، 1993.
17- رجب عزمي، **تطورات سياسة الإنماء في لبنان**، في كتاب: **الدولة و الإنماء**، منشورات ندوة الدراسات الإنمائية، بيروت، 1985.
18- رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، 2011.
19- زكريا طاحون، **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف**، مطبعة ناس، القاهرة، 2005.
20- زكي حسن الليلة و ياسين طه طاقة، **الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي**، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1987.
21- سالم خلف عبد، **المجتمع الريفي**، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1992.
22- سعد جمعة، **علم الاجتماع الحضري: مفاهيم وقضايا**، بل برنت للطباعة و التصوير، القاهرة، 2004.
23- سعدون بوكابوس، **الاقتصاد الجزائري: محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012.
24- سليمان الرياشي، **دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
25- السيد الحسيني و آخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، ط3، دار المعارف، الإسكندرية، 1988.
26- صايغ عبد الله يوسف، **مقررات التنمية الاقتصادية العربية**، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1985.
27- صلاح الدين محمود الزغبي، **محاضرات في التخطيط الاجتماعي**، قسم الاجتماع الريفي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، مصر، 2001.
28- صلاح محمود الحجار، **السحابة الدخانية: المشكلة، الأثر، الحل** ، دار الفكر العربي، مصر، 2003.
29- طلعت مصطفى السروجي وآخرون، **التنمية الاجتماعية: المثال والواقع** ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، 2001.
30- عبد الباسط محمد حسن، **التنمية الاجتماعية**، ط4، مكتبة وهبة، القاهرة، 1982.
31- عبد الخبير محمود عطا محروس، **تجربة الإدارة والتنمية المحلية في محافظة قنا**، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ماي 2008.
32- عبد الرحيم الحيدري ومحمد نبيل جامع و محمد إبراهيم العزبي، **دراسات في التنمية الريفية، قسم المجتمع الريفي**، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، 1988.

33- عبد العزيز عجيمة و عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية**، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2000.
34- عبد الهادي محمد والي، **علم اجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.
35- عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، دار صفاء، عمان، 2006.
36- عجة جيلالي، **أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
37- عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، دار الأمواج، لبنان، 2003.
38- عصام الحناوي، **قضايا البيئة و التنمية في مصر: الأوضاع الراهنة والسيناريوهات المستقبلية حتى 2020**، دار الشروق، القاهرة، 2001.
39- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
40- ف. دوجلاس موشيست، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة يهاء الدين شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.
41- فاروق عبد الجواد شوبقة، **دراسات لإيكولوجية أفريقية و حوض النيل**، دار روتايرنيت للطباعة، القاهرة، 1986.
42- فوزية غريب، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
43- كالفرت، بيتر وسوزان كالفرت، **السياسة والمجتمع في العالم الثالث: مقدمة**، ترجمة عبدا لله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 2002.
44- كلود دوفوسلر و بيترجيمس، **إدارة البيئة من أجل جودة الحياة**، ترجمة: علاء أحمد صالح، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2000.
45- كمال التابعي، **تغريب العالم الثالث: دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية**، دار المعارف، القاهرة، 1993.
46- لورنس هيدرك، **التنمية الريفية: حدود عالمية**، ترجمة: نور الدين الزراري، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1982، ص215.
47- مايكل ابدجلمان، **الاقتصاد الكلي: النظرية و السياسة**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
48- محمد أبو مصلح، **معجم علم الاجتماع**، دار أصالة الشرق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
49- محمد الجوهري و آخرون، **علم الاجتماع الريفي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
50- محمد السويدي، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
51- محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، فيفري1998.
52- محمد بومخلوف، **اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
53- محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.
54- محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع الريفي**، دار المعارف، الإسكندرية، 1997.
55- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
56- محمد مصر مهنا، **رؤية نقدية في الحكم الراشد والتنمية**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2003.
57- محمد مصطفى الأسعد، **التنمية و رسالة الجامعة في الألفية الثالثة**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، 2000.
58- محمد نبيل جامع وآخرون، **التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية والمرئيات التنفيذية التنموية**، ب د ر، مصر، 1987.
59- محمد نبيل جامع، **علم الاجتماع الاقتصادي: الأصول الاجتماعية للتنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009.
60- محمد نبيل جامع، **علم الاجتماع الريفي و التنمية الريفية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010.
61- محمد نبيل جامع، **علم الاجتماع المعاصر ووصايا التنمية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009.
62- محمد نجيب بوطالب، **الفلاحة والمجتمع الريفي في تونس**، مركز النشر الجامعي، تونس، 2005.
63- محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
64- مريم أحمد مصطفى، أحمد حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005.
65- مصطفى كامل السيد، **الحكم الراشد والتنمية في مصر**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006.
66- مصطفى يوسف كافي، **السياحة البيئية المستدامة: تحدياتها و آفاقها المستقبلية**، درا رسلان، دمشق، 2014.

67- موسى اللوزي، **التنظيم وإجراءا العمل**، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.
68- ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة: محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
69- ناصف نصار، **الفكر الواقعي عند ابن خلدون**، دار الطليعة، بيروت، 1985.
70- نهى الخطيب، **اقتصاديات البيئة والتنمية** ، مركز دراسات واستشارات الإدارة، القاهرة، 2000.
71- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات، الإمارات نموذجا**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الإمارات، 2009.
72- يسري دعبس، **العولمة السياحية وواقع الدول المتقدمة و الدول النامية**، البيطاش سنتر، الإسكندرية، 2002.

## II-أطروحات دكتوراه وماجستير

1- أحمد محمد فوزي ملوخية، **دور المرأة الريفية في التنمية المتواصلة**، رسالة دكتوراه في العلوم الزراعية غير منشورة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1994.
2- إيهاب عبد الخالق هيكل، **دراسة لبعض آثار المشروعات التنموية الممولة بقروض صندوق التنمية المحلية الموجهة للمراة الريفية**، رسالة دكتوراه في العلوم الزراعية، جامعة القاهرة، مصر، 2007.
3- بخوش نسيم، **التنمية الاجتماعية وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي: دراسة أثر برامج وكالة التنمية الاجتماعية في حي الضاية بمدينة مسعد ولاية الجلفة نموذجا**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2، 2010-2011.
4- بن الحبيب طه، **أثر سياسة الدعم على الانتاج الزراعي في الجزائر: دراسة حالة منتوج القمح**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012.
5- بهاز جيلالي، **مساهمة القطاع السيحي في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة ورقلة، 2009.
6- بوزيان فتيحة، **واقع وآفاق التنمية الزراعية المستديمة بالجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012-2013.
7- بوصبيعات سوسن، **الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في الحقوق، جامعة منتوري بقسنطينة، 2006-2007.
8- بونقاب عادل، **سياسات التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2011.
9- رحماني موسى، **محاولة تحليل التنظيم وتطور الإنتاج الفلاحي وآثارها على الحالة الغذائية بالجزائر 1962 - 1987**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992.
10- رزان إبراهيم عرفه، **دراسة مقارنة للمناطق الريفية كمدخل للتنمية المستدامة**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الهندسية، جامعة الاسكندرية، 2008.
11- زبيري رابح، **الإصلاحات في القطاع الزراعي وآثره على تطوره**، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.
12- زويتر الطاهر، **إشكالية التشغيل في الزراعة: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.
13- سالمي رشيد، **أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
14- سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012.
15- سعاد مهماتي، **تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم لاجتماعية، جامعة باتنة، 2009.
16- سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج**، مذكرة ماجستير غير منشورة في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006.
17- عبد الرحمات سوالمية، **إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة: البناء الريفي نموذجا**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع الريفي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010.
18- عبد الرحمان العايب، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011/2010.
19- عبد المنعم أحمد شكري السعيد، **التنمية المستدامة ما بين المفهوم و التطبيق**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 1999.
20- عبوش سعيد، **إشكالية الزراعة الجبلية والتنمية المستدامة في المناطق الجبلية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع الريفي، جامعة الجزائر، 2008-2009.

21- عودة العيرج، **مسار التنمية الريفية في الجزائر 1962-2006: مثال ولاية تيبازة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.
22- عياش خديجة، **سياسات التنمية الفلاحية في الجزائر: دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2010-2011.
23- لبنى الكنز، **دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة، 2008-2008.
24- ماجدة محمد قطب، **التنمية الريفية وأثرها على بنيان ووظائف الأسرة المعاصرة في الريف المصري**، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاجتماع الريفي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، مصر، 1999.
25- محمد علاء الدين عبد القادر، **علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسة التنمية الريفية**، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003.
26- محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012.
27- محمد فائز بوشدوب، **التنمية المستديمة في ضوء القانون الدولي للبيئة**، مذكرة ماجستير في القانون غير منشورة، جامعة الجزائر،2002.
28- منال محمد نمر قشوع، **استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية**، أطروحة ماجستير غير منشورة في التخطيط الإقليمي والحضري، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009.
29- مها محمد فهمي عبد الرحيم، **مشاركة الشباب الريفي في التنمية في أربع قرى بمحافظتي الدقهلية والفيوم**، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي، جامعة القاهرة، مصر، 1998.
30- نادية كاضم العزاوي، **تمكين المرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد**، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الزراعية، جامعة القاهرة، 2012.
31- هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014.
32- هيلين عبد الرحيم مراد، **دور المشاركة الشعبية في تفعيل التنمية المحلية في مصر**، رسالة دكتوراه غير منشورة في الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2012.

## III-مقالات في مجلات علمية محكمة

1- إسماعيل شعباني، **خوصصة الأراضي الزراعية في الجزائر**، في: دفاتر مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية (CREAD)، العدد 49، الجزائر، 1999.
2- بكدي فاطمة، **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودرها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، في مجلة: أبحاث اقتصادية، العدد13، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، جوان 2013.
3- حاكمي بوحفص، **البطالة بين التحدي والاحتواء : دراسة حالة الجزائر**، في: مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 06، وهران، 2010.
4- دحو حسينة و حوحو سعاد، **آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**، في مجلة: مجلة العلوم الإنسانية، العدد23، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011.
5- سليمان ولد حامدون، **اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية**، في مجلة: مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، السعودية، 2006.
6- شريفي أحمد، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، في مجلة: العلوم الانسانية ، مجلة علمية الكترونية محكمة ، السنة السادسة ، العدد 40 ، شتاء 2009، (الموقع الالكتروني : www.ulum.nl).
7- طيب سليمان مليكة، **إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة**، في مجلة: العلوم الإنسانية، السنة السادسة، العدد39، 2008.
8- عيسى مرازقة، **معوقات تسيير الجماعات المحلية: بعض عناصر التحليل**، في مجلة: العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد14، جامعة باتنة، 2006.
9- فروحات حدة، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة: حالة الجزائر**، في مجلة: مجلة الباحث، العدد7، جامعة ورقلة، 2009-2010.
10- زايري بلقاسم، **كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري**، في مجلة: اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، 2009.
11- محمد الناصر حميداتوا، **المفاهيم المتعلقة بالتنمية و مؤشراتها**، في مجلة: الدراسات الاقتصادية و المالية، العدد 01، المركز الجامعي بالوادي، 2008.
12- نصيرة قوريش، **التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014**، في مجلة: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد6، جامعة البويرة، الجزائر، 2011.
13- وهاب فهد الياسري، **التنمية الريفية وتأثيرها على الاستيطان الريفي في ناحية العباسية**، في مجلة: آداب الكوفة، العدد2، جامعة الكوفة، العراق.

## IV- مداخلات في ملتقيات علمية

1- طالبي رياض و القري عبد الرحمان، **إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

2- عبد الصمد سعودي و صالح سراي، **إستراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول سياسات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011.

3- علاوي عبد الفتاح، **دور صندوق الجنوب في تمويل التنمية المحلية**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع و آفاق، المركز الجامعي برج بوعريريج، يومي 14-15 أفريل 2008.

4- فؤاد عبد اللطيف سلامة، **نحو رؤية تقييمية لمفهوم وقياس التنمية الريفية المصرية**، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الثالث لتنمية الريف المصري، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، مصر، 2003.

## V- تقارير منظمات وهيئات وطنية، إقليمية، ودولية

1- الأمم المتحدة، **أهداف التنمية المستدامة: سبعة عشر هدف لتحويل عالمنا**، على الموقعwww.un/sustainabledevelopemnt/ar

2- الأمم المتحدة، **تقرير أمانة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للموضوعات الخاصة بالبعد الريفي في التنمية الحضرية المستدامة**، نيروبي، كينيا، 2003.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، **أهداف التنمية المستدامة**، على الموقع www.arabstates.undp.org

4- الأمم المتحدة، **أهداف الألفية وغايتها**، على الموقع www.arab-hdr.org/arabic

5- الإيسكوا، **السياسة الاجتماعية المتكاملة: من المفهوم إلى الممارسة**، 2008.

6- بنك الجزائر، **التقرير السنوي**، 2013.

7- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1990**، وكالة الأهرام للإعلان، القاهرة، 1990.

8- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1993**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

9- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية للعام 1994**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

10- برنامج الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية 2004**، مطبعة كركي، بيروت، لبنان، 2004.

11- البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، مطابع الأهرام، القاهرة، 1975.

12- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التهيئة العمرانية والبيئة، **مشروع تقرير حول السهوب الجزائرية- من أجل إستراتيجية تنمية متكاملة**، الدورة العدية العامة الثالثة والعشرون، ديسمبر2003.

13- المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، **وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة، المغرب، 13-16 مارس 2001.

14- منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. على الموقع: www.sesrtcic.org

15- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **مؤشرات التنمية المستدامة لمصايد الأسماك البحرية الطبيعية**، روما،2001.

16- منظمة الصحة العالمية، **هدف التنمية المستدامة3**، على الموقع www.who.int/ar

17- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي**، الخرطوم، 2007.

18- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية في عقد التسعينات**، القاهرة، 2000.

19- نشرة بحثية لمركز العلوم الزراعية والتكنولوجية cast بجامعة أيوا الأمريكية 1974.

20- الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، **التجديد الريفي**، أوت 2006.

21- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، ماي 2012.

22- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **قرض التحدي (سياسة التجديد الفلاحي والريفي)**، المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي.

23- الديوان الوطني للإحصائيات، **المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر رقم 14، رقم15، رقم17**.

## V-قوانين ومراسيم وتعليمات وزارية

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور1989 المؤرخ في 23 فبراير سنة 1989**، (موقع رئاسة الجمهورية، www.El-moradia.dz).

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور1976**، (موقع رئاسة الجمهورية، www.El-moradia.dz)
3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50 الصادرة بتاريخ 1987/12/08.
4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 92 الصادرة بتاريخ 1999/12/25.
5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15 الصادرة بتاريخ 2002/02/28.
6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 86 الصادرة بتاريخ 2002/12/25.
7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52 الصادرة بتاريخ 2005/07/26.
8- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42 الصادرة بتاريخ 2008/07/27.
9- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 72 الصادرة بتاريخ 2013/12/30.
10- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مقرر رقم 2027 مؤرخ في 17 ديسمبر 2008، يحدد الكيفيات والتقنيات الإدارية المالية المتعلقة بتنفيذ المشاريع والأعمال المستفيدة من دعم صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.

### V-مواقع إنترنت

www.mtess.gov.dz (موقع وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي)
www.interieur.ger.dz (موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية)
www.mddr.gov.dz (موقع دعم برنامج التجديد الريفي)
www.ONS.dz (موقع الديوان الوطني للإحصاء)

## ثانيا: مصادر ومراجع باللغة الأجنبية

### I-الكتب

1- A. DAOUDI, **Cours de Développement rural**, Institut national d'agronomie, Alger, 2004.
2- Ahmed BENBITOUR, **L'expérience Algérienne de développement 1962-1992 leçon pour l'avenir,** Edition technique de l'entreprise, Paris, 1992.
3- George Dalton, **Economic Development and Social Change**, The Natural History Press, USA, 1971.
4- Grubb, M. **International Emissions Trading Under the Kyoto Protocol: Core Issues in Implementation**. *RECIEL* 2,1998.
5- Hamid TEMMAR, **Stratégie de développement indépendant : cas de l'Algérie**, Office des publications universitaires, Paris, 1987.
6- Jean – Marie Harribey, **le développement soutenable**, Economica, Paris 1998.
7- Ministre Délégué chargé du Développement Rural, **Conception et mise en œuvre d'un projet de proximité de Développement Rural,** Alger, Juin 2004.
8- Mishan. E. L, **Benefit cost of economic growth**, Pracger, London, 1974.
9- PERROUS François, **L'économie de XXe siècle**, Paris, 1961.
10- REYMOND P.C, **Économie généralisée et seuils de croissance**, édition crivin, Paris, 1962.
11- Samir AMINE, **L'économie du Maghreb**, tome1 et tome2, Edition de minuit, Paris, 1966.

### II-أطروحات

1- Ouardia Anseur, **Usages et besoins en information des agriculteurs en Algérie**, Thèse de doctorat en Sciences de l'information et de la communication, Université Lumière Lyon 2, France, 2009.

## III-مقالات في مجلات

1- Andrew STEER, **Ten Principles of the New Environmentalism**, In : Finance and development, IMF, New York, December 1996.
2- Azzedine Med Toufik Arfa, Med El habib Benderradji , Djamel Alatou, **Analyse des bilans des incendies de forêt et leur impact économique en Algérie entre 1985 et 2006**, Dans : new medit, N°1, 2009.
3- Bessaoud Omar**, Réforme agricole, nouvelle tentative à la crise de l'agriculture,** Dans **:** Revue monde en Développement, N° 67, De Boeck , Louvain-la-Neuve , Belgique, 1989.
4- BERTRARD Hervieu et al, **Mutations et défis pour l'agriculture au Maghreb**, Dans : Les notes d'analyse du CIHEAM, N° 16, 2000.
5- M Hogen. E, H, **Limits to growth reconsidered,** International Development Review, USA, 1972.
6- M. Adel MOULAI, **Suivi de la stratégie méditerranéenne pour le développement durable, DEVELOPPEMENT AGRICOLE ET RURAL**, Étude Nationale, Algérie, Volume1, CIHAEM, IAM, Montpellier, Centre d'Activités Régionales, Mai 2008, P 06. http://www.planbleu.org/publications/atelier_rural_bari/DZ-FR-VOL1.pdf
7- Omar Bouazouni, **Étude d'impact des Prix des Produits Alimentaires de Base Sur Les Ménages Pauvres Algériens**, Bureau Régional au Caire Pour Moyen-Orient, Asie centrale, et Europe de L'est, Programme Alimentaire Mondial, 2008.
8- Omar Bessaoud, **La stratégie de développement rural en Algérie**, Dans : Options Méditerranéennes- Politiques de développement rural durable en Méditerranée dans le cadre de la politique de voisinage de l'Union Européenne- Série A. Séminaires Méditerranéens N° 7, Décembre 2006, pp 79-89).
9- S.Badrani , **L'agriculture, l'agroalimentaire, la pêche et le développement rural en Algérie**, Dans : la revue Options Méditerranéennes, Série B n°61, MAI 2008, CIHEAM-IAM, Montpellier, France.
10- Simone Abram, Jacqueline Waldron, **Anthropological perspectives on local development knowledge and sentiments in conflict**, European association of social Anthropologists Rutledge, UK.
11- Youcef BERKANE, Abdennoure MOUSSAOUI, **La politique de renouveau rural en Algérie : un essai d'évaluation**, Dans : Revue des sciences économiques de gestion et sciences commerciales, Université Mohammed BOUDIAF de M'sila, $N^0$08/2012.

## IV- تقارير منظمات وهيئات وطنية، إقليمية، ودولية

1- African Development Bank, **Gender, Poverty and Environmental Indicators on African countries**, Volume XVII, 2016.
2- BIRD, Document d'évaluation de projet en vue de l'octroi d'un prêt d'un montant de 95 millions de dollars a la république algérienne pour le deuxième projet d'emploi rural, 27 mars 2003.
3- Banque d'Algérie, **Rapport Annuel 2006, évolution économique et monétaire en Algérie**, Juin 2007.
4- Banque d'Algérie, **Rapport Annuel 2014, évolution économique et monétaire en Algérie**, Juin 2015.
5- Direction générale des forêts, **les forestiers et les démarche de développement local**, Alger.

6- Direction générale des forêts, **PROJET EMPLOI RURAL 2**, (Site web : www.dgf.gov.dz).
7- Direction Générale des Forêts, **Synthèse du Plan National de Reboisement**, 2013.
8- Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Inspection des services comptables, **Fiche d'évaluation relatives aux comptes d'affection spéciale**, Alger, 2007.
9- Wilaya de M'sila, **Annuaire statistique 2013**, édition mars 2014
10- Wilaya de M'sila, **Annuaire statistique 2014**, édition mars 2015

# الملاحق

# الملحق الأول

**Projet de Proximité de Développement Rural Intégré « Wilaya de M'sila »**

**2013**

**ملحق رقم 1**

**Projet de Proximité de Développement Rural Intégré « Wilaya de M'sila » 2013**

| Daira | Commune | Localité | Opération | Unité | Quantité | Source de Financement | Porteur du Projet | Montant (DA) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| MAGRA | MAGRA | OULED ATTIA | PLANTATION OLEICOLE | HA | 20 | PSD | PPDRM | 600 000,00 |
| | | | REALISATION CED | U | 1 | PSD | PPDRM | 6 000 000,00 |
| | | | OUVERTURE DE PISTE | KM | 3 | FDRMVTC | FORETS | 3 333 333,00 |
| | | | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 800 | PSD | DAS | 3 200 000,00 |
| | BARHOUM | LEGHRAYEB LAARABA | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 800 | PSD | DAS | 3 200 000,00 |
| | | | REALISATION DE MARE | U | 1 | FDRMVTC | FORETS | 2 991 453,00 |
| | | | PLANTATION OLEICOLE | HA | 50 | PSD | PPDRM | 1 500 000,00 |
| | BELAIBA | LEMKAMEN | REALISATION CED | U | 1 | PSD | PPDRM | 6 000 000,00 |
| | | | REALISATION DE SEGUIA | U | 1 | PSD | PPDRM | 1 700 000,00 |
| | | | OUVERTURE DE PISTE | KM | 4 | FDRMVTC | FORETS | 4 444 444,00 |
| | | | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 800 | PSD | DAS | 3 200 000,00 |
| | DEHAHNA | OULED KHELIF LAMAMIR | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 800 | PSD | DAS | 3 200 000,00 |
| | | | PLANTATION OLEICOLE | M3 | 50 | PSD | PPDRM | 1 500 000,00 |
| | | | ELECTRIFICATION RURALE | U | 1 | WILAYA | WILAYA | 9 600 000,00 |
| | AIN ELKHADRA | LEMAKHAREG | PLANTATION OLEICOLE | HA | 20 | PSD | PPDRM | 600 000,00 |
| | | | HABITAT RURAL | U | 2 | FONAL | DLEP | 1 400 000,00 |
| | | | ECLAIRAGE PUBLIC | U | 1 | PSD | DAS | 4 000 000,00 |
| | | | ELECTRIFICATION RURALE | KM | 2 | WILAYA | WILAYA | 4 000 000,00 |
| | | | REVETEMENT ROUTE | KM | 4 | PSD | DTP | 28 000 000,00 |
| | | | REALISATION DE MARE | U | 1 | PSD | HCDS | 3 500 000,00 |
| | | | PLANTATION PASTORALE | HA | 100 | PSD | HCDS | 7 000 000,00 |
| | | | REALISATION DE FORAGE | U | 1 | PCD | COMMUNE | 10 000 000,00 |
| AIN EL MELH | AIN ERRICHE | BRAYKA | OUVERTURE DE PISTE | KM | 5 | FDRMVTC | FORETS | 5 555 555,00 |
| | | | HABITAT RURAL | U | 5 | FONAL | DLEP | 3 500 000,00 |
| | | | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 3000 | PSD | DAS | 12 000 000,00 |
| | BIR FODA | SIKRANE | HABITAT RURAL | U | 5 | FONAL | DLEP | 3 500 000,00 |
| | | | AMENAGEMENT DE PISTE | KM | 5 | FDRMVTC | FORETS | 3 846 155,00 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 3000 | PSD | DAS | 12 000 000,00 |
| CHELLAL | MAARIF | OULED SDIRA | OUVERTURE DE PISTE | KM | 2 | FDRMVTC | FORETS | 2 222 222,00 |
| | | | HABITAT RURAL | U | 3 | FONAL | DLEP | 2 100 000,00 |
| | | | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 400 | PSD | DAS | 1 600 000,00 |
| HAMMAM DALAA | HAMMAM DALAA | BOUIRA | OUVERTURE DE PISTE | KM | 5 | FDRMVTC | FORETS | 5 555 555,00 |
| | | | CAPTAGE ET AMENAGEMENT DE SOURCE | U | 1 | FDRMVTC | FORETS | 641 026,00 |
| | | | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 4000 | PSD | DAS | 16 000 000,00 |
| | | | PLANTATION OLEICOLE | HA | 50 | PSD | PPDRM | 1 500 000,00 |
| | | | REALISATION DE RESERVOIR | U | 1 | PSD | DHW | 20 000 000,00 |
| | | | REALISATION ET EQUIPEMENT DE FORAGE | U | 1 | PSD | DHW | 20 000 000,00 |
| | | | HABITAT RURAL | U | 6 | FONAL | DLEP | 4 200 000,00 |
| | OUANOUGHA | SIDI AISSA | OUVERTURE DE PISTE | KM | 3 | FDRMVTC | FORETS | 3 333 333,00 |
| | | | HABITAT RURAL | U | 10 | FONAL | DLEP | 7 000 000,00 |
| | | | PLANTATION OLEICOLE | HA | 100 | PSD | PPDRM | 3 000 000,00 |
| | | | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 3000 | PSD | DAS | 12 000 000,00 |
| | OULED MANSOUR | FERKOUSSA MOKRANE | OUVERTURE DE PISTE | KM | 4 | FDRMVTC | FORETS | 4 444 444,00 |
| | | | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 1200 | PSD | DAS | 4 800 000,00 |
| | | | PLANTATION OLEICOLE | HA | 20 | PSD | PPDRM | 600 000,00 |
| | TARMOUNT | BEREZEGUIA | REALISATION DE MARE | U | 1 | FDRMVTC | FORETS | 2 991 453,00 |
| | | | ETUDE ET REALISATION DE CED | U | 1 | PSD | HCDS | 4 000 000,00 |
| | | | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 2000 | PSD | DAS | 8 000 000,00 |
| | | | PLANTATION OLEICOLE | HA | 20 | PSD | PPDRM | 600 000,00 |
| OULED DERRADJ | OULED DERRADJ | LEMHADA | OUVERTURE DE PISTE | KM | 2 | FDRMVTC | FORETS | 2 222 222,00 |
| | | | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 400 | PSD | DAS | 1 600 000,00 |
| | | | PLANTATION OLEICOLE | HA | 20 | PSD | PPDRM | 600 000,00 |
| | | | REALISATION ET EQUIPEMENT DE FORAGE | U | 1 | PSD | DWH | 8 000 000,00 |
| | | | ECLAIRAGE PUBLIC | U | 1 | PSD | DAS | 4 000 000,00 |
| | | | HABITAT RURAL | U | 10 | FONAL | DLEP | 7 000 000,00 |
| | METARFA | LOUIZA | OUVERTURE DE PISTE | KM | 2 | FDRMVTC | FORETS | 2 222 222,00 |
| | | | REALISATION CED | U | 1 | PSD | PPDRM | 6 000 000,00 |
| | | | PLANTATION OLEICOLE | HA | 20 | PSD | PPDRM | 600 000,00 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 1400 | FDRMVTC | FORETS | 4 786 600,00 |
| | | | HABITAT RURAL | U | 4 | FONAL | DLEP | 2 800 000,00 |
| | OULED ADDI EL GUEBALA | OULED GUESMIA | OUVERTURE DE PISTE | KM | 3 | FDRMVTC | FORETS | 3 333 333,00 |
| | | | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 1400 | FDRMVTC | FORETS | 4 786 600,00 |
| | | | PLANTATION OLEICOLE | HA | 32 | PSD | PPDRM | 960 000,00 |
| | | | REALISATION DE FORAGE | U | 1 | PSD | DWH | 15 000 000,00 |
| | | | HABITAT RURAL | U | 5 | FONAL | DLEP | 3 500 000,00 |
| | MAADID | MEHASSEB | REALISATION CED | U | 1 | PSD | PPDRM | 6 000 000,00 |
| | | | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 1400 | FDRMVTC | FORETS | 4 786 600,00 |
| | | | OUVERTURE DE PISTE | KM | 2 | FDRMVTC | FORETS | 2 222 222,00 |
| | | | CAPTAGE ET AMENAGEMENT DE SOURCE | U | 1 | FDRMVTC | FORETS | 641 026,00 |
| | | | ECLAIRAGE PUBLIC | U | 1 | PSD | DAS | 4 000 000,00 |
| | | | HABITAT RURAL | U | 3 | FONAL | DLEP | 2 100 000,00 |
| | | | ELECTRIFICATION RURALE | U | 1 | WILAYA | WILAYA | 9 600 000,00 |
| | SOUAMAA | LOUDANI | OUVERTURE DE PISTE | KM | 2 | FDRMVTC | FORETS | 2 222 222,00 |
| | | | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 800 | FDRMVTC | FORETS | 2 735 200,00 |
| | | | HABITAT RURAL | U | 2 | FONAL | DLEP | 2 100 000,00 |
| DJEBEL MESSAAD | DJEBEL MESSAAD | MEGSEM LABIADH | ELECTRIFICATION RURALE | KM | 8 | PSD | DSA | 16 000 000,00 |
| | | | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 3000 | PSD | DAS | 12 000 000,00 |
| | | | HABITAT RURAL | U | 5 | FONAL | DLEP | 3 500 000,00 |
| | | | UNITE ELEVAGE | U | 5 | FSAEPEA | FORETS | Forfait |
| AIN EL HADJEL | AIN EL HADJEL | EL DJESSSOUR | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 2000 | PSD | HCDS | 8 000 000,00 |
| | | | OUVERTURE DE PISTE | KM | 5 | FDRMVTC | FORETS | 5 555 555,00 |
| | | | REALISATION CLOTURE ECOLE | U | 1 | PSD | EDUCATION | 5 000 000,00 |
| | | | HABITAT RURAL | U | 10 | FONAL | DLEP | 7 000 000,00 |
| | | | ECLAIRAGE PUBLIC | U | 1 | PSD | DAS | 4 000 000,00 |
| | | | REHABILITATION DJOUB | U | 1 | PSD | HCDS | 1 000 000,00 |
| | | | REALISATION DE MARE | U | 2 | PSD | HCDS | 7 000 000,00 |
| | | | REVETEMENT ROUTE | KM | 4 | PSD | DTP | 28 000 000,00 |
| | | | REALISATION ET EQUIPEMENT DE FORAGE | U | 1 | PSD | HCDS | 12 250 000,00 |
| | SIDI | KEF LABIAD | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 10000 | PSD | HCDS | 40 000 000,00 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | HADJERES | | HABITAT RURAL | U | 15 | FONAL | DLEP | 10 500 000,00 |
| | | | ECLAIRAGE PUBLIC | U | 1 | PSD | DAS | 2 000 000,00 |
| | | | ELECTRIFICATION RURALE | KM | 2 | PSD | DMI | 4 000 000,00 |
| | | | REHABILITATION ECOLE | U | 1 | PSD | EDUCATION | 6 500 000,00 |
| | | | REALISATION DE MARE | U | 2 | PSD | HCDS | 7 000 000,00 |
| BOUSAADA | BOUSAADA | MECHEBAK | PLANTATION PALMIER | Ha | 10 | FDRMVTC | FORETS | 854 700,00 |
| | | | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 1000 | PSD | DAS | 4 000 000,00 |
| | | | OUVERTURE DE PISTE | KM | 7 | PSD | HCDS | 7 000 000,00 |
| | | | ELECTRIFICATION AGRICOLE | KM | 5 | PSD | DSA | 1 000 000,00 |
| | | | UNITE ELEVAGE | U | 5 | FSAEPEA | FORETS | Forfait |
| | OUELTEM | OUELTEM | REALISATION SALLE DE SOIN | U | 1 | PCD | COMMUNE | 3 600 000,00 |
| | | | RACCOREDEMENT FORAGE AU CHÂTEAU D'EAU | U | 1 | PCD | COMMUNE | 6 465 000,00 |
| | | | RACCOREDEMENT FORAGE PAR ELECTRICITE | U | 1 | PCD | COMMUNE | 2 418 000,00 |
| | | | POSTE DE TRANSFORMATION ELECTRIC | U | 1 | WILAYA | WILAYA | 9 000 000,00 |
| | | | AMENAGEMENT ECOLE | U | 1 | PCD | COMMUNE | 2 110 000,00 |
| | | | UNITE ELEVAGE | U | 5 | FSAEPEA | FORETS | Forfait |
| | EL HAMEL | | ELECTRIFICATION RURALE | KM | 10 | PSD | DMI | 20 000 000,00 |
| | | | REALISATION SEGUIA | KM | 1 | PSD | HCDS | 3 000 000,00 |
| | | | HABITAT RURAL | U | 20 | FONAL | DLEP | 14 000 000,00 |
| | | | UNITE ELEVAGE | U | 5 | FSAEPEA | FORETS | Forfait |
| BEN S'ROUR | BEN S'ROUR | BEN S'ROUR | REALISATION SERVICE ETAT CIVIL | U | 1 | PCD | COMMUNE | 30 000 000,00 |
| | | | REALISATION RESEAU ASSAINISSEMENT | U | 1 | PCD | COMMUNE | 10 000 000,00 |
| | | | AMENAGEMENT JARDIN PUBLIC | U | 1 | PCD | COMMUNE | 10 000 000,00 |
| | | | UNITE ELEVAGE | U | 5 | FSAEPEA | FORETS | Forfait |
| | OULED SELIMANE | OULED SELIMANE | AMENAGEMENT URBAIN | U | 1 | PCD | COMMUNE | 6 770 000,00 |
| | | | REHABILITATION RESEAU | U | 1 | PCD | COMMUN | 4 960 000,00 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | ASSAINISSEMENT | | | | E | |
| | | | EXTENTION RESEAU AEP | U | 1 | PCD | COMMUN E | 3 860 000,00 |
| | | | AMENAGEMENT JARDIN PUBLIC | U | 1 | PCD | COMMUN E | 7 300 000,00 |
| | | | UNITE ELEVAGE | U | 5 | FSAEPEA | FORETS | Forfait |
| | ZARZOUR | ZARZOUR | AMENAGEMENT URBAIN | U | 1 | PCD | COMMUN E | 8 000 000,00 |
| | | | REHABILITATION RESEAU ASSAINISSEMENT | U | 1 | PCD | COMMUN E | 10 000 000,00 |
| | | | REHABILITATION ANNEXE COMMUNE | U | 1 | PCD | COMMUN E | 2 000 000,00 |
| | | | UNITE ELEVAGE | U | 5 | FSAEPEA | FORETS | Forfait |
| SIDI AISSA | SIDI AISSA | OULED LAICHI | OUVERTURE DE PISTE | KM | 3 | FDRMVTC | FORETS | 3 333 333,00 |
| | | | REALISATION DE MARE | U | 1 | PSD | HCDS | 3 500 000,00 |
| | | | PLANTATION PASTORALE | HA | 100 | PSD | HCDS | 7 000 000,00 |
| | | | HABITAT RURAL | U | 10 | FONAL | DLEP | 7 000 000,00 |
| | | | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 2000 | PSD | DAS | 6 838 000,00 |
| | | | REALISATION DJOUB | U | 1 | PSD | HCDS | 4 500 000,00 |
| | | | UNITE ELEVAGE | U | 10 | FSAEPEA | FORETS | Forfait |
| | | LAABAZIZ | HABITAT RURAL | U | 10 | FONAL | DLEP | 7 000 000,00 |
| | | | UNITE ELEVAGE | U | 15 | FSAEPEA | FORETS | Forfait |
| | | | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 2000 | PSD | DAS | 6 838 000,00 |
| | | | ELECTRIFICATION RURALE | KM | 10 | PSD | DMI | 20 000 000,00 |
| | | | REALISATION DE MARE | U | 1 | PSD | HCDS | 3 500 000,00 |
| | | | EXTENSION AEP | KM | 3 | PCD | COMMUN E | 3 000 000,00 |
| | | | AMENAGEMENT DE DJOUB | U | 1 | PSD | HCDS | 1 000 000,00 |
| | | ECHAHBA | ELECTRIFICATION RURALE | KM | 5 | PSD | DMI | 10 000 000,00 |
| | | | OUVERTURE DE PISTE | KM | 5 | FDRMVTC | FORETS | 5 555 555,00 |
| | | | CAPTAGE ET AMENAGEMENT DE SOURCE | U | 2 | FDRMVTC | FORETS | 1 282 052,00 |
| | | | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 3000 | PSD | DAS | 10 257 000,00 |
| | | | FIXATION DES BERGES | HA | 20 | FDRMVTC | FORETS | 2 051 280,00 |
| | | | REALISATION DE MARE | U | 1 | PSD | HCDS | 3 500 000,00 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | PLANTATION PASTORALE | HA | 100 | PSD | HCDS | 7 000 000,00 |
| | | | HABITAT RURAL | U | 10 | FONAL | DLEP | 7 000 000,00 |
| | | | REALISATION DJOUB | U | 1 | FDRMVTC | FORETS | 2 222 222,00 |
| | | | REALISATION DE BASSIN | U | 1 | FDRMVTC | FORETS | 854 701,00 |
| | | | UNITE ELEVAGE | U | 10 | FSAEPEA | FORETS | Forfait |
| | BENI ILLMEN | KAIS | CAPTAGE ET AMENAGEMENT DE SOURCE | U | 4 | FDRMVTC | FORETS | 2 564 104,00 |
| | | | REALISATION DE BASSIN | U | 2 | FDRMVTC | FORETS | 1 709 402,00 |
| | | | REALISATION DE MARE | U | 2 | FDRMVTC | FORETS | 5 982 906,00 |
| | | | HABITAT RURAL | U | 5 | FONAL | DLEP | 3 500 000,00 |
| | | | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 3000 | PSD | DAS | 10 257 000,00 |
| | | | UNITE ELEVAGE | U | 10 | FSAEPEA | FORETS | Forfait |
| | BOUTI SAYEH | BESBASSI | CORRECTION TORRENTIELLE | M3 | 8000 | PSD | DAS | 32 000 000,00 |
| | | | REALISATION DJOUB | U | 1 | FDRMVTC | FORETS | 2 222 222,00 |
| | | | AMENAGEMENT MARE D'EAU | U | 1 | PSD | HCDS | 1 000 000,00 |
| | | | REALISATION DE MARE | U | 1 | PSD | HCDS | 3 500 000,00 |
| | | | PLANTATION PASTORALE | HA | 100 | PSD | HCDS | 7 000 000,00 |
| | | | REALISATION FORAGE+EQUIPEMENT | ML | 200 | PSD | HCDS | 12 500 000,00 |
| | | | HABITAT RURAL | U | 6 | FONAL | DLEP | 4 200 000,00 |
| | | | REALISATION PASSAGE | U | 2 | PCD | COMMUNE | 12 000 000,00 |
| | | | UNITE ELEVAGE | U | 15 | FSAEPEA | FORETS | Forfait |
| | | | REALISATION DE MARE | U | 2 | FDRMVTC | FORETS | 5 982 906,00 |
| | | | REALISATION DE MARE | U | 1 | FDRMVTC | FORETS | 2 991 453,00 |
| | | | TOTAL | | | | | 954 062 611,00 |

# الملحق الثاني

# Projet de Proximité de Développement Rural Intégré « Wilaya de M’sila »

# 2014

ملحق رقم 2

# Projet de Proximité de Développement Rural Intégré Wilaya de M'sila 2014

| Commune | Localité | Nature des Actions | Unité | Quantité | Montant Global (DA) | Source de Financement | Maitre d'ouvrage |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| OULED DERRADJ | SOUAADIA | PLANTATION FRUITIERE | HA | 5 | 341 880,34 | FDRMVTC | FORETS |
| MAADID | ZITOUN | PLANTATION FRUITIERE | HA | 5 | 341 880,34 | FDRMVTC | FORETS |
| SIDI AISSA | ELHOUICHI | PLANTATION FRUITIERE | HA | 15 | 1 025 641,03 | FDRMVTC | FORETS |
| SIDI AISSA | OULED MOHAMED BEN MBAREK | PLANTATION FRUITIERE | HA | 15 | 1 025 641,03 | FDRMVTC | FORETS |
| BENI ILLMEN | AIN HADJAR | PLANTATION FRUITIERE | HA | 10 | 683 760,68 | FDRMVTC | FORETS |

# الملحق الثالث

Ministère des finances

Direction générale de la comptabilité

Inspection des services comptables

**Fiche d'évaluation relative aux comptes d'affection spéciale**

2007

# الملحق الرابع

Cour des comptes

**Rapport d'appréciation de la cour des comptes sur l'avant projet de loi portant règlement budgétaire de l'exercice 2013**

**ملخص**

تنطلق الدراسة الراهنة من التساؤل الأساسي الذي تضمنته الإشكالية والذي مؤداه: ما هي أبعاد ومعوقات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر؟ وقد ضمت الدراسة أربعة فصول، أولها تناول الإطار النظري للتنمية المستدامة، وثانيها تطرق للإطار النظري للتنمية الريفية المستدامة، وهذا لتحديد المفاهيم الأساسية للدراسة، ثم جاء الفصل الثالث مستعرضا كل السياسات والبرامج التي سطرتها الجزائر للتحقيق التنمية الريفية المستدامة للفترة 2000-2014، انطلاقا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى برنامج دعم التجديد الريفي، كما لم يُغفل موضوع تمويل التنمية الريفية المستدامة من خلال التطرق لكل الصناديق التي استحدثتها الحكومة على طول الفترة، وأخيرا خلصت الدراسة بفصل رابع يهدف إلى تحديد أبعاد التنمية الريفية المستدامة في الجزائر للفترة 2000-2014، وكذا التعرف على أهم المعوقات التي حالت دون تحقيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة أهدافها بكفاءة وفعالية باعتبارها أداة تنفيذ سواء الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة أو ما جاء بعدها أي سياسة التجديد الريفي، وذلك على مستوى ولاية المسيلة للفترة 2010-2014. وتوصلت الدراسة أن معوقات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر تتنوع بين السياسية، الاقتصادية، المالية والاجتماعية، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل مشاركة سكان الريف والقضاء على كل أشكال البيروقراطية الإدارية وفتح المجال لسكان الريف للمشاركة في البرنامج، مع ضرورة تفعيل دور المرأة الريفية . وفي النهاية أكدت الدراسة على أهمية دور القيادة السياسية في دعم وتطوير التنمية الشاملة، وتفعيل الشراكة بين المجتمع الريفي والهيئات المحلية لتنفيذ المشاريع التنموية.

**الكلمات المفتاحية**: الريف، المجتمع الريفي، التنمية الريفية المستدامة، الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، التجديد الريفي، المرأة الريفية، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

**Résumé**

La présente étude part de la question fondamentale de la problématique qui s'interroge sur les dimensions et les contraintes du développement rural durable en Algérie. L'étude comprend quatre chapitres, le premier traite le cadre théorique du développement durable, le deuxième aborde le cadre théorique du développement rural durable, et ce dans l'objectif de déterminer les concepts fondamentaux de l'étude. Le troisième chapitre quant à lui a fait l'objet d'une présentation de l'ensemble des politiques et programmes adoptés par l'Algérie pour réaliser le développement rural durable au cours de la période 2000-2014, depuis le plans national du développement agricole (PNDA) jusqu'au programme d'appui au renouveau rural. Ce même chapitre aborde le sujet du financement du développement rural durable en s'intéressant aux différents fonds crées par le gouvernement tout au large de la période. Enfin le dernier chapitre a pour but la détermination des dimensions du développement rural durable en Algérie au cours de la période 2000-2014, et cerner les principales contraintes ayant entravé la concrétisation des objectifs des projets de proximité pour le développement rural intégré (PPDRI) considérés comme étant les outils de mise en œuvre de la stratégie nationale du développement rural durable et la politique du renouveau rural au niveau de la wilaya de M'sila pendant la période allant de 2010 à 2014. Les résultats de l'étude montre que les contraintes au développement rural durable sont d'ordre politique, économique, financier, et social. L'étude recommande la nécessité de renforcer la participation de la population rurale dans l'élaboration et l'exécution des projets, et minimiser toutes les formes de bureaucratie administratives sans omettre la mise en valeur du rôle des femmes rurales. Enfin l'étude confirme l'importance du commandement politique dans l'appui au développement global et l'importance de la redynamisation du partenariat entre la société rurale et les institutions locales de mise en œuvre des projets de développement.

**Mots clés** : le monde rural, société rurale, développement rural durable, stratégie nationale du développement rural durable, renouveau rural, projets de proximité pour le développement rural intégré.

**summary**

This research aims to study the question concerning the dimensions and constraints of sustainable rural development in Algeria. The study includes four chapters, the first deals with the theoretical framework of sustainable development. The second discusses the theoretical framework of sustainable rural development, in order to determine the basic concepts of the study. The third chapter presents all the policies and programs adopted by Algeria to achieve sustainable rural development during the period 2000-2014, starting with the National Agricultural Development Plans to the program for rural renewal support. This chapter also addresses the subject of financing sustainable rural development by the various funds created by the government all along this period. Finally, the purpose of the last chapter is to determine the dimensions of sustainable rural development in Algeria during the period 2000-2014, and identify key constraints that hindered achieving the objectives of Local Projects for Integrated Rural Development which are considered as the implementation tools of the national strategy of sustainable rural development and rural renewal policy in the wilaya of M'sila during period from 2010 to 2014. The findings of the study shows that the constraints to sustainable rural development are political, economic, financial and social. The study recommends the need to strengthen the participation of the rural population in developing and implementing projects; and minimizing all forms of administrative bureaucracy, without neglecting the development of the role of rural women. Finally, the study confirms the importance of political leadership in supporting the overall development and the importance of revitalizing the partnership between rural society and local institutions to implement development projects.

**Keywords**: rural world, rural society, sustainable rural development, national strategy for sustainable rural development, rural renewal, local projects for integrated rural development.